المياه في المنطقة العربيّة


بسم الله الرحمن الرحيم

المـــيـــاه

فى المنطقة العربية

المجلد الخامس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٥ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الخامس)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أطماع أسرائيل فى مياه النيل بدأ منذ هيرتزل .. ولم تنته !!			
اسامة عبد الرازق	الاتحاد	١	٠٠/٠٧/١١
تبادل الاحتجاج بين العراق والكويت حول انتهاكات المياه الاقليمية لكلا البلدين			
	الشرق الاوسط	١٩	٠٠/٠٧/١١
اسرائيل ترفض الانسحاب من الجولان لحدود ٤ يونيو ٦٧			
اسامة عبد الرازق	الاتحاد	٣١	٠٠/٠٧/١٣
أعتقال ٦ شركاء ل سقام صنعاء من ضباط الشرطة			
أحمد الجبلى	الاتحاد	٣٢	٠٠/٠٧/١٣
أكتشاف المياه فى المريخ يبدأ فى مصر			
محمود على	الحياة	٣٣	٠٠/٠٧/١٣
أسرائيل مستمرة فى سرقة ٧٥٪ من المياه الفلسطينية			
اسامة عبد الرازق	الاتحاد	٣٥	٠٠/٠٧/١٤
أحتمالات مفتوحة للصراع حول مياه دجلة والفرات			
اسامة عبد الرازق	الاتحاد	٤٥	٠٠/٠٧/١٥
النهر الصناعى العظيم .. أضخم مشروع هندسى فى العالم			
اسامة عبد الرازق	الاتحاد	٥٧	٠٠/٠٧/١٧
حروب المياه مستبعدة بعد لغة السلام فى مفاوضاتها			
أحمد نصر الدين	الاهرام	٦٩	٠٠/٠٧/١٨
مواقف			
انيس منصور	الاهرام	٧٠	٠٠/٠٧/٢٠
هل هناك مجاعة مائية ؟			
زينب هفني	الشرق الاوسط	٧١	٠٠/٠٧/٢٢

تركيا تدفع الشرق الى الغرق في حرب مياه			
عامر سلطان	الاهرام العربي	٧٤	٠٠/٠٧/٢٣
غدا .. فيضان النيل يعبر حدود مصر الجنوبية			
ناصر فياض	الوفد	٧٩	٠٠/٠٧/٢٣
مصادر المياه			
أحمد بهجت	الاهرام	٧٩	٠٠/٠٧/٢٣
المشروعات المقترحة مع اثيوبيا			
عصام الشيخ	الجمهورية	٨١	٠٠/٠٧/٢٤
مباحثات لنقل مياه من سوريا الى الأردن			
أ.ش.أ	الاهرام	٨٣	٠٠/٠٧/٢٤
هدرولوجيا : ماء العرب (مو) للعرب !!			
	الرياض	٨٤	٠٠/٠٧/٢٤
رفضت بيع مياه النيل الى اسرائيل			
	القاهرة	٨٦	٠٠/٠٧/٢٥
خبراء : ضمان موارد المياه العذبة			
وليام ايكيس	القدس	٨٧	٠٠/٠٧/٢٩
مواقف مصر والسودان بشأن مياه النيل تنبع من المصير المشترك			
احمد نصر الدين	الاهرام	٩٠	٠٠/٠٧/٢٩
البنك الدولي يوافق على تمويل المشروعات			
ناصر فياض	الوفد	٩١	٠٠/٠٧/٣٠
خبراء : ضمان موارد المياه العذبة اساس البقاء في القرن الحادي والعشرين			
وليام ايكيس	القدس	٩٣	٠٠/٠٧/٣٠
العلاقة بين مصر والسودان تزداد عمقا لتنمية مياه النهر			
كريمة السروجي	الاخبار	٩٥	٠٠/٠٧/٣٠
إجراءات لمواجهة نفاد المياه الجوفية بالإمارات			
إيمان مصطفى	الاهرام	٩٦	٠٠/٠٧/٣١
الخبراء يطالبون الحكومات بوضع سياسات تعتمد على تنمية المصادر البديلة			
وكالات الانباء	الاهرام	٩٧	٠٠/٠٧/٣١

العنوان / الكاتب	المصدر	الصفحة	التاريخ
٥٦ مليار دولار كلفة مشاريع تحلية المياه في الشرق الأوسط لغاية عام ٢٠٠٦	الشرق الأوسط	٩٨	٠٠/٠٨/٠١
المياه والحدود (٣)	الأهرام	١٠١	٠٠/٠٨/٠١
وزراء دول حوض النيل يناقشون اليوم بالخرطوم مشروعات مشتركة تحقق الأمن المائي أحمد نصر الدين	الأهرام	١٠٥	٠٠/٠٨/٠٣
وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل يدرسون آلية لتنسيق الاستغلال الأمثل لواردات النهر جابر القرموطي	الحياة	١٠٦	٠٠/٠٨/٠٤
دول حوض النيل تبحث الاستخدام المنصف للمياه وكالات الأنباء	الوفد	١٠٨	٠٠/٠٨/٠٤
آلية لفض المنازعات .. بين دول حوض النيل	الجمهورية	١٠٩	٠٠/٠٨/٠٥
العرب يغفلون النفق المظلم لندرة المياه	الأحرار	١١٠	٠٠/٠٨/٠٨
وزير الري يؤكد حقوق مصر التاريخية في مياه النيل ش	الأهرام	١١٢	٠٠/٠٨/٠٦
وزير الري السوداني يحذر من اندلاع نزاعات حول مياه النيل	الوفد	١١٣	٠٠/٠٨/٠٦
حروب المياه رأفت طبيب	الأهرام المسائي	١١٤	٠٠/٠٨/٠٦
تركيا تبيع مياه العرب لإسرائيل أحمد محمود	الاتحاد	١١٧	٠٠/٠٨/٠٧
اجتماعات وزراء حوض النيل	الأهرام	١٢٣	٠٠/٠٨/٠٧
فيضان النيل في حدود المتوسط حتى الآن وحجمه النهائي يتحدد أغسطس كريمة السروجي	الأخبار	١٢٤	٠٠/٠٨/٠٨
خبراء الأرصاد يضعون خريطة للتنبؤ بفيضان النيل لمدة ٧٠ سنة مقبلة عبد الفتاح يونس	الأهرام	١٢٥	٠٠/٠٨/٠٨

العنوان / الكاتب	المصدر	الصفحة	التاريخ
مصر تقترح اعداد دليل لحل المنازعات الدولية للمياه			
	الاهرام	١٣٦	٠٠/٠٨/٠٨
٣٠ مليار دولار استثمارات عربية مطلوبة			
	العالم اليوم	١٣٧	٠٠/٠٨/٠٩
سوريا والعراق فى انتظار قسمة تركية عادلة لمياه نهر الفرات			
عاطف صقر	الاهرام	١٣٠	٠٠/٠٨/١٣
دول افريقية تبحث اعادة ملء بحيرة تشاد بالمياه			
	الاحرار	١٣١	٠٠/٠٨/١٤
طعامك في خطر بسبب تزايد مشكلة المياه !			
	العالم اليوم	١٣٣	٠٠/٠٨/١٥
دول الخليج تستعد مبكرا لمواجهة مخاطر محتملة من نقص المياه			
عبد الناصر احمد	العالم اليوم	١٣٤	٠٠/٠٨/١٥
انعقاد المؤتمر الدولي الخليجي الأول لمناقشة الأمن المائي			
فهد الزومان	الرياض	١٣٦	٠٠/٠٨/١٥
مصر تتعاون مع دول حوض النيل وتسعى للاستفادة من الفاقد			
احمد نصر الدين	الاهرام	١٣٧	٠٠/٠٨/١٥
المياه والحدود (٣)			
محمد عبد الفتاح محسن	الاهرام	١٣٨	٠٠/٠٨/١٥
وداعا لانقطاع وضعف المياه ..			
مديحة عزب	الاخبار	١٤٠	٠٠/٠٨/١٦
اختلاف المصالح والحقائق قد يؤديان الى اندلاع حرب مياه بين ثلاث ولايات اميركية			
	الشرق الاوسط	١٤١	٠٠/٠٨/١٧
احكام القانون الدولي فى الخلاف التركي السوري العراقي حول تقاسم المياه			
احمد محمود	الاتحاد	١٤٣	٠٠/٠٨/١٨
الفاو تحذر من خطورة الوضع المائي فى العالم العربي			
عمر الزبيدي	الشرق الاوسط	١٤٩	٠٠/٠٨/٢٠
سايمون بيرسون والحرب الشاملة ٢٠٠٦			
عبد الله فهد النفيسي	الاتحاد	١٤٨	٠٠/٠٨/١٩

المؤتمر الدولي الخليجي الاول لمناقشة الأمن المائي في الخليج يعقد في الدوحة			
فهد الزومان	الرياض	١٥١	٠٠/٠٨/٢٠
الدعوة الي التكامل الاقتصادي بين دول حوض وادي النيل			
	الاهرام	١٥٢	٠٠/٠٨/٢١
مشكلة سد ايليسو التركي تعيق تحقيق الأمن المائي العربي			
	الرياض	١٥٣	٠٠/٠٨/٢٢
كنوزنا .. هل نستغلها في القرن الواحد والعشرين ؟			
بشري سعد الله	الهالي	١٥٧	٠٠/٠٨/٢٣
حروب المياه في الشرق الوسط الجديد			
مجدي صبحي	الاهرام	١٥٩	٠٠/٠٨/٢٣
تحذيرات من ازمة مياه حادة في الشرق الاوسط			
رويتر	الوفد	١٦٠	٠٠/٠٨/٢٥
٦ مشروعات مصرية .. في اجتماع خبراء مياه النيل الأزرق			
عصام الشيخ	الجمهورية	١٦١	٠٠/٠٨/٢٦
نهر النيل يمد مصر بحوالي ٨٥٪ من احتياجاتها المائية			
احمد نصر الدين	الاهرام	١٦٣	٠٠/٠٨/٢٨
القصاص يحذر من تأثير ظاهرة تغيير المناخ على حصة مصر المائية من حوض النيل			
	العالم اليوم	١٦٤	٠٠/٠٨/٢٩
البنك الأهلي يطالب بإنشاء صندوق التمويل مشروعات الأمن المائي العربي			
ماجد علي	العالم اليوم	١٦٥	٠٠/٠٨/٢٩
تراجع نصيب الفرد من المياه في الدول العربية			
زكريا فكري	الوفد	١٦٧	٠٠/٠٩/٠٤
مثال يحتذي			
عزيق أصيل	المساء	١٦٨	٠٠/٠٩/١٣
٣٦ دولة في اجتماع المجلس العالمي للمياه بالقاهرة			
كريمة السروجي	الاخبار	١٦٩	٠٠/٠٩/١٧
اجتماعات المجلس العالمي للمياه .. تبدأ بالقاهرة			
عصام الشيخ	الجمهورية	١٧٠	٠٠/٠٩/١٧

أسرائيل لن تشارك فى أجتماعات لمجلس العالمى للمياه بفرنسا			
ناصر فياض	الوفد	١٧١	٠٠/٠٩/١٨
مصر لم تستأثر بمياه النيل وهذه الحملة تختفى وراءها قصدا خبيثا !			
هادية الشربينى	اخر ساعة	١٧٣	٠٠/٠٩/٢٠
بحث المشكلات العالمية للمياه فى مؤتمر دولى باليابان			
محمد ابراهيم الدسوقى	الاهرام	١٧٤	٠٠/٠٩/٢٥
ملتقى عالمى للمياه فى القاهرة العام المقبل			
محمد أبراهيم	الاهرام	١٧٥	٠٠/٠٩/٢٩
تسعير المياه : لمصلحة من ؟			
عبد الرحمن صالح	الاهرام	١٧٦	٠٠/١٠/٠٤
مصر ترأس أجتماعات مجلس المياه العالمى فى فرنسا ١٧ اكتوبر			
كريمة السروجى	الاخبار	١٧٩	٠٠/١٠/٠٥
القلق المائى لاسرائيل			
	الاهرام	١٨٠	٠٠/١٠/٠٦
أبعاد الأزمة المائية الاسرائيلية			
اشرف سنجر	الاهرام	١٨١	٠٠/١٠/٠٦
٩٥٠ مليون جنيه من المؤسسات الدولية لتمويل المرحلة الثانية من البرنامج القومى للصرف			
	الاهرام	١٨٣	٠٠/١٠/٠٨
بدء دراسة استخدام تكنولوجيا تحلية المياه			
كريمة السروجى	الاخبار	١٨٤	٠٠/١٠/١٥
اجتماعات مهمة لوزراء المياه فى الهضبة الاثيوبية			
	الاهرام المسائى	١٨٥	٠٠/١١/١٦
وزراء المياه فى الهضبة الاثيوبية يبحثون بالقاهرة مشروعات توليد الطاقة			
كريمة السروجى	الاخبار	١٨٦	٠٠/١١/٠٧
الجغرافية السياسية لحوض النيل			
	الاهرام	١٨٧	٠٠/١١/٠٧
توفير المياه بالمناطق الجافة يبحثه ممثلو ١٦ دولة بالقاهرة			
اشرف عبد المنعم	الاهرام	١٩٤	٠٠/١١/٠٧

الاسبوع القادم اختيار المشروعات المائية المشتركة ناصر فياض	الوفد	١٩٥	٠٠/١١/٠٨
المياه ازمة دول وحكومات !	الاهرام المسائى	١٩٦	٠٠/١١/٠٨
الدول العربية مطالبة بترشيد استخدام المياه لمواجهة ندرتها	الاهرام المسائى	٢٠٠	٠٠/١١/١٣
التوسع فى اقامة مشروعات مشتركة وتفعيل الية التعاون بين دول حوض النيل اشرف بدر	الاهرام المسائى	٢٠١	٠٠/١١/١٣
وزراء مياه مصر والسودان واثيوبيا يجتمعون بالقاهرة اليوم	الاهرام	٢٠٢	٠٠/١١/١٣
حوض النيل .. والاستغلال الأمثل للمياه عربى اسيل	المساء	٢٠٣	٠٠/١١/١٤
مصر تبحث مع السودان واثيوبيا زيادة حصص مياه النيل	الوفد	٢٠٤	٠٠/١١/١٤
وزراء مياه النيل الأزرق عصام الشيخ	الجمهورية	٢٠٥	٠٠/١١/١٥
أرقام	الاهرام	٢٠٧	٠٠/١١/١٦
أثيوبيا تطلب تدريب مهندسيها بمراكز البحوث المائية المصرية احمد نصر الدين	الاهرام	٢٠٨	٠٠/١١/٢٠
المطالبة بمواجهة جماعية عربية للأطماع والمحاولات الهادفة لسلب الحقوق المائية العربية جمال امبابى	الشعب	٢٠٩	٠٠/١١/٢٣
اسرائيل تعبث بمنابع النيل الأزرق عباس الطرابيلى	الوفد	٢١٠	٠٠/١١/٢٣
تطوير ترعة المحمودية وتمويل ورش الشباب بمدينة الحرفيين	اخر ساعة	٢١٣	٠٠/١١/٢٩
السودان يرفض بيع مياه النيل	الأحرار	٢١٥	٠٠/١٢/٠٧

الموضوع / الكاتب	المصدر	الرقم	التاريخ
انخفاض منسوب المياه ببحيرة ناصر سنتيمترا			
	الاهرام	٣١٦	٠٠/١٢/٠٧
الأمن المائي العربي			
أحمد يوسف القرعي	الاهرام	٣١٧	٠٠/١٢/٠٧
السودان يرفض بيع مياه النيل			
أ.ش.أ	الوفد	٣١٩	٠٠/١٢/٠٧
المياه قضية الحرب الساخنة			
	الاهرام المسائي	٣٢٠	٠٠/١٢/١١
اثيوبيا تمارس دورها المعتاد في الضغط بورقة المياه على مصر			
	الاحرار	٣٢٣	٠٠/١٢/١٦
موقف مصر المائي حاليا ومستقبلا مطمئن بسبب السياسات الناجحة التي تطبقها			
	الاهرام المسائي	٣٢٦	٠٠/١٢/٢١
العراق وسوريا تتوصلان الى اتفاق حول تقسيم مياه دجلة والفرات			
وكالات الانباء	الاهرام	٣٢٧	٠٠/١٢/٢٦
مؤامرة لحرمان مصر من مياه النيل			
	الاهالي	٣٢٨	٠٠/١٢/٢٧
مجلس الشورى يحذر من المساس بمياه النيل			
أ.ش.أ	الوفد	٣٣٠	٠٠/١٢/٢٨
مجلس الشورى يحذر من تعرض مصر للفقر المائي			
صالح شلبي	الاحرار	٣٣١	٠٠/١٢/٢٨
نقص المياه اهم مشكلة تواجه شعوب العالم في السنوات القادمة			
ثناء يوسف	اخبار اليوم	٣٣٣	٠٠/١٢/٣٠



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٢٠٠٧/٧/١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أطماع اسرائيل في مياه النيل بدأت منذ هيرتزل.. ولم تنته!!

- سر عدم تنفيذ اقتراح السادات بمد مياه النيل للنقب
- اتفاقية السلام مع اسرائيل خالية من أي اشارة الي التعاون المائي
- أيادي اسرائيل في البحيرات العظمى والقرن الافريقي.. والهدف مياه النيل



الأمن المائي العربي .. الواقع والتحديات



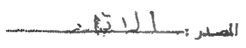
المصدر : البلاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ / ٧ / ٢٠٠٠

هل تشهد المنطقة العربية حروبا للمياه في السنوات القادمة ؟ سؤال يمثل الشغل الشاغل للكثير من الدراسات العلمية والسياسية والاستراتيجية ، التي تؤكد أن المنطقة مقبلة على نزاعات جديدة ، بسبب المياه ، قد تؤدي الى اندلاع حروب ، خاصة في ظل الأزمة العالية التي تواجه كل الدول العربية بدون استثناء ، وساهمت في دخول العرب « حزام الفقر المائي » حيث يشاركون ٦٦ دولة في العالم تعاني من نفس الأزمة .

ويشير تقرير للمخابرات الاميركية الى عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه ويقع العالم العربي في القلب منها ، خاصة اذا عرفنا أن الجغرافيا فرضت على العالم العربي أن تكون ٦٠٪ من موارده المائية من خارج المنطقة العربية ، من دول ليست على وفاق مع العالم العربي ، ولذلك فهناك مناطق مرشحة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١٢ / ٢٠٠١م

لحروب المياه ، مثل الأردن وفلسطين واسرائيل ، وأخرى محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي مثل تركيا وسورية والعراق ومناطق توتر قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة ، وهي دول حوض النيل .

وتفتح « الاتحاد » ملف « الأمن المائي العربي . . الواقع والتحديات » ، ترصد من خلاله واقع الأزمة في العالم العربي ، خاصة مع الظروف المناخية والجغرافية الصعبة ، وسرقات اسرائيل لمياه فلسطين ، والأردن والجولان وجنوب لبنان ، وسعيها الى رسم الحدود مائيا ، بما يتيح لها استمرار السيطرة على منابع المياه ، ونرصد أيضا ما يحدث في حوض نهر النيل ، وحرص مصر على تأمين احتياجاتها من المياه ، دون أي تأثير لأمن اثيوبيا ، ولأمن اسرائيل ، التي تعبث في مصب النهر ، ونرصد ثالثا ، الموقف في حوضي دجلة والفرات ، وسعي تركيا لاستخدام « المياه » كعامل في المعادلة السياسية الاقليمية .



■ القاهرة - أسامة عبدالرازق:

يخطىء من يظن ان اطماع اسرائيل في نهر النيل قضية جديدة، او مرتبطة بما تم انجازه على صعيد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل. وبداية الحديث الاسرائيلي عن امكانية مد مياه النيل عبر سيناء إلى النقب او حتى شمال اسرائيل. فالاطماع قديمة بدأت حتى قيام الكيان الاسرائيلي نفسه، هذا ما تكشفه دراسة مهمة للباحث المصري في العلوم السياسية عمرو عبدالكريم، والتي حملت عنوانا مهما هو «نهر النيل في الاستراتيجية الاسرائيلية».

وتقول الدراسة ان هناك ركائز اساسية للمشروع الصهيوني، الايديولوجيا والارض والامن والماء، فمنذ بدأت الحركة الصهيونية دراسة احتياجات اسرائيل المائية في بداية القرن الحالي انتهت إلى ضرورة العمل على اقامة اسرائيل الكبرى في فلسطين وما حولها، واولت اهتماما كبيرا لدراسة احتياجات اسرائيل المائية. ورؤى ان موارد المياه الرئيسية في المنطقة التي تمكنها من تغذية احتياجاتها الزراعية والصناعية لاقامة الكيان الصهيوني هي نهر الاردن ونهر الليطاني، وذلك لمواجهة احتياجاتها المائية في فلسطين ونهر الفرات ونهر النيل في حالة نجاحها في التوسع خارج الاراضي الفلسطينية.

وانتهزت الحركة الصهيونية وهي في بدايتها وجود قوات الاحتلال البريطاني في مصر، وعمدت إلى التفاهم مع الحكومة البريطانية عام ١٩٠٣، لإيفاد لجنة فنية لدراسة امكانية سحب مياه النيل الى سيناء. من اجل اقامة مستعمرات لاستيطان اليهود فيها. وكان ذلك تمهيدا لسحب المزيد من المياه في المستقبل الى داخل الاراضي الفلسطينية، وإلى منطقة النقب على الاخص.

ونتوقف عند عام ١٩٠٢ عندما تقدم الصهيوني، تيودور هيرتزل الى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء. واستغلال ما بها من مياه جوفية، وكذلك بعض مياه النيل، ووافق البريطانيون مبدئيا على الفكرة، الا انهم حرصوا على سرية ما تقوم به بعثة كشفية صهيونية إلى مصر. واستمرت عملية الدراسة شهرين وانتهت الى كتابة التقرير الذى اشار الى مصدرين للمياه في مصر الاول المياه الجوفية. ويمكن استغلالها في الأجزاء الشرقية من المنطقة والثاني هو مياه النيل التي يمكن سحبها من ترعة الاسماعيلية بواسطة انابيب تعبر من تحت قناة السويس لتصل الى الاجزاء الشمالية والغربية من المنطقة المختارة. وحاول الصهاينة التقليل من حجم المياه التي يمكن سحبها من نهر النيل. ويقول هيرتزل مخاطبا كرومر في ٢٥ مارس ١٩٠٣، اننا بحاجة إلى مياه الشتاء الزائدة التي تجرى عادة الى البحر ولا يستفاد منها.



وأعطت بريطانيا اشارة بنهاية هذا المخطط اليهودى. ليس حبا في مصر او دفاعا عن مصالحها بل لان نظارة الاشغال العمومية تحفظت على المشروع لانه سيضر بزراعة القطن في مصر. وهو المصدر الرئيسي للمواد الخام اللازمة لمصانع لانكشير البريطانية، بالاضافة الى اسباب فنية وسياسية. اما الاسباب الفنية فنظرا لان ترعة الاسماعيلية مصدر المياه للمشروع المخطط لا تستطيع تغذيته بالكمية المطلوبة من المياه والمقدرة بنحو ٤,٢٦ مليون متر مكعب يوميا. كما ان نقل هذه الكمية الى شرق القناة يتطلب مد ثماني أنابيب تحت مياه القناة قطر كل منها متران مما سيؤدى إلى عرقلة الملاحة في قناة السويس. اما الاسباب السياسية فتعود إلى خوف بريطانيا من اثارة السياسة الفرنسية بإقامة أى مشروع استيطاني على حدود المناطق التي تطمع فيها فرنسا.

وظلت الاطماع الاسرائيلية في نهر النيل موجودة ومستمرة الا أنها لم تتمكن ابداً من تحقيقها، رغم أنها عادت إلى الوجود مرة اخرى بعد زيارة الرئيس السادات للقدس، الذى احيا فكرة مد ترعة من النيل إلى القدس. وكان يعبر بالفعل عن الرغبات الاسرائيلية والاميركية الحقيقية وبعدها تقدمت اسرائيل بعدة مشروعات للحصول على نسبة الـ ١٪ من مياه النيل. وكان من بين تلك المشروعات مشروع «اليشع كالى» الذى يعمل في شركة تاحال ويهدف الى نقل مياه النيل بواسطة انابيب تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية بالقرب من طريق العريش القنطرة. ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة -



العريش حتى خان يونس وتصل تفرعاتها الى نحو ٢٥٠ كيلو مترا. وقد اقترح الرئيس السادات الموافقة على مثل هذه المشروعات في ظل تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي. غير أن السلطات المصرية لم تناقش الموضوع مرة أخرى لاستحالة الموافقة عليه وتنفيذه نتيجة لحملات المعارضة الداخلية، وكذلك حاجة مصر الشديدة للمياه.

ويشير الباحث الدكتور عبدالمعطي محمد إلى حقيقة مهمة قد توضح الموقف المصرى من الاطماع الاسرائيلية في مياه النيل ويقول انه من الملاحظ أنه لم يرد من قريب او بعيد أي ذكر لقضية المياه في اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية. ولم تشر اية تقارير إلى أن هذه المسألة قد اثيرت على سبيل الحوار والمفاوضات غير الرسمية على هامش مفاوضات كامب ديفيد الشهيرة في ١٧ سبتمبر عام ٧٨، أو اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩. ويبدو أن اسرائيل لم تشأ اثارة هذه القضية، رغم كل احلامها القديمة بالوصول الى مياه النيل. وذلك لاسباب عملية حيث انه ليست هناك اصلا ولا من الناحية الموضوعية قضية مشتركة للمياه بين مصر واسرائيل، ولاسباب سياسية حيث كانت المفاوضات مركزة اساسا على الانسحاب الاسرائيلي من سيناء بالكامل، مقابل اقامة علاقات حسن جوار وسلام مع مصر. وتقديم نموذج لاتفاقيات السلام يسمح بانضمام اطراف عربية اخرى لهذا الطريق الذى مثل تحولا في الصراع العربي الاسرائيلي.



نظم الري بالتنقيط، ونظام الري بالرش. وهو بالطبع لا يتعلق من قريب او بعيد بنهر النيل.

لقد تعددت الاسباب التي كانت وراء قتل فكرة نقل مياه نهر النيل الى اسرائيل.. منها رفض الشعب المصري لاستغلال العدو لمياهه التي تمثل اهم ثرواته. وارتباط مصر باتفاقيات دولية مع الاقطار الاخرى المشتركة في حوض النيل تمنع الاقطار من التصرف المنفرد في مياه النيل، كما ان اطماع اسرائيل التوسعية وسياساتها العدوانية تجعل من مواصلة تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل امرا صعبا على المدى البعيد. ولهذا كان من الصعب الاستجابة للمطالب الاسرائيلية، في ظل ان حوالي ٩٦ بالمائة من اراضي مصر صحراوية، والمساحة الخضراء هي عبارة عن شريط ضيق هو الوادي الذي يمثل ٤ ٪، خاصة وان هذا الشريط يضيق بسكانه، اذا ان الزيادة في عدد السكان تتراوح ما بين ٢,٢ و ٢,٥ بالمائة سنويا، وقد وصل عدد سكان مصر الى ٧٠ مليون نسمة. الامر الذي يستلزم استصلاح خمسة ملايين فدان. وهي التي لم تتمكن بالرغم من استخدام كل اساليب الترشيد سوي من استصلاح ٢ ملايين فدان. كما ان مصر ليس لديها فائض من المياه، بل هي تستدين حاليا من حصة السودان. وللانصاف فإن دولة واحدة من دول حوض النيل لا تستطيع ان تدعى حق الملكية او التصرف بمفردها في مياه النيل. لان ذلك مرهون بارادة جميع الاطراف الاخرى ورضاها، وحقوق مصر والسودان تاريخية مكتسبة مترسخة، وهي ٥,٥٥ مليار متر مكعب سنويا منها ١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان.

المياه في المفاوضات

وكان الحرص المصرى على ابعاد النيل والمياه عن اى مباحثات مع اسرائيل واضحا وصريحا. فرغم الاتفاق وفقا للفقرة الثالثة من المادة الثالثة في اتفاقية السلام تتضمن الاتفاقية اقامة علاقات طبيعية بين البلدين. وحدد الملحق الثالث للمعاهدة بروتوكولا بشأن علاقات الطرفين تضمن اقامة علاقات في مجالات عديدة ليس من بينها المياه، كما لم تشكل لجان لتطبيع العلاقات في هذا المجال. رغم وجود لجان للتطبيع في مجال الدفاع والداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية والسياحة والطيران المدني والمواصلات والنقل والبترول والثقافة وهيئة الاستعلامات والتليفونات والبنك المركزي، الا انه لم يتضمن اي اشارة الى مياه النيل. الحالة الوحيدة التي ظهرت فيها مسألة المياه كانت عندما تضمن التعاون الزراعي. قيام شركة اسرائيلية للتنمية الزراعية ضمن اوجه اخرى للتعاون الزراعي بعرض مساعدتها على الجانب المصرى في



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ / ٧ / ٢٠٠٢

ويظل السؤال، اذا كانت قد ضاعت على اسرائيل فرصة الاجواء الايجابية التي اتاحتها اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية في تحقيق جزء من اطماعها واهدافها في الحصول على جزء من مياه النيل. فهل انتهت تلك المحاولات. أم انها في انتظار فرصة تبدو صعبة إن لم تكن مستحيلة؟! ففي عام ١٩٨٦ وبمناسبة مؤتمر «ارماند هامر» للتعاون الاقتصادى في الشرق الاوسط والذى افتتح في جامعة تل ابيب قام «اليشع كالي» بتطوير مشروعه تحت عنوان «خطة مياه الشرق الاوسط في ظل السلام»، على أساس ان مياه النيل في مصر يضيع جزء كبير منها في البحر المتوسط هباء دون استغلال. بينما تعاني اسرائيل من نقص مواردها المائية، وأن مصر تبدد سنويا ١٠ مليارات متر مكعب من المياه بسبب سوء الاستخدام والتفريط في المياه إلى البحر المتوسط، وأن كل مشكلة المياه في اسرائيل لا تحتاج إلا الى ١٪ من مياه النيل حوالي ٠,٨٠ مليار متر مكعب سنويا، من ٨٠ مليار متر مكعب. وهو نفس ما اتخذه ولجأ اليه هيرتزل قديما. وقد نشر كالي مشروعه في كتاب «المياه والسلام» على اساس نقل المياه بواسطة انابيب تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية، وفي الجانب الاخر تصب المياه في قناة مبطنة بالخرسانة تقع في الشمال الغربي من طريق العريش - القنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة بئر سبع، وبهذا تكون القناة من الاسماعيلية الى خان يونس بكل تفرعاتها ٢٥٠ كيلو مترا. وهناك امكانية لاتصال ترعة السلام بشبكة المياه الاسرائيلية عند دير ياسين، والتي تعكس امرا بالغ الاهمية، وهو أن ما يقترحه «اليشع كالي» ليس مجرد عرض المشروع. ولكنه يعرض الجزء المكمل لخطة المياه الاسرائيلية، حيث ان شبكة المياه تم تنفيذها بالفعل منذ عام ١٩٨٠ بطاقة تخزين ٤,٥ مليار متر مكعب من المياه المتوفر منها حاليا ١,٨ مليار. وتبلغ كمية المياه التي تصل اسرائيل حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

مشروع كالي

وتقترح هذه الدراسة ان يتم الاتفاق على تعاون مشترك بين مصر واسرائيل في اتجاهين وهما:

١- استغلال المياه في مصر للزراعة وشراء مياه مصرية ونقلها عبر اسرائيل الى الضفة الغربية والاردن وقبلهما قطاع غزة. وان يتم ذلك عن طريق



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٧/٢٠٠٠

الاستعانة بخبرة ورؤوس أموال اجنبية تقوم بتطوير الزراعة المصرية والاهتمام بالاقتصاد في استخدام المياه الذى سيحقق استصلاح اراضى جديدة فى مصر.

٢ - أما الاتجاه الثاني فترى الدراسة امكانية تطويره بصورة افضل بسبب عدة عوامل، وهي تحسين اساليب الزراعة الحالية التي ستتم بخبراء مصريين وامريكيين وبدعم من البنك الدولى.

اما عن نقل المياه حسب المقاييس المصرية فسيكون بنسبة ضئيلة للغاية، وهي نصف في المئة وهذه النسبة ترى أنها لا تشكل عجزا في ميزانية كمية المياه المصرية وليست ضرورية في الوقت الحالي. ويمكن نقلها بتكلفة رخيصة الى قطاع غزة والى صحراء النقب في اسرائيل فمصر بعد بناء السد العالي تحولت من حالة التكيف حسب الظروف إلى حالة السيطرة على هذه الظروف، ووفق الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع دول حوض النيل تبلغ حصتها سنويا ٥٥،٥ مليار متر مكعب.

مخاطر المشروع الاسرائيلي

ويتحدث الباحث عمرو عبدالكريم عن مخاطر تنفيذ هذه المشروعات، والتي يمكن إنجازها كالاتي:

أولا، اذا حصلت اسرائيل على ما تريده من المياه من مصر فسوف يزيد ذلك من قدرتها على زراعة ٢،١٦ مليون دونم من الاراضى بما يعنى اضافة ١،٢٧ مليون فدان، وهذا يرفع قدرة اسرائيل على استيعاب مهاجرين جدد يقدر عددهم بنحو ١،٦ مليون نسمة دون ضغط اضافي على مواردها.

ثانيا، ستتمكن اسرائيل من حشد جيش يقدر بمليون جندي بمساعدة كميات المياه التي ستحصل عليها. وذلك بالوضع في الاعتبار معدلات التعبئة العامة العالية في اسرائيل والتي تصل الى ١١ بالمئة وفي هذه الحالة ستزداد اسرائيل قوة وميلا للاعتداء للحصول على مزيد من المياه.

ثالثا، أن وصول المياه الى النقب يعطي لها الحق في ان تصبح جزءا من وادي النيل يعتمد عليه اليهود في معيشتهم ولا يمكن ايقافه بعد ذلك.

رابعا، أن توصيل مياه النيل الى اسرائيل يفتح



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٧ / ٢٠٠٠

الباب واسعا امام دول حوض النيل للتصرف بالمثل وبذلك تفتح مصر بابا قد يصبح قاتلا لها في المستقبل غير البعيد.

وترفض مصر المزاعم التي يتم ترويجها من قبل اسرائيل كما يقول د. غازى ربابعة الاستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية في الجامعة الاردنية في دراسته المهمة «قضية المياه في مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية». بوجود فوائض مائية لدى مصر، بدليل ان هناك مياها تذهب الى البحر المتوسط، ويحدد ثلاثة اسباب لترك مصر لهذه المياه وهي:

- الحاجة الى المحافظة على التوازن الملحى في الدلتا وذلك بالتخلص من الاملاح في شكل ملح مذاب في الماء.

- ان هناك اتصالا بين مياه البحر المالحة والمياه الجوفية الموجودة تحت الدلتا، فمياه البحر اما ان تدخل او تقف او تطرد للخارج، وتقوم مياه الخزن الجوفي بالاتجاه شمالا لاعاقة مياه البحر المالحة.

- لو لم يتحرك جزء من مياه فرع رشيد لينصب الى البحر، فهذا من شأنه أن يدفعها للارتداد للدلتا واحداث اثار تدميرية.

وتشير دراسة د. غازى ربابعة الى أن المشروع الاسرائيلي يتجاوز عن كون مصر دولة من دول حوض النيل، وانها تلتزم بناء على ذلك بالا تأتي باى تصرفات تؤدى الى الاضرار بسائر دول الحوض. كما ان مصر تلتزم بقواعد القانون الدولى التي لا تسمح بمثل هذه التصرف. وأن الغرض من المشروع الاسرائيلي اثارة مخاوف دول الحوض واستثمار هذه المخاوف لتهديد امن مصر القومي.. ومازال مصر تعلن عن رفضها للمطالب الاسرائيلية لنقل مياه النيل وهو ما صرح به وزير الخارجية المصري عمرو موسى قبيل افتتاحه لمؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا في ٢٢ فبراير ٩٢، وهناك من يعتقد ان موقف مصر هذا يعود لسببين أولهما تحذيرات اثيوبيا ودول حوض النيل من أن مصر لا تعاني نقصا بالمياه، خاصة اذا قامت بتزويد اسرائيل بمياه النيل وهو ما يقتضى تخفيض حصتها مع تزايد حاجات دول المنبع والمسار، في الوقت الذى تعمل فيه مصر للوصول الى اتفاقية جديدة لدول حوض النيل تزيد من حصتها او تحافظ على نصيبها حسب اتفاقيات عامي ١٩٢٩ و١٩٥٩، ولذلك يضعف المشروع الاسرائيلي موقفها، والسبب الثاني يعود الى الرأى العام المصرى الذى اصبح يرفض بشدة اى حديث عن تزويد اسرائيل بمياه النيل، خاصة بعد ازمة نقص المياه في عام ١٩٨٨ بمصر، فنقص المياه بات يهدد كل مواطن مصرى في جميع القطاعات.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٧ / ٢٠٠٢م

الاستراتيجية الاسرائيلية في مياه النيل

وتسير الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه مياه النيل على مستويين:

الاول عبر محاولة التوصل الى اتفاق مع مصر بشكل مباشر للحصول على جزء من مياه النيل، وهو ما يبدو أنه وصل الى طريق مسدود.

والثاني محاولة التأثير على الامن القومي لمصر من خلال اقامة علاقات مع دول حوض النيل خاصة اثيوبيا والتواجد في منطقة البحيرات العظمى.

وكان المستوى الثاني او الركن الاخر للاستراتيجية هو موضوع ورقة مهمة للدكتور سيد ابو ضيف احمد المدرس بقسم العلوم السياسية في جامعة قناة السويس بمصر تحت عنوان «الوجود الاسرائيلي والصراع في منطقة البحيرات العظمى واثره على الامن القومي المصري» ويقول فيها إن التسلل الاسرائيلي الى افريقيا يرجع الى عام ١٩٥٥ في أعقاب مؤتمر باندونج، والذى اعتبرته اسرائيل ضربة سياسية موجهة اليها من قبل العرب لعزلها عن الدول الاسيوية فزحفت نحو القارة الافريقية لكسر الحصار العربي، وكانت الوسائل الاقتصادية احدى الوسائل الهامة التي استندت اليها اسرائيل في تحركها للقارة.

وقد تعددت اوجه النشاط الاسرائيلي خاصة في مجال



الزراعة والمشروعات المشتركة،

وقد تنوعت العلاقات العربية الافريقية ما بين التحفظ في فترة الستينات، حتى عدوان ١٩٦٧. وكان اوج توتر العلاقة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث قامت ٤٢ دولة بقطع علاقتها مع اسرائيل وانعقد مؤتمر التعاون العربي الأفريقي في ٢٢ يناير ٧٦، ويمكن رصد الوجود الاسرائيلي في منطقة البحيرات العظمى منذ عام ٩٤ في عدد من الصراعات التي شهدتها المنطقة ومنها، الجيش الرواندى الحكومى وصراعه ضد المتمردين من الهوتو، الجيش البوروندى الحكومى في اشتباكاته المسلحة ضد المتمردين

التوتسي شرق الكونغو وزائير والذين يقاتلون ضد المتمردين من ابناء الهوتو اللاجئين هناك.

المتمردون التوتسي والذين يقاتلون ضد الجيش الزائيرى السابق الموالى لحكومة موبوتو سيسكو والذين استولوا خلال الفترة الماضية على السلطة بزعامة لوران كابيلا. والمتمردون الذين يقاتلون ضد حكومة لوران كابيلا الحالية.



اصابع اسرائيل في افريقيا

ويأخذ الوجود الاسرائيلي اشكالا وصورا مختلفة في منطقة البحيرات العظمى منها الاسلحة حيث تشير الدلائل الى ان الاسلحة الاسرائيلية تتدفق الى منطقة البحيرات عبر قنوات رسمية وغير رسمية، بالاضافة الى الاستشاريين العسكريين، حيث تقوم الدول الافريقية باستقدام العديد منهم، ولعل حالة زائير هي الاوضح في هذا المجال، فهم يدربون الحرس الجمهوري، ومعظم وحدات الجيش، بالاضافة الى مؤسسات رسمية وغير رسمية تعمل ضمن اطار التوجهات الخاصة بالاستخبارات الاسرائيلية.

وقد ذكر احد الخبراء الاسرائيليين أن الحضور الاسرائيلي في منطقة البحيرات العظمى هو نتاج طبيعى للفكر الاستراتيجى الاسرائيلي، الذى يقوم على ضرورة التواجد في المناطق الحساسة ذات المزايا الاستراتيجية، وهذه المناطق تعد بالنسبة لاسرائيل اهم مناطق افريقيا قاطبة لاعتبارات استراتيجية واقتصادية وجيوبولوتيكية، وتتضح ابعاد الوجود الاسرائيلي واهدافه في منطقة البحيرات في الآتي:

- تمكين قوى موالية لاسرائيل من السيطرة على السلطة بحيث تتمكن من السيطرة على موارد البلاد ومن ثم التحكم في مصادر المياه «منابع النيل».

- وتؤكد مصادر اسرائيلية بأن اطرافا داخلية في الصراع سواء في منطقة البحيرات او غيرها في اثيوبيا واريتريا تعهدت بأن تمنح اسرائيل امتيازات كبيرة في مجال استثمار الثروات الطبيعية والمعدنية في هذه المنطقة، مثل استثمارات الماس واليورانيوم. وقد انتقلت اسرائيل من العمل بالوكالة إلى العمل بشكل مباشر بوصول خبراء اسرائيليين إلى دول مثل اثيوبيا وأوغندا والكونغو لاقامة مشروعات للري على النيل تستهدف حسب بعض المصادر حوالي ٧ مليارات متر مكعب اى حوالي ٢٠ بالمئة من وارد النيل لمصر، على الرغم من انتفاء الحاجة الى مشاريع ري مائية فيها، خاصة اوغندا التي تتلقى امطارا استوائية تبلغ ١١٤ مليار متر مكعب.

المحور الاثيوبي الاسرائيلي

ويبدو أن المحور الاثيوبي الاسرائيلي خطر آخر على مياه النيل، وهو ما طرحه الباحث فتحي ابو الحمد الذى أشار في دراسة له عن الصراعات في القرن الافريقي وتأثيرها على حصة مصر من مياه النيل إلى أن اول مصدر للصراع على المياه في حوض النيل هو اعلان



اثيوبيا عام ٥٦ خطا لضغط تدفقها في استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها، وكان هذا التصريح بمثابة تهديد للمصالح الجوهرية لمصر باعتبار ان هضبة الحبشة هي المصدر الرئيسي لمياه النيل حيث أنها تسهم بحوالي ٨٥ ٪. كما كانت اثيوبيا من اشد المعارضين لمشروع السد العالي، وتقدمت بمذكرة احتجاج على ذلك، وبعدها بسنوات خرجت معلومات عن عزم الحكومة الاثيوبية اقامة ٢٩ مشروعا للري وتوليد الكهرباء في الجزء الاثيوبي من النيل الازرق وروافده ولم يتم تنفيذ سوى مشروع واحد الا ان مصر تعاملت مع الامر بجدية، خاصة وان الرئيس السادات أعلن بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل عام ٧٩ ان الماء هو السبب الوحيد الذي يمكن ان يدفع مصر للحرب مرة اخرى، وكان تهديده موجها بصفة اساسية للحكم العسكري الاثيوبي، الذي تمادى في انتقاد الخطط المصرية لمد مياه النيل لسيناء.

وتزايدت مخاوف مصر في بداية التسعينات عند نشر بعض التقارير عن وجود مهندسين اسرائيليين يعملون في اثيوبيا لاقامة سد على بحيرة تانا التي ينبع منها النيل الازرق. وقد بعثت مصر برسالة الى أديس ابابا عبر ليبيا، تفيد بأن القاهرة لن تسمح بأية محاولة لاعاقة مجرى النيل وجاء الرد الاثيوبي مطمئنا. ويومها طاف الرئيس المصري حسني مبارك جوا بمنطقة السدود الاثيوبية ليطمئن بنفسه على أن مصر لن تتأثر بها.

وتتمتع منطقة القرن الافريقي وخاصة اثيوبيا بأهمية لمصر لا توازيها اى منطقة اخرى، لانها قريبة بل ومرتبطة ارتباطا وثيقا بمصلحة جوهرية مصرية وهي منابع النيل، وتحرص مصر على علاقات متميزة مع اثيوبيا رغم اختلاف الانظمة السياسية. وهو ما اشار اليه الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء المصري مؤخرا عندما خاطب مؤتمرا عن الامن المائي العربي عقد في القاهرة قائلا، لقد كانت مصر ومازالت مقتنعة في سياستها بأن الدول المشاركة في الاستفادة من الموارد الطبيعية قادرة على ان تحقق تعاونا دائما من اجل رفاهية شعوبها، يشهد على ذلك ما تم تنفيذه من مشروعات مائية في دول حوض نهر النيل. وقد حرصت الحكومات المتعاقبة وبدعم من الشعوب على تنظيم اللقاءات المنتظمة بين الخبراء وتشجيع المبادرات من اجل اعداد المخططات والاستفادة من حصيلة مراكز البحوث والترحيب بوجود مراكز الرصد والمراقبة وتشجيع اقامة المشروعات الفعالة في حصاد المياه.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ٧ / ٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهو نفس ما أشار عليه وزير الري السوداني المهندس كمال علي محمد عندما خاطب نفس الندوة مشيرا الى القرار الذى تم اتخاذه عام ٩٢ بإنشاء مجلس وزارى يضم وزراء الري في دول حوض النيل العشر تعاونه لجنة فنية استشارية من مسؤولى المياه تقوم بوضع خطة عمل للرؤية المشتركة وبناء القدرات وتطوير المشروعات المشتركة بالاضافة الى فريق خبراء.

ويبدو أن هناك فرصا كبيرة متاحة لمنهج التعاون بين دول حوض النيل، بعد ان تم الاقرار بأن كل ما يدور حوله الخلاف حاليا من مياه النيل لا يمثل سوى ٨ بالمئة فقط من الموارد الاجمالية للمياه حيث يبلغ الايراد الاجمالي ١٦٠٠ مليار متر مكعب لايستغل منه سوى ٨٠ مليارا فقط وأذا كانت نسبة من الفاقد تضيع في المستنقعات عن طريق الروافد القادمة من البحيرات العظمى فإن النسبة الكبرى هي التي تضيع من مياه الامطار الموسمية على الهضبة الأثيوبية نازلة من الجانب الشرقي إلى المحيط الهندى وهناك عرض مصرى قوبل بشكل ايجابى من اثيوبيا من اجل استغلال المياه الضائعة في المحيط.

ويظل المهم عدم ترك الساحة مفتوحة أمام اسرائيل في هذه المناطق بالحرص على الحضور الدائم والمشاركة السياسية والاقتصادية مع دول حوض النيل وبقية الدول الافريقية، التالية على مبدأ عدم وصول مياه النيل إلى اية دولة خارج حوضه وابقائه بعيداء وبصفة نهائية عن اى مفاوضات خاصة المتسدة

تبادل الاحتجاج بين العراق والكويت حول انتهاكات المياه الإقليمية لكلا البلدين

نيويورك: «الشرق الاوسط»

تصاعدت في الاشهر الثلاثة الاخيرة حرب الرسائل المتبادلة بين بغداد والكويت حول انتهاكات مزعومة للمياه الاقليمية لكلا البلدين. ففي الوقت الذي تؤكد فيه بغداد وقوع مثل هذه الانتهاكات، تنفي الكويت في الوقت ذاته حدوثها عبر رسائل توجه مباشرة الى الامين العام للامم المتحدة كوفي انان او الى مجلس الامن. واحيانا يكون العكس حيث تتهم الحكومة الكويتية السلطات العراقية بانتهاك مياهها الاقليمية، وكان آخر الاتهامات رسالة موجهة من سفير العراق سعيد حسن الموسوي الى الامين العام كوفي انان.



وذكر سعيد حسن ان دورية كويتية مؤلفة من خمسة عسكريين قامت يوم الاول من شهر يونيو (حزيران) الماضي بالاعتداء على اللنج المرقم (235 - بصرة) والعائد الى المواطن عبد المهدي شهيب احمد اثناء ممارسة الصيد قرب العوامة 13 داخل المياه الاقليمية. وقامت بسحب دفتر الكمرك وهويات الصيد العائدة للبحارة واطلاق العيارات النارية باتجاه غرفة القيادة.

واعتبر السفير العراقي ان ما قامت به السلطات الكويتية بدخولها المياه الاقليمية والاعتداء على البحارة العراقيين داخل تلك المياه، خرق سافر لحرمة وسيادة العراق وعمل عدواني مسلح، وقال انه «انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي».

واكد حق الحكومة العراقية الكامل في اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل الدفاع عن حرمة وسيادة اراضي ومياه العراق الاقليمية والدولية، وطالب بالتعويض عن الاضرار المعنوية والمادية التي لحقت بالبحارة العراقيين نتيجة تصرف السلطات الكويتية.



اسرائيل ترفض الانسحاب من الجولان لحدود ٤ يونيو ٦٧ لاستمرار السيطرة على المياه

نهر الليطاني.. قمة أطماع اسرائيل في لبنان

بالوثائق.. اسرائيل تسرق مياه الجنوب اللبناني



الأمن المائي العربي.. الواقع والتحديات



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٢ / ٧ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ من ٦

هل تشهد المنطقة العربية حروبا للمياه في السنوات القادمة ؟ سؤال يمثل الشغل الشاغل للكثير من الدراسات العلمية والسياسية والاستراتيجية ، التي تؤكد أن المنطقة مقبلة على نزاعات جديدة ، بسبب المياه ، قد تؤدي الى اندلاع حروب ، خاصة في ظل الأزمة الحالية التي تواجه كل الدول العربية بدون استثناء ، وساهمت في دخول العرب « حزام الفقر المائي » حيث يشاركون ٦٦ دولة في العالم تعاني من نفس الأزمة .

ويشير تقرير للمخابرات الاميركية الى عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه ويقع العالم العربي في القلب منها ، خاصة اذا عرفنا أن الجغرافيا فرضت على العالم العربي أن تكون ٦٠٪ من موارده المائية من خارج المنطقة العربية ، من دول ليست على وفاق مع العالم العربي ، ولذلك فهناك مناطق مرشحة لحروب المياه ، مثل الأردن وفلسطين واسرائيل ، وأخرى محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي مثل تركيا وسورية والعراق ومناطق توتر قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة ، وهي دول حوض النيل .

وتفتح « الاتحاد » ملف « الأمن المائي العربي .. الواقع والتحديات » ، لترصد من خلاله واقع الأزمة في العالم العربي ، خاصة مع الظروف المناخية والجغرافية الصعبة ، وسرقات اسرائيل لمياه فلسطين ، والأردن والجولان وجنوب لبنان ، وسعيها الى رسم الحدود مائيا ، بما يتيح لها استمرار السيطرة على منابع المياه ، وترصد أيضا ما يحدث في حوض نهر النيل ، وحرص مصر على تأمين احتياجاتها من المياه ، دون أي تأثير لأمن اثيوبيا ، ولأمن اسرائيل ، التي تعبث في مصب النهر ، وترصد ثالثا الموقف في حوضي دجلة والفرات ، وسعي تركيا لاستخدام « المياه » كعامل في المعادلة السياسية الاقليمية .



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٨ / ٢٠٠٠م

■ القاهرة - أسامة عبدالرازق:

«قصة اسرائيل والمياه العربية» طويلة، ومثيرة، مليئة بالاحداث والتطورات، فهي لم تكتف باطماعها في مياه نهر النيل، التي لم تتحقق رغم ما بذلت في سبيل ذلك من جهود، بل وسعت أيضا الى التأثير على مصر من الجنوب. فطالما لم تستطع التأثير على «دولة المصب»، ذهبت تجرب حظها مع دول «المنبع». ولم تتوقف المطامع الاسرائيلية عند هذا الحد، بل ونفذت مخططاتها في سرقة المياه العربية، عبر حروب ١٩٧٣، وغزو لبنان عام ١٩٨٢، ومازالت السرقة مستمرة، وجزء من المماطلة والتسويف في عملية السلام على كافة المسارات سواء السوري أو اللبناني أو الفلسطيني مرتبط بقضية المياه، لدرجة انها في المفاوضات حول الجولان طالبت بخطوط حدود تتوافق مع استمرار سرقتها للمياه العربية.

ولنبدأ بما يحدث في الجولان، فقد ابلغ وزير الري السوري في وزارة محمود الزعبي السابقة المهندس عبدالرحمن مدني مؤتمرا عقد مؤخرا في القاهرة بأن المياه كانت ومازالت أحد أسباب النزاع السوري الاسرائيلي، اضافة الى احتلال الجولان، وتمتد تلك المياه من أعالي جبل الشيخ، حيث ينابيع أهم الانهار، وصولا الى عتبة مثلث اليرموك. ان منظومة مياه نهر الاردن الذي يتلقى الروافد الكثيرة من الجولان العربي السوري المحتل يعتبر من أهم منظومات المياه العربية التي عانت من السيطرة الصهيونية ومازالت تعاني، حيث احكمت الصهيونية سيطرتها على مجرى نهر الاردن الاعلى، حيث يعتبر نهر بانياس من الانهار الهامة فيها.

ويتوقف المهندس عبدالرحمن مدني عند سرقات اسرائيل لمياه الجولان، سواء من نهر بانياس الذي ينبع في منسوب «+ ٩١٤» من مستوى جبل الشيخ السوري المحتل قرب مدينة بانياس ويقدر طوله الاجمالي بـ ٩ كيلو مترات، حيث يلتقي نهر الحاصباني ويبلغ معدل جريانه السنوي حوالي ١٢١ مليون متر مكعب والجولان وهي أرض عربية سورية تقدر مساحته بـ ١٨٠٠كم ويتراوح طوله ما بين ٧٥-٨٠كم وعرضه من ١٨-٢٠ كم، يفصل الجولان عن الدول المجاورة ظواهر طبيعية، فجبل الشيخ هو جزء من الجولان، يفصله عن البقاع الجنوبي اللبناني، ووادي اليرموك العميق يفصله عن مرتفعات عجلون ويطل غربا على سهل الحولة وبحيرة طبريا، كما يفصل وادي الرقاد الجولان عن حوران، وتعطي جيولوجيا اراضي الجولان المسكوبات الاندفاعية والمخاريط البركانية ما عدا بعض المناطق والاشرطة الضيقة، حيث تظهر القاعدة الرسوبية وتتراوح ارتفاعات الجولان ما بين ٩٥٠-١٢٠٠م عن سطح البحر باستثناء قمة جبل الشيخ التي تبلغ ٢٨١٤م والجولان منطقة غنية بالامطار، حيث يبلغ متوسط حجم هطولاته المطرية ١,٢ مليار متر مكعب سنويا، يذهب قسم منها ليغذي ينابيع كثيرة وغزيرة، فهناك حوالي ١٥٥ نبعا تزيد تدفقاتها على ٦٠٫ مليون م٣ /سنة.

وقد بدأت الممارسات الاسرائيلية بعد احتلال الجولان في ضخ مياه بحيرة مسعدة، ومد شبكة من القنوات لتغذي المستوطنات الصهيونية، حيث كانت المصدر الرئيسي قبل عام ١٩٦٧ لاهالي الجولان لتغطية احتياجاتهم المنزلية، والزراعية، ولسقاية المواشي، ثم

المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٧ / ٧ / ٢٠٠٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

امتدت الايدي الصهيونية الى المياه الجوفية، وتقوم بحفر الابار الغزيرة عبر شركة «ميكرورت» لتغذي مستوطناتها، حيث لا يسمح للمواطنين العرب بحفر آبار مياه جوفية رغم اعتماد سكان الجولان على الزراعة، وتربية المواشي، وقد احتكرت الشركة تطوير وتوزيع وادارة مصادر المياه في الجولان منذ عام ١٩٦٧، ويخضع سكان الجولان العرب السوريون لنظام تمييزي لاسيما فيما يتعلق بتوزيع حصص المياه، حيث خصصت اسرائيل مثلا عام ١٩٧٥ حوالي ٤٠٠٠ متر/سنة للمستوطنين اليهود في الجولان، بينما خصص لسكان الجولان من السوريين الذين ظلوا في أراضيهم مقاومين عمليات الطرد معدل ٢٢٦متر/سنة للشخص الواحد، وهكذا ومثلت مخصصات اليهود حوالي ١٧ ضعفا مما هي عليه مخصصات السوريين.

وقد أصدرت اسرائيل قرارا باطلا شرعيا ودوليا بضم الجولان، عندما قامت بتطبيق القانون الاسرائيلي المتعلق بالمياه عام ١٩٥٩ ومن جملة ما اصاب العرب وهم السكان الاصليون من هذا القانون انهم كانوا ينشئون الخزانات المكشوفة قرب مزارعهم لتجميع مياه الامطار واستعمالها لدعم مياه الري خاصة وان زراعة التفاح تحتاج لكميات كبيرة من المياه لا يمكن توفيرها من الحصص المحددة والصارمة من قبل شركة «ميكرورت» حيث ابلغت اسرائيل السكان السوريين من أن هذه الخزانات والتي يتراوح حجم تخزينها من ٥٠٠-١٠٠٠ متر تمنع الامطار من بلوغ وجهتها الطبيعية وتؤدي الى انخفاض مستويات البحيرات التي دونها، ثم فرضت نظام الترخيص وبالرسوم العالية مقابل هذا الترخيص، وحسب المعلومات المتوفرة فانها لم ترخص اي خزان بسبب العراقيل التي تضعها في طريق هذا الاستخراج، ولم تكتف بذلك بل هدمت الكثير من الخزانات القائمة بحجة انها تحتاج الى ترخيص مجددا.

تعديل خط الحدود

ويضيف المهندس عبدالرحمن مدني ان أهمية هضبة الجولان لاسرائيل لا تقتصر على الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية بل تتعداها الى العوامل المرتبطة باستغلال اسرائيل لهذه المنطقة في المجالات الاقتصادية، وتعتبر الموارد المائية من أهمها، حيث قامت بانشاء نظامين لتوزيع المياه شمالي الجولان وجنوبه، حيث تقوم اسرائيل بسرقة واستغلال مياه نهر بانياس وينابيع الجولان، وتقوم باستخدام المياه الجوفية الغزيرة في الجولان وقسم من مياه اليرموك وبحيرة طبريا بشكل كامل مخالفة بذلك اتفاقيات جنيف لعام ٤٩ وقرارات الشرعية الدولية، وتقوم بسرقة مياه تقدر بحوالي ٢٥٠ مليون متر، هي حق تاريخي للسوريين في الجولان الذين طردوا من ديارهم ويبلغ عددهم حوالي نصف مليون نسمة يسكنون الآن بالقرب من العاصمة دمشق.

ويشير الدكتور نايف الرشيدي الباحث المختص بشئون المياه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية الى بعد جديد في أزمة المياه في الجولان وتأثيرها على المفاوضات بين الطرفين.

ويقول في بحثه حول «الصراع على المياه في الشرق الاوسط»: يعود عرض اسرائيل على سورية لانسحاب جزئي الى المياه، فهي مازالت تمثل أحد اشد نقاط الخلاف بين سورية واسرائيل، فالجانب الاسرائيلي يطالب بتعهد سورية بعدم القيام بتحويل مياه الجولان



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/٢٠٠٠

الى اراضيها في حين يري المفاوض السوري ان من حقه المطالبة بالانسحاب واسترداد المياه ومصادرها في مناطق بانياس والحمة، واستخدام هذه المصادر كما يشاء. وهنا تتعارض تصورات الجانبين، فالمشكلات الأمنية تخفي وراءها شروطا سياسية تتعلق بطبيعة النظام، ومعنى الحدود الأمنية، وحل النزاع ومضاعفاته ضمن عملية شاملة تتعلق بمياه نهر اليرموك ومنابع نهر الاردن، وتدعي اسرائيل انها تحتاج ما بين ٢٥-٤٠ مليون متر من مياه اليرموك حسب مشروع جونستون، وانه اذا لم تقبل سورية والاردن بمطالبها فانها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ اجراء يرغمهم بالقوة على التفاوض معها.

ويشير تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب الى ان انسحاب اسرائيل من الجولان يعني انتقال ٤٠ مليون متر من المياه من السيطرة الاسرائيلية الى السورية، وهذا الانسحاب سيحرم اسرائيل من بعض روافد نهر الاردن، ولهذا اقترح التقرير انسحابا جزئيا باحد خطين:

- خط انسحاب يمر بالقرب من القنيطرة ويمتد حتى منطقة الحمة.

- أو خط انسحاب يضمن لاسرائيل سيطرة على جزء من الجولان.

وفي كلتا الحالتين فإن المناطق الغنية بالمصادر المائية ستبقى تحت اشراف اسرائيل لان عودة الجولان الى سورية ستؤدي الى تنمية منطقة حوران جنوب سورية، والتي ستصبح منطقة زراعية تهدد الاقتصاد الاسرائيلي بمنتجاتها الرخيصة الثمن والعالية الجودة.

وماذا عن لبنان ؟

ولا يختلف الامر بالنسبة للمياه واطماع اسرائيل عنها في لبنان، فالسرقات مستمرة، والمخططات قديمة، وجدت الفرصة لتحقيقها، وتشير الدكتورة غادة ناجي الاستاذ بالجامعة اللبنانية في دراسة لها عن «السرقات الاسرائيلية لمياه الجنوب اللبناني» الى ان لبنان غني بالثروة المائية من ينابيع ومياه جوفية وانهار وبعض البرك الطبيعية والبحيرات الاصطناعية بسبب موقعه المتميز على البحر المتوسط وتعرضه للرياح الغربية الممطرة، فضلا عن تربته الكلسية الماصة التي تساعده على اختزان كميات كبيرة من المياه، كما ان جباله العالية التي تساهم في تكثيف بخار الماء وهطول الامطار الغزيرة التي تمد الينابيع والانهار بقسط وافر من المياه، بالاضافة الى تراكم الثلوج على جباله لفترة طويلة.

وتشير الدراسة الى انه رغم تعدد الانهار في لبنان، إلا أن نهر الليطاني يمثل قمة لطماع اسرائيل لموقعه الجغرافي، وقربه من الحدود مع فلسطين، وهذه الاطماع قديمة، بدأت مع تفكك الدولة العثمانية، واستهدفت ضم الليطاني الى الاراضي التي استولوا عليها من العرب وهو ما تضمنته المذكرة التي رفعتها الحركة الصهيونية الى مؤتمر السلام الذي عقد في فرساي في باريس عام ١٩١٩، وقد اعربت بوضوح عن رغبتها في الاستيلاء على جنوب لبنان وجبل الشيخ، وخلال الحربين العالميتين حاول اليهود التسلل الى المناطق اللبنانية في الجنوب عن طريق شراء الاراضي المحيطة بمنابع نهر الليطاني، وتحت ستار اتفاقية الحدود الفرنسية البريطانية في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ وغيرها عمدت سلطات الانتداب الى احداث تغيير في الحدود بين لبنان وفلسطين لصالح الاراضي الفلسطينية من أجل



السيطرة على مصادر المياه، وبذلك اصبحت منطقة الحولة ذات السهول الخصبة والمياه الغزيرة المعروفة «بحورة الذهب» تابعة لفلسطين، ولهذا سارعت اسرائيل الى استغلال ثرواتها المائية واقامة المستوطنات عليها، كما عمدت الى تغيير اسماء القرى المسلوخة عن لبنان واستبدالها باسماء عبرية.

وتتوقف الدراسة عند عام ١٩٥٣ عندما رفضت اسرائيل مشروع «ماين» القاضي بتقسيم كمية من مياه الليطاني بواسطة نفق الى نهر الحاصباني بغية ضخ هذه المياه الى بحيرة طبريا لتخفيف نسبة الملوحة فيها وسحب مياهها بعد ذلك الى النقب مبررة ذلك بان لبنان لا يستفيد من نهر الليطاني وان مياهه تذهب هدرا الى البحر، وهو ما ورد في مذكرة حكومة اسرائيل حول نهر الليطاني، وهو ما كشفه رئيس الوزراء ليفي اشكول وفي عام ٦٧ واثناء الحرب العربية الصهيونية

ضم العدو ١٤ مزرعة في منطقة العرقوب في القطاع الشرقي وبين عام ١٩٧٢ والاجتياح الأول علم ١٩٧٨ الذي سمي آنذاك «عملية الليطاني» ضم العدو عدة تلال وسفوح من جبل الشيخ التابع للبنان وقام بعد اجتياحه للبنان في ١٤ آذار «مارس» باقامة المنطقة الحدودية المحتلة، والتي اطلق عليها اسم الحزام الأمني على امتداد حدود لبنان مع فلسطين وبلغت مساحتها ١٠٠ كيلو متر بالطول وبعرض يتراوح ما بين ٧-١٠ كيلو مترات وبذلك يكون قد ضم الى اراضيه العديد من الاراضي من بينها نبع الوزاني حيث اقتطعت قوات الاحتلال حوالي ٥ ملايين دونم حول النبع وحولتها الى منطقة عسكرية، وعمدت الى تمديد شبكة انابيب تحت الارض وسحب مياه النبع الى خزان كبير في منطقة الجليل.

المياه ورقة ضغط

ولم تتوقف اسرائيل منذ عام ١٩٧٨ عن سرقتها للمياه اللبنانية سواء كانت عمليات السرقة تتم سرا أم علنا، فعلى اثر الغزو الاسرائيلي الثاني للبنان عام ١٩٨٢ والذي طال العاصمة بيروت، اقدمت قوات الاحتلال على مصادرة كل الخرائط والتصميمات المتعلقة بمشروع الليطاني الذي كان لبنان ينوي القيام به، واتبعت ذلك باعمال حفر انفاق وتركيب مضخات في منطقة جسر الخردلي قامت الحكومة اللبنانية على اثره بتقديم شكوى للامانة العامة للأمم المتحدة ولما قامت مجموعة من قوات الطوارىء الدولية باستكشاف الامر منعتها قوات الاحتلال المتمركزة هناك من القيام بمهمتها الاستكشافية، وقد أكد كثير من التقارير والشهادات الدولية سرقة اسرائيل للمياه اللبنانية، ومنها تقرير للأمم المتحدة قدر حجم المياه المأخوذة من الليطاني والوزاني بنحو ٧,٦ مليار قدم مكعب سنويا، وهي كمية تزيد على ثلث المياه التي تحصل عليها اسرائيل من مياه نهر الاردن، وبحيرة طبريا، واشار التقرير نفسه الى نفق شقته الدولة العبرية طوله ١٨ كيلو مترا لربط الليطاني باراضيها.

ويضيف ناصر نصر الله المدير العام للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني في لبنان، معلومات جديدة عن «الاطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية» وهو نفس عنوان ورقة تقدم بها الى مؤتمر عقد في القاهرة ليؤكد ان النزاعات القائمة حول مسألة المياه بين اسرائيل وكل



من لبنان وسورية تتمحور حول مصادر مياه الاردن والجولان والجنوب اللبناني، وسوف تستخدم مسألة المياه بدون شك كعامل ضغط في البحث في موضوع انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني والجولان.

يقع الجزء الاكبر من الاحتياطي المائي الاسرائيلي العذب حوالي ٨٠٪ ضمن الاراضي التي جرى احتلالها نتيجة عدوان ١٩٦٧ وتأتي مصادر المياه هذه بشكل رئيسي من الانسيابات الجوفية من جنوب لبنان والجولان ٢٠٠ مليون م٣/سنة ومن ثلاثة انهار رئيسية هي الحاصباني، الوزاني «١٥٠ مليون م٣/سنة» اللدان/ البانياس «٢٤٥ مليون م٣/سنة» واليرموك «٢٠٩ ملايين م٣/سنة» التي تصب غالبيتها في بحيرة طبريا التي اصبحت المصدر الرئيسي للمياه في اسرائيل منذ عام ٦٤، تاريخ بدء استثمار منظومة الضخ ونقل المياه التي تؤمن مياه الري والخدمات حتى صحراء النقب.

ويؤكد ناصر نصر الله على ان معادلة الارض مقابل السلام من وجهة النظر الاسرائيلية يحكمها شرط استراتيجي هو الحفاظ على السيطرة على منابع مياه الاردن هذه لتأمين الري ولتوسيع القاعدة الصناعية ولمتابعة الاستيطان لان الحلول البديلة الاخرى محدودة الاثر أو باهظة الكلفة كتحلية المياه أو قناة البحر المتوسط .البحر الميت.

اطماع اسرائيل مستمرة

وتبين أحدث المعلومات المنشورة من قبل هيئة تخطيط المياه في وزارة البنية التحتية الاسرائيلية شكل الوضع المائي بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٢٠ حيث يزيد عدد السكان دون الهجرة من ٦,٢ مليون هذا العام الى ٨,٥ مليون بعد عشرين عاما، وستتناقص مصادر المياه الطبيعية من ١,٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ الى ١,٨ مليار وتقل ايضا احتياجات الري من ١,٢ مليار الى مليار، ومياه الشرب ترتفع من ٦٥١ مليونا الى مليار، وهو نفس الحال بالنسبة لاحتياجات الصناعة التي سترتفع من ١٤٧ مليونا الى ١٥٧ مليون متر مكعب، ويستنتج من ذلك شبه الثبات في مصادر المياه الطبيعية المتاحة حتى افاق عام ٢٠٢٠ مما يعني ان مصادر نهر الاردن ومن ضمنها الحاصباني الوزاني هي مؤمنة على الاقل من وجهة النظر الاسرائيلية وذلك نظرا للعجز المتنامي والضرورة الاستراتيجية للاحتفاظ بهذا المصدر الرخيص للمياه العذبة بالمقارنة مع المصادر الاخرى المحدودة نسبيا من معالجة مياه المجاري والعادمة أو المالحة.

إن الامن المائي الاسرائيلي مرتبط بالسيطرة على مياه نهر الاردن التي تغذي بحيرة طبريا، ولقد اوجز احد المسئولين الاسرائيليين وضع اسرائيل المائي قائلا، لدينا بحران الأول مات «البحر الميت» واذا تخلينا عن الثاني «بحر الجليل» سيكون الأمر بمثابة انتحارلنا. وتؤكد الدراسة ان الاطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية هي ابعد من ان تكون ظرفية او تكتيكية بل هي في صلب الاستراتيجية الاسرائيلية منذ نشأة العقيدة الصهيونية وحتى قيام دولة اسرائيل، وما جره ذلك خلال النصف الاخير من القرن المنصرم من حروب واحتلالات واعتداءات على لبنان، لقد كثرت الشواهد والاثباتات والوثائق التي أكدت محاولة اسرائيل جعل حدود دولتها تمتد الى شمالي الليطاني بمسافة ٢٥ ميلا، اي حتى نهر



الاولي شمالي مدينة صيدا، وحتى السفوح الغربية الجنوبية لجبل حرمون، بحيث تتمكن من السيطرة على النطاقات الأمنية اللبنانية التالية،

نهر الحاصباني، ونبع الوزاني ١٤٥ مليون متر مكعب سنويا،

نهر الليطاني الاوسط والاسفل، ٤١٠ ملايين متر مكعب سنويا

المياه الجوفية المتسللة عبر الحدود جنوبا، ١٥٠ مليون متر مكعب

وفي الواقع تستأثر اسرائيل حاليا بكل تصاريف الحاصباني / الوزاني الذي يعتبر نهرا دوليا والذي يتعين الا تقل حصة لبنان في مياهه عن ٤٥ مليون متر مكعب، لا يستفيد لبنان سوى من حوالي ٧ ملايين متر مكعب منها لاستعمالات الري ومياه الشرب، كما تستأثر بكامل المياه الجوفية المتسللة، وتسيطر بفعل الامر الامني الواقع على القسم الاوسط من مجرى الليطاني مما يمنع لبنان من متابعة العمل على تجهيز هذا القسم بالقامة

سد الخردلة ١٢٨ مليون متر مكعب ومنشآت الري المتعلقة به ٦٦٠٠ هكتار، كما قامت اسرائيل بسحب مياه نبع الجوز في اعالي جبل حرمون الى داخل مستعمراتها التي اقامتها على الاراضي التي اقتطعتها من بلدة شبعا اللبنانية.

لبنان سيعاني أزمة مياه

وتحاول اسرائيل في المحافل الدولية تعميم مقولات العولمة بأن المياه سلعة يحكمها العنصر الاقتصادي وليس الاقليمي أو الحدودي، وبأن الاحوال المائية تتخطى الحدود المرسومة بين الدول لتشمل الاحوال السطحية والجوفية على السواء ولقد حاولت ادخال نهر الليطاني في هذه المقولة واعتباره حوضا مرتبطا مع نهر الحاصباني، ولا يخفى ما وراء هذا الطرح من اطماع، ولقد تصدى لبنان بحزم وعناد لهذه الطروحات لان نهر الليطاني هو نهر لبناني داخلي من المنبع الى المصب، ولقد اثبتت الدراسات الهيدروجيولوجية والجيولوجية عدم صحة الترابط الجوفي بين حوضي الحاصباني والليطاني.

إن مسار التوسع الصهيوني الاسرائيلي في الاراضي اللبنانية الجنوبية قضما وضما واحتلالا مستمر منذ العشرينات، وفي ١٩٦٧ احتلت اسرائيل منطقة مزارع شبعا الغنية بالمياه والبساتين ٢٥٠ كم و١٤ مزرعة ، ومنذ عام ١٩٨٢ بدأت اسرائيل باجراء تعديلات على حدودها مع لبنان وذلك بالتوسع شمالا في مناطق نبع الوزاني وسهل مرجعيون على وجه الخصوص واقتطاع حوالي ٧٠ هكتارا. ان عملية الليطاني عام ١٩٧٨ اتاحت لاسرائيل انشاء الشريط الحدودي المحتل والتحكم بالقسم الاوسط من مجرى هذا النهر الذي يعتبر شريان لبنان المائي، والذي قامت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بتجهيز قسمه العلوي بانشاء سد القرعون ٢٢٠ مليون متر مكعب، ومساقط الطاقة ومنشآت الري الرئيسية لسحب مياه هذا السد الى المناطق الحدودية الجنوبية لري ١٥ ألف هكتار من الاراضي الخصبة التي تزرع حاليا بالتبغ والزراعات المطرية نظرا لتعذر استفادتها من مياه الليطاني بسبب أوضاع الاحتلال القائمة في الشريط الحدودي.



المصدر : البلد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/...

وتشير الدراسة الى ان اسرائيل عطلت بالقوة العسكرية محاولة لبنان الاستفادة من مياه الحاصباني والوزاني عام ١٩٦٥ في اطار المشروع العربي لاستثمار مياه الاردن وعمدت الى ربط بعض قرى وبلدات الشريط الحدودي المحتل بشبكة المياه الاسرائيلية بعد أن هدمت أو حالت دون تأهيل منشآت مياه الشرب اللبنانية لهذه البلدات واستمرت الاعتداءات الاسرائيلية اجتياحا وقصفا وضربا لدور الحياة الاقتصادية في الشريط المحتل والمناطق المتاخمة له في الجنوب والبقاع الغربي وفي تهجير السكان وشل النشاط الزراعي بحيث وصلت نسبة النزوح في بعض مناطق الاحتلال ٦٠٪ وكانت آخر هذه العمليات اجتياح ١٩٨٢ و٩٦ وملحمة قانا حزيران عام ٩٩ لضرب البنية التحتية.

حالة العجز

وينفي ناصر نصر الله المقولة التي يتم تداولها بان لبنان «قصر مائي» للمنطقة كما تصوره مراكز المعلومات المختلفة لأن المصادر المائية المتاحة نظريا في سنة متوسطة تقدر بـ ٢٢٠٠ مليون متر مكعب فقط يستهلك لبنان منها حوالي ١٥٠٠ مليون متر مكعب لغايات الري لحوالي ٩٠٠ الف هكتار وتشير التقديرات الى الاقتراب من حافة العجز في الميزان المائي للسنوات المقبلة نظرا لتنامي الحاجات من جهة، ولمحدودية وكلفة تنمية مصادر المياه السطحية والجوفية من جهة اخرى، يضاف الى ذلك عامل المناخ الذي يقصر فصل الامطار على ٩٠ يوما بالسنة فقط، والذي يطيل فصل الجفاف الى سبعة أشهر.

ان لبنان لا يتلقى مصادر مياه من محيطه بل تقدر الانسيابات السطحية والجوفية الى خارج الحدود بحوالي ٧٥٢ مليون متر مكعب في العام، وهذا ما يدفع السلطات اللبنانية لان تقف موقفا قانونيا حازما لجهة الحفاظ على الثروة المائية الوطنية ولجهة ازالة الاحتلال الاسرائيلي عن مناطق الجنوب والبقاع الغربي ارضا ومياها الى جانب استمرارها في تجهيز ودراسة تجهيز واستثمار مصادر المياه والتربة في حوض نهري الليطاني الاوسط والاسفل والحاصباني على وجه الخصوص لري مساحات مقدرة بحوالي ٣٨ الف دونم.

وبعد... الى أين تسير الاوضاع بالنسبة للمياه السورية واللبنانية؟ في ١١ مايو ٩١ أعلنت اسرائيل - كما يقول د. غازي ربابعة في دراسته حول قضية المياه في مفاوضات السلام العربي الاسرائيلي - انها لن تنسحب من لبنان، حتى تضمن حصتها من مياه الليطاني، وانها سوف لن تتخلى عن الحزام الامني إلا بعد ضمان حصتها من المياه، ولم تترك اسرائيل وسيلة إلا واوحت فيها بحتمية وضرورة الاستثمار المشترك مع لبنان لمياه هذا النهر، وتنطلق في موقفها هذا من ادعاء مفاده ان لبنان يمتلك فائضا من المياه ولا حاجة له بالتالي لكل الموارد المائية المتاحة في الليطاني وفي رأي الكثير من المراقبين والمعلقين الذين تابعوا اعمال مؤتمرات السلام والباحثات الثنائية والمتعددة ان ما تسميه اسرائيل بالحزام الامني الذي اقامته عام ١٩٨٢ هو حزام مائي ولهذا فإن اسرائيل تربط انسحابها من جنوب لبنان عاجلا أو آجلا بالحل السلمي الشامل للنزاع العربي الاسرائيلي، وبما يتضمنه من تطمينات وتعهدات اقليمية بتأمين حصة اسرائيل من مياه تلك

الأنهار، بينما يطالب لبنان ومعه كل الحق بتنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان، بعد ان ظل متخوفا من المشاركة في مباحثات السلام على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فهما لا ينطبقان عليه أو ربط الانسحاب بالقرار رقم ٥٢٠ الداعي الى انسحاب جميع الجيوش الأجنبية من لبنان.

وبالنسبة لسورية فانها ترى ان التفاوض حول التعاون الاقليمي كتوزيع مصادر المياه والاتفاق على صيغة لاستخدامها لا يمكن ان يتم قبل تحديد ملكية مناطق هذه المياه، وتسوية وضع الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل كهضبة الجولان السورية التي لا تكتسب أهمية استراتيجية عسكرية وأمنية فقط، بل تكتسب دورا رئيسيا في نزاع المياه مع اسرائيل، ونقل عن وزير الاعلام السوري قوله ودعوته الى تأجيل التفاوض على المصادر المائية العربية في مجموعة العمل الخاصة بالمياه في المفاوضات متعددة الاطراف لضرورة تنسيق المواقف فيما بينهم لان حصول الاردنيين والفلسطينيين على حقوقهم المائية لن يتم فقط بموافقة اسرائيل، بل وأيضا بموافقة سورية خاصة اذا استعادت الجولان.

ما سبق يشكل الموقف الاسرائيلي من المياه العربية في سورية ولبنان، في ظل عدم التوصل الى معاهدة سلام مع اسرائيل، إلا ان السؤال يظل كما هو، هل سيتغير الوضع بعد السلام، وتعيد أو تتخلى تل أبيب عن المياه العربية المسروقة في الجولان والجنوب اللبناني؟ الاجابة تكمن فيما تفعله اسرائيل وتنفيذها لاتفاق «وادي عربة» مع الاردنيين أو اتفاقية «اوسلو» مع الفلسطينيين، وهذا هو موضوع الحلقة القادمة.

غداً
الحلقة الرابعة



إعتقال ٦ شركاء لـ «سفاح صنعاء» من ضباط الشرطة

■ صنعاء، أحمد الجبلي:

■ اعتقلت السلطات اليمنية ستة ضباط شرطة على صلة بفني التشريح بكلية طب جامعة صنعاء السوداني محمد آدم عمر اسحاق المتهم بقتل واغتصاب أكثر من ١٦ امرأة معظمهن طالبات في الجامعة.

وكشف مصدر أمني طلب عدم ذكر اسمه ان وزارة الداخلية تحتجز الضباط الستة وتجري معهم تحقيقات في سرية تامة للكشف عما يعتقد انها

رؤوس كبيرة تقف خلف جرائم السفاح التي روعت البلاد.

وذكر مصدر آخر لصحيفة «الوحدوي» الاسبوعية أمس أن أحد المشتبه في علاقته مع سفاح صنعاء وجرائمه يستعد لمغادرة اليمن خلال الايام القليلة المقبلة الى القاهرة بعد ان وفرت له جهة عمله كافة التسهيلات والمبررات للسفر بحسب المصدر. وفي اطار القضية ذاتها ذكرت مصادر مطلعة أن النيابة العامة تقوم حاليا بتحقيقات واسعة حول القضايا التي لم يشملها قرار الاتهام ضد السفاح وفي مقدمتها

الاهمال الجسيم من قبل ادارة كلية الطب في الجامعة والتي وفرت المناخ لارتكاب السفاح لجرائمه والاستمرار فيها.

واعتقلت أجهزة الأمن الدكتور عبدالكريم الورافي المتدرب في مستشفى الثورة العام في صنعاء دون اعلان اسباب الخطوة التي يعتقد انها بسبب تعامل الورافي مع سفاح صنعاء، وكان قد كشف في تحقيق صحافي للزميلة «زهرة الخليج» عن بعض القضايا والتعاملات المشبوهة للورافي والسفاح واشارته لوجود عمليات واسعة لبيع الجثث والاشلاء.



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٧/٢٠٠٢

اكتشاف المياه في المريخ يبدأ في مصر

▢ القاهرة - محمود علي

■ زار القاهرة اخيراً فريق من المركز الفرنسي لأبحاث الفضاء لدراسة امكان استخدام الصحراء الغربية المصرية في تطوير تكنولوجيا التصوير تحت الارض، بهدف تطبيقها في رحلات لاكتشاف المياه تحت سطح المريخ.

وراس الفريق الفرنسيان جيل غراندمان وفيليب بايو ورافقهما المصري عصام حجي الذي قال لـ«الحياة» إن المهمة العملية ستجرى في كانون الأول (ديسمبر) المقبل على ارض مصر سيتم من خلالها تجريب نموذج من المركبة الفضائية «نت لندر» وهي عبارة عن ٤ مجسات جيولوجية سيتم غرسها في المريخ باعماق تراوح بين ١٠٠ متر والف متر.

واوضح ان الصحراء الغربية المصرية ستستخدم في تطوير تكنولوجيا التصوير بالرادار، سواء كان جيولوجياً او محمولاً على طائرات، او التصوير بالرادار من خلال الاقمار الصناعية، مشيراً الى ان هذه الانواع الثلاثة تستخدم في اكتشاف الوديان الجافة والمياه الجوفية في المريخ.

واعتبر العالم المصري ان استخدام الرادار هو الامل الوحيد في رصد المياه الجوفية تحت سطح المريخ ويعطي الاجابة القاطعة حول وجود مياه في هذا الكوكب. واكد ان التجربة تكلف نحو ٤ ملايين فرنك وهي «مهمة لمصر ايضاً، فمن طريقها سيتم اكتشاف المياه الجوفية والآثار المدفونة والوديان الجافة، اضافة الى الاراضي الصالحة للزراعة».



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٧ / ٢٠٠٠

اسرائيل مستمرة في سرقة ٧٥ ٪ من المياه الفلسطينية



السياسة الاسرائيلية عنصرية تجاه الفلسطينيين في توزيع المياه

في أتفاق وادي عربة : الاردن لم يحصل على حقوقه المائية

اتفاقية أوسلو واعلان المبادىء : لا سيطرة على مياه غزة والضفة



هل تشهد المنطقة العربية حروبا للمياه في السنوات القادمة ؟ سؤال يمثل الشغل الشاغل للكثير من الدراسات العلمية والسياسية والاستراتيجية ، التي تؤكد أن المنطقة مقبلة على نزاعات جديدة ، بسبب المياه ، قد تؤدي الى اندلاع حروب ، خاصة في ظل الأزمة الحالية التي تواجه كلّ الدول العربية بدون استثناء ، وساهمت في دخول العرب « حزام الفقر المائي » حيث يشاركون ٦٦ دولة في العالم تعاني من نفس الأزمة.

ويشير تقرير للمخابرات الاميركية الى عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه ويقع العالم العربي في القلب منها،



المصدر : البلاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٧ / ٢٠٠٠

خاصة اذا عرفنا أن الجغرافيا فرضت على العالم العربي أن تكون ٦٠٪ من موارده المائية من خارج المنطقة العربية، من دول ليست على وفاق مع العالم العربي، ولذلك فهناك مناطق مرشحة لحروب المياه، مثل الأردن وفلسطين واسرائيل، وأخرى محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي مثل تركيا وسورية والعراق ومناطق توتر قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة، وهي دول حوض النيل.

وتفتح «الاتحاد» ملف «الأمن المائي العربي.. الواقع والتحديات»، ترصد من خلاله واقع الأزمة في العالم العربي، خاصة مع الظروف المناخية والجغرافية الصعبة، وسرقات اسرائيل لمياه فلسطين، والأردن والجولان وجنوب لبنان، وسعيها الى رسم الحدود مائيا، بما يتيح لها استمرار السيطرة على منابع المياه، وترصد أيضا ما يحدث في حوض نهر النيل، وحرص مصر على تأمين احتياجاتها من المياه، دون أي تأثير لأمن اثيوبيا، ولأمن اسرائيل، التي تعبث في مصب النهر، وترصد ثالثا، الموقف في حوضي دجلة والفرات، وسعي تركيا لاستخدام «المياه» كعامل في المعادلة السياسية الاقليمية.

■ القاهرة - أسامة عبدالرازق:

يبدو ان هناك خصوصية لكل من الاردن وفلسطين من منظور الامن المائي، فاذا كانت الدول العربية بصفة عامة تعاني من نقص في المياه فان البلدين نتيجة لعوامل الجغرافيا والتاريخ تدخلان في أزمة حقيقية وحادة ومخيفة، خاصة اذا اخذنا- كما يقول الدكتور احمد سعيد نوفل في دراسة له تحت عنوان «مستقبل الصراع على المياه في الشرق الاوسط»- حصول اسرائيل بالقوة على نصيب الاسد



المصدر : الانباء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٧/٢٠٠٠

من مياه المنطقة ذلك لأن الأردن وفلسطين واسرائيل تعتمدان اعتمادا رئيسيا على نهر الاردن الذي يبلغ طوله بفروعه الثلاثة «الحاصباني» لبنان و«الدان» فلسطين، و«بانياس» سورية «٢٥٢ كيلو مترا» ويتجه جنوبا الى طبرية حيث يرفده نهر اليرموك قبل ان يصب في البحر الميت. وتبلغ كميات المياه التي تجري في اجزاء نهر الاردن العليا حوالي ٥٠٤ ملايين متر مكعب سنويا وعند خروجه من بحيرة طبرية ٥٩٠ مليون متر مكعب. اما الجزء الاسفل من النهر فتبلغ كمية المياه الواردة اليه حوالي ١٠٤٧٦ مليون متر مكعب سنويا. اما عند مصب النهر في البحر الميت فتقدر المياه التي تصب في البحر مابين ٨٧٥ - ١٢٥٠ مليون متر مكعب. ويلاحظ أن المياه في هذه المناطق لا تكفي سوى لسداد حاجة ٤,٥ مليون من السكان. ولكن في الحقيقة فان ١٢ مليون تقريبا يعيشون عليها ويستهلكون المياه فيها مما يؤدي الى تفاقم الازمة.

ولنبدأ بحقيقة الوضع المائي في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وترصده دراسة قامت بها صفية النجار عن «حماية الحقوق المائية للفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية». تقدر مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة بحوالي ٥٩٢٧ كم مربع هي مجموع مساحتي كل من الضفة الغربية «٥٥٧٢ كم٢»، وقطاع غزة «٣٦٥كم٢». وتتباين تضاريس الدولة من كثبان رملية يتراوح ارتفاعها مابين ٥-٤٠ مترا فوق سطح البحر في قطاع غزة، و ٤٠٠-١٠٠٠ في سلاسل جبال الضفة الغربية. وهو مايفسر سقوط الكميات الاكبر من الامطار على هذه المنطقة حيث تصطدم الرياح الغربية المكسية القادمة من البحر المتوسط بمرتفعات الضفة وتسقط امطارها الغزيرة شتاء على السفوح الغربية، لها بمعدل سنوي يتراوح بين ١٠٠- ٦٠٠ ملليمتر مكعب. اما في قطاع غزة فيتراوح مابين ٢٠٠- ٤٠٠ ملليمتر مكعب. ويتميز سقوط المطر في الدولة الفلسطينية بالتذبذب والتباين بين عام وآخر وايضا من منطقة لأخرى. وتتنوع مصادر المياه في الدولة الفلسطينية ونبدأ بنهر الاردن الذي يحرم على الفلسطينيين الاستفادة منه في الوقت الذي تستولي فيه الدولة القائمة بالاحتلال على ٧٠٠ مليون متر مكعب، يضخ اكثر من ٤٤٠ مليون متر مكعب منها عبر الناقل القطري الذي ترفع اليه المياه من بحيرة طبرية ويتم توزيعها عبر عدة تفريعات الى مناطق التجمعات اليهودية في المنطقة الساحلية ومنطقة النقب. اما الجزء المتبقي من المياه في المجرى الادنى من النهر والواقع ضمن اراضي الضفة الغربية، فانه عبارة عن مياه ملوثة بالاملاح الطبيعية والسيول الآتية من الحقول الى درجة تجعل مياه النهر في هذا الجزء غير صالحة للاستخدام لاي غرض من الاغراض. الى جانب ذلك يتم صرف مياه صرف صحي وصناعي من مستوطنات الضفة الى النهر بهدف القضاء على اي فرصة امام الفلسطينيين للاستفادة منه في تنمية اقتصادهم الوطني.

العدوان على الحق الفلسطيني في المياه

وتقدر الطاقة الانتاجية للاحواض الجوفية.. وهو المصدر الثاني للمياه في الدولة الفلسطينية بحوالي



٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا، لاحواض الضفة الغربية ونحو ٦٠-٧٠ مليون متر مكعب لخزان غزة الساحلي. وبالنسبة للضفة الغربية تقوم اسرائيل بسحب أكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب لاستخدام الاسرائيليين في حين خصصت اقل من ٧٠ مليون متر مكعب لاستهلاك الفلسطينيين. وقد حافظت الدولة المحتلة على مدار عشرات السنين على هذا التميز الواضح في توزيع المياه بين الفسلطينيين واليهود، والذي يتجلى واضحا في مقارنة متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من المياه الذي لا يتجاوز ١٣٩ مترا مكعبا سنويا في أفضل الاحوال، بينما يصل متوسط نصيب الفرد المستوطن الى اكثر من ٢١٤٢ مترا مكعبا سنويا. ولنأخذ مثالا على ذلك من مستوطنة «كريات اربع» الواقعة فوق الخليل وعدد سكانها ٥٠٠ نسمة ويحصلون على ٦٠٠٠ متر مكعب من المياه يوميا، مقابل ٧٠٠٠ متر مكعب يوميا لعشرة الاف فلسطيني في الخليل. اما بالنسبة لقطاع غزة فتتراوح الطاقة الانتاجية المتجددة لحوض غزة الداخلي مابين ٦٠ - ٧٠ مليون متر مكعب من احتياطي الخزان، يتم سحبها لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان بجانب استخدام المستوطنات التي اقيمت بالقرب من مصادر المياه الاجود في القطاع. مما ينتج عنه وجود عجز في الميزان المائي للخزان الساحلي الجنوبي. اما العيون والينابيع وهي المصدر الثالث للموارد المائية في السلطة الوطنية فتقتصر فقط على الضفة الغربية ويبلغ عددها الحالي نحو ١٠٠ نبع معظمها موسمية وتشكل مصدرا هاما للمياه بالنسبة للفلسطينيين في هذه المنطقة حيث تعتبر المصدر الثاني المتوافر لهم بعد الابار الجوفية. مع ملاحظة ان انتاجها الذي يتراوح مابين ٤٠-٥٠ مليون متر مكعب ينخفض بشكل كبير في فصل الصيف. وقد ادت السياسات المائية للاحتلال الى جفاف الكثير من الينابيع والعيون نتيجة حفر الابار الارتوازية العميقة بالقرب من تلك المصادر.

وتشير صفية النجار الى الاستهلاك الحالي للمياه في الدولة الفلسطينية وتقول إن الارقام تشير الى ان اجمالي موارد المياه في الدولة الفلسطينية المنتظرة هو ٨٨٠ - ٩٢٠ مليون متر مكعب سنويا من مختلف المصادر الثلاثة «نهر الاردن والخزانات الجوفية، والعيون والينابيع» مع مراعاة ان هناك العديد من المصادر الطبيعية للمياه التي تم تدميرها اما جزئيا او كليا مابين عيون وينابيع وجداول وانهر ووديان موسمية الجريان. وبالرجوع الى الاستهلاك الحالي للمياه في الدولة الفلسطينية التي تحتاجها الضفة وغزة نجد انه لا يتعدى ٢٣٠ - ٢٥٠ مليون متر مكعب من مجموع الموارد المائية التي تصل في المتوسط الى ٩٠٠ مليون متر مكعب سنويا، اي ان الفلسطينيين لا يسمح لهم فقط الا باستخدام مانسبته ٢٦,٥٪ من موارد المياه في مناطقهم، والباقي تستولي عليه الدولة العبرية.

مستقبل الصراع على المياه

ويؤكد الدكتور احمد سعيد نوفل رئيس قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك بالاردن في دراسته عن «مستقبل الصراع على المياه في الشرق الاوسط» على ان الاردن من اكثر دول الشرق الاوسط معاناة من ندرة



المياه في الشرق الاوسط، بسبب تحويلات مياه نهر الاردن التي قامت بها اسرائيل وعدم حصوله على حقوقه من مياه النهر وروافده، التي يعطيها له القانون الدولي. كما ان ندرة المياه في المنطقة واعتماد الاردن على هطول الامطار السنوي لتلبية احتياجاته المائية عامل آخر في ظهور ازمة حقيقية للمياه التي يعاني منها الاردن، حيث يبلغ اجمالي استهلاكه من المياه سنويا مايعادل ٧٨٠ مليون متر مكعب منها ٢٤٧ مليون متر مكعب للاغراض المدنية والصناعية و٥٩٠ مليونا للري والاغراض الزراعية. ويحصل على ٤٩٪ مما يستهلكه من نهر الاردن وروافده. وعلى ٥١٪ من الامطار والمياه الجوفية. اما معدل الامطار التي تهطل على الاردن سنويا، فتقدر بـ ٨٥٠٠ مليون متر مكعب يتبقى منها بعد التبخر حوالي ١٠٢٠ مليون متر تستهلك للشرب ٢٤٥ مليون وينساب ٨٧٥ مليون انسيابا سطحيا يذهب نصفها الى نهر اليرموك. ويتوقع خبراء المياه ان ترتفع احتياجات الاردن من المياه هذا العام لتصل الى ١٢٥٧ مليون متر مكعب حيث يصل العجز الى ٢٥٪ من استهلاكه السنوي للمياه بقيمة ٥٥٢ مليون متر مكعب، علما بان حصة المواطن الاردني من المياه سنويا من اقل الحصص في العالم، حيث تبلغ ٢٢٠ مترا مكعبا.

ولا تقتصر ازمة المياه في الدول الثلاث على حجمها الضئيل اصلا، ولكنها تمتد الى عدم العدالة في التوزيع فإسرائيل تقوم بنهب المياه العربية بالقوة على حساب الاحتياجات العربية، وكأنه لا يكفيها انها قامت باحتلال فلسطين عام ١٩٤٨ وطردت الشعب الفلسطيني بل هي مازالت تلاحقه منذ عام ٦٧ وتقوم بسرقة حقوقه في مياهه في الضفة وغزة بالاضافة الى الحقوق العربية في الاردن وسورية ولبنان. حيث تستغل بشكل غير قانوني مياه نهري الاردن والليطاني مما يفقد الدول العربية عنصرا اساسيا من مواردها المائية، ولكن نظرا لارتباط المشروع الصهيوني ارتباطا كبيرا بالمياه فان اسرائيل مصممة على ان تحصل على المياه دون الاكتراث بالاطراف الأخرى التي تعاني كثيرا كما لاحظنا من قلة المياه.

قوانين جائرة

وبالمقارنة بين ما تستهلكه اسرائيل من المياه مع الاردن او الضفة وغزة نجد فرقا كبيرا فاسرائيل تستهلك مايعادل حوالي ٢٠٠٠ مليون متر مكعب يأتي اكثر من ثلثي الكمية من سرقة مياه نهري الاردن والليطاني والمياه الجوفية في الضفة والقطاع اما الاردن فانه لا يستهلك سوى ٨٠٠ مليون متر مكعب والفلسطينيون في الضفة وغزة يستهلكون ٢١٠ ملايين متر مكعب فقط.

وقد فرضت اسرائيل منذ الايام الاولى لاحتلالها للضفة الغربية قوانين جائرة لتتحكم بالموارد المائية للضفة والقطاع، وانتهكت بذلك القوانين الدولية ومعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. واصدر الحاكم العسكري حوالي ٢٠٠٠ قانون عسكري تتعلق بالمياه. واتخذ سلسلة من الاجراءات الغى بموجبها القوانين التي كانت سارية قبل الاحتلال وذلك من اجل الحد من التوسع الزراعي واستغلال المياه. وكان القرار الاول رقم ٩٢ في ١٥ اغسطس ٦٧ الذي اصدره الحاكم العسكري هو



المصدر : الراي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٧ /

منح الادارة العسكرية صلاحيات واسعة تتعلق بالانظمة المعنية بالمياه وكذلك القرار رقم ١٥٨ الذي مكن سلطات الاحتلال من فرض اجراءات اهمها:

- عدم السماح باقامة او تجميع او امتلاك او تشغيل تجهيزات مائية الا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الحاكم العسكري.

- تقديم طلبات للحاكم العسكري من اجل الحصول على تراخيص لاستغلال المياه الجوفية او عمل مشروع للري.

ولاشك ان اسرائيل ارادت من ممارستها المائية ضد الفلسطينيين ان تجبرهم على ترك اراضيهم بسبب صعوبة الحصول على المياه.. خاصة الذين يعتمدون على الزراعة. كذلك ارادت أن تسد احتياجاتها المائية وتحصل على مياه رخيصة من المياه الجوفية العربية للزراعة والصناعة والمستوطنات، لتشجيع المستوطنين على استيطان الاراضي المحتلة. ومن اجل الاحتفاظ بالمياه الجوفية قامت اسرائيل بتدمير ٤١٤ بئرا ارتوازية في الضفة والقطاع، وتجفيف ١٧ بئرا والاستيلاء على ٦٦ بئرا من اصل ٧٢٠ بئرا كانت موجودة في الاراضي المحتلة قبل ١٩٦٧. ولم توافق السلطات الاسرائيلية سوى على حفر ٥ آبار للعرب طيلة سنوات طويلة. بينما قامت بحفر ٣٦ بئرا للمستوطنين في الفترة نفسها. وفرضت على اصحاب الابار العربية تركيب عدادات لتحديد الاستهلاك السنوي بحيث لا يتجاوز ٩٠ الف لتر سنويا. بينما تستهلك المستوطنات الاسرائيلية في الضفة ٩٢ مليون متر مكعب سنويا. وتباع المياه للعرب بخمسة اضعاف ماتباع للاسرائيليين. وقد ادى استغلال اسرائيل للمياه الجوفية في الاراضي المحتلة الى ارتفاع نسبة الملوحة بسبب تسرب مياه البحر الى المياه الجوفية المستنزفة وأصبح نصف بالمائة من الابار الارتوازية في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام البشري ولا للري بسبب ارتفاع درجة ملوحتها.

وتمارس اسرائيل سياسة عنصرية تبرر بها سياستها وتؤكد على ان اليهود والقادمين من اوروبا الى اسرائيل يستهلكون المياه اكثر من العرب في بيوتهم في الغسيل والاستحمام والزراعة، حيث ان كل مزارع صهيوني يستهلك مايعادل حصة ٢٨ فلاحا عربيا. وهذه السياسة العنصرية لا تطبقها اسرائيل ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقط، بل ضد العرب في اسرائيل ذاتها. حيث تمنعهم من استهلاك المياه بشكل طبيعي خاصة في ري مزروعاتهم.

وتعقد الدراسة مقارنة في استهلاك المياه بين قرية «الشهد» الفلسطينية ومستوطنة «يقعيت» اليهودية فعدد السكان في القرية ٢٤١٧ وفي المستوطنة ٢-٨ فقط، والمعتمدون على الزراعة في القرية ١١٠٠ وفي المستوطنة ٧٢٠. ومساحة الارض المزروعة في القرية ٤٧٠٠ دونم وفي المستوطنة ١١٥٦٢ دونما، وعدد الدونمات للفرد الواحد في القرية ٢,٣ دونما وفي المستوطنة ١٦ دونم، اما كمية المياه في الدونم الواحد فهي في القرية ١٧٠ مترا مكعبا وفي المستوطنة ٣٠٦٢ مترا مكعبا.

الاتفاقيات تكرس الظلم المائي

يظل السؤال قائما هل تغير الوضع المائي بعد ان تم التوصل الى اتفاقية سلام بين الاردن واسرائيل في وادي



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/٢٠٠٠

عربه وتوقيع اتفاقية أوسلو.. دعونا نرصد ماجاء في كل من الاتفاقيتين بخصوص هذه القضية.. يقول الدكتور غازي ربابعه في بحثه «قضية المياه في مفاوضات السلام العربي الاسرائيلي» انه نظرا لأهمية مسألة المياه في العلاقات الاردنية الاسرائيلية فقد تم تشكيل هيئة فرعية داخل المسار التفاوضي تختص بالمياه والبيئة والطاقة، باقتراح أردني وافق عليه الاسرائيليون ونصت على الاتي:

- يتفق الطرفان بشكل متبادل بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الاردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربه، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها وبحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق «رقم ٢» والتي يصار الى احترامها والعمل بموجبها.

- انطلاقا من اعتراف الطرفين بضرورة ايجاد حل عملي عادل متفق عليه لمشكلاتهما المائية اذ يشكل موضوع المياه اساسا لتطوير التعاون بينهما فان الطرفين يتعهدان معا بالعمل على ضمان عدم تسبب ادارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما في الاضرار بموارد الطرف الاخر بأي شكل من الاشكال.

- يعترف الطرفان بان مواردهما المائية غير كافية للوفاء بحاجاتهما، الامر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات اضافية بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيد الاقليمي والدولي ومنها بناء السدود التحويلية والتخزينية والخطوط الناقلة للمياه.

وقد ورد في المعاهدة وفي نفس المادة وفيما يتعلق بالمياه وفيما يخص نهر اليرموك ونهر الاردن مايلي:

- المياه في نهر اليرموك:

- فترة الصيف من ١٥ مايو حتى ١٥ تشرين من كل عام تضخ اسرائيل ١٢ مليون متر مكعب ويحصل الاردن على باقي التدفق.

- فترة الشتاء ١٦ تشرين اول حتى ١٤ أيار من كل عام تضخ اسرائيل ١٣ مليون متر مكعب وللاردن الحق في باقي التدفق مع مراعاة الترتيب المبين ادناه.

- يوافق الاردن على ان تضخ اسرائيل كمية اضافية مقدارها ٢٠ مليون متر مكعب في نهر اليرموك مقابل موافقة اسرائيل على النقل للاردن.

- المياه في نهر الاردن:

- فترة الصيف: مقابل موافقة الاردن لاسرائيل بضخ الكمية الاضافية شتاء توافق اسرائيل على نقل مياه للاردن خلال فترة الصيف مقدارها ٢٠ مليون متر مكعب.

- فترة الشتاء: يحق للاردن ان يقوم بتخزين معدل ادناه ٢٠ مليون متر مكعب.

وتختلف القراءات للاتفاقية في بعدها المائي.. فهناك من يعتقد ان الاردن استطاع استعادة حقوقه ونصيبه الشرعي من المياه، حيث اضاف ٤٥ مليون متر مكعب مستردة من اسرائيل في نهر اليرموك مضافا اليها ١٢٠ مليون متر مكعب سنويا، و ٥٠ مليون متر مكعب، ليصبح المجموع ٢١٥ مليون متر.

ولم يكن الاردن يحصل على شيء من نهر الاردن قبل المعاهدة، وبعدها اصبح هناك ١٠ ملايين متر مكعب من مياه النهر ومياه الفيضانات والسدود، بالاضافة الى ٧٠ مليون متر مكعب سنويا من مصادر اسرائيلية سيتم الاتفاق عليها.

تنازلات اردنية

وتتعرض المعاهدة الى انتقادات عديدة تتلخص في الآتي:

١ - التنازل للطرف الاسرائيلي عن اقتسام مياه نهر الاردن على اساس مبدأ وحدة حوض النهر، وبالتالي التنازل عن حقوق الاردن الشرعية في مياه أعالي نهر الاردن وروافده شمالي بحيرة طبريه.

٢ - ان القبول الاردني باقتصار التفاوض على المياه اعتبارا من جنوبي طبريه معناه التنازل التام عن كل حقوق الاردن في المياه العذبة من نهر الاردن، لان مياه النهر جنوبي طبريه حتى المصب هي مياه شحيحة ومالحة بمعدلات عالية.

٣ - ان الحصة المائية الاردنية التي وافقت عليها اسرائيل تأتي من مصدرين، مياه الاودية في الضفة، ومياه نهر اليرموك وحصة الاردن منها ٢٢٠ مليون متر مكعب فماذا اعطت اسرائيل الاردن طالما انه يستخدم مياه اودية تقع في اراضيه، وطالما ان نهر اليرموك هو نهر سوري اردني بالكامل وليس للاراضي الفلسطينية عليه اية حقوق، باستثناء مثلث اليرموك ومقداره ١٧ مليون متر مكعب من المياه، قام المفاوض الاردني بزيادتها الى ٢٥ مليون متر مكعب بدون مقابل، بينما جعل من اسرائيل بدون مبرر طرفا في نهر اليرموك وفي التفاوض عليه، وهو الامر الذي أدى الى تعقيد المفاوضات الاردنية مع سورية التي ترفض مشاركة اسرائيل في اليرموك.

٤ - تجاهل المفاوض الاردني نهائيا الحقوق المائية في نهر الاردن المليوني لاجئ ونازح فلسطيني يعيشون في الاردن، وقدموا اليه اصلا بسبب العدوان الاسرائيلي عامي ٤٨، ٦٧ وشكلوا عبئا جغرافيا على مصادر المياه الاردنية

٥ - الزام الاردن بشكل دائم غير مقيد بتخزين المياه الاردنية الفائضة في الشتاء حوالي ٢٠ مليون متر مكعب لدى الجانب الاسرائيلي بدون الاشارة الى بحيرة طبريه، او الى حقوق الاردن فيها في نص المعاهدة. بالاضافة الى ذلك فان المياه المرسلة للتخزين في اسرائيل شتاء هي مياه عذبة يستردها الاردن صيفا بنوعية اقل جودة، بالاضافة الى الكلفة العالية التي يتحملها الاردن في ضخ المياه من محطة دجانيا في اسرائيل.

٦ - اهدار الجانب الاسرائيلي كميات اضافية من المياه العذبة تصل الى ١٤,٥ مليون متر مكعب، ٤,٥ مليون متر مكعب لارواء اراضي الغمر المستأجرة من قبل الاسرائيليين و١٠ ملايين متر مكعب من المياه الجوفية من وادي عربه.

اقرار بحق مغتصب

ويشير عبدالرحيم حمد العرقان الباحث بالشؤون السياسية والدولية في الاردن في دراسته «عن ازمة المياه في الشرق الاوسط والسلام العربي الاسرائيلي» الى ان اي اطروحات تهدف الى تثبيت فكرة ان المعاهدة الاردنية الاسرائيلية مجدية فيما يخص البعد المائي، من خلال القول ان حصة الاردن ارتفعت عما كانت عليه لا تستقيم مع الوقائع! فهناك ٥٠ مليون متر



مكعب مازالت تحت قبضة اسرائيل وهو اقرار بحق اسرائيلي ضمني او تحت اطار مظلة قانونية وشرعية. هذا وبالمقابل فإن الكمية الاجمالية للمياه لدى الاردن ١٠٠٠ مليون متر مكعب، لا تستقيم مع زيادة الحاجة المائية المستقبلية والمقدر ان تصل الى ١١٠٠ مليون متر مكعب. كما ان النص على ان الاردن يقوم بنقل كمية من المياه تقدر بـ ٧٠ مليون متر مكعب وهي التي حصل عليها من المعاهدة من مياه نهر الاردن فإن عملية النقل سوف تضيف عبئا ماديا على الأردن، كما أن كلفة التشغيل والصيانة لهذا النقل ستكلف الأردن مبالغ عالية فيما ستصله المياه الرديئة.

ونأتي الى اتفاق اعلان المبادىء الذي وقع بين الجانبين الفلسطيني والاردني في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ حيث لم يتطرق الى قضية المياه بشكل مباشر، وانما تمت الاشارة اليها في الملحق الثالث الخاص بالتعاون الاسرائيلي الفلسطيني في بروتوكول البرامج الاقتصادية والتنمية، حيث نصت المادة الاولى على التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه، ويقوم باعداده خبراء من الجانبين والذي سيحدد شكل التعاون في ادارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال ومابعد الفترة الانتقالية.

وتم الاعلان عن انشاء سلطة فلسطينية تكلف ببحث مسائل المياه في اطار الحكم الذاتي الفلسطيني في الجولة الخامسة للجنة المياه في عمان عام ٩٤، وجاءت اتفاقية القاهرة لتنص على ان السلطة الفلسطينية ستدير وتشغل مصادر المياه والمجاري في غزة واريحا باستثناء المنشآت الموجودة في المستوطنات ومعسكرات الجيش، وستدفع السلطة الفلسطينية لشركة ميكورت ثمن المياه التي ستزودها بها من اسرائيل، وستنظم جميع العلاقات التي ستقوم بها الشركة والسلطة بعقود تجارية ووفقا للاتفاقية لا يحق للفلسطينيين اجراء بحوث وفحوص حول مصادر السلطة، ولم تلتزم اسرائيل ايضا بتزويد السلطة بأية معلومات بشأن المياه ولا يحق للفلسطينيين تعيين مسؤول في شعبة المياه او ادارة هذه الشعبة.

وقد ابقى اتفاق واشنطن في سبتمبر ٩٥ السيطرة الاسرائيلية على موارد المياه، واجل بحث أو نقل هذه السيادة للفسلطينيين الى مفاوضات الحل النهائي، واصر الاسرائيليون على استمرار سيطرتهم على ٨٢٪ من مياه الضفة، ورفضوا من حيث المبدأ مناقشة السيطرة عليها لانها ضمن المرحلة النهائية. وفصل الاتفاق بين السيطرة على الارض والمياه تحتها وقال وزير الزراعة الاسرائيلي ان المياه لا تعرف مايدور فوقها ولا علاقة لها بمشكلات الارض والحدود.

وتشير صفية النجار الى وجود قضايا عالقة من المرحلة الانتقالية، ومنها العلاقة مع شركة ميكروت، فلابد من تحويل الاتفاق التجاري الودي الى اتفاق قانوني، كما لم يتم تنفيذ الاتفاق الخاص بتشكيل اللجنة الفرعية الخاصة بتبادل جميع المعلومات ذات العلاقة بإدارة وتشغيل مصادر المياه وانظمتها.

ويكشف الدكتور مروان حداد رئيس طاقم المياه الفلسطيني السابق في دراسة مهمة عن «الأطماع الاسرائيلية في المياه الفلسطينية» عن الاطروحات

الاسرائيلية تجاه المياه في كل المفاوضات التي دخلتها في الاطار الثنائي او المتعدد والتي تنطلق كما يقول من:

- ان الموارد المائية التي تستخدمها اسرائيل اصبحت حقا من حقوقها وعناصر وجودها وغير قابلة للنقاش.

- ان الموارد المائية الطبيعية في المنطقة قد استنفد اغلبها، وعليه فان دول المنطقة يجب ان تبحث وتنمي وتستخدم وسائل غير تقليدية لسد العجز المائي في دولها مثل تحلية المياه ونقل المياه من خارج المنطقة.

- ضرورة جمع ومعالجة واعادة استخدام المخلفات السائلة.

- يمكن استخدام خبرات وقدرات اسرائيل التكنولوجية في التعاون مع جيرانها العرب لتنفيذ مثل هذه المشروعات.

- انه لا يمكن تطبيق القوانين الدولية بخصوص الخلافات حول المياه مباشرة على الصراع الفلسطيني او العربي مع اسرائيل.

- رفض تدخل اي طرف ثالث او دولي لتقريب وجهات النظر.

هذه هي سياسة اسرائيل تجاه سرقة المياه العربية، فماذا عن الطرف الاخر في معادلة التحديات التي تواجه العالم العربي مائيا.. ونقصد بها تركيا؟ هذا هو مضمون الحلقة القادمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٥ / ٧ / ٢٠٠٠

احتمالات مفتوحة للصراع حول مياه دجلة والفرات

مشروعات تركيا وراء الجفاف في جنوب العراق
مخطط مياه السلام.. بحث عن دور اقليمي جديد



الأمن المائي العربي.. الواقع والتحديات




هل تشهد المنطقة العربية حروبا للمياه في السنوات القادمة ؟ سؤال يمثل الشغل الشاغل للكثير من الدراسات العلمية والسياسية والاستراتيجية ، التي تؤكد أن المنطقة مقبلة على نزاعات جديدة ، بسبب المياه ، قد تؤدي الى اندلاع حروب ، خاصة في ظل الأزمة المائية التي تواجه كل الدول العربية بدون استثناء ، وساهمت في دخول العرب « حزام الفقر المائي » حيث يشاركون ٦٦ دولة في العالم تعاني من نفس الأزمة .

ويشير تقرير للمخابرات الاميركية الى عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه ويقع العالم العربي في القلب منها ، خاصة اذا عرفنا أن الجغرافيا فرضت على العالم العربي أن تكون ٦٠٪ من موارده المائية من خارج المنطقة العربية ، من دول ليست على وفاق مع العالم العربي ، ولذلك فهناك مناطق مرشحة لحروب المياه ، مثل الأردن وفلسطين واسرائيل ، وأخرى محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي مثل تركيا وسورية والعراق ومناطق توتر قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة ، وهي دول حوض النيل .

وتفتح « الاتحاد » ملف « الأمن المائي العربي .. الواقع والتحديات » ، ترصد من خلاله واقع الأزمة في العالم العربي ، خاصة مع الظروف المناخية والجغرافية الصعبة ، وسرقات اسرائيل لمياه فلسطين ، والأردن والجولان وجنوب لبنان ، وسعيها الى رسم الحدود مائيا ، بما يتيح لها استمرار السيطرة على منابع المياه ، وترصد أيضا ما يحدث في حوض نهر النيل ، وحرص مصر على تأمين احتياجاتها من المياه ، دون أي تأثير لأمن اثيوبيا ، ولأمن اسرائيل ، التي تعبث في مصب النهر ، وترصد ثالثا ، الموقف في حوضي دجلة والفرات ، وسعي تركيا لاستخدام « المياه » كعامل في المعادلة السياسية الاقليمية .



المصدر : الاتحاد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ / ٧ / ٢٠٠٠م

* القاهرة - أسامة عبدالرازق:

لا يبدو الامر جديدا اذا نظرنا الى ازمة المياه من منظور نهري دجلة والفرات، فالوضع لا يختلف كثيرا في التحدي المفروض على دولتين عربيتين هما العراق وسورية. فرض عليهما «واقع» الجغرافيا أن يعتمدا كلية على مياه نهرين ينبعان من دولة أخرى، هي في هذه الحالة تركيا، وتتأرجح العلاقات بين الدول الثلاث مابين التوتر الذي يتم تصعيده أحيانا الى حافة الهاوية كما حدث في اكتوبر الماضي، وكان العنوان الدعم السوري للاكراد، ومابين الاستقرار والهدوء. الا انه «بفعل السياسة» وتباين المصالح وتناقض الرؤى لا يصل أبدا الى درجة التحالف او الاستقرار، فهي علاقة دائما متوترة عنوانها المياه، سر وجود الدولتين وحضارتهما وحياة شعبيهما.

وتسعى تركيا الى استخدام المياه كورقة سياسية في صياغة علاقاتها مع دول الجوار - سورية والعراق- بل ولتنفيذ رؤيتها في الاطار الاقليمي، حيث طرحت فكرة النفط الخليجي مقابل الماء وهي تمنع وصول الماء الى سورية والعراق وتسعى في نفس الوقت لبيعه الى دول الخليج تارة، والى اسرائيل تارة اخرى ودول اخرى، وفي هذا الاطار يمكن النظر الى الاتفاق الذي وقعه الملك عبدالله ملك الاردن اثناء زيارته مؤخرا لأنقرة.

ولنبدأ بالوضع الجغرافي لنهري دجلة والفرات فهو المدخل الطبيعي لفهم القضية. يصف خالد محمد عبدالعليم الاصور في دراسة عن حقوق سورية والعراق - دولتي المصب - مع تركيا - دولة المنبع - في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات» هذا الوضع الجغرافي فيقول «تقع منابع دجلة والفرات في المنطقة الجبلية لشرق وشمال شرق وجنوب شرق تركيا، حيث ينبع دجلة في بحيرة «كوجك» في هضبة الاناضول جنوب شرق تركيا ومن جبال طوروس الشرقية وجبال زاجروس في ايران، ويتجه نحو الحدود العراقية السورية. ويشكل خط الحدود بين تركيا وسورية لمسافة ٣٧ كيلو مترا وبين سورية والعراق لمسافة ٧ كيلو مترات قبل ان يدخل الاراضي العراقية في منطقة «فيشخابور» في اقصى الشمال، ثم يقطع مسافة تقدر بـ ١٤١٥ كم باتجاه اقصى جنوب العراق. وخلال مسيرته هذه تلتقي به روافد عراقية عديدة ترفده بكميات كبيرة من المياه وهي «الزاب الكبير- الزاب الصغير- ديالى- الكرخه- الطيب- الدويرج»، ويبلغ الايراد السنوي لنهر دجلة وروافده بين ٧٥ و٥٠ مليار متر مكعب، وحقيقة الامر انه رغم عدم وجود اتفاقية تركية عراقية لتوزيع المياه فالأمر لا يتضمن خطورة كبيرة لان التوصل الى معاهدة حول مياه دجلة أمر ممكن تحقيقه نظرا لوجود عدد كبير من الروافد العراقية لهذا النهر وانخفاض نسبة المياه التي تساهم بها منابعه التركية الى حوالي نصف ايراده الشهري بالاضافة الى عدم وجود مشاريع تركية هادفة لاحتجاز جانب من مياهه الذاهبة الى العراق.

وتبدو الصورة اكثر تعقيدا بالنظر الى جغرافية نهر الفرات بين تركيا وسورية، حيث ينبع من جبل دملو، وجبل اصلقي و جبال أرضروم وكذلك توجد له منابع اخرى في جبال طوروس وكل منابع الفرات الرئيسية تقع في الاراضي التركيه، وان كان طول نهر الفرات يبلغ في الاراضي السورية ٦٧٥ كيلو مترا فيما الطول الكلي لنهر الفرات من نقطة منابع اطول روافده «مراد صو» وحتى التقائه بنهر دجلة في القرنه ٢٩٤٠ كم، ومساحة حوضه ٢٨٨ الف كم وينبع الفرات من جبال تركيا عند ارتفاع يزيد على ٢٠٠٠ متر فوق مستوى البحر في المنطقة الواقعة بين البحر الاسود وبحيرة فان.

ويتكون النهر من رافدين «مراد صو» و«قره صوه» اللذين يلتقيان بالقرب من قرية كيهان حيث يعرف النهر بعد ذلك باسم الفرات ويجري في الاراضي التركية، ثم الاراضي السورية وبعدها يدخل الى الاراضي العراقية ليلتقي بنهر دجلة مكونين شط العرب الذي يصب في الخليج العربي.

انصبة الدول الثلاث

ويصب في الفرات داخل الاراضي السورية ثلاثة روافد وهي رافد «الساجور» عند الضفة اليمنى للنهر ومعدل ايراده السنوي ١٨٠ مليون متر مكعب ورافد البليخ ويصب على الضفة اليسرى لنهر جنوب مدينة الرقة، ورافد الخابور ويلتقي بنهر الفرات جنوب مدينة الزور عند البصيرة بمعدل ايراد سنوي ١,٥ مليون متر مكعب، بالاضافة الى عدة وديان موسمية غير دائمة الجريان ويدخل الفرات الاراضي العراقية عند منطقة حصيبة حيث لا توجد بها روافد تذكر. وتمثل الامطار المتساقطة ٢٠٠ مللي مكعب عند الحدود السورية مع تركيا وعند الحدود العراقية السورية ١٠٠ مللي.

ويبلغ المتوسط لايراد نهر الفرات عند نقطة «الهيت» داخل الحدود العراقية ٣٠ مليارم٣، وقد حقق اعلى معدل له عام ١٩٦٨ حيث بلغ ٥٢ مليار متر مكعب، بينما وصل الى ادنى معدل له عام ١٩٣٠ حيث انخفض الى ١٠ مليارات متر مكعب ويبلغ ايراده السنوي في المتوسط عند الحدود السورية التركية ٢٥ مليار متر مكعب، بينما يبلغ عند الحدود العراقية، السورية ٢٧ مليار متر مكعب وتعتبر مياه نهري الفرات ودجلة ذات أهمية مصيرية بالنسبة لكل من سورية والعراق، خاصة وان الدولتين العراق وسورية قد اوشكتا على استنفاد الموارد المائية خارج حوض هذين النهرين من أجل تأمين المياه للشرب والري والصناعة، نتيجة للتزايد السكاني الذي

ينمو بنسبة ٢,٨ ٪، لذلك فإن مياه النهرين ستبقى حاضرا ومستقبلا هي العماد الرئيسي لأي تطور اقتصادي يشهده البلدان العربيان في مجالات الشرب وتوليد الطاقة والزراعة والري والامن الغذائي، ويتركز في حوض دجلة والفرات الى حد بعيد مايقال عن مخاطر دولتي المصب - سورية والعراق - لسياسات وبرامج دولة المنبع تركيا الخاصة باستغلال هذين النهرين، اذ تمتلك تركيا سيطرة كاملة على كلا النهرين حيث ينبع نحو ٨٨٪ من مصادره الفرات من الاراضي التركية، وتقدم سورية النسبة الباقية وهي ١٢٪ بينما لا يتلقى النهر أية موارد جديدة من الاراضي العراقية.

مغالطات حدودية

هذا إذن «فعل الجغرافيا» والذي قليلا ما يتغير إن لم يقترب من الاستحالة - فماذا عن «حكم التاريخ» فهو عامل جديد مضاف الى ابعاد الأزمة وهو مايكشف عنه د. هيثم الكيلاني في دراسة له عن «قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وبين سورية والعراق» حيث يشير الى ان الحلفاء وقعوا مع حكومة السلطان محمد الخامس في اسطنبول معاهدة «سيفر» بعد انهيار الدولة العثمانية في اواخر الحرب العالمية الاولى. وبموجبها احتفظت تركيا باراض عربية، هي حوض نهر سيحان وجيحان ومخرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية «بلاد مرعش وديار بكر» ثم عقدت الحكومة التركية مع فرنسا بصفتها الدولة المنتدبة على سورية اتفاقية انقرة في عام ١٩٢٠، تخلت فيها فرنسا لتركيا عن اراض جديدة شملت عينتاب وكلس أورفه وماخرين وجزيرة ابن عمرو. وجرى ترسيم الحدود سياسيا الى الجنوب من خط الحدود الطبيعي، وهو مقسم المياه في طوروس ولم تكتف الحكومة التركية بهذا التوغل والاندفاع جنوبا، بل طالبت بمنطقتي الموصل العراقية والاسكندرونة السورية. وبسبب حرص بريطانيا الدولة المنتدبه على العراق على حقول النفط في الموصل فقد اعترفت تركيا بالموصل عراقيا عام ١٩٢٦، وغنمت الاسكندرونة بالاتفاق مع فرنسا عام ١٩٣٩، وتشكل منطقة الاسكندرونة حوضا مائيا مهما تتوسطه بحيرة العمق وتنتهي اليه ثلاثة انهار هي عفرين، والاسود، والعاصي، وهكذا سيطرت تركيا على اعالي دجلة والفرات وعلى مجمل حوض سيحان وجيحان والمجمع المائي في الاسكندرونة، اضافة الى اعالي نهر قويق، والذهب، والساجور، وبليخ، والخابور، والثلاثة الاخيرة هي من روافد الفرات في سورية.

وتبدأ المشكلة مع مطلع السبعينات عندما بدأت تركيا في الاستثمار الاقتصادي الموسع لمياه الفرات كما يقول الدكتور ابراهيم احمد سعيد الاستاذ المساعد بقسم الجغرافيا كلية الاداب والعلوم الانسانية بجامعة دمشق في بحثه عن «الفرات وحق العرب في استثمار المياه» فقد اقامت تركيا مجموعة كبيرة من السدود



المتتالية على مجرى النهر بحيث اصبحت تتحكم في مجمل مياهه ضمن اراضيها واهم تلك المشروعات.

١ - سد كيبان وبدأ العمل به عام ٦٥ في منطقة التقاء رافدي الفرات الاساسيين مراد صو، وقرة صو، ويقع على ارتفاع ٨٤٨ مترا فوق سطح البحر. وقد دشن عام ١٩٧٤ بطاقة تخزين ٣٠,٦ مليار متر مكعب اما الطاقة الكهربائية فهي ١٢٤٠ ميجاوات.

- قره قايا وقد بدء العمل به عام ١٩٧٤ ويقع جنوب مضيق كيبان بحوالي ١٦٠ كم على ارتفاع ٦٩٨ قدما فوق سطح البحر.. وفي عام ١٩٨٥ تم تدشينه بطاقة تخزين ٥٤ مليار متر مكعب، اما طاقته في انتاج الكهرباء فتبلغ ١٧٨٠٠ ميجاوات.

- سد اتاتورك وبني هذا السد الكبير بالقرب من مدينة بوزوفا، ويقع على ارتفاع ٥٤٩ كم فوق مستوى سطح البحر. وقد دشن في عام ١٩٩١ وهو اعظم منشأة هندسية اقيمت على نهر الفرات حتى الان، ويعد التاسع من حيث طاقته التخزينية على مستوى العالم والتي تصل الى ٤٨,٧ مليار متر مكعب، اما طاقته في انتاج القدرة الكهربائية فتبلغ ٩ مليارات كيلو / ساعة، ومن ثمان عنفات لا تعمل اذا انخفض مخزون المياه في بحيرته عن ٢٥ مليار متر مكعب وقد تطلب الامر عند ملء البحيرة قطع مياه الفرات لمدة شهر كامل في يناير ١٩٩٠ ويخطط له ليروي مساحة تقدر بـ ٩٦٠ الف هيكتار، ويجري العمل في بناء سدين كبيرين آخرين هما سد بيرسيك وسد كركميز القريب من الحدود السورية.

تأثير مشروع الغاب

ولعل اهم المشروعات التركية الخاصة بالمياه هو المعروف باسم الغاب.. ويكشف خالد الاشور في دراسته التي سبق الاشارة إليها ان المشروع يخص ست مقاطعات تركية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد حيث تحد هذه المقاطعات سورية من الجنوب والعراق من الجنوب الشرقي، وهي تغطي مساحة من الارض تشكل نحو ٩,٥٪ من اجمالي عدد سكانها وتعد هذه المناطق التي يقع بها المشروع مناطق طرد سكاني لانخفاض مستوى المعيشة بها، حيث يتركز بها الاكراد. لقد انفجرت ازمة ١٣ يناير ٩٠ اثر اعلان تركيا عن قطع جزء كبير من منسوب مياه الفرات لمدة شهر كامل للاسراع بملء بحيرة اتاتورك، وكان ذلك تهديدا حقيقيا للامن المائي في سورية على وجه الخصوص، لان اي انخفاض في مستوى نهر الفرات يؤدي مباشرة الى الاضرار البالغ بالزراعة السورية عامة والى عطش حلب ثاني اكبر المدن السورية، وقد الحق هذا الاجراء اضرارا كبيرة بسورية والعراق.

واضطرت سورية يومها لتأجيل انتاج الطاقة الكهربائية من سد الفرات بشمال سورية وتوقفت سبعة توربينات لانتاج الكهرباء تنتج نحو ٨٠٠ ميجاوات وتغطي حوالى ٦٠٪ من احتياجات سورية الشتوية، خاصة مع معاناة سورية اساسا من الجفاف للعام التالي. اما العراق فقد اعلن عن قلقه من نقص



مياه الفرات نظرا لان ذلك سيترتب عليه خروج ٤٠٪ من الاراضي في حوض الفرات من نطاق الاستغلال الزراعي وتوقفت محطة سد القادسية عن العمل تماما ومعها اربع محطات اخرى. ان الازمة اليوم تتمثل في ان تركيا كانت تستغل قبل المشاريع ١٠٪ من مياه الفرات ارتفعت النسبة الى ٥٢٪ وهي مرشحه للتصاعد خاصة وان المشروع يتضمن ١٧ سدا على نهر الفرات. واربعة على نهر دجلة واقامت ١٧ محطة كهربائية على النهرين. وادى المشروع الى خفض حصة سورية والاردن الى ٢٣ مليار مترا مكعبا متر مكعب ستصل الى ١٢ مليارا حيث تحصل تركيا على اربعة أضعاف حصتها من نهر الفرات وفقا للقانون الدولي للاتفاقيات بينهم.

جفاف وملوحة

ويشير الدكتور لؤي خيرالله في ورقة تقدم بها الى مؤتمر عقد مؤخرا في القاهرة حول «المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على العراق» الى مخاطر اخرى لمشروع الغاب أهمها،

قلة المياه والجفاف والتصحر، فالسدود التركية تركت اثارا سلبية على حصص سورية والعراق الامر الذي ادى الى خسائر فادحة في مجال الزراعة والري وتربية الحيوان ومستوى الدخل لابناء المنطقة ويرى العراقيون ان المشروع سيؤثر في النهاية على ١,٢ مليون هكتار من الاراضي الزراعية لـ ٤٠٪ من اراضي العراق الصالحة للزراعة، وتشير بعض المعلومات الى ان مناطق الوسط والجنوب تعاني مؤخرا من الجفاف الذي لم يسبق له مثيل في العقود الماضية، مما اضطر اصحاب المزارع المتاخمة للأنهار الى استعمال مضخات المياه للزراعة بعد ان كانوا يسقونها مباشرة بدون واسطة ويقوم اهالي القرى القريبة من الانهار بحفر الابار السطحية لتوفير مياه الشرب. وتؤدي ظاهرة الجفاف بدورها الى التصحر، وازدياد نسبة الملوحة... وهذا بدوره يحول التربة الى ارض غير صالحة للزراعة، هذا بالاضافة الى حرمان الاراضي الزراعية من الطين والغرين الضروري لخصوبتها بسبب حجز المياه خلف السدود المتعددة.

- انخفاض توليد الكهرباء، لقد ادت المشاريع التركية الى تدني مستوى تخزين المياه في سدود سورية والعراق مما ادى الى توقف محركات توليد الطاقة فيها او تقليل تشغيلها، ففي سورية انخفض انتاج الطاقة في المحطات المقامة على نهر الثورة. وأعلن العراق إغلاق مجمع لتوليد الطاقة الكهربائية.

- تلوث البيئة والتملح ،حيث تتسبب مشروعات الري في تلويث المياه العائدة للانهار بالاسمدة والاملاح الكيماوية، كما تتسبب المشروعات الصناعية بتلويث المياه بالنفايات الصناعية وبالتالي تكون النتيجة تردي نوعية المياه في الاجزاء السفلية من دجلة والفرات والعراق هو الاكثر تضررا حيث تتعرض ٥٠٪ من الأراضي العراقية الى التملح، وارتفعت النسبة من ٢٠٠ -٤٠٠ جزء من المليون الى ١٢٢٠ جزءا عند الحدود السورية العراقية.



- نفوذ مياه الخليج وشط العرب حيث يستمد توازن المياه العذبة والمالحة في شط العرب الى مقدار جريان الماء العذب وكلما ازداد الجريان كلما انخفض نفوذ مياه الخليج المالحة، وسيؤدي انخفاض جريان الماء في دجلة والفرات الى تضرر البساتين نتيجة ازدياد الملوحة في مياه ريها.

المياه بين الدول الثلاث

ويرصد الدكتور هيثم الكيلاني موقف الدول الثلاث من الازمة فيقول ان تركيا ترى ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين ينطبق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، وان لتركيا حق السيادة على مياههما، والمباحثات لابد ان تتركز حول الاستخدام الامثل وليس على قسمة المياه كما أن تطبيق الاستخدام الأمثل وفق وجهة نظر تركيا يتطلب القيام بدراسات فنية موسعة للتربة في الدول الثلاث وتشكيل لجان فرعية لتحديد اصناف التربة ونوعية المحاصيل المزروعة، وفي ظل ذلك يتم تحديد حجم الاحتياجات المائية. كما ان حوضي النهرين هما حوض واحد فهما ينبعان من حوض واحد، في تركيا ويلتقيان في العراق مكونين شط العرب، وعلى هذا فان دجلة والفرات هما رافدان لنهر شط العرب، ويترتب على ذلك انه يجري التعامل معهما على اساس انهما رافدان وان يتم وضع الحسابات الفنية وبحث موضوع الاحتياجات المائية للبلدان الثلاثة وفقا لذلك، واستنادا الى ذلك فان لتركيا الحق في اقامة اي سدود او منشآت دون ادنى اعتبار لحقوق سورية والعراق او الاضرار التي تتعرضان لها، كما أن تركيا تشير الى خصوبة ارضها مقارنة بما هو في سورية والعراق ولابد من استخدام المياه للتربة الخصبة للاستخدامات الزراعية وعلى بغداد ودمشق الاعتماد على استيراد القرين من تركيا.

وتختلف الرؤية السورية والعراقية جذريا مع الطرح التركي، فهما يشيران الى ان نهري دجلة والفرات نهران دوليان وفق مختلف القواعد والمبادىء القانونية الدولية المستقرة، ويترتب على ذلك ان تكون السيادة على مياه النهرين شركة بين الدول الثلاث، وموقف تركيا يعد انتهاكا فاضحا لقواعد القانون الدولي والاعراف الدولية، وتدعو كل من دمشق وبغداد الى ضرورة التوصل الى اتفاق ثلاثي يحدد الحصة المائية لكل بلد على اسس معقولة ومنصفة. وقدم العراق مقترحات محددة لذلك الا ان تركيا تتنصل من التزاماتها الخاصة بهذه القضية رغم تشكيل لجنة ثلاثية كانت مكلفة بالتوصل الى هذه الحصص منذ عام ١٩٨٢، سبق تشكيلها في عام ٨٠، رغم انها عقدت اكثر من ١٥ اجتماعا لهذا الغرض. كما ان تحديد الحصص يجب ان يضع في الاعتبار الحقوق المكتسبة لعشرات الملايين من المزارعين في البلدين فالمعروف ان نقص مليار متر مكعب يؤدي الى خروج ٦٢,٥ الف هكتار من الاراضي الزراعية وتحويلها الى اراض بور. كما ان دجلة



والفرات نهران منفصلان قائمان كل بذاته فلكل نهر منهما منابعه وحوضه ومجراه ومنطقته، وان التقاءهما بعد آلاف الكيلو مترات من المنبع لا يعني ابدا انهما رافدان للنهر الذي يشكلانه لمسافة لا تتجاوز ١٠٠ كيلومتر مع ضرورة مراعاة قاعدة عدم الاضرار بالغير عند منبع المشاريع الاروائية على النهرين. وترى كل من دمشق وبغداد بان انشاء السدود التركية يمكنه ان يكون ذات فائدة كبيرة اذا تم التشاور والتنسيق المسبق كما ان الاستخدام الأمثل للموارد المائية لا يعني تحديد اصناف التربة ومايترتب عليه من تحديد لنوعية المحاصيل الزراعية، مما يؤدي الى التدخل في السياسات الزراعية والاقتصادية لكل دولة. وترى الدولتان أن تفاهمهما مع تركيا حول اتفاق يحدد الحصص المائية يمكن ان يكون عاملا يساعد في تقوية سبل التعاون والبناء بعيدا عن ربط قضية المياه باهداف سياسية.

الجامعة طرف في الازمة

لقد استطاعت كل من سورية والعراق اضافة بعد عربي لازمة المياه مع تركيا بعد ان تم ادراج موضوع مياه نهر الفرات، والاجراءات التي تتخذها تركيا على جدول اعمال الدورة ١٠٥ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية التي انعقد في ١٢ مارس ٩٦، وصدرت العديد من القرارات التي تدعو الى توفير الظروف المناسبة للتوصل الى اتفاق ثلاثي مع التمسك بالمبادىء الدولية لحسن الجوار والتعامل بحسن نية في اطار مبدأ عدم الاضرار بالغير. كما دعت الدول العربية المؤسسات المالية الدولية التي تقدم قروضا لتمويل المشروعات المائية التركية للتوقف عن ذلك لحين الدخول في مفاوضات ثلاثية.

ويتوقف الدكتور ابراهيم احمد سعيد عند عدد من الاتفاقيات الثنائية بين الدول الثلاث حول قضية المياه.. حيث كانت البداية عام ١٩٢٩ عندما تم توقيع معاهدة في لوزان بين فرنسا وبريطانيا من جهة- وكانا يمثلان سورية والعراق- مع تركيا وتضمنت المعاهدة ضرورة حل المشاكل التي يمكن ان تنشأ من اقامة المنشآت الهندسية على نهري الفرات ودجلة بالحوار وعن طريق اللجان المشتركة الثلاثية، وفي عام ١٩٤٦ عقدت معاهدة صداقة بين تركيا والعراق تضمنت الفقرة الخامسة منها ضرورة اعلام العراق عن كافة المشاريع التي تقوم بها تركيا على نهري الفرات ودجلة، وفي عام ٨٧ عقدت اتفاقية بين سورية وتركيا تضمنت بنودا عدة منها ثلاثة تتعلق بالمياه، حول توفير معدلات المياه في فترة ملء سد أتاتورك، والاتفاق على التوصل الى اتفاق ثلاثي في اقرب وقت لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات، وتم الاتفاق على مبدأ اقامة وتشغيل مشاريع مشتركة في اراضي البلدين على نهري الفرات ودجلة للري والطاقة، مع ضرورة انجاز الدراسات الاقتصادية لهذه المشاريع. وفي ابريل ١٩٩٠ عقدت اتفاقية بين العراق وسورية تعهدت بموجبها سورية بتحرير ٨ ٪ من غزارة النهر عند حدودها مع تركيا. وفي عام ١٩٩٣ وخلال زيارة الرئيس التركي ديميريل لسورية اتفق خلالها على حل نهائي يحدد حصص الاطراف في مياه نهر الفرات كما لم تستطع اللجنة الثلاثية المشتركة التوصل الى اي حل.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .. التاريخ : ١٥ / ٧ / ٢٠٠٠

المياه والسياسة

وتسعى تركيا الى تسييس قضية المياه والى زعامة ما يطلق عليه د. هيثم الكيلاني «ادارة المياه» في منطقة الشرق الاوسط. اذا كانت اوبك هي المنظمة التي ارتضتها الدول المنتجة للنفط لكي تتولى شئون ادارة النفط للدول الاعضاء في المنظمة، فان تركيا تسعى الى ان تنفرد بادارة المياه في المنطقة لهذا دعت في العام ١٩٩١ الى قمة مياه الشرق الاوسط ثم دعت في العام ١٩٩٢ الى «مؤتمر قمة مياه العالم... وتمويل مشاريع المستقبل لنقل المياه لم تكتف تركيا بذلك لكنها طرحت كما يقول خالد الاصور مشروع مياه السلام عام ١٩٨٧ الذي يفضي الى نقل ٦ ملايين متر مكعب من المياه يوميا من نهري سيحان وجيحان وهما رافدي الفرات عبر انبوبين بطول ٣٩٥٠ و٢٦٥٠ كم الى ثماني دول عربية هي سورية والاردن ودول مجلس التعاون الخليجي الست فضلا عن اسرائيل، مما يؤكد محاولة تركيا تعزيز دورها الاقليمي، والمشروع قد يضر كثيرا بالامن القومي العربي الذي سيتعرض للضغوط لضمان استمرار تدفق المياه.. بالاضافة الى قدرة تركيا على التحكم في ذلك الامر. كما يمكن لاسرائيل اذا تم استبعادها منها تهديد الخطين واذا شاركت فيه فهو تكريس للنظام الشرق اوسطي. خاصة وان مخطط بيع المياه لاسرائيل مستمر حيث يمكنها الحصول على ٦٠ مليون متر مكعب، وقد اعلنت تركيا في ١١ ابريل ٩٥ ان المياه المحتجزة في بحيرة سد اتاتورك تكفي لمواجهة احتياجات اسرائيل من المياه لمدة ٢٠ عاما وتمت الموافقة المبدئية بين مسئولي البلدين في القدس في سبتمبر ٩٥ كخطوة اولى لصفقة مقايضة، تحصل منها تركيا على قنابل عنقودية بينما تحصل اسرائيل على المياه بتكلفة ١,٢ دولار لكل متر مكعب، بما فيها مصاريف النقل. واعلن عن بيع ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه لاسرائيل. وبعد فمازالت أزمة مياه دجلة والفرات مستمرة ومفتوحة على كافة الاحتمالات، خاصة في ظل التباين الواضح بين موقف اطرافها الثلاثة تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة اخرى. خاصة اذا رصدنا- كما يقول د. هيثم الكيلاني تقريرا نشرته المخابرات المركزية الاميركية «CIA» في أواخر عام ٩٢ حددت فيه عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه، ويقع العالم العربي في قلب تلك المناطق، وقسم التقرير المناطق المرشحة للدخول في صراعات ومواجهات وضمنها منطقة الشرق الاوسط الى ثلاثة مستويات من الخطر:

- مناطق قد تشتعل فيها حروب المياه وفي مقدمتها، الاردن، فلسطين، اسرائيل
- مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي، وتقع في هذه الدائرة دول حوض دجلة والفرات سورية والعراق.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٧ / ٢٠٠٠

- مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال عشرين عاما أو ربع قرن. وتدخل في هذه الدائرة دول حوض النيل مصر والسودان.

ويحذر التقرير الاميركي من مخاطر أي محاولة للسيطرة على المنابع المائية أو لاحتكار مياهها أو أي خلل في تقسيم الحصص تقسيما عادلا ومنصفا لان ذلك سيؤدي حسب رأي التقرير الى حروب قد يتجاوز خطرها منطقة الشرق الأوسط فيهدد السلم العالمي.

وفي ظل هذه المخاطر، بدأت دول عربية تبحث عن حلول ذاتية لمشكلة المياه وهذا هو موضوع الحلقة القادمة.

حيث نتناول تجارب دول عربية في حل مشاكل نقص المياه.

غدا

الحلقة الأخيرة



النهر الصناعي العظيم.. أضخم مشروع هندسي في العالم

الأمن المائي



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٧ / ٢٠٠٠

العربي..
الواقـــع
والتحديات

- سبعة أقطار عربية بين الدول العشرين الاكثر حرمانا من المياه
- الوضع المائي في دول مجلس التعاون الخليجي الاكثر قسوة
- الدول العربية تحتل المرتبة الاولى في مجال تحلية المياه
- ٧٠ بالمائة من مياه التحلية عربية والامارات في المقدمة
- مصر تقترب من حد الفقر المائي



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٧ / ١ / ٢٠٠٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٦ من ٦

هل تشهد المنطقة العربية حروبا للمياه في السنوات القادمة ؟ سؤال يمثل الشغل الشاغل للكثير من الدراسات العلمية والسياسية والاستراتيجية، التي تؤكد أن المنطقة مقبلة على نزاعات جديدة، بسبب المياه، قد تؤدي الى اندلاع حروب، خاصة في ظل الأزمة الحالية التي تواجه كل الدول العربية بدون استثناء، وساهمت في دخول العرب «حزام الفقر المائي» حيث يشاركون ٦٦ دولة في العالم تعاني من نفس الأزمة.

ويشير تقرير للمخابرات الاميركية الى عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه ويقع العالم العربي في القلب منها، خاصة اذا عرفنا أن الجغرافيا فرضت على العالم العربي أن تكون ٦٠٪ من موارده المائية من خارج المنطقة العربية، من دول ليست على وفاق مع العالم العربي، ولذلك فهناك مناطق مرشحة لحروب المياه، مثل الأردن وفلسطين واسرائيل، وأخرى محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي مثل تركيا وسورية والعراق ومناطق توتر قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة، وهي دول حوض النيل.

وتفتح «الاتحاد» ملف «الأمن المائي العربي.. الواقع والتحديات»، ترصد من خلاله واقع الأزمة في العالم العربي، خاصة مع الظروف المناخية والجغرافية الصعبة، وسرقات اسرائيل لمياه فلسطين، والأردن والجولان وجنوب لبنان، وسعيها الى رسم الحدود مائيا، بما يتيح لها استمرار السيطرة على منابع المياه، وترصد أيضا ما يحدث في حوض نهر النيل، وحرص مصر على تأمين احتياجاتها من المياه، دون أي تأثير لأمن اثيوبيا، ولأمن اسرائيل، التي تعبث في مصب النهر، وترصد ثالثا، الموقف في حوضي دجلة والفرات، وسعي تركيا لاستخدام «المياه» كعامل في المعادلة السياسية الاقليمية.

■ القاهرة - أسامة عبدالرازق:

تختلف التحديات التي تواجه الامن المائي العربي مابين «سياسية» تناولناها طوال الحلقات السابقة و«طبيعية» وهي الاهم والاخطر. احوال السياسية متغيرة ولكن تغيير الطبيعة يبدو صعبا ومواجهة الانسان لها تبدو محدودة، ومن هنا تنبع أزمة المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي محور هذه الحلقة بالاضافة الى طرح عدة نماذج لدول عربية متفاوتة في حظوظها المائية وفي كيفية مواجهة هذا التحدي وتلك الازمة.

نتوقف عند دراسة هامة للدكتور علي راضي حسانين من مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والتي تحمل عنوان «مشكلة المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين دراسة حالة» ونجده يوصف حالة وشكل الأزمة كما يرصدها تقرير لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، ويقول ان ١,٢٢ مليار فرد في العالم يحتاجون الى مياه نقية، وهناك ١,٧٧ مليار نسمة محرومون من خدمات الصرف الصحي، وان ٩٠٠ مليون طفل يعيشون في مناطق محرومة من خدمات المياه النقية والصرف الصحي ويرى الخبراء ان ازمة المياه تبدأ اذا نقص نصيب الفرد السنوي عن الف متر مكعب من المياه المتجددة ومع ذلك يوجد في الشرق الاوسط ٢٦ دولة تحت هذا الحد يصل عدد سكانها الى ٢٢٠ مليون نسمة واشارت توقعات لمنظمة «توازن وسكان» الى ان سبع دول عربية تحتل اماكن متقدمة ضمن العشرين الاكثر حرمانا من المياه، وتحتل دول الخليج العربية اماكن متقدمة منها الكويت مثلا في المرتبة الثانية اذ لن تتجاوز كمية المياه المتوفرة سنويا لكل فرد فيها ٤٧ مترا مكعب تليها قطر ٥٨ مترا والسعودية ٧٦ مترا والبحرين الصاعدة ٩٦ مترا وسلطنة عمان الحادية عشرة ١٧٧ مترا.

سلوك مائي خاطئ

وتتعدد الاسباب وراء أزمة المياه في العالم العربي بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، ومنها ارتفاع نسبة الزيادة السكانية السنوية بصورة ملحوظة بحيث تقترب من ثلاثة اضعاف مثيلتها عالميا، مما يؤثر على زيادة استهلاك المياه. ويوضح تقرير منظمة «الاكساد» ان جملة الاحتياجات المائية للعالم العربي كحد ادنى للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ هي ٢٢٠,٨ مليار متر مكعب سنويا و٢٤٦,٧ مليار متر مكعب سنويا و٤٠٦,٦ مليار م٣ سنويا، اذن فالعالم العربي حتى عشر سنوات قادمة في عام ٢٠١٠ لن يكون قادرا على تأمين الحد الادنى من احتياجاته المائية.

يضاف الى ذلك ان الوطن العربي وبشكل عام يفتقر الى الموارد المائية الغزيرة بالاضافة الى وقوع جزء من الوطن العربي في المنطقة الجافة او شبه الجافة من العالم مما يسبب ندرة اصيلة في الموارد المائية.

ونتيجة للسلوك المائي الخاطئ ومن اهم مظاهره تعرض الموارد المائية والجوفية العربية للنضوب مع تزايد معدلات الاستنزاف والجفاف، ويصل متوسط نصيب الفرد العربي من المياه ١٧٤٦ مترا مكعبا ويقل كثيرا عن المعدل العالمي الذي يبلغ ١٢,٩٠٠م٣ اي ان نصيب الفرد في العالم يفوق المواطن العربي بسبعة

اضعاف بالاضافة الى الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية المتاحة في معظم الدول العربية وصعوبة تمويل المشاريع الخاصة باعادة استخدام مياه الصرف او تأمين المياه من مصادر غير تقليدية مثل مياه البحر.

الخليج الاكثر قسوة

ويرصد البحث الوضع المائي لدول مجلس التعاون الخليجي فيصفه بانه الاكثر قسوة فهي منطقة جغرافية صحراوية، وهي لذلك فقيرة بمواردها المائية الطبيعية التقليدية مما دفع دول الخليج الى البحث عن موارد مائية غير تقليدية وتشير خريطة المياه في دول الخليج الى الاتي:

● عدم وجود انهار جارية فالتكوين الجغرافي والوضع المناخي جعل شبه الجزيرة العربية قاحلة باستثناء السلاسل الجبلية الساحلية ولا يوجد بها اي نهر جار ويقتصر الامر على السيول التي تسببها الامطار الساقطة على السلاسل الجبلية والتي تصب عبر الاودية باتجاه البحار «الاحمر والعرب» او عبر الاودية باتجاه الصحاري الداخلية «الربع الخالي، لنفود والدهناء» ويتسرب بالطبع بعض مياه السيول الى الارض لتشكل المياه السطحية والجوفية وتنقسم المصادر التقليدية الطبيعية للمياه في دول الخليج الى:

● المياه السطحية وهي عبارة عن تجمعات مائية منها العيون والافلاج الموجودة في عمان وفي مجاري السيول الناتجة عن سقوط الامطار الشتوية ذات الكميات المحددة.

● مياه الامطار وهي محدودة للغاية ومعدل الامطار التي تسقط في فصل الشتاء مابين ٢٢ - ٢٠٦ مليمتر.

● المياه الجوفية والمعلومات المتوافرة عنها اقل وتتركز فقط في الطبقات متوسطة العمق نسبيا والتي تمتد طبقاتها بتفاوت اعتبارا من سطح الارض والى اعماق كبيرة قد تتجاوز كيلو مترين وتتفاوت عمليات مسح الموارد المائية الجوفية من قطر الى آخر ومن منطقة الى أخرى داخل القطر الواحد، وكان ذلك وراء محدودية الاراضي المزروعة في دول مجلس التعاون الخليجي ورغم ان دول الخليج تصل مساحتها الى ١٨ بالمائة من مساحة الوطن العربي فان الارض المزروعة في مجلس التعاون الخليجي لاتتجاوز ٢,٤ بالمائة من جملة الارض المزروعة في الوطن العربي والارض المروية في دول المجلس بحدود ٦,٢ بالمائة من الارض المروية في الوطن العربي اي ان دول المجلس افقر من حيث الاراضي المزروعة والاراضي المروية من المعدل الوسطي للدول العربية والتي تعتبر وسطيا فقيرة بالنسبة لاوربا وشرق اسيا واميركا اللاتينية.

ثلاثة انواع من المياه

ويشير البحث الى السمة الثانية التي تجمع دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الاعتماد الكبير على الموارد المائية غير التقليدية والتي تتكون من ثلاثة انواع من الموارد وهي المياه المالحة التي خضعت لعمليات إعذاب وتسمى مياه التحلية ومصدرها البحر او المياه الجوفية متوسطة الملوحة او المياه السطحية المالحة ومتوسطة الملوحة ويستخدم هذا المصدر للشرب



والاستخدامات الادمية بالاضافة الى مياه الصرف الصحي المعالجة والمنقاة من الفضلات التي تحتويها ومياه الصرف الزراعي المعالجة ويستخدم المصدران الاخيران في عملية الزراعة، وتعد الموارد المائية غير التقليدية مصدرا متجددا مع الزمن بعكس الموارد المائية التقليدية مما يكسبها اهمية متزايدة تتناسب طرديا مع تزايد الطلب على الماء وهي المصدر الاساسي لتأمين المياه في العديد من الدول العربية، وخاصة في دول الخليج العربية ويشهد الوطن العربي حاليا توسعا كبيرا في استخدام هذه الموارد لمواجهة شح المياه العذبة ويمكن الاشارة الى أهم الموارد المستحدثة كالتالي،

تحلية المياه، وتحتل الدول العربية المكانة الأولى في العالم في انتاجها اذ ينتج في المنطقة العربية ٧٠ بالمائة مما ينتج في العالم من مياه التحلية ولعل تكاليفها العالية هي العائق الاساسي امام التوسع في استخدام هذا المصدر وفي عام ١٩٨٦ مثلا انتج العالم العربي ما مقداره ١٦٤٠ مليون متر من مياه التحلية ارتفع خلال عشر سنوات ووصل في عام ٩٦ الى ما يقارب ٤٢٢ مليار متر - واذا امكن حل مشكلة الطاقة من خلال استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه المالحة او اي طاقة بديلة وانخفضت بذلك هذه التقنية فان ذلك سيفتح الباب على مصراعيه لمعالجة مشكلة نقص الموارد المائية في المنطقة العربية حيث لا يوجد قطر عربي ليس له سواحل بحرية ويحتوي على مياه جوفية وتعتبر تحلية المياه من التقنيات الحديثة التي توفر مابين ٥٠ و ٩٠ بالمائة من مياه الشرب في الخليج العربي، وهناك تقنيتان اساسيتان لتحلية المياه المالحة، التقطير، ويتأتى عبرها يوميا ١٢,٨ مليون متر أي ٦١ بالمائة من اجمالي المياه المحلاة والتناضح العكسي وتتيح هذه التقنية انتاج ٤,١١ مليون متر أي ٣١ بالمائة من الانتاج العالمي، وقد زاد التناضح العكسي بصورة مطردة في السنوات العشرين الاخيرة ويتوقع ان تمثل المياه المحلاة الناتجة منه نحو ٥٠ بالمائة من مجموع المياه المنتجة في مطلع القرن المقبل مقابل ١٠ بالمائة عام ٧٥ وتنتج دول الخليج يوميا ٨,٣ مليون متر من المياه، وتستأثر بـ ٦٢,٩ بالمائة من الانتاج العالمي للمياه المحلاة ويتفاوت اعتماد الدول الست على المياه المحلاة فتأتي دولة الامارات العربية المتحدة في المقدمة اذ تمثل المياه المحلاة مانسبته ٦٤,٥ بالمائة من احتياجاتها المائية، ثم تليها الكويت ٦٢,٢١ بالمائة، وقطر ٤٩,٥ بالمائة ثم البحرين ١٦,١ بالمائة والسعودية ١١,١ بالمائة وعمان ١٠,٢ بالمائة.

السعودية.. نموذجا

ولعل الدولة الاولى في الاهتمام بموضوع تحلية مياه البحر في مجلس التعاون الخليجي هي المملكة العربية السعودية اذ تنتج وحدها اكثر من مجموع ما تنتجه دول الخليج الاخرى من المياه المحلاة، وذلك بسبب مساحتها وعدد سكانها الكبيرين، وفي السعودية اهم محطة لتحلية المياه في العالم وهي محطة الجبيل الموجودة على ساحل الخليج وتبلغ طاقتها ٨٠ الف متر مكعب يوميا تدفعها في قناتين للضخ، لتروي العاصمة الرياض وقد عملت المملكة على مدار العقد الممتد في اواسط الثمانينات الى الان على توسيع البنى التحتية لتحلية مياه البحر سواء في المنطقة المطلة على الخليج، وعلى تلك المحاذية لساحل البحر الاحمر وفي الاخيرة مشروع ارواء مدينة جدة احدى اكبر مدن غرب المملكة العربية



السعودية.

ويعد النموذج السعودي في اهتمامه بتحلية مياه البحر ليس حالة منفردة بين دول الخليج العربي الاخرى فهناك مشروعات عديدة في هذا الاتجاه خاصة في دولة الامارات التي رفعت طاقة محطات التحلية فيها استجابة للحاجات المتصاعدة للمياه وقد بلغ الحجم الاجمالي، لانتاج محطات التحلية في دول مجلس التعاون في عام ١٩٨٧ ما مجموعه ٩٠٢ ملايين متر توزعت كالتالي السعودية ٥٠٨,٢ مليون متر، والكويت ١٦٥، والامارات ١٦٢، وقطر ٦٥، والبحرين ٤٥ وعمان ٦,٧ وفي البحرين محطات تحلية رئيسية هي محطة سترة وابوجرجور والدور وهناك محطة لانتاج الكهرباء والماء بطاقة ٣٠ مليون جالون مياه محلاة يوميا ينتهي العمل بها في عام ٢٠٠٥.

وتأتي مياه الصرف الصحي المعالجة في المرتبة الثانية بعد مياه التحلية من حيث الاستعمال اذ تستخدم حاليا في معظم الاقطار العربية لاغراض الزراعة وقد وصل حجم المياه المعالجة المستثمرة في عام ٨٦ الى ٧٣٠ مليون متر مكعب، ارتفعت في عام ٩٦ الى ١٣٩٩ مليون متر مكعب ويعتبر هذا المصدر المائي احد الوسائل التي ستخفف من حدة العجز المائي حيث انه متجدد وفي ازدياد مستمر مع الزمن ويجب تكثيف البحوث والدراسات للحد من معوقات التوسع في استخدامه، ويساهم هذا المصدر بنسبة لا بأس بها في المياه في دول الخليج فأكثر دول الخليج استخداما لهذا المصدر السعودية التي استخدمت ٢٦٨ مليون متر مكعب في عام ٩٦ والامارات ١٠٨ ملايين متر وعمان ٢٦ مليون متر، وقطر ٢٥,٤ مليون متر والكويت ٤٢ مليون، والبحرين ١٢ مليونا اما مياه الصرف الزراعي المعالجة والتي تمثل المصدر الثالث للمياه في الخليج فتكاد تكون معدومة.

مخاطر نقل المياه

وتتوقف الدراسة عند آلية جديدة لمواجهة ازمة المياه في دول الخليج وهي الخاصة بمشاريع نقل المياه من مناطق نائية عبر مسافات طويلة بواسطة مد خطوط انابيب وهناك مشروعان.

□□ الاول، تم توقيع اتفاق مبدئي بين ايران وقطر تزود به الاولى الثانية بالمياه العذبة بواسطة انبوب يصل ضفتي الخليج بتكلفة تبلغ ١٣ مليار دولار والمسافة بين قطر وايران ١٢٠٠ كيلو متر.

□□ الثاني، مشروع انابيب السلام الهادف الى تزويد الجزيرة العربية والخليج بالمياه التركية عبر انبوب ضخم قد يصل طوله حوالي ٦٥٠٠ كم وهي المسافة بين تركيا ودول الخليج.

ويتوقف الخبراء عند بعض المآخذ على هذين المشروعين فالاول يثير تساؤلا حول حاجة قطر الى ٤ ملايين متر مكعب يوميا من مياه ايران العذبة في حين ان احتياجات قطر لا تتجاوز مليون متر مكعب بالاضافة الى الجدوى الاقتصادية فعلى سبيل المثال فان المؤيدين لمشروع انابيب السلام يشيرون الى ان تكلفته تصل الى ٢١ مليار دولار ويغطي ربع احتياجات الشرب في بلدان الخليج بتكلفة هي ثلث تكلفة التحلية، ودول الخليج تنتج الان ٨,٢ مليون متر مكعب من المياه المحلاة ثلثها ٢,٠٧٥ مليون متر يتكلف انتاجه حاليا نحو مليوني دولار اي ان مشروع انبوب السلام حسب مقدميه سيوفر ثلث



الكمية بسعر ٩٦١ الف دولار والمشروع بذلك سيحتاج الى ٨٠ عاما لكي يستوفي تكلفته الراسمالية وذلك دون احتساب الفوائد وتكلفة التشغيل ونسبة الهدر.

وهكذا فان البحث السابق حفل برصد أزمة المياه في دول الخليج وكيفية التعاطي معها والاساليب التي اتخذتها دول المنطقة للتغلب عليها وهذا يدفعنا الى التساؤل عن الدول الاخرى ونتوقف عند كل من مصر وليبيا، وسبب اختيارنا لهما أن كلا منهما لديه مشروعه الضخم لزيادة موارده المائية باستثمار المتاح وهي مصر او في البحث عن موارد جديدة وحلول مبتكرة للازمة كما هو في حالة ليبيا ومشروع النهر الصناعي العظيم.

ليبيا .. والنهر الصناعي

ونبدأ بما هو مطروح في ليبيا وفي دراسة مهمة عن المياه العربية واهمية تجربة النهر الصناعي العظيم قدمها المهندس عبدالمجيد القعود امين اللجنة الشعبية في جهاز تنفيذ النهر الصناعي في ليبيا يقول فيها ان الجماهيرية احدى اكبر دول شمال افريقيا من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها ١,٧٦ مليون كيلو متر مربع ويسودها طقس شبه صحراوي الى صحراوي وهي من ضمن المناطق العالمية الجافة، حيث تتراوح فيها معدلات الامطار مابين ١٠ ملليمترات في المناطق الجنوبية الى ٦٠٠ مليمتر في المناطق الساحلية في السنة، والاكثر من ذلك ان ٥ بالمائة فقط من المساحة الكلية تتعدى فيها معدلات الامطار ١٠٠ مليمتر في السنة وفي الوقت نفسه تعتبر معدلات النحر عالية جدا حيث تبلغ ١٧٠٠ ملليمتر بالمناطق الشمالية وتصل الى ٤٥٠٠ ملليمتر بالنسبة للمناطق الوسطى والجنوبية في السنة.

وتعبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه العذبة في ليبيا حيث توفر مايزيد على ٩٨ بالمائة من متطلبات المياه، وهذه المياه توجد في مكامن جوفية متباينة السمك والاعماق والتركيبات الصخرية وتقدر الدراسات ان الزيادة السنوية للمياه الجوفية قد تصل الى ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة وهذه الكمية تعتبر صغيرة مقارنة بمعدلات الاستهلاك الحالية المتصاعدة من هذا المخزون والتي يقدر بانها تصل الى ٤,٧ مليار م٣ في السنة وقد ادى الاستهلاك المتزايد الى نقص حاد في مياه هذه المكامن الجوفية الساحلية وبالتالي ادى الى تداخل مياه البحر وتسبب في تملح هذه المكامن لهذه الاسباب كان لابد من البحث عن حلول اكثر جدية لموازنة الاستهلاك والمتاح، حيث تم اجراء العديد من الدراسات التي اثبتت وجود كميات ضخمة من المياه في المكامن الجوفية الموجودة في جنوب ليبيا في كل من السرير، والكفرة، ومرزوق.

وقد اثبتت الدراسات وجود مخزون هائل من المياه الجوفية العذبة القابلة للاستغلال وقد برزت عدة خيارات في الكيفية التي يمكن من خلالها استغلال هذه المياه ومن بينها اقامة مجتمعات زراعية في هذه المواقع او الهجرة العكسية حيث ينقل سكان المدن لاستيطان هذه المواقع الا ان الخيارين لن يلقيا ترحيبا لاسباب اقتصادية في الخيار الاول واجتماعية وسلوكية في الخيار الثاني وطرح الخيار الاكثر واقعية وهو ضرورة نقل المياه من

هذه الاخواض الى مناطق الاستهلاك الآهلة بالسكان في الشمال ودعم هذا الخيار بدراسات الجدوى الاقتصادية التي اثبتت ان تكلفة استخراج ونقل المتر المكعب من المياه الجوفية من المكامن الجوفية بالجنوب الى المدن الساحلية بواسطة انابيب خرسانية تحت سطح الارض اقل بكثير من ناحية التكلفة في حالة تحلية المياه وبناء على ذلك اعتبر خيار النهر الصناعي وهو خيار استراتيجي قفز قفزة لمجابهة الازمة المائية وتحول هذا الخيار من دراسات واستراتيجيات الى تطبيقات فعلية ليصبح اضخم مشروع ري هندسي في التاريخ البشري ولتأمين الانابيب للمنظومات بأكملها فقد اقيم مصنعان لهذا الغرض احدهما بمنطقة السرير والاخر بمنطقة البريقة وهما من اضخم مصانع الانابيب المعروفة لانتاج الانابيب ذات الاقطار المختلفة وملحقاتها وقد قسم مشروع النهر الصناعي العظيم الى عدة مراحل هي كالتالي:

■ منظومة السرير - سرت تازربو - بنغازي وتستهدف نقل ٢ مليون متر مكعب يوميا من حقلي آبار السرير وتازربو الى الشريط الساحلي الممتد من سهل بنغازي وحتى مدينة سرت وتقع نقطة بداية المنظومة في منطقة تازربو حيث يتألف الحقل من ١٠٨ آبار اضافة الى ٣٠ بئرا من آبار المراقبة ويتوقع أن ينتج هذا الحقل مليون متر مكعب من المياه يوميا عند استغلال ٩٨ بئرا مع بقاء الآبار الاخرى كاحتياطي كما يوجد خزان موازنة بالمنطقة نفسها سعته ١٧٠ الف متر مكعب من المياه ويتألف حقل ابار السرير من ١٢٦ بئرا انتاجيا وعدد ٣٠ بئر مراقبة وينتج هذا الحقل مليون متر مكعب من المياه يوميا كما يوجد خزان موازنة بسعة ١٧٠ الف متر مكعب وينطلق من هذا الخزانات خطان مزدوجان لنقل مليونين من الامتار المكعبة الى خزان التجميع باجدابيا والذي تبلغ سعته ٤ ملايين متر مكعب وقد صممت هذه المنظومة لاستقبال تدفق اضافي يصل الى ١,٦٨ مليون متر يوميا من حقل آبار الكفرة ليصبح اجمالي التدفق ٣,٦٨ مليون متر مكعب يوميا.

■ منظومة الحساونة سهل الجفارة وتستهدف هذه المنظومة نقل ٢ - ٢,٥ مليون متر مكعب من المياه يوميا من حقول الابار في الحساونة الى المناطق الساحلية في غرب ليبيا التي تمتد من غرب العيشه الجديدة نحو سهل الجفارة والاراضي الواقعة مابين الشويرف الى ترهونه ويبلغ انتاج حقل ابار شمال شرق الحساونة ٦٠٠ الف متر مكعب يوميا اما ابار شرق الحساونة فانتاجها اليومي ١,٧ مليون متر.

■ خزان القرضابية - الصدادة، وتهدف الى نقل ٩٨ مليون متر من منظومة السرير - سرت. تازربو - بنغازي الى منظومة الحساونة سهل الجفارة.

■ منظومة الجغبوب - طبرق وتقوم بتوفير المياه العذبة لعدد من المدن الواقعة شرق الجماهيرية وجاري حفر مجموعة من الابار الاستكشافية ولازالت الدراسات واعمال الاستكشاف مستمرة لاختيار افضل مكان لحفر الابار.

■ منظومة الكفرة - السرير وهو حقل من الحقول الرئيسية لمشروع النهر الصناعي العظيم نظرا لتواجد كميات كبيرة من المياه العذبة العذبة والمتجددة حيث يتم حفر حقل آبار الكفرة الذي ينتج ١,٦٨ مليون متر يوميا وهو يتكون من مرحلتين اما الثالثة فيتم خلالها



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٧ / ٢٠٠٠

تغطية كامل الساحل الليبي بمنظومة النهر الصناعي العظيم فور الانتهاء منها.

■ منظومة غدامس- زواره - الزاوية - ولازالت

الدراسات الاستكشافية جارية لتحديد المكان الافضل لتنفيذ حقل آبار هذه المنظومة والتي يتوقع الانتهاء من كامل اعمالها مع نهاية العام ٢٠٠٤.

مصر . . توشكى

ماسبق يمثل محاولة ليبيا وهي معروفة بامكانياتها المالية لحل الازمة فماذا عن مصر وهي تعيش في ظل امكانيات اقل يقول الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية والري في دراسة له قدمها الى احد المؤتمرات تتسم الموارد المائية المتاحة لمصر في وقتنا الحاضر بالمحدودية مقارنة بتعداد السكان ومعدل نموه المتزايد فحصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر سنويا حسب اتفاقية تقسيم المياه بين مصر والسودان وهذه الكمية من المياه تكفي حسب نظم الري الحالية في وادى النيل والدلتا والمناطق حديثة الاستصلاح على مياه النيل لري ٧,٨ مليون فدان بالاضافة الى متطلبات الاستهلاك المنزلي والصناعي مع الاخذ في الاعتبار اغراض توليد الكهرباء والملاحة النهرية وبذا يبلغ نصيب الفرد لكافة الاستخدامات حوالي ٢,٥ متر مكعب في اليوم اي نحو ٩١٢ مترا في العام وهو حد يقارب حد الفقر المائي بالقياس العالمي ومن المتوقع ان يصبح نصيب الفرد عام ٢٠٢٠ حوالى ٦٣٠ مترا سنويا.

وتسير السياسة المائية لمصر حتى عام ٢٠١٧ في عدة محاور داخلية عن طريق ادارة وتنمية المصادر المائية المتاحة وترشيد استخدامها ومنع المخالفات والتعديات وتنفيذ برامج تطوير الري بالاضافة الى المواءمة بين التراكيب المحصولية والموارد المائية المتاحة وقدرة شبكة الري والصرف على نقل المياه واعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي بعد معالجته ويتم ذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج القومية لتدبير الموارد المائية لتوفير الاحتياجات المائية المطلوبة لاستصلاح واستزراع ٣,٤ مليون فدان بالتعاون مع دول حوض النيل التسعة الاخرى.

ويصف الدكتور محمود ابوزيد مشروع توشكي بأنه صفحة جديدة في كتاب التنمية العربية ومستقبلها وتأكيد على أهمية وضرورة وضع الخطط والسياسات موضع التنفيذ وبدأ التفكير فيه منذ ستينات هذا القرن، وجاء مواكبا لتنفيذ السد العالي وكانت حروب مصر وراء تأجيل تنفيذ المشروع الا ان الرئيس مبارك أصدر قراره في يناير ٩٧ في تحريك المشروع واعطاء اشارة البدء لتنفيذه وقد دفع مصر الى ذلك الزيادة السكانية والتكدس السكاني بالوادي والدلتا وتوسيع دائرة التنمية مع تحديث المعلومات والبيانات الخاصة بمصادر الثروات الطبيعية والتأكيد على ان المشروعات التنموية ذات طابع قومي واحداث الاستقرار بمواقع



المشروعات القومية الكبرى يبني الدولة وتطويرها للعديد من السياسات الخاصة بتحفيز القطاع الخاص.

ويتكون المشروع من محطة مبارك الرئيسية للرفع، ويستغرق انشاؤها ٤ سنوات تنتهي في منتصف العام القادم ويقدر التصرف التصميمي لها ٣٠٠متر / ثانية و٢٥ مليون متر / يوميا بالاضافة الى القناة الرئيسية وهي قناة الشيخ زايد وتتفرع منها عدة فروع هي القناة الرئيسية ودليل فرعي بطول ٢٢ كم، ودليل آخر بطول ٥ ,١٩ واربعة فروع تبلغ جملة اطوالها ١٥٤ كيلو مترا وجملة الارض المستصلحة في المرحلة الاولى ٥٤٠ الف فدان وقد قدمت الحكومة المصرية مشروع توشكي كنموذج للتنمية المتكاملة والمتواصلة وحرصت على تقديم كافة التسهيلات والخدمات والاعفاءات وتم تحديد انسب الاماكن للاستصلاح والاستزراع مع تحديد الاحتياجات المائية اللازمة لكل فدان كحد أدنى وهو ٧ آلاف متر مكعب للفدان في حالة توافر المياه ويتم تخفيضه الى ٦ آلاف متر من المياه عندما ينخفض مستوى المياه في بحيرة ناصر الى ١٥٠م فوق سطح البحر كما التزمت الحكومة بتسليم اراضي المشروع للمستثمرين بدون اي اعباء حكومية او اتعاب او رسوم او ضرائب او رسوم خدمات لمدة عشرين عاما تبدأ في السنة التي تلي انتاج ١٠ آلاف فدان كما التزمت بتوفير المياه وشبكة توزيع الكهرباء.

موقف عربي موحد

وهكذا من خلال الحلقات السابقة لم يعد هناك شك في الازمة الحالة للمياه في الوطن العربي وحالة الفقر المائي التي يمر بها وتستدعي المواجهة التوصل الى صياغة استراتيجية عربية متكاملة للتعامل مع هذه الازمة مع ضرورة التركيز على الآتي.

● الاتفاق على موقف عربي موحد تجاه محاولة بعض الدول الاقليمية المجاورة استخدام المياه كورقة ضغط على العرب او تحويلها الى مصدر للتوتر في الشرق الأوسط، والالتزام بالقوانين والاعراف الدولية المستقرة،

● التوصل الى صياغة عربية مشتركة للاخطار الناجمة عن أزمة المياه أو تحديد سبل وآليات مواجهتها باعتبارها من أهم القضايا التي أصبحت تشغل الحاضر والمستقبل.

● التأكيد على أن اللجوء للقوة كجزء من حل أزمات المياه يزيد الأمر تعقيدا، كما أنه يجر المنطقة الى حروب جديدة.

● ضرورة التوصل الى صياغة اتفاق مع تركيا بخصوص مياه دجلة والفرات يراعي مصالح الدول الثلاث ويقر مبدأ عدم الاضرار بالغير مع ضرورة الاحتكام للعقل والمصالح المشتركة وتطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار وامكانية أن يكون هناك دور للجامعة العربية في هذا الاطار.

● دعوة اسرائيل الى اعادة المياه الفلسطينية خاصة وأن الامكانيات المتاحة أقل من الطلب المتزايد ولا يجوز



لاي طرف ان يفرض شروطه او ان يستأثر دون غيره بالموارد الحيوية. مع اعداد دراسات وافية للمخزون المائي في اسرائيل وفلسطين مع اقرار معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية خاصة ما يتعلق بالمياه.

● رفض استمرار سياسة اسرائيل في السيطرة على المياه العربية في سوريا ولبنان واستمرار الهيمنة على نهر الليطاني والوزاني والجوز والحاصباني.

● وضع سياسة مائية وطنية لكل دولة وتحديد أولويات توزيع الموارد المائية المتاحة، وتحديد درجة الاكتفاء الذاتي.

● تطوير قواعد أساسية للبحث والدراسة من أجل مياه أكثر وبتكاليف أقل، وتنمية الوعي لدى السكان من أجل ترشيد الاستهلاك وتطوير تقنيات وأساليب استخدام المياه.

● وضع التشريعات لحفظ الموارد المائية من الهدر أو تلويث المجاري المائية أو السحب الجائر للمياه الجوفية أو جرف التربة الزراعية وتملحها.

● تشجيع الاستثمار الخاص وتدبير مصادر التمويل لتنمية وادارة المياه

● انشاء جمعيات مستخدمي المياه وتطوير شبكات المعلومات.

● تشجيع التكامل المائي العربي.

● احلال وتجديد البنية الاساسية لنظم الري.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ / ٧ / ٢٠٠١

حروب المياه مستبعدة بعد لغة السلام فى مفاوضاتها

كتب ـ احمد نصر الدين:

أعلن الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى أن حروب المياه أصبحت أمرا مستبعدا تماما بعد أن أصبح العالم يتكلم لغة السلام فى مفاوضات المياه، خاصة فى البؤر المشتعلة بين الدول المشاركة فى الأنهار الدولية وطالب تلك الدول بأن تحذو حذو دول حوض النيل، التى حولت منازعاتها حول المياه الى لغة التفاهم والحوار والتعاون البناء بالعمل على إيجاد إطار قانونى يحكم أسس هذا التعاون فيما يعود بالنفع على جميع دول الحوض العشر.

وقال فى كلمة القاها نيابة عنه المهندس عبد الرحمن شلبى مستشار الوزارة فى افتتاح ندوة «التنمية السكانية والمياه» إن مصر تنتهج سياسات مائية مدروسة تماما ومبرمجة زمنيا حتى عام ٢٠٥٠ وذلك بعد تحديث خطتها الحالية التى تنتهى فى عام ٢٠١٧ بتدبير نحو ٨٧ مليار متر مكعب من المياه، هى حجم استخدامات مصر فى ذلك الوقت التى تبلغ حاليا نحو ٦٧ مليار متر مكعب، منها ٥٥ مليار متر مكعب من حصتنا المائية السنوية من مياه النيل، مشيرا الى أن هذه السياسات تهدف الى تعظيم حجم الموارد المائية وكذا للاستفادة منها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـدر : الأهـــرام

التاريـخ : ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٥

مواقـــف

كعادتي يوميا اقرا عمودكم المتميز وامعنت النظر فيما جاء به حول استخدامات وإدارة المياه في العالم ودول الشرق الاوسط وبداية نتفق مع رؤية سيادتكم حول محدودية الموارد المائية العذبة والطلب المتزايد عليها للوفاء بطموحات ومتطلبات التنمية واهمية حسن إدارة المياه.

وسوف تصبح مسالة المياه في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا اولى بالرعاية والاهتمام نظرا لقلة مواردها بسبب ظروفها المناخية والهيدرولوجية، وبسبب طبيعة الحزام الجغرافي الذى تقع فيه من الكرة الارضية. وموارد مصر المحدودة من المياه في مقدمة واولوية الاهتمام والرعاية من جميع المخططين والقائمين على تنمية وإدارة هذا المورد القومى المهم مرهونا بإرادة ووعى الجماهير وبناء خطة قومية للمفهوم واساليب تفعيل الإدارة المتكاملة للموارد المائية تقوم على تنفيذها مختلف مؤسسات الدولة.. ثم إعادة استخدام إمكانيات مياه الصرف الزراعى ذات النوعية المناسبة وبما لا يخل بالاتزان البيئى لشمال الدلتا. بالإضافة إلى مياه الصرف الصحى المعالجة.. واستقطاب مياه الامطار والسيول على الساحل الشمالي وشبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية.

واخيرا إحلال مفهوم التعاون والحوار والاتفاق مع دول حوض النيل والشركاء الشرعيين في احواضه ومياهه لمصلحة جماهيره وشعوبه بدلا من النزاع والخلاف..

هذا وسوف يظل دعم ومساندة اجهزة التعليم والتثقيف والإعلام والتوعية وحماس وتعاون الجماهير هو الركيزة الاساسية لتحقيق مثل هذه الاهداف.

وزير الموارد المائية والرى
د. محمود ابوزيد

شكرا سيادة الوزير..

وسوف يظل الحل والمشكلة فى اصابع من يفتح الحنفية ويتركها.. وفى يد الفلاح الذى ينام ويترك الماء يتدفق من الأرض إلى المصارف.. إن الأمر خطير.. واخطر من نقص المياه سلوكنا السلبى الذى يدفعنا من مشكلة إلى ازمة إلى كارثة إذا لم يكن موقفنا جادا واكثر خطورة من الإعلان فى نكتة هى (ست سنية) تقفل وتفتح الحنفية حتى لا يغرق البيت!

أنيس منصور



هل هناك مجاعة مائية؟



زينب حفني

zinab_a@hotmail.com

ونحن صغار، كانت امي تصحبنا انا واخوتي معها في اشهر الصيف من كل عام، إلى موطنها الأصلي في إحدى قرى الريف المصري، كانت متعتي الكبرى الجلوس على شط النيل، واللهو مع اقراني عند ضفافه، ومراقبة الريفيات الفقيرات وهن يغسلن ثيابهن في مائه منصتة في إعجاب إلى اصواتهن العذبة، وهن يرددن اغاني فلاحية يقطعن بها رتابة الوقت، واظل اتابعهن بنظري وهن يملأن جرارهن الطينية بالماء، ويضعنها على رؤوسهن بمهارة، ويمشين متبخترات بها. كنت في الأمسيات احكي بكل براءة طفولتي لقريباتي عن البحر الأحمر، وانه يفوق نهرهم في الاتساع والعمق، كما كنت اظن وأنا ألاحقه بعيني في كل مرة من شباك الطائرة وأنا مسافرة او عائدة إلى ارض موطني. عندما كبرت وبدأ عقلي يفهم طبائع الأشياء من حولي، اضحك في اعماقي على سطحية تفكيري في ذلك العمر.

وأصبحت حلقات اجتماعاتي مع صديقاتي تدور الى مشاكلنا الاجتماعية، واوضاعنا المعيشية، واحوالنا الاسرية، ويتطرق الحديث احيانا حول مشكلة نقص المياه، ومعاناة الاسر في سد احتياجاتها المنزلية من الماء. وأحيانا اخرى اتامل وجوه ابنائي، واسرح في غيبية مستقبلهم، متسائلة في جزع.. ترى ماذا يخبئ القدر لهم من مفاجآت صعبة، ومفارقات محزنة، داعية ان يكون الله في عونهم على تخطي عقبات هذا الزمن القاسي! واحيانا ثالثة استفز ذاكرة ابي الوهنة، وازيح الغبار عن ماضيه البعيد، طالبة منه أن يقص علي احوال الحجاز ايام صباه، وكيف كانت طبيعة الحياة في مدينة جدة في ذلك الوقت قبل ظهور النفط والتطور الهائل الذي أصبحت تعيشه السعودية في الحاضر مقارنة بالأمس. اراه يطلق بصره وينبش في ذكرياته المدفونة بحنين غريب.. كيف كان يحضر إلى منزل العائلة رجل يطلقون عليه لقب «السقا» يقوم بجلب مياه الشرب في صفائح من التنك مرتين في الاسبوع يقوم بتفريغها في براميل كبيرة، كان أهل البيت يعدونها من اجلها، ويفصلون بينها وبين تلك التي كانوا يستخدمونها في الاغراض المنزلية. أساله بفضول.. كيف يمكنهم تمضية ايام الأسبوع بهذه الكمية الشحيحة من المياه؟ يجيب.. انهم تعودوا شظف العيش، ومشقة الحياة، ويدركون جيدا ان مصدر المياه الوحيد كنداسة جدة، حيث بالكاد تكفي احتياجات الأحياء المعدودة الموجودة في ذلك الحقبة، مما يعني خضوع الجميع لواقعهم المتواضع، والتعامل معه بحكمة، خاصة انه لم يتم وقتها إقامة شبكة تحلية مياه البحر.

اليوم عادت مشكلة المياه تطفو على سطح الكرة الأرضية، نتيجة الكثافة السكانية، والتلوث البيئي الحاصل من التجارب النووية وإلقاء المخلفات الصناعية، ومياه الصرف الصحي في مجاري الأنهار والبحار، وسوء تصرف الناس في التعامل بحذر مع الجوانب البيئية المحيطة بهم، دون الأخذ في الاعتبار ما تؤدي إليه هذه الافعال من انتكاسات مستقبلية خطيرة، على انخفاض مستوى المياه في بعض المناطق، وانحسارها في مناطق أخرى.

هل القرن القادم سيكون قرن حروب مياه كما يرى معظم الخبراء؟ هل مشكلة المياه ستصبح حديث الساعة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ما ان يدير المرء مذياع سيارته، او يضغط على مفاتيح الريموت كونترول الخاص بجهاز التلفاز، او يطالع صحف

الصباح، حتى يفاجأ بمانشتات عريضة، وعناوين كبيرة تنذر بالمخاطر، وتحذر من هبوب عواصف مدمرة، وإمكانية قيام حرب دموية تختلف عن تلك التي عانت منها البشرية على مدى العصور، حيث كانت تندلع بسبب أطماع توسعية، أو خلافات حدودية، أو نزعات عرقية، حيث أصبح اليوم هوس السيطرة على منابع المياه الشغل الشاغل لدول العالم كونها المحور الرئيسي الذي تحوم حوله العمليات الاقتصادية والصناعية.

من المعروف أن الدول العربية جميعا تقع في مناطق يقل فيها سقوط الأمطار، ويعتبر مناخها جافاً مما يرفع من نسبة التبخر التي تساهم في انخفاض كمية المياه الجوفية، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط تشكل أكبر قطعة صحراوية في العالم، لكن هل قضية شح المياه تنحصر سلبياتها فقط في عجزها عن توفير احتياجات الفرد العادي؟ هناك من يرى أن الأمن المائي لا ينفصم عن الأمن القومي العربي، ولا يقل أهمية عنه، كونه مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية، وعدم القدرة على إنتاج الغذاء سيؤدي إلى تأثيرات سلبية خطيرة لاضطرار المزارعين إلى النزوح عن حقولهم لندرة المياه، والبحث عن سبل أخرى لمعيشتهم، مما يؤدي على الجانب الآخر، إلى سيطرة بلدان معينة على الأمن الغذائي العالمي، واحتكار الثروة الزراعية لوفرة المياه فيها.

ثماني دول تتحكم في 85 في المائة من منابع الموارد المائية في العالم العربي، إثيوبيا وكينيا وزائير وتركيا وإيران والسنغال وغينيا. وقد هددت إثيوبيا في وقت من الأوقات، والتي ينبع من مرتفعاتها نهر النيل بإمكانية استخدام سلاحها المائي بتحويل مياه نهر النيل أو حبسه، في الضغط على السودان لوقف مساعدته لإريتريا، وكذلك الضغط على مصر لوقف تدخلها في قضية الصومال. كما قامت تركيا بتهديد كل من سوريا والعراق بسلاح المياه، كون نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية، وقد أعلن وقتها الرئيس ديميريل أن سوريا والعراق ليس لهما الحق في مطالبة تركيا بتقسيم الأنهار التركية، كما أن ليس لتركيا مطالبة كل منهما بتقسيم بترولهما!

إسرائيل تسرق معظم الموارد المائية العربية، وتسيطر على 95 في



المائة من نهر الأردن وبحيرة طبرية التي كانت السبب المباشر في توقف المفاوضات السورية - الاسرائيلية. ورغم أطماع اسرائيل في السيطرة على الموارد المائية في منطقة الشرق الاوسط التي تعتبر واضحة للعيان، إلا أن الحكومة الاسرائيلية طرحت أخيراً فكرة شراء مياه من تركيا، لكن الكنيست الاسرائيلي رفض الفكرة بحجة أن تكاليف استيرادها ضعف تكلفة تحلية مياه البحار.

ترى هل سيأتي يوم يشتاق فيه الإنسان إلى السباحة في مياه أنهاره العربية فلا يلقى أمامه سوى تشققات وتصدعات تدمي قدميه، بعد أن نضب معينها؟! هل ستعاني الأجيال القادمة من مصير غامض يوحي بالكآبة والتوجس؟ أحتاج إلى قطرة ماء عذبة أروي بها ريقي لكي أستطيع التفكير في إجابات منطقية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٢٢

المعارضة تتهم حكومة بلير بتصعيد التوتر

تركيا تدفع الشرق إلى الغرق فى «حرب مياه»

تواجه تركيا الآن حملة انتقادات دولية غير مسبوقة بسبب سياساتها الرامية إلى إنشاء سلسلة من السدود على نهرى

دجلة والفرات. وتصاعدت هذه الحملة خلال الأسابيع القليلة الماضية بسبب إغراق كميات كبيرة من الآثار الروحانية النادرة من جراء الفيضانات الناجمة عن السدود التركية واتهمت المنظمات الدولية أنقرة بتدمير التراث والحضارة



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٧/٢٠٠٠

الإنسانية وبالتزامن مع هذه الانتقادات، تتعرض تركيا لهجمة مماثلة من بريطانيا تؤكد أن الحكومة التركية الحالية تدفع

منطقة الشرق الأوسط إلى حافة حرب حول المياه، وتصر بأعصاب باردة على تدمير حضارة الأكراد في جنوب شرق تركيا،

أيضا وعلى تلويث البيئة عن طريق سد «إيليو» التي ترفض التراجع عن خطة إنشائه على نهر دجلة وحتى هذه اللحظة

لاتزال الموافقة النهائية للحكومة البريطانية على المشاركة في تمويل مشروع السد مجمدة لحين رد تركيا على مطالب لندن

بضرورة التشاور مع سوريا والعراق حول المشروع.. بينما تؤكد أنقرة أنها لن تتخلص

أبدأ من بناء السد مهما تكن

الانتقادات والاحتجاجات العربية أو البريطانية.

■ لندن-عامر سلطان



المصدر : الأهرام العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٧/٢٠٠٠

فى أواخر عام 97، شاركت شركة «بالفوربيتى» البريطانية فى الكونسرتيوم الدولى لتمويل إنشاء السد وطلبت من هيئة ضمان الصادرات - التى تستهدف تعزيز موقف الشركات البريطانية فى المنافسة على المناقصات الخارجية - دعمها الائتمانى. وظل السكوت يحيط بالقضية حتى أعلن تونى بلير - رئيس الوزراء البريطانى - فى الحادى عشر من ديسمبر الماضى عزم حكومته على دعم المشروع ومشاركة الشركة البريطانية فى إنشائه. وعندئذ تكشفت معلومات تؤكد أن قرار بلير ضرب عرض الحائط باعتراض روبن كوك - وزير الخارجية - وستيفن بايرز على المشروع. ولم تذهب حكومة بلير أبعد من الموافقة من حيث المبدأ دون المضى فى إجراءات عملية.

وفى الشهر الماضى صرح متحدث باسم وزارة التجارة والصناعة فى اتصال هاتفى أجريناه معه بأن الحكومة بعثت برسالة إلى الحكومة التركية تطالبها بضرورة إجراء المشاورات القانونية اللازمة مع سوريا والعراق باعتبارهما «دولتى مصب» لنهر دجلة.. وقال «مازلنا ننتظر رد تركيا الذى سنتخذ على ضوئه قرارنا النهائى».

ودخلت منظمة «أصدقاء الأرض» البريطانية على خط الأزمة وهددت صراحة بأنها سوف ترفع دعوى قضائية ضد الحكومة أمام المحكمة العليا البريطانية، أما عريضة الدعوى فسوف تتضمن التالى:

المشروع سبة فى جبين بريطانيا لأنه يدمر البيئة ويشرد حوالى 25 ألف كردى من المنطقة التى يقام فيها السد ويدمر 52 قرية و15 مركزا حضريا. وفضلا عن ذلك فإنه سوف يضر بالتراث الإنسانى بتدميره قرية «حسن كيف» التى يرجع تاريخها إلى 10 آلاف عام وتوصف بأنها درة تاج الحضارة الكردية

السد يخالف سياسة بريطانيا الأخلاقية التى يروج لها حزب العمال الحاكم منذ وصوله إلى السلطة عام 97 وهناك احتمالات قوية باندلاع حرب فى المنطقة بسبب المشروع التركى حيث يهدد بنشوب صراع مع سوريا والعراق حول تدفق المياه من نهر دجلة إلى أراضيهما. وفى تصريحات خاصة قال تونى جونيير - مدير الشئون السياسية فى منظمة أصدقاء الأرض - لقد تلقينا استشارة قانونية مفادها أن على تركيا واجبات ملزمة بالتشاور مع دول المصب المجاورة «سوريا والعراق» حول السد المقترح.. وأضاف «من الواضح أن الأتراك لم يفعلوا - ولن يفعلوا - ذلك ونحن مصممون على الالتزام بالقانون الدولى وسوف نتخذ إجراءات قانونية ضد الحكومة البريطانية إذا لم تتمسك بهذا القانون». ولخصت المنظمة ذائعة الصيت فى بريطانيا موقفها فى شعار هو قرار الحكومة البريطانية بالموافقة على المشاركة فى المشروع كارثة للبيئة، ومأساة الشعب الكردى وتهديد السلام فى

الشرق الأوسط، ووصفت السد بأنه «ملعون».

ورافق ذلك، سيل من الرسائل الاحتجاجية التى بعث بها مؤيدو منظمة أصدقاء الأرض إلى المساهمين فى شركة «بالفوربيتى» وحملت الرسائل تحذيرا واحدا هو «إذا كان حملة الأسهم يريدون سمعة جيدة لشركتهم ومستقبلا مضمونا لها فيجب أن يجبروا إدارة الشركة على إسقاط هذا المشروع». وأكدت الرسائل على أن السد ينتهك معاهدة الأمم المتحدة الخاصة باستخدام الأنهار الدولية.

فماذا كان رد الشركة؟ قال مسئولوها فى سلسلة من البيانات والتقارير إن السد يهدف إلى توليد الطاقة وليس الرى ومن ثم لن يؤثر على نصيب الدول الأخرى من المياه، ومادامت تركيا لن تقلل من تدفق المياه من النهر فإن تحذيرات - مثل التى أطلقها منتدى الدفاع البريطانى من تفجر نزاع حول المياه غير ذات موضوع. المعاهدة الدولية المذكورة ليست سارية، ولم توقع العراق ودول أخرى منها بريطانيا عليها، كما أن السد لا يخالف مبادئها العامة

وهناك كثير من غير الأكراد فى منطقة السد، وسوف يحق لكل السكان الحصول على تعويضات وهناك فسحة من الوقت لتعويض المضارين لأن الانتهاء من إنشاء المشروع يستغرق ثمانى سنوات على الأقل.

ومن ناحيته، تدخل مجلس السفراء العرب فى لندن بناء على طلب مقر الجامعة العربية فى القاهرة. وفى الثانى والعشرين الماضى، بعث المجلس برسالة إلى روبين كوك - وزير الخارجية البريطانى - يلفت النظر فيها إلى أن سوريا والعراق لم «يستشارا» حول السد تطبيقا للقانون الدولى وأوصت الرسالة الحكومة البريطانية بإعادة النظر فى الموضوع.. وحتى هذه اللحظة لم ترد الخارجية البريطانية!!

غير أن جيفرى هون - وزير الدولة لشئون الشرق الأوسط السابق - ووزير الدفاع الحالي فى بريطانيا - كان قد قال فى رسالة مؤرخة فى 26 يوليو عام 99 رداً على خطاب من بعثة الجامعة العربية فى لندن: «نحن والوزارات المعنية نبحث كل جوانب الموضوع بعناية، وسوف نتأكد من تطبيق نظام تدفق الحد الأدنى من المياه بما يضمن الإمدادات المائية اللازمة لدول المصب. وسوف ندرس أيضا التأثيرات البيئية الواسعة المحتملة للمشروع.

ومن الناحية القانونية، بعث الدكتور عصمت عبدالمجيد - الأمين العام للجامعة العربية - برسالة إلى روبين كوك فى الحادى عشر من مايو عام 99، عدّ فيها سلسلة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والثنائية التى تعزز موقف العرب «سوريا والعراق» فى مواجهة السد التركى. وقالت الرسالة إن الخطط التركية - لإنشاء السدود - تشكل خرقا واضحا لقواعد القانون الدولى المتعلقة بالإنشاءات على الأنهار الدولية خاصة الاستخدامات غير الملاحية لمجارى المياه الدولية، والتى أقرتها الأمم المتحدة بتاريخ 97/5/21 وكانت المملكة المتحدة إحدى الدول



التى صوتت لصالحها.

وعلى الصعيد الثانى ذكر عبدالمجيد بالاتفاقيات التالية:

الاتفاقية الموقعة بين تركيا والعراق فى 46/3/29 والتى لا يمكن بموجبها القيام بأعمال بناء على الأنهار المشتركة والمعاهدات المبرمة بين تركيا وفرنسا سلطة الانتداب على سوريا، فى 24/10/20 و26/5/30 والتى تحمى حقوق سوريا في المياه المشتركة مع تركيا. والبروتوكول الموقع بين تركيا وسوريا فى عام 87. والبيان المشترك بين تركيا وسوريا عام 93 بشأن التقاسم النهائى للمياه. وأنهى عبدالمجيد رسالته قائلا: عندنا أمل كبير فى أن تتخذوا - السلطات البريطانية - حيال هذا الأمر ما يؤكد المبادىء والقيم الحضارية التى تلتزم بها المملكة خاصة فيما يتعلق بالتقيد بأسس القانون الدولى ونصوص المعاهدات الدولية النافذة.

وقد كررت الجامعة العربية نداءها الوارد فى قرارها الصادر فى 98/3/25 والذى أكد الدعم لحق سوريا والعراق فى مياه نهرى دجلة والفرات إلى الدول الأعضاء بالجامعة بإعادة النظر فى تعاملاتها مع المؤسسات والشركات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع التركية على النهرين لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثى بين «تركيا وسوريا والعراق».

وعلى الجانب الآخر، تقول تركيا إن مشروع «أليسو» سوف ينفذ بغض النظر عن الاعتراضات داخل بريطانيا وقال «أورهان تونج» رئيس المكتب الإعلامى فى السفارة التركية في لندن إن هناك مجموعة من الشركات الدولية الكبرى الأخرى تشارك فى بناء المشروع الذى يأتى ضمن خطة شاملة سوف تنفذ خلال سنوات لإنشاء عدد من السدود وحتى لو انسحبت شركة «بالفوربيتى» فإن هذا لن يغير فى الأمر شيئاً. وكشف فى تصريحات خاصة عن أن بلاده لم تتلق أى رسالة أو طلب من الحكومة البريطانية لمطالبتها بالتشاور مع سوريا والعراق. وأشار إلى أن ما يحدث هو مشاورات من سكان منطقة السد المحليين.

وفيما يتصل بتدفق المياه إلي الدول المجاورة قال تونج إن سوريا تعتمد بدرجة قليلة للغاية فى احتياجاتها من المياه على نهر دجلة وبالنسبة للعراق، فإن نصف مياهه لا تأتى من النهر. ونفى أن تكون هناك أى معاهدات دولية أو ثنائية تمنع تركيا من تنفيذ المشروع الذى يخدم - حسب قوله - أهداف التنمية فى بلاده. أما مسألة الأكراد، فإنها - حسب تصريح المسئول التركى - محل اهتمام، فهناك «فسحة من الوقت لبحث وضعهم وتعويضهم».

وفى المواجهة، دحض السفير السورى فى بريطانيا الدكتور سامى جليل الأقوال التركية وقال إن الأمر لا يحتاج إلى دليل لإثبات ضرر السد. فبناؤه معناه - واقعيا - نقص حصة سوريا من المياه.

وعلى الصعيد الأكاديمى، حذر البروفيسوران أن جيمس كراوفورد «من جامعة كمبردج وفيليب ساندز «من جامعة لندن» من أن تركيا سوف تنتهك - بإنشائها السد - القانون الدولى مالم تتشاور مع سوريا والعراق لاسيما أن السد سوف يحد من تدفق مياه نهر دجلة، أما الحكومة البريطانية فسوف تخالف من وجهة نظرهما - القانونين الدولى والمحلى لو منحت شركة بالفوربيتى ضمانات ائتمانية لمشاركتها فى المشروع ■



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢/٧/ ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غداً.. فيضان النيل يعبر حدود مصر الجنوبية

ارتفاع تدريجي فى منسوب بحيرة السد خلال أيام

كتب ـ ناصر فياض:

أكد المهندس فهمي تاوضروس رئيس هيئة السد العالي ان فيضان النيل يعبر حدود مصر الجنوبية ابتداء من غد «الاثنين». وأشار الي أن منسوب بحيرة السد العالي سوف يرتفع تدريجياً ابتداء من الأسبوع المقبل بسبب مياه الفيضان القادمة من منابع النيل مشيراً الي ان منسوب بحيرة السد العالي بلغ ١٧٥ مترا و٩١ سنتيمتراً. وتوقع ثبات المنسوب حتي نهاية الأسبوع الجاري بسبب تعادل كمية المياه المطلقة خلف السد العالي بالمياه القادمة من منابع النيل بسبب الفيضان. بلغ المنصرف اليومي لاحتياجات الزراعة والصناعة وأغراض الشرب ٢٥٠ مليون متر مكعب.

وأوضح رئيس الهيئة انه تم الانتهاء من اجراءات الطواريء استعداداً للفيضان بما فيها تعميق وتوسيع قناة مفيض توشكي لتستوعب تصرفاً يومياً قدره ٣٠٠ مليون متر مكعب والانتهاء من صيانة بوابات الطواريء بالسد العالي وتجهيز فرق الطواريء الهندسية حول بحيرة السد وتحذير أصحاب المنشآت القريبة من شواطيء البحيرة.



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٢/٧/٢٠٠٠



مصادر المياه

الأستاذ: أحمد بهجت

تزامنت تصريحات مسئولي إسرائيل حول أزمة المياه مع عقد قمة «كامب ديفيد»، وذلك لتبرير إصرار إسرائيل على السيطرة على المخزون الجبلي للمياه الجوفية في الضفة الغربية، التي تحتكر شركة المياه الإسرائيلية توزيع مائها على سكانها.

إن الحد الأدنى لاحتياج الإنسان من الماء طبقا لمنظمة الصحة العالمية هو ٢٦,٥ جالون يوميا، غير أن المستوطن اليهودي يستهلك ٧٤ جالونا تزيد خلال أشهر الصيف بسبب حمامات السباحة وري الحدائق في المستوطنات، أما نصيب الفلسطيني فلا يتعدى ١٨,٥ جالون يوميا ينخفض في الصيف إلى تسعة جالونات، كما جاء في تقرير بالنيويورك تايمز.

إن التباين بين الغمر والتقتيط في توزيع الماء على اليهودي (حتى يغسل سيارته وكلابه) والفلسطيني (حتى يعجز عن الاستحمام) يعكس طبيعة الوضع النهائي الذي يراد الوصول إليه في «كامب ديفيد»: هيمنة واستعلاء من جانب، وخضوع ومهانة من جانب آخر.

لم تكن موافقة إسرائيل على قرار التقسيم عام ٤٧ ناجمة عن اقتناع بإنشاء دولة فلسطينية قائمة بذاتها، ولكنها والت لتثبيت وجودها، ثم تتحين كل فرصة للقفز فوق القرار. ولم يكن توقيعها على اتفاقات السلام عن اقتناع بالسلام العادل، وإنما لإلزام العرب بها، ولكي تنتهكها هي استنادا إلى حصانة واستثناء دوليين، وتستغلها لمد روابطها وتوثيق علاقاتها مع دول العالم، وكذلك عندما تزعم إسرائيل أنها تسعى لاتفاق «ينهي الصراع إلى الأبد» فهي تستخف مرة أخرى بعقولنا، لأن هذا الاتفاق إذا تم توقيعه - لاقدر الله - سيضع نهاية لكل القرارات الدولية التي تتسلح بها القضية الفلسطينية، وسيفرض ضغوطا شديدة علينا لفتح أبواب التطبيع، أما النتيجة الأخطر فهي أن الاتفاق كالعادة سيلزم طرفا واحدا فقط.

إن رفض إسرائيل الاعتراف بأن الأرض فلسطينية وإصرارها على تمزيق أوصال الدولة الفلسطينية وتبعيتها لها، يكفيان للتدليل على نياتها، فالصراع بالنسبة لها لن ينتهي إلا بتطهير «أرض إسرائيل» من الوجود الفلسطيني.

مع الاحتفاظ بالسيطرة على مصادر الماء ومداخل ومخارج الدولة الناشئة، وحجب أخبار «القضية المنتهية» عن الصفحات الأولى وشاشات التليفزيون، ستعمد إسرائيل في هدوء إلى تضييق الحصار وتشديد الجوع والعطش، على أمل أن يرحل الفلسطيني طواعية بحثا عن العيش الكريم، أو كما قال الفلسطيني محمد عمرو: «إنهم يناقشون قضية الماء للجيل المقبل، ولكن إذا لم نتمكن من شرب الماء الآن لن يكون هناك جيل مقبل».

هذه هي الرسالة التي وصلتني من د. صلاح عز

أحمد بهجت



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٠

الهيئة المصرية السودانية المشتركة.. تبحث:

المشروعات المقترحة مع أثيوبيا.. زيادة حصص الدول الثلاث

تحسين بيئة النهر.. تقليل فواقد المياه

كتب - عصام الشيخ

تبدأ بعد غد في القاهرة الاجتماعات الدورية للهيئة المصرية السودانية الفنية المشتركة لمياه النيل وتستمر حتى نهاية الشهر الجاري.. يتم خلالها بحث سبل التعاون المشترك بين البلدين والدراسات العلمية التي اجراها خبراء الجانبين «هيدرولوجية» نهر النيل.. والاستعدادات الخاصة بموسم الفيضان وبدء السنة المائية الجديدة في أول أغسطس المقبل.. يرأس الجانب



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٠

المصرى المهندس أحمد فهمى رئيس هيئة مياه النيل، والجانب السوداني د.أحمد آدم وكيل وزارة الري.

قال المهندس أحمد فهمى أن الجانبين سيبحثان المشروعات المقترح تنفيذها بالتعاون مع اثيوبيا، لتقليل فواقد المياه وتحسين بيئة النيل وزيادة الحصص المائية للدول الثلاث، بالاضافة للمشروعات الثنائية المشتركة، التي سيتم تنفيذها في إطار آلية التعاون الجديدة لدول حوض النيل.. وذلك تمهيداً لعرض نتائج مباحثاتها في اجتماعات المجلس الوزاري لدول حوض النيل بالخرطوم ٣ اغسطس القادم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤/ ٧/ ٢٠٠١

مباحثات لنقل مياه من سوريا إلى الأردن

عمان - ا. ش. ا: تجرى وزارة المياه والرى الاردنية حاليا اتصالات مكثفة مع نظيرتها السورية للاتفاق على تحديد كميات المياه التى عرض الرئيس السورى بشار الأسد تزويد الاردن بها وبحث كيفية الحصول عليها.

واعلنت مصادر حكومية اردنية رفيعة المستوى امس انه سيتم استكمال المباحثات بين البلدين والاعلان عنها رسميا خلال اجتماعات اللجنة الاردنية السورية العليا التى ستعقد فى عمان خلال اسابيع.

واضافت المصادر إنه سيتم خلال هذه الاجتماعات بحث كل ما يتعلق بالتعاون المائى الثنائى، خاصة مسالة تنفيذ سد الوحدة على نهر اليرموك، والذى تم تامين حوالى ٨٠ فى المائة من تكاليف انشائه.



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٧/٢٠٠٧

سليمان الفليح

هذرولوجيا

ماء العرب (مو) للعرب!!

■ في زمن الحلم العربي الجميل ووحدة الصف والكلمة والضمير ايضاً حين كان (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) تنطلق من افواه الناس الجياع البسطاء (الدهماء) والذين غالباً ما (يخرسهم) المثقفون المتشددون الأكثر (مزايدة) من الأنظمة التي كانت تعد بتحرير كامل التراب الفلسطيني حتى لو اكلت تلك الدهماء (التراب!!).

اقول في ذلك الزمن الذي كان (يبدو) لنا جميلاً قبل ان تتكشف الخيانات والتواطؤات والصفقات السرية مع العدو الذي كان معنا في جزر اخوالنا واصدقائنا ونحن احياناً لاسيما جيلنا الذي شارك ببعض تلك الحروب حيث كانت الجيوش العربية تنطلق من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر للمشاركة مع اخوانها بالعقيدة والدم في معارك المصير المشترك على ارض ما كان يسمى آنذاك دول المواجهة اقول كان الكل يقول آنذاك (نفط العرب للعرب) والويل كل الويل لمن لا يردد ذلك إذ سيكون خارجاً بل وخائناً ومتواطئاً مع العدو وكنا نحن المثقفين في المنطقة (مضبوعين) من اشقائنا الذين يزايدون حتى على اهل القضية من أجل قضيتهم (المقدسة) هكذا كنا نسميها. اقول لم يكن يجرؤ اي منا ان يرفع عقيرته المجروحة بالظما في وسط صحرائنا اللاهبة الظامئة ان نقول او نطالب ايضاً ونحن في تلك الحالة البائسة من العطش ان نتجرأ بالقول ولماذا لا تقولون ايها الأشقاء ان (ماء العرب للعرب) لاسيما ونحن في امس الحاجة للماء في الجزيرة العربية لكي على الأقل نتفرغ للقتال معكم او نهبكم نفط العرب للعرب.

وكانت الأنهار العربية التي تزدهر حولها المدن والحدائق تخترق بلداناً عربية عدة من اقصاها إلى اقصاها لاسيما العراق العظيم قبل ان تفكر تركيا بحرب المياه وتخنق العراق لدى منبع تلك الأنهار اي اننا كنا نحلم ان نمدد (بنقود نفطنا) جريان تلك الأنهار لتُسقى صحارينا بدلاً من ان تصب في البحر (!!) وتحديداً في شط العرب الذي لم يعد للعرب!!

ونحن إذ نعيد تلك الأحداث فلأننا سمعنا ان الكويت التي تعتبر من اقرب الدول للعراق وبعد ان يئست قبل ذلك في ايام الاخوة والوئام من ان تحصل على قطرة ماء واحدة من العراق من خلال استثمار ذلك الماء المسفوح في البحر هاهي



اليوم (تضطر) للتفكير في قبول عرض إيراني بمدها من
الماء من نهر (قارون) الإيراني الذي يصب هو الآخر في شط
العرب وذلك بمد خط انابيب من تحت البحر لتامين الماء
للكويت وبالطبع ستقبل الكويت العرض كما جاء على
لسان وزير الكهرباء والماء عادل الصبيح إذا كان سعر
غالون الماء مناسباً فاين مقولة مياه العرب للعرب كما كان
نفط العرب للعرب طوال نصف القرن الماضي ذلك ما نسال
عنه؟! لاسيما وأن العالم كله يتجه إلى حرب المياه!! فيا أمة
ضحكت.. الخ.. الخ.



د. مصطفى خليل في «شهادة للتاريخ»:

رفضت بيع مياه النيل إلى إسرائيل

انتهت قناة «النيل للأخبار» من تسجيل شهادة مطولة مع د. مصطفى خليل كشف فيها أسرارا تذاع لأول مرة عن مفاوضات «كامب ديفيد» ومن بين ١٥٠ سؤالاً وجهت للدكتور خليل رفض الإجابة على سؤالين، خاصين بسفره للعلاج في إسرائيل، وتعليقه على المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ذكر في شهادته ، التي تذاع على ٨ حلقات ضمن برنامج «شهادة للتاريخ» أنه رفض مقابلة بيجن في الإسكندرية إلا بعد تدخل من السادات الذي طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي الاعتذار له، بسبب تصريح أدلى به بيجن قبل قدومه قال فيه إنه يعترض على مقابلة رئيس وزراء «غير منتخب»، وأضاف أنه اعترض على مشروع السادات ببيع مياه النيل إلى إسرائيل.



خبراء: ضمان موارد المياه العذبة اساس البقاء في القرن الحادي والعشرين

باريس - من وليام ايكيس:

يشغل تقلص موارد المياه العذبة الباهظة التكاليف والمهدد معظمها بالنضوب بال البشر الذين اقلقتهم صور الافارقة المتضورين، ضحايا موجات الجفاف المأساوية، وهم يسعون للحصول على ما يسد الرمق، منذ ما قبل حلول القرن الحادي والعشرين.

وتظهر حقيقتان تتعلقان بمستقبل احتياطي المياه العذبة: تضاؤلها المستمر، وازدياد سعر ما كان يبدو عموما موردا طبيعيا مكتسبا.

وقالت منظمة «غلوبال انفايرنمنت فاسيليتي» المختصة بشؤون البيئة والتي تعمل تحت رعاية الامم المتحدة والبنك الدولي ان «النقص هو صلب الازمة الشاملة للمياه».

واعلن رئيس المنظمة محمد العشري ان «المياه المجانية هي المياه المبتذلة». ودعا الحكومات الى «مضاعفة جهودها لخلق العائدات واجتذاب الاستثمار الخاص لكي تتوفر في المدن مياه موزعة بشكل افضل وانقى وتأمين خدمات افضل للتوزيع».

وتفيد التقديرات ان استخدام المياه العذبة



سيزداد بنسبة 40 في المائة بحلول العام 2020، شرط ازدياد كميات المياه المتوافرة بنسبة 17 الى 50 في المئة لانتاج المواد الغذائية الضرورية لسكان العالم الذي سيتراوح تعداده بين ثمانية وتسعة مليارات نسمة في العام 2050.

وتؤكد اللجنة العالمية للمياه، التابعة للامم المتحدة، ان 2.5 في المائة فقط من المياه على الارض ليست مالحة وان اكثر من ثلثي هذه المياه، متجمع إما في الكتل الجليدية او بعيدا عن المناطق الآهلة التي يزداد تمركزها في المناطق الساحلية.

وتقول ساندرا بوستل العاملة في مؤسسة وورلد ووتش الاميركية ان اكثر من ثلاثة مليارات انسان سيحرمون في العام 2025 من الاستفادة الكاملة من موارد المياه.

وخلال ندوة عالمية حول المياه عقدت في اذار (مارس) الماضي، طلبت شركات التوزيع من الحكومات الحفاظ على الموارد عبر الغاء الحوافز المالية التي تشجع على الهدر. وطالب كثير من الخطباء الدول بسحب هذه الموارد الحيوية من عهدة الشركات الخاصة.

لكن يبدو مؤكدا انه سيكون للشركات الخاصة دورها في مستقبل المياه اذا ما احتسب مبلغ الـ 180 مليار دولار الذي



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٤

يفترض ان يستثمر سنويا لتطوير موارد المياه وبناها التحتية اللازمة.

وقال انديا ميرلا مدير مشروع «غلوبال انفايرنمنت فاسيليتي» لوكالة فرانس برس ان القيام بمقاربة شاملة ومنسقة امر ضروري لتجنب وقوع ازمات في المستقبل وتسوية النزاعات، سواء في الشرق الاوسط او على طول نهري ميكونغ والنيل او حول بحر اورال في اسيا او بحيرة تشاد في افريقيا.

واعتبر ان من الضروري دعوة المؤسسات الصغيرة والمزارعين والمستخدمين الاخرين للمياه ومؤسسات التوزيع الى مناقشة عامة واعداد حلول بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار التغيرات المناخية وتقلص الغابات وحماية التنوع البيئي.

ومع اجتذاب المدن مزيدا من سكان المناطق الريفية، ستزيد الضغوط المتعلقة بالمياه، الامر الذي يحتم على الحكومات القيام بخيارات دقيقة. واي قرار في غير محله قد تنجم عنه مضاعفات خطيرة، كما حصل في نيسان (ابريل) الماضي، عندما ادى التعاقد مع شركة خاصة الى اضطرابات دامية في بوليفيا لأنها كانت تريد زيادة التعرفة بنسبة 35 في المائة.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمود ابوزيد

مواقف مصر والسودان بشأن مياه النيل تنبع من المصير المشترك

كتب ـ أحمد نصر الدين

اعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى ان مواقف مصر والسودان المشتركة تجاه مياه النيل تنبع من مصدر واحد ووحيد هو الوحدة القوية والمصير المشترك والمؤثر في حياة الشعبين، وقال الوزير في ختام اجتماع الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل إن مصر والسودان اتفقتا على اتخاذ موقف موحد تجاه الرؤية المشتركة لدول حوض النيل التي تستهدف الوصول إلى الية واطار قانوني ومؤسسي لدول الحوض العشر بهدف تنفيذ خطة عمل شاملة على مستوى دول الحوض وخطط عمل للتنمية البيئية على مستوى الاحواض النوعية

واشاد الوزير بروح الود والإخاء والتعاون الأصيل التي سادت الاجتماعات التي تستكمل في الدورة المقبلة في الخرطوم.

محمود ابوزيد

احمد آدم

واكد الدكتور احمد آدم وكيل وزارة الرى والموارد المائية السودانية ورئيس الجانب السوداني في اجتماعات الهيئة ان العلاقات المصرية ـ السودانية ازلية ومصيرية، وان مؤشرات التحسن الكبير في هذه العلاقات سوف يكون له اثاره الايجابية على مصير التعاون بين الشعبين المصرى والسوداني، ووصف رئيس الجانب السوداني استمرار هذه الاجتماعات على مدى اربعين سنة دون انقطاع بانه تاكيد للتعاون المستمر بين البلدين في جميع المجالات خاصة في مياه النيل التي تربط اصول واواصر الشعبين العريقين وتصهرهما في بوتقة المصير الواحد المشترك للشعبين المصرى والسوداني.

وقال في تصريحات صحفية له امس عقب انتهاء الجلسات الاولى للاجتماعات ان معظم الموضوعات التي تناقشها الاجتماعات ذات طابع فنى ولكنها ضرورية ليس فقط لتنسيق المواقف بين البلدين مع بقية دول حوض النيل العشر بل ولاهمية وضرورات السيطرة على الموارد المائية النيلية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ / ٧ / ٢٠٠٠

البنك الدولي يوافق علي تمويل المشروعات المائية المشتركة بين مصر والسودان

كتب ـ ناصر فياض:

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري تنفيذ مشروعات مائية مشتركة بين مصر والسودان وموافقة البنك الدولي علي تمويلها واعداد الدراسات الخاصة لها. يشمل التمويل بقية المشروعات المائية بين دول حوض النيل. وأشار الوزير أمس خلال اجتماعات هيئة مياه النيل المشتركة بين مصر والسودان الي أن الفترة القادمة تشهد تعاونا كبيرا في مجال الموارد المائية والري بين مصر والسودان وباقي بلدان حوض النيل وأضاف أن الاجتماعات علي مستوي الخبراء سوف تستمر حتي منتصف الاسبوع الجاري بالقاهرة، وتستكمل بالخرطوم خلال الثلاثة أيام الأولي من الشهر المقبل. كما تشهد الخرطوم عقد لقاءات تحضيرية بين جميع دول حوض النيل، قبل انعقاد قمة وزراء مياه دول حوض النيل بالخرطوم في الاسبوع القادم وتناقش الاجتماعات اقرارا للآلية الجديدة المقترحة للتعاون بين دول الحوض ووضع أولوية المشروعات المائية المقترحة لخدمة دول النيل بعد موافقة البنك الدولي والجهات الدولية المانحة لتمويل المشروعات. تهدف المشروعات الي استغلال فواقد النيل والتي تصل الي ٩٠٪ من جملة الأمطار المتساقطة في منابع النيل وتقدر بـ ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا.



المصدر : القدس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٢

خبراء: ضمان موارد المياه العذبة اساس البقاء في القرن الحادي والعشرين

باريس ـ من وليام ايكيس:

يشكل تقلص موارد المياه العذبة الباهظة التكاليف والمهدد معظمها بالنضوب بال البشر الذين اقلقتهم صور الافارقة المتضورين، ضحايا موجات الجفاف المأساوية، وهم يسعون للحصول على ما يسد الرمق، منذ ما قبل حلول القرن الحادي والعشرين.

وتظهر حقيقتان تتعلقان بمستقبل احتياطي المياه العذبة: تضاؤلها المستمر، وازدياد سعر ما كان يبدو عموما موردا طبيعيا مكتسبا.

وقالت منظمة «غلوبال انفايرنمنت فاسيليتي» المختصة بشؤون البيئة والتي تعمل تحت رعاية الامم المتحدة والبنك الدولي ان «النقص هو صلب الازمة الشاملة للمياه».

واعلن رئيس المنظمة محمد العشري ان «المياه المجانية هي المياه المبتذلة». ودعا الحكومات الى «مضاعفة جهودها لخلق العائدات واجتناب الاستثمار الخاص لكي تتوفر في المدن مياه موزعة بشكل افضل وانقى وتأمين خدمات افضل للتوزيع».

وتفيد التقديرات ان استخدام المياه العذبة سيزداد بنسبة 40 في المائة بحلول العام 2020، شرط ازدياد كميات المياه المتوافرة بنسبة 17 الى 50 في المئة لانتاج المواد الغذائية الضرورية لسكان العالم الذي سيتراوح تعداده بين ثمانية وتسعة مليارات نسمة في العام 2050.

وتؤكد اللجنة العالمية للمياه، التابعة للامم المتحدة، ان 2.5 في المائة فقط من المياه على الارض ليست مالحة وان اكثر من ثلثي هذه المياه، متجمع إما في الكتل الجليدية او بعيدا



المصدر : القدس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٠

عن المناطق الآهلة التي يزداد تمركزها في المناطق الساحلية.

وتقول ساندرا بوستل العاملة في مؤسسة وورلد ووتش الاميركية ان اكثر من ثلاثة مليارات انسان سيحرمون في العام 2025 من الاستفادة الكاملة من موارد المياه.

وخلال ندوة عالمية حول المياه عقدت في اذار (مارس) الماضي، طالبت شركات التوزيع من الحكومات الحفاظ على الموارد عبر الغاء الحوافز المالية التي تشجع على الهدر. وطالب كثير من الخطباء الدول بسحب هذه الموارد الحيوية من عهدة الشركات الخاصة.

لكن يبدو مؤكدا انه سيكون للشركات الخاصة دورها في مستقبل المياه اذا ما احتسب مبلغ الـ 180 مليار دولار الذي يفترض ان يستثمر سنويا لتطوير موارد المياه وبناها التحتية اللازمة.

وقال انديا ميرلا مدير مشروع «غلوبال انفايرنمنت فاسيليتي» لوكالة فرانس برس ان القيام بمقاربة شاملة ومنسقة امر ضروري لتجنب وقوع ازمات في المستقبل وتسوية النزاعات، سواء في الشرق الاوسط او على طول نهري ميكونغ والنيل او حول بحر ارال في اسيا او بحيرة تشاد في افريقيا.

واعتبر ان من الضروري دعوة المؤسسات الصغيرة والمزارعين والمستخدمين الاخرين للمياه ومؤسسات التوزيع الى مناقشة عامة واعداد حلول بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار التغيرات المناخية وتقلص الغابات وحماية التنوع البيئي.

ومع اجتذاب المدن مزيدا من سكان المناطق الريفية، ستزيد الضغوط المتعلقة بالمياه، الامر الذي يحتم على الحكومات القيام بخيارات دقيقة. واي قرار في غير محله قد



تنجم عنه مضاعفات خطيرة، كما حصل في نيسان (ابريل) الماضي، عندما ادى التعاقد مع شركة خاصة الى اضطرابات دامية في بوليفيا لأنها كانت تريد زيادة التعرفة بنسبة 35 في المائة.



المصـــدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

أبوزيد فى ختام اجتماعات هيئة مياه النيل المصرية السودانية:

العلاقة بين مصر والسودان تزداد عمقا لتنمية مياه النهر

كتبت كريمة السروجي:

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى أن العلاقة بين مصر والسودان تزداد عمقا وتطورا وايجابية في اطار من التفاهم التام والاتفاق على وحدة المصير من حيث الاهتمام بتنمية موارد النيل وضرورة التعاون مع دول حوض النيل بصفة عامة وبدء مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين واثيوبيا باعتبارنا نقع فى حوض فرعى واحد هو حوض النيل الشرقى «النيل الأزرق» الذى يمد النيل بنحو ٨٥٪ من ايراد المياه سنويا واضاف ابوزيد أن الية التعاون الجديدة المزمع مراجعة المسودة النهائية للإطار القانونى والمؤسسى لها فى اجتماع المجلس الوزارى لوزراء المياه بدول حوض النيل العشر فى الثالث من اغسطس القادم بالخرطوم تؤكد وتزيد من عمق الروابط والعلاقات التى تربط بين البلدين وبين دول حوض النيل.

واشار وزير الرى فى ختام جلسات اجتماعات هيئة مياه النيل المصرية السودانية امس والتى بدأت بالقاهرة الاربعاء الماضى برئاسة المهندس أحمد فهمى عبدالله رئيس قطاع مياه النيل عن الجانب المصرى والدكتور احمد محمد آدم وكيل وزارة الرى بالسودان عن الجانب السودانى انه تم مناقشة موضوع تطوير اليات التعاون الدولى والاقليمى بين دول حوض النيل وكذلك مستقبل عمل الهيئة الفنية الدائمة المشتركة المصرية السودانية فى المرحلة المقبلة والتطورات الخاصة بالية التعاون بين دول حوض النيل وما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية من خلال اجتماعات لجنة خبراء حوض النيل المكلفة بإعداد الاطار القانونى والمؤسسى لها والذى تبلور فى مسودة نهائية يقرها وزراء مياه دول الحوض فى اجتماعهم القادم.



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢١/ ١١/ ٢٠٠٠

إجراءات لمواجهة نفاد المياه الجوفية بالإمارات

أبو ظبي ـ من إيمان مصطفى:

بدأت المراكز المتخصصة في دولة الإمارات بالتحذير من عواقب الاستمرار في سوء الاستهلاك للمياه حيث تبين أن سكان دولة الامارات يعتبرون ثاني أكبر مستهلك للمياه في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية اذ يصل متوسط استهلاك الفرد إلى ١٢٠ جالونا من المياه يوميا، مما يمثل نسبة كبيرة نظرا لقلة الموارد المائية بالامارات كما تلح تلك المراكز في الاسراع بوضع استراتيجية تحافظ على الموارد المائية وتعمل على تنميتها مع العمل على زيادة محطات تحلية مياه البحر باعتبارها أهم مورد غير طبيعي للمياه حيث تسهم بما نسبته ٨٠٪ من الاحتياجات المائية

وتشير التقارير الفنية المتداولة إلى أن المياه المالحة قد بدأت في التوغل من أراضي إمارة الفجيرة بالساحل الشرقي للدولة . كما أظهرت التحاليل ارتفاعا خطيرا في أملاح الصوديوم والماغنسيوم والكلورايد والكبريتات إلى جانب تسرب مياه الصرف الصحي لتختلط بمياه الشرب

وفي لقاء أجرته اقتصاديات عربية مع خبير المياه سالم علي الحادي وعضو لجنة الطوارىء التي تضم نخبة من الخبراء والمواطنين والوافدين والتي تنعقد اسبوعيا لمتابعة هذه الكارثة البيئية قال لقد نفد مخزون المياه الجوفية ونحتاج لتعويض لهطول المطر سنة كاملة بشكل متواصل لتعويض هذا المخزون غير المتجدد لأننا لم نراع ماهو معروف بالموازنة المائية والتي تقتضي ادخال نفس كمية المياه المستهلكة من الآبار إليها مرة أخرى . وأضاف انه ترتب على ذلك تدمير مزارع وأشجار ونفوق حيوانات تقدر بمئات الملايين من الدراهم فضلا عن الهجرة الجماعية للسكان بحثا عن قطرة مياه، الأمر الذي يهدد بعواقب وخيمة.

وأشار الخبير المائي إلى أن المشكلة نفسها تواجه العديد من دول الخليج ودول شرق آسيا وكلها بلدان اعتمدت على محطات تحلية البحار فقط وأهملت الحفاظ على مخزونها الاستراتيجي من المياه الجوفية وأهملت أيضا التوعية الإعلامية لترشيد الاستهلاك في المياه.

وفيما يتعلق برؤيته العاجلة لتفادي المزيد من الخسائر قال الخبير سالم علي الحادي انه لابد من العمل بنظام التسعيرة بحيث يطبق وفق شرائح تتزايد أسعارها كلما زاد الاستهلاك مع وضع تسعيرة خاصة بالمياه غير المخصصة للاستخدام الآدمي.

كما طالب باعادة النظر في السياسة الزراعية وأساليب ري الحدائق العامة الكثيرة المنتشرة بطول البلاد وعرضها حيث تستحوذ الزراعة على نحو ٨٠٪ من المياه المستهلكة وتستحوذ حدائق المنازل على ٤٠٪ من المياه .

أما عن الخطوات بعيدة المدى، فأشار إلى انه قد صدر قرار منذ أكثر من ثلاثة أشهر بمنع حفر الآبار بإمارة أبو ظبي للاعتماد على محطات تحلية مياه البحر وانقاذ مايمكن إنقاذه من المياه الجوفية المتبقية بها . وهو اجراء لابد من تعميمه في سائر امارات الدولة .

أيضا لابد من الاسراع بإنشاء وزارة مستقلة للموارد المائية لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من الخسائر المتلاحقة على أن تكون هذه الوزارة بديلا عن المؤسسات الاتحادية والمحلية وتقوم بوضع خطة شاملة وموحدة لجميع إمارات الدولة.



مؤتمر دولي يبحث مخاطر نقص المياه يعقد بالدوحة العام المقبل

الخبراء يطالبون الحكومات بوضع سياسات تعتمد على تنمية المصادر البديلة

الدوحة ـ وكالات الأنباء: شرعت دول الخليج العربي في الاستعداد مبكرا لإقامة مؤتمر دولي خليجي عام ٢٠٠١ يعقد في العاصمة القطرية «الدوحة» ويخصص لمناقشة الأمن المائي في الخليج والسياسات الحديثة لتحقيق الاستخدام الأمثل في إدارة الموارد المائية.

وتشير التحركات إلى أن دول الخليج العربي أخذت تتحسس أكثر من أي وقت مضى تلك المخاطر الكامنة وراء عدم إعطاء مشكلة المياه الاهتمام الكافي. ويأتي التحرك الخليجي نتيجة لوقوع دول الخليج العربي في أحد أصعب الأقاليم المعروفة بنقص المصادر المائية الطبيعية.. وقد دفعت عوامل زيادة عدد السكان والتوسع الزراعي والنمو الصناعي والاستهلاكي للتزايد مستوى المياه والزراعة في دول الخليج إلى البحث الجدي عن حلول تؤمن استمرار توافر المياه بتكاليف اقتصادية مقبولة لا تعوق المسيرة التنموية.

ويشدد المسئولون الخليجيون باستمرار على ضرورة التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي من أجل وضع خطط تواجه مشكلة المياه مشيرا إلى أن الوضع المائي لدول التعاون متشابه إلى حد كبير وتستهلك الزراعة في دول الخليج نسبة كبيرة من المياه من مختلف المصادر تقدر بـ ٨٧ في المائة سنويا. بسبب الأساليب التقليدية المستخدمة في الزراعة والتي تؤدي إلى إهدار كميات كبيرة من المياه دون طائل. ويلجأ الكثير من دول الخليج إلى تحلية مياه البحر عن طريق محطات لاتقل تكلفة إنشاء الواحدة منها عن مليار دولار. وتقوم دول الخليج بتغطية ٧٠ في المائة من كميات المياه المحلاة من مياه البحار في العالم. ويطالب خبراء المياه في منطقة الخليج حكوماتهم بوضع سياسات مائية محددة قادرة على التغلب على الأسباب الجذرية لمشكلة المياه والتنمية على مصادر بديلة من المياه الجوفية في ظل إمكانيات ومخزون بسيط ومحدود. ووضع خطط مستقبلية للمحافظة على مصادر المياه كاستراتيجية لتحقيق الأمن المائي مع استخدام التكنولوجيا الحديثة لحل مشاكل الأمن المائي..

وقد درجت دول الخليج العربي منذ وقت ليس ببعيد في سبيل لفت الانتباه إلى أهمية ومخاطر مشكلة المياه المتفاقمة على إقامة أسبوع خليجي للمياه يبدأ في الثاني والعشرين من مارس من كل عام متزامنا مع اليوم العالمي للمياه حيث يتم خلاله نشر التوعية بالاستخدامات الصحيحة للمياه. وسيعقد المؤتمر الخامس للمياه في ٢٤ مارس المقبل ويستمر ٥ أيام تحت شعار «الأمن المائي في الخليج» وتشرف على تنظيمه جمعية علوم وتقنية المياه بالتعاون مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. وثلاث جهات من داخل قطر هي وزارة الشئون البلدية والزراعة ووزارة الطاقة والصناعة والكهرباء والماء وجامعة قطر، وبدعم من المنظمة العالمية للتحلية الأوروبية وجمعية التنمية الأوروبية ومن المتوقع أن يشارك في المؤتمر أكثر من ٤٠٠ شخصية من ٣٦ دولة من المتخصصين في قضايا المياه من دول الخليج، ومن دول عربية وأجنبية. ويناقش المؤتمر الدولي للمياه الوضع الراهن للموارد المتوافرة حاليا والمصادر المستقبلية في منطقة الخليج



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٨ / [illegible]

56 مليار دولار كلفة مشاريع تحلية المياه في الشرق الأوسط لغاية عام 2006

دبي: «الشرق الأوسط»

ذكر تقرير للامانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية حول ندرة المياه ان المنطقة العربية هي الاقل وفرة في المياه العذبة في العالم، حيث تقدر حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة بحوالي 1250 متراً مكعباً وهو ما يعادل نصف حصة منطقة اسيا التي تعتبر ثاني اكثر منطقة جافة في العالم.

واوضح التقرير ان ندرة المياه تشكل اضخم التحديات التي تواجه الزراعة في البلاد العربية، حيث تندرج نحو 70 في المائة من الاراضي الزراعية في عداد المناطق القاحلة او شبه القاحلة.

وتوقع التقرير وفقاً لمصادر البنك الدولي ان يشهد مؤشر حصة الفرد مزيداً من الانخفاض حوالي 50 متراً مكعباً عام



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١ / ٨ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

2025 مع العلم ان اكثر من نصف دول المنطقة تواجه حالياً نقصاً جدياً في المياه، فيما دخل عدد منها فعلياً في مرحلة الندرة الشديدة كما هو الحال في اليمن والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة وحتى لكل بلد بحد ذاته.

ويشير التقرير إلى انه يوجد تفاوت كبير في توفر المياه العذبة في الارياف نسبته 20 في المائة. كما تترافق عوامل الندرة مع التزايد السكاني وزيادة الطلب على المياه لكافة الاستخدامات، حيث يتزايد اعتماد البلدان العربية على مشاريع تحلية مياه البحر ليس فقط في دول الخليج العربية وانما ايضاً في غيرها من البلدان مثل تونس ومصر. كما ينوي الاردن اقامة مشاريع جديدة في هذا المجال.

وتقدر كلفة مشاريع التحلية التي سيبدأ تشغيلها انطلاقاً من العام الحالي ولغاية عام 2006 بحوالي 56,7 مليار دولار على



اقل تقدير، حيث تبلغ في السعودية 9,2 مليار دولار وفي الامارات نحو 2,2 مليار فيما تتوزع المشاريع الباقية على كل من البحرين ومصر والكويت وليبيا وعمان وقطر وتونس.

ويؤمل ان تؤدي التطورات التكنولوجية المتسارعة في الاغشية الخاصة بالمصافي لصانع التحلية إلى تخفيض تكاليف عمليات التحلية بما يشجع مختلف الدول العربية على الاستثمار في تشييد مصانع التحلية لمواجهة الطلب المتزايد على المياه العذبة في المنطقة. كما انه من الضروري ان تقوم البلاد العربية بإعادة النظر باستخدام المياه، خاصة في الزراعة التي تستهلك حوالي 87 في المائة من المياه العذبة المتاحة، وذلك بغية ترشيد الاستعمالات والحد من الهدر والتصحر والملوحة ومن التلوث الذي يصل في بعض الحالات إلى حوالي 50 في المائة.



الصعود إلى القمة) المياه والحدود (٢)

تطفو مشكلة المياه في الآونة الأخيرة على سطح الأحداث ويتباحث فيها الكثيرون من المهتمين بشئون المياه في الندوات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية محذرين ومنذرين.. ويبدو من متابعة كل ما يقال ويكتب عن الموضوع أن إسرائيل تنفخ فيه من وراء الستار ومن أمامه، فهي تواجه مشكلة حادة في توفير المياه العذبة وهي مشكلة عاشت في أعماق الفكر الصهيوني منذ ما قبل نشأة إسرائيل بنحو ٥٠ عاما. وكان التخطيط يهدف إلى تثبيت حدود سياسية مائية لدولة الأحلام تضمن رخاءا مائيا لها، ففي تصريح لهرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عقب مؤتمر بال الأول في سويسرا عام ١٨٩٧ أوضح أن حدود الدولة يجب

أن تضم جميع المجاري المائية المتاحة في المنطقة،

وأن ترتكز حدودها الشمالية على نهر الليطاني،

وتدور الأيام على هذا الكلام وتشتعل الحرب العالمية الأولى في الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ وتنتهي بانتزاع أملاك الدولة العثمانية واقتسام بلاد الشام بين انجلترا وفرنسا بناء على اتفاقية سايكس - بيكو التي وقعت في ١٦ مايو ١٩١٦ بين البريطاني سايكس والفرنسي جورج بيكو. وكانت فلسطين من نصيب بريطانيا التي كانت تتعاطف مع الصهيونية وكانت الصهيونية كدأبها تحتمي ببريطانيا كقوة عظمى تعينها على تنفيذ مآربها وساعدتها بريطانيا على وضع الأسس الأولى لإهداء فلسطين إلى غير أهلها. وبالنسبة لسوريا ولبنان فقد أصبحتا من نصيب فرنسا. وفي أثناء تفاوض فرنسا وبريطانيا على رسم الحدود بين الغنيمتين فلسطين من جانب وسوريا ولبنان من جانب آخر، بذلت الضغوط والمساعي من دعاة الصهيونية ومنهم حاييم وايزمان أول رئيس لإسرائيل والقاضي الأمريكي الصهيوني لويس برانديس للعمل على إدخال جميع المجاري المائية داخل حدود خريطة فلسطين ومنها مجرى الليطاني الذي وصفه وايزمان بأنه يمثل موردا مائيا لا غنى عنه لوطننا، لقد كان هذا النهر دائم الحضور منذ زمن بعيد في بؤرة التخطيط الصهيوني للحدود المائية لفلسطين، وقد ورد في المذكرة الصهيونية التي قدمت إلى مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ أن «جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين ويترتب على فصله عنها توجيه ضربة لجذور حياتها».



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ / ٨ /

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي كتاب الصهيونية والسياسة العالمية الذي صدر عام ١٩٢٦ وردت فقرة تشير إلى أن مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن، وهو ما يعني السيطرة على الجولان وهذا هو بن جوريون يكتب في وثيقة سرية عام ١٩٤١ «أن أراضي النقب وكذلك مياه نهر الأردن والليطاني يجب أن تدخل في حدودنا» لقد فرضت بريطانيا وفرنسا خط الحدود الدولية بين فلسطين وسوريا ولبنان عام ١٩٢٣ بحيث يدخل نهر الأردن ومصب اليرموك والحصباني وبانياس وبحيرة طبرية وبحيرة الحولة إلى فلسطين ماعدا نهر الليطاني الذي تمسكت فرنسا بإبقائه داخل الحدود اللبنانية. ولكن هذا النهر ظل هو الغائب الحاضر في الفكر الصهيوني. ودارت الأيام دورة أخرى ودخلت إسرائيل أرض الجنوب اللبناني عام ١٩٧٨ في عملية أطلق عليها اسم الليطاني . وكان أول ما فعلته إسرائيل هو قيامها بتحويل مياه النهر التي كانت تحلم بها منذ أكثر من مائة عام من خلال نفق أرضي، هكذا أوضح المراقبون وقوات الأمم المتحدة.

لعلنا نتيقن الآن أن المياه العذبة ليست عنصرا من عناصر الحياة والقوة فحسب، ولكنها عنصر يحسب على التوازن الاستراتيجي بين الدول، ولقد صنعت إسرائيل مشكلتها في المياه بنفسها فتعداد سكانها يتضخم بسبب الهجرة وهي لذلك تتطلع بعين مفترسة إلي المياه العربية من مياه النيل والفرات والليطاني واليرموك والأردن، وكانت المياه هي أحد الأهداف الرئيسية للاستيلاء على الجولان عام ١٩٦٧ وعلى الشريط الحدودي اللبناني عام ١٩٧٨ واعتبرت إسرائيل أن لها في مياه هذه المناطق حقا مكتسبا فضلا عن المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتكون المياه العربية نحو ستين في المائة من الإيرادات المائية بإسرائيل وهي تطمع في المزيد من خلال مشروعات للتعاون الإقليمي مع دول الجوار لاستيعاب زيادة في تعداد سكانها تصل إلى ١,٦ مليار نسمة من المهاجرين الذين تستقدمهم من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأخذت مشكلة المياه في النزاع العربي - الإسرائيلي مظهرا حادا أدى إلى التصعيد إلى أعمال عسكرية ففي عام ١٩٦٥ شاركت الطائرات الإسرائيلية في قصف قرية بانياس السورية وضربت المعدات التي كانت على وشك بدء العمل في تحويل مجرى نهر الأردن بدءا من الحدود اللبنانية السورية باتجاه الجولان لري أراضيه تنفيذا لقرار القمة العربية لتحويل مجرى النهر وفي عام ١٩٦٧ استولت إسرائيل على قرية بانياس



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ / ٨ / ٢٠٠٢

السورية وقتلت الأبناء أمام آبائهم وفي ذلك الحين كان هناك وجود سوري على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية واستمر هذا الوجود حتى ٤ يونيو ١٩٦٧.

لقد كان من أهم الأسباب والنتائج الرئيسية لحرب يونيو ١٩٦٧ السيطرة على أكبر قدر من المياه السطحية والجوفية في الجولان وفي الضفة الغربية. وقد نصب الفخ لإشعال هذه الحرب بإحكام وشارك في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي صديق العرب حينذاك. ويبدو أن أوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين، كان له دور في هذه المشاركة..

فالشائعة التي راجت حينذاك عن وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية كان مصدرها الاتحاد السوفيتي، أبلغت في صورة رسالة شفوية من القادة السوفيت للسفير المصري في موسكو، وأحيط بها علما الرئيس الراحل السادات في أثناء زيارته في ذلك الحين لموسكو، ثم أبلغت بها القيادة المصرية بصفة عاجلة. وحينما زار الوفد العسكري المصري الجبهة السورية عام ١٩٦٧ لتحري الموقف، تأكد بصورة قاطعة عدم وجود هذه الحشود، إلا أن مصر وفقا لما يروى وجدت نفسها في وضع صعدت فيه الموقف بعد مشاورات أجرتها مع الاتحاد السوفيتي حينذاك وكان للاستفزازات التي واجهتها مصر من بعض الدول العربية بشأن السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضيق تيران كأحد مكاسب إسرائيل من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تأثيرها النفسي على مصر ولعبت دورها في تصعيد الأمور. وحينما طلبت مصر من الأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ لكي تمارس سيادتها على مياهها الإقليمية، اتخذ أوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين موقفا ترتب عليه تصعيد الأزمة إلي حافة الصدام المباشر عندما ربط قبول الانسحاب من شرم الشيخ مع سحب بقية القوات الدولية المنتشرة على الحدود المصرية مع إسرائيل ولم يستطع الرئيس عبدالناصر التراجع واضطر إلى قبول هذا الأمر، ويظهر دور الاتحاد السوفيتي صديق العرب حينذاك في هذه الخدعة عندما طلب السفير

السوفيتي بالقاهرة مقابلة عاجلة مع الرئيس عبدالناصر في الساعة الثالثة صباحا بعد منتصف ليل ٢٦ مايو ١٩٦٧ في منزله بمنشية البكري بالقاهرة موقظا إياه من نومه ليبلغه رسالة واضحة ومحددة بعدم إقدام مصر على توجيه الضربة الأولى إلى إسرائيل بناء على اتفاق امريكي - سوفيتي تم في مكالمة تليفونية عبر الخط الأحمر بين الرئيس الامريكي ليندون جونسون والزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف، ويتأكد دور الخداع الذي قامت به أمريكا حينما أعلنت عن استعدادها لاستقبال السيد زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية في ذلك الحين في واشنطن صباح الثلاثاء ٦ يونيو ١٩٦٧ لبحث كيفية تفادي الأزمة في الوقت الذي كانت قد أعطت فيه الضوء الأخضر لإسرائيل لتوجيه ضربتها الجوية صباح الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ وهكذا احكم إغلاق المصيدة بخداع من القوتين العظميين، وبتحركات ادت إلى تصاعد الأزمة إلى حد الصدام المباشر من الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين. وتعاملت مصر مع هذا المكر الخبيث بقرارات وإجراءات غير محسوبة لقد كانت مصر هدفا ويجب ان تظل مكتوفة الأيدي بينما يظل عدوها طليق اليدين. ثم كانت الهزيمة التي لم يبدد اثرها إلا بعد حرب العاشر من رمضان - أكتوبر ١٩٧٣، ولعل من اهم الدروس التي يمكن أن نستوعبها الحذر من الاندفاع غير المحسوب.

وسوف يستمر الصراع على المياه في المنطقة - خفيا كان او ظاهرا - نشيطا عند منابع النيل عند الهضبتين الاستوائية والإثيوبية في افريقيا، ومنابع دجلة والفرات عند الهضبة التركية. وتتبنى مراكز البحوث والقيادات السياسية في أمريكا وجهة النظر الإسرائيلية وفي كلمة لجيمس بيكر وزير خارجية امريكا السابق أمام مجلس النواب الأمريكي حول رؤية أمريكا لمستقبل الشرق الأوسط قال فيها - إن النظام العالمي الجديد المزمع إقامته بعد هزيمة العراق سوف يتناول ما سماه بالتوزيع العادل للمياه بين إسرائيل وجيرانها. وفي تصريح لمادلين اولبرايت وزيرة خارجية أمريكا الحالية في ٢٠٠٠/٤/١١ اقترحت تشكيل تحالف عالمي لأمن المياه، لمواجهة أزمات عسكرية وسياسية محتملة، بسبب نقص المياه في بعض مناطق إفريقيا مثل الصومال وفي الشرق الأوسط الذي تسوده الاضطرابات الإقليمية. وأضافت أن هذا التحالف سوف يكون مفتوحا امام الحكومات والجمعيات الأهلية والخبراء، وتدعو إلى عقد اجتماع في العاصمة الأمريكية خلال صيف ٢٠٠٠ لإجراء محادثات حول قضايا المياه..

وهكذا يتم تصعيد قضايا المياه الإقليمية من خارج الحدود ومن داخلها.



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٢ / ٨ / ٢٠٠٠

وزراء دول حوض النيل يناقشون اليوم بالخرطوم مشروعات مشتركة تحقق الأمن المائي

كتب ـ أحمد نصر الدين :

يناقش وزراء الموارد المائية والمياه لدول حوض النيل العشر في اجتماعهم مساء اليوم التقارير الفنية التي توصلت إليها اجتماعات الخبراء القانونيين والفنيين لهذه الدول الخاصة بالتوصل إلى الاطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين هذه الدول كآلية تترجم أسس هذا التعاون الى مشروعات مشتركة بين دول الحوض الرئيسي والأحواض الفرعية للنيل تحقق الرخاء والأمن المائي والغذائي لشعوب الدول النيلية العشر وذلك بمساعدة الجهات الدولية المانحة وفي مقدمتها البنك الدولي للانشاء والتعمير والبنك الأنمائي وهيئات المعونة والتنمية الدولية لليابان وكندا والولايات المتحدة الامريكية ويلقي الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية في الجلسة الافتتاحية بالخرطوم كلمة مصر التي يستعرض فيها الجهود والسياسات المصرية التي تبذل وتطبق من أجل الاستفادة من كل قطرة مياه من حصة مصر المحدودة وفق الاتفاقيات الدولية والمحددة بنحو ٥٥٫٥مليار متر مكعب سنويا من مياه نهر النيل.

وصرح الدكتور ابو زيد رئيس المجلس العالمي للمياه ورئيس وفد مصر في الاجتماعات بأن وزراء المياه في مصر والسودان واثيوبيا سوف يعقدون اجتماعا على هامش الاجتماعات لبحث سبل الاستفادة من المشروعات التي تستقطب الفوائد المائية من حوض النيل الأزرق لصالح شعوب الدول المتجاورة الثلاث واضاف ان اهم هذه المشروعات المستنقعات التي توفر لهذه الدول نحو ١٢ مليار متر مكعب سنويا

نتيجة استقطاب فوائد هذه المستنقعات بالاضافة الى توليد كميات كبيرة من الكهرباء وقال الدكتور ابوزيد ان سلسلة هذه الاجتماعات الوزارية التي تبدأ بعد انتهاء اجتماعات « النيكونيل» في اروشا تنزانيا تستهدف خلق اليه قوية تترجم العلاقات الاثنية بين الدول العشر الى مشروعات للاستفادة من كميات الأمطار الهائلة التي تتساقط على منابع النيل الاستوائية والحبشية والتي تقدر بنحو ١٦٦٨ مليار متر مكعب سنويا.. ولايخزن منها سوى ٨٤ مليارا سنويا



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٨ / ٢٠٠٢

الخرطوم تستضيف اليوم اجتماعات مجلس الوزراء

وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل يدرسون آلية لتنسيق الاستغلال الامثل لواردات النهر

□ القاهرة - جابر القرموطي

■ تبدأ اليوم في العاصمة السودانية الخرطوم اجتماعات مجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل وتستمر ثلاثة ايام.

وقال رئيس وفد مصر الى الاجتماعات وزير الموارد المائية الدكتور محمود ابو زيد لـ«الحياة» إن الاجتماعات التي يحضرها وزراء السودان واثيوبيا والكونغو واوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزامبيا ستبحث في آلية التنسيق بين هذه الدول لاستغلال واردات نهر النيل سنوياً والتي تقدر بنحو ١٦٠٠ بليون متر مكعب من المياه لا يستخدم منها سوى ثمانية في المئة فقط والبقية مُهدرة.

وتناقش الاجتماعات ايضاً المشاريع المشتركة للموارد المائية وموضوع المياه والبيئة ودور البنك الدولي ومصادر التمويل الاخرى في اقامة تلك المشاريع، علماً أن الجهات المذكورة اعلنت اخيراً استعدادها لتمويل مشاريع في حوض النيل.

وفي إطار المشاريع المشتركة بين مصر ودول الحوض، يتم حالياً الاتفاق مع السودان واثيوبيا على اقامة مشروع في منطقة مشار في اعالي النيل يتيح ١٣ بليون متر مكعب من المياه سنوياً وتوليد طاقة كهرومائية لاستغلالها في مشاريع التنمية في هذه الدول.

وخصصت مصر ٢.٧ بليون جنيه (٧٧٤,٧٤ مليون دولار) استثمارات سنوية لتنفيذ الاستراتيجية المائية حتى سنة ٢٠١٧ تشمل تطوير نظم الري والتعاون مع دول حوض النيل وحماية المجاري المائية.



وكان المجلس الوزاري لدول حوض النيل وافق في اجتماعه السابق في ايار (مايو) عام ١٩٩٩ في اديس ابابا على الدعم المادي للسكرتارية الجديدة لمبادرة حول النيل والتي سيكون مقرها مدينة عنتيبي في اوغندا.

كما وافق على تشكيل مجموعة عمل لدرس المشاريع المقدمة على مستوى الحوض في مجالات تنمية الموارد المائية والحفاظ على البيئة والتدريب ورفع الكفاءات والبنية الاقتصادية والاجتماعية والتوعية ودعم الاتصالات وذلك تمهيداً لطرحها للدراسات التفصيلية وتحديد الخطوات لتشكيل اتحاد دولي لتمويل المشاريع المقترحة في حوض النيل يقوده البنك الدولي للانشاء والتعمير.

وتعكس مشاركة مصر في الاجتماع حرصها على ضرورة تكثيف التعاون مع دول الحوض في مختلف المجالات لتعظيم الاستفادة القصوى من نهر النيل لمصلحة دوله وتوثيق العلاقات القائمة حالياً.

وتقوم استراتيجية مصر في شأن مياه النيل اساساً على عدم المساس بحق مصر في المياه وحصتها المقررة باتفاقية ١٩٥٩ والبالغة ٥٥ بليون متر مكعب تستهلك منها ٨٥ في المئة للزراعة و٨،٥ في المئة للصناعة وخمسة في المئة لمياه الشرب.

ويرى المراقبون لشؤون المياه ان التعاون المشترك بين دول الحوض سيؤدي الى استغلال مياه النيل بصورة افضل من خلال تبني استراتيجية تنمية مشتركة تحقق مصالح جميع الاطراف دون الاضرار باي طرف وبحيث لا يقتصر التعاون على المسائل المائية بل يمتد ليشمل التعاون الاقتصادي الشامل الذي يعد أنجح وسيلة للاستفادة المثلى من نهر النيل.



دول حوض النيل تبحث الاستخدام المنصف للمياه

الخرطوم ـ وكالات الأنباء:

تبدأ اليوم في الخرطوم أعمال مؤتمر وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل. يبحث المؤتمر مبادرات دول الحوض من أجل الاستخدام المنصف للمياه. وأكد شيفيراو جارسو وزير الموارد المائية الاثيوبي عقد لقاءات اثيوبية ـ سودانية تتعلق باستخدام مياه النيل على هامش المؤتمر.



المصـدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٨ / ٢٠٠٢

وزراء الري بالخرطوم:

آلية لفض المنازعات.. بين دول حوض النيل

الخرطوم: يصدر وزراء المياه والموارد المائية فى دول حوض النيل فى ختام اجتماعاتهم اليوم آلية جديدة لفض المنازعات بين الدول الاعضاء.. وصف كمال على وزير الرى السودانى هذه الآلية بانها تجنب الدول الاعضاء النزاعات وتغنيهم عن الدخول فى تكتلات

اكد د. محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والرى ورئيس وفد مصر فى المؤتمر انه تمت مناقشة التنسيق بين دول حوض النيل لاستغلال واردات المياه التى تقدر بنحو ١٦٦٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا لايستخدم منها سوى ٨٪ والباقى يهدر دون استخدام.

يشارك فى الاجتماع وزراء دول الحوض الذى يضم مصر واثيوبيا والسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندى ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا واريتريا.

العرب يدخلون النفق المظلم لندرة المياه

في محاولة عربية جادة لتسليط الضوء على ازمة نقص المياه التي تعاني منها المنطقة العربية.. ذكر تقرير اقتصادي للامانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ان المنطقة العربية هي الاقل وفرة في المياه العذبة في العالم حيث تقدر حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة بحوالي ١٢٥٠ مترا مكعبا وهو ما يعادل نصف حصة منطقة اسيا التي تعتبر ثاني اكثر منطقة جافة في العالم.

وجاء في التقرير ان ندرة المياه تشكل اضخم التحديات التي تواجه الزراعة في البلاد العربية حيث تندرج نحو ٧٠٪ من الاراضي الزراعية في عداد المناطق القاحلة او شبه القاحلة.

وتوقع التقرير وفقا لمصادر البنك الدولي ان يشهد مؤشر حصة الفرد مزيدا من الانخفاض الى حوالي ٥٠ مترا مكعبا عام ٢٠٢٥ مع العلم ان اكثر منتصف دول المنطقة يواجه حاليا نقصا جديا في المياه فيما دخل عدد منها فعليا في مرحلة الندرة الشديدة كما هو الحال في اليمن والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة وحتى لكل بلد بحد ذاته.

ويشير التقرير الى انه يوجد تفاوت كبير في توفر المياه العذبة في الارياف بلغت نسبته ٣٠٪ كما تترافق عوامل الندرة مع التزايد السكاني وزيادة الطلب على المياه لكافة الاستخدامات حيث يتزايد اعتماد البلدان العربية على مشاريع تحلية مياه البحر ليس فقط في دول الخليج العربية وانما ايضا في غيرها من البلدان مثل: تونس ومصر كما تنوي الاردن اقامة مشاريع جديدة في هذا المجال.

وتقدر تكلفة مشاريع التحلية التي سيبدا تشغيلها انطلاقا من عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٦ بحوالي ٧,٥٦ مليار دولار على الاقل حيث تبلغ في السعودية ٢,٩ مليار دولار وفي الامارات بنحو ٢,٢ مليار فيما توزع المشاريع على كل من البحرين ومصر والكويت وليبيا وعمان وقطر وتونس

ويامل أن تؤدي التطورات التكنولوجية المتسارعة في الاغشية الخاصة بالمصافي لمصانع التحلية الى تخفيض تكاليف عمليات التحلية بما يشجع مختلف الدول العربية الاستثمارية في تشييد مصانع التحلية لمواجهة الطلب المتزايد على المياه العذبة في المنطقة. كما انه من الضروري ان تقوم البلاد العربية باعادة النظر في استخدام المياه خاصة في الزراعة التي تستهلك حوالي ٨٧٪ من امياه العذبة المتاحة وذلك بغية ترشيد الاستعمالات والحد من الهدر والتصحر والملوحة ومن التلوث الذي يصل في بعض الحالات الى حوالي ٥٠٪.

دول الخليج تواجه أزمة مياه

وبالنسبة لدول الخليج فقد اشارت دراسات حديثة للامم المتحدة الى ان دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مراكز متقدمة من بين عشرين دولة معظمها من الدول العربية تعاني من نقص مزمن في المياه.

وتشير الدراسات الى ان كمية المياه المستخدمة سنويا من مختلف المصادر في دول الخليج العربي في تزايد مستمر حيث تبلغ نسبتها



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٨ / ٢٠٠٠

للاغراض البشرية ١١ بالمائة و٢ بالمائة للاغراض الصناعية.

ويزيد من حدة أزمة نقص المياه التى يمكن أن تواجهها منطقة الخليج أن تلك المنطقة تعانى من جفاف فى اغلب فصول السنة ومن قلة وعدم انتظام تساقط الامطار وانخفاض المناسيب وقد دفع هذا الامر دول الخليج جميعها الى الاهتمام بمعالجة مياه الصرف واعادة استخدامها فى الزراعات المستخدمة لعلف الابقار بما يتلاءم مع الحدود المسموح بها عالميا.

كما تقوم معظم بلدان الخليج بانشاء محطات لتحلية مياه البحر وهذه المياه تمثل ما نسبته ٧٠٪ من المياه المستخدمة فى الخليج ولا تقل كلفة انشاء المحطة الواحدة عن مليار دولار حيث يعتمد ذلك على حجمها وطاقتها الانتاجية.

من جانبهم يؤكد خبراء خليجيون ان المنطقة فى موقف لا تحسد عليه لان معظم الموارد المائية فى الدول العربية تأتى من دول غير عربية ويطالب هؤلاء الخبراء حكوماتهم فى الخليج بوضع سياسات مائية محددة قادرة على التغلب على كوامن مشكلة المياه المتمثلة فى ندرة الامطار التى تشهدها المنطقة نظرا لطبيعتها المناخية الصحراوية الامر الذى ساعد على زيادة مساحة التصحر وارتفاع منسبة الملوحة فى التربة فضلا عن اعتماد الكثير من الزراعات والصناعات وكثير من مشاريع التشجير والتنمية على مصادر محددة من المياه الجوفية التى تمثل مخزونا بسيطا ومحدودا.



وزير الري يؤكد حقوق مصر التاريخية في مياه النيل

في كلمة مصر امام الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل المنعقد حاليا في السودان، اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الري والموارد المائية، حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، من خلال العمل المشترك والتعاون لمصلحة دول حوض النيل.

واعلن الدكتور محمود ابوزيد في حديث لإذاعة صوت العرب ان دول حوض النيل تشهد حاليا فترة جفاف، وهو ما يتطلب ضرورة العمل الجاد لاستغلال الفاقد من مياه النيل، من خلال التعاون بين الدول العشر في حوض النيل.

واضاف الوزير انه تم الاتفاق خلال الاجتماع الوزاري على عقد مؤتمر الدول المانحة في شهر فبراير المقبل، لبحث تمويل المشروعات المشتركة لمصلحة شعوب دول حوض النيل، ويشارك في المؤتمر مسئولو البنك الدولي، وبنك الاتحاد الاوروبي، وبنك التعمير الالماني، ووزراء دول حوض النيل، وممثلو الدول التي تقدم المعونة الفنية، وهي: الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان.

ومما يذكر انه كان مقررا عقد المؤتمر في يونيو الماضي، إلا انه تأجل بسبب نشوب الحرب بين إريتريا وإثيوبيا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ / ٨ / ٢٠٠

وزير الرى السودانى يحذر من اندلاع نزاعات حول مياه النيل

بحث وزراء الرى والموارد المائية بدول حوض النيل امس الأول خلال اجتماعاتهم بالخرطوم انشاء اول آلية قانونية للتعاون فى الحوض بمتيحيه من الهضبة الأثيوبية وهضبة البحيرات الأفريقية الاستوائية.

ودعا المهندس كمال على وزير الرى والموارد المائية السودانى دول حوض النيل الى ضرورة التمسك بهذه الآلية التى وصفها بأنها ستجنبها سواء كانت دول منبع أو ممر أو مصب الانفراد بالقرارات كما انها من شأنها ان تبعد ما وصفه بالتدخلات الأجنبية.

وحذر من ان الابتعاد عن الآلية يمكن أن يثير النزاعات التى قد تؤدى الى الاقتتال فى المستقبل.

وقال كمال على وزير الرى السودانى ان هذا الاطار المقترح لا يتم فى ليلة وضحاها بل يحتاج الى جهد واتفاق ومبادئ وهو بالقطع يغنى دول الحوض عن الدخول فى تكتلات، وأشار الى الذين يلوحون ببيع المياه ووصفهم بأنهم أصحاب نظرة قاصرة لأنه من يضمن بعد عشر سنوات وجود وفرة فيها فالاحتياجات للمياه تتزايد والسكان يتزايدون أيضا وأعرب عن تفاؤله بنجاح أعمال المؤتمر الوزارى وقال انه ليس نهاية المطاف بل يمكن أن نعتبره منبرا يهدف الى التفاوض والتشاور للوصول الى حل مرضٍ وشامل للجميع.

يذكر ان دول الحوض العشر المشاركة فى اجتماع الخرطوم هى: مصر، السودان دولتا مصب، ودول المنبع الثمانى هى: اثيوبيا واريتريا وكينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية.



المصـدر : الأهـرام المسـائى

التاريـخ : ٦ / ٨ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حـروب المياه

د. رافت منيب



ان الاعلان الوزارى او الرؤية المستقبلية «لاهاى ٢٠٠٠» الذى صدر يوم الاربعاء ٢٢ مارس عام ٢٠٠٠ بحضور ١٢٢ وزيراً من وزراء المياه فى العالم حيث تم اتفاق الجميع بلا استثناء على ان الماء حق لكل البشر كما تم اصدار التحديات السبعة، كما ان الأمير «وليام الكسندر» الامير الهولندى وضع قضية المياه على الاجندة السياسية فى العالم

ان موضوعى اليوم عن حرب اسرائيل الخفية للسيطرة على المياه الفلسطينية. كان الحصول على المياه العربية فى صلب اهتمام الإسرائيليين الأوائل لأهميتها فى إقامة المستوطنات لذلك وضعوا الخطط التى تؤمن لهم حدودا تشمل منابع نهر الأردن ومياه الليطانى وثلوج حرمون واليرموك وروافده اى السيطرة على منابع الانهار العربية والوصول إلى التهديد بالحرب وهذا ما اكده «بيفيد بن جوريون» بقوله ان اليهود سيخوضون معارك مع العرب بشان المياه واذا لم تنجح إسرائيل فى هذه المعارك فإنها لن تستمر فى البقاء.

ما من حرب شنتها اسرائيل على العرب منذ عام ١٩٤٨ الا وكان عامل المياه محورها الرئيسى، فالعمليات العسكرية على الجبهة السورية بعد عام ١٩٤٨ هدد ان اسرئيل تحظر على الفلسطنيين الاستفادة من مياه نهر اليرموك و استهدفت الاستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبريا والحولة، كما ان الوصول إلى قناة السويس واستغلال مياه نهر النيل كان هدفا محددا فى حرب عام ١٩٥٦. وفى عام ١٩٦٧ كان تحويل نهر الاردن العامل المباشر الى تلك الحرب. والاجتياح الإسرائيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ كان استكمالا لمخطط قديم افسح لإسرائيل فرصة الاستيلاء على ما يقرب ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطانى سنويا.

إن إسرائيل ومنذ قيامها تمارس سياسة الاستحواذ على المياه فى الاراضى العربية المحتلة سواء الجوفية منها او مياه الانهار الجارية فهى تسيطر على ٦٧٠ مليون متر مكعب من مياه الجولان و٢٥٠ مليون متر مكعب من روافد حوض الاردن سنويا فضلا عن مياه الجنوب اللبنانى وتطالب بحصة من مياه اليرموك دون وجه حق رغم انها ليست مشاطئة لهذا النهر. وعند احتلالها لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ شرعت بضخ مياه الليطانى وتضخ سنويا ما يقرب من ١٥٠ مليون متر مكعب منها. ويعتمد اصحاب الاراضى الزراعية فى شمال اسرائيل على مياه الجنوب اللبنانى. وتقدر كمية المايه المتوافرة فى الضفة الغربية من جميع المصادر من مياه نهر الاردن بما فيها حصة فلسطين المقدرة بـ١١٦٥ مليون متر مكعب كما تقدر كمية المياه المتدفقة من الآبار العربية فى الضفة الغربية والبالغ عددها ٣٧١بـ ٦٥ مليون متر مكعب وبحسب بعض المصادر فإن كمية المياه الموجودة فى الضفة الغربية والتى وفرتها مياه الامطار والينابيع والابار هى بحدود ٦٧٩ مليون متر مكعب سنويا، بينما تقدر المصادر الإسرائيلية طاقة الضفة الغربية من المياه بـ ٣٩٠مليون متر مكعب اى اقل من نصف التقدير انف الذكر. كما أن إسرائيل تعتبر المياه الجوفية فى منطقة نابلس «سفوح جبالها» تابعة لها وتقدر كمية هذه المياه بنصف مليار متر مكعب لذلك لم تحتسب مع مياه الضفة والعجيب أن إسرائيل تستهلك حوالى ٨٠٪ من هذه المياه، وتضخها الى فى بحيرة طبريا للاستفادة منها فى رى واستصلاح اراضيها فى حين لا تزال الأوامر العسكرية التى اصدرها الجيش الاسرائيلى عام ١٩٦٧ سارية المفعول، ومنها القرار العسكرى الصادر فى يونيو ١٩٦٧ والذى ينص على ان «كافة المياه الموجودة فى الاراضى التى تم احتلالها مجددا هى ملك دولة إسرائيل»، وصدر أمر عسكرى اخر فى ١٥اغسطس ١٩٦٧ ينص على «منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل المحاكم الاسرائيلية. وبعد اربعة أيام فقط من هذا الامر صدر أمر أخر ينص على انه «يمنع منعا باتا انشاء اى منشأة مائية جديدة بدون ترخيص ولضابط المياه الحق فى رفض اى ترخيص دون اعطاء الاسباب . كما ان امرا عسكريا صدر بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٦٧ ينص على أن «جميع

مصادر المياه في الاراضي الفلسطينية أصبحت ملكا للدولة وفقا للقانون الاسرائيلي لعام ١٩٥٩.

إن إسرائيل تقيم توازنا بين خريطتها المائية وخريطتها الأمنية وانها تفضل ان تحيط نفسها دائما بحدود مائية سواء كانت حدود نهر الأردن والبحر الأحمر وقناة السويس وحدود إسرائيل الكبرى وهي من النيل الى الفرات وانها طرف في كل مشاكل المياه العربية الراهنة والمستقبلية سواء كانت بينها وبين مصر والأردن ولبنان وفلسطين.

ويلخص مدير ادارة وزراء الزراعة السابقة في إسرائيل «مائيرين مائير» أهمية المياه لاسرائيل فيقول «إن أزمة المياه داخل اسرائيل قنبلة موقوتة لا احد يعرف متى تنفجر وذلك بسبب الخلل القائم بين ما تنتجه اسرائيل وما تستهلكه من المياه.. ومنذ السبعينات بدأت اسرائيل تروج لحملة مبالغ فيها عن ازمتها المائية في الوقت الذي كانت تعمل فيه على سلب موارد المياه الفلسطينية في الضفة والقطاع حيث إنها استولت على ٤٨٥ مليون متر مكعب في الضفة الغربية من المخزون الأساسي البالغ ٦٧٩ مليون متر مكعب وقد جاء في التقرير السنوي لبنك اسرائيل ان ٣٧٪ من موارد اسرائيل المائية تاتي من نهر الاردن وبحيرة طبريا و٢٥٪ من المياه الجوفية في الضفة الغربية اضافة الى ما تضخه من مياه اليرموك ومياه الليطاني والتي تقدر ب ٢٥٠ مليون متر مكعب، وان هناك حقيقة يعيها الفلسطينيون تماما وهي أن اسرائيل اذا تنازلت عن الارض فلن تتنازل عن المياه، وهذا ما يفسر تجاهل اتفاق اوسلو نقل السلطة في مجال المياه الى الفلسطينيين خلال المرحلة الانتقالية وانها مازالت ضمن القضايا الخلافية وتم ترحيلها الى القضايا النهائية. ووفقا لاتفاق اوسلو عام ١٩٩٣ كان من المفترض ان تسلم اسرائيل للسلطة الفلسطينية ٣٦.٨ مليون متر مكعب، ولكن اسرائيل لم تسلم سوى حوالي سبعة ملايين متر مكعب فقط وحول اهمية مياه الضفة لإسرائيل جاء في تقرير قدمته «لجنة بن اليساره التي كلفت بوضع دراسة حول مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع انه «يجب أن تستمر اسرائيل في السيطرة على الموارد المائية في الضفة والقطاع وذلك بسبب المياه داخل الخط الاخضر لانه سيكون من المستحيل اقامة مستعمرات اسرائيلية جديدة في المناطق دون السيطرة والاشراف على الموارد المائية، ولذلك فان العديد من الخبراء يتوقعون أن يؤدى تناقص كميات المياه في الشرق الاوسط وبالذات في فلسطين والاردن الى زيادة حدة التوتر مع اسرائيل التي تستأثر بحصة الأسد وتحرم الفلسطينيين من مياههم، أكد ذلك تقرير صادر عن مركز الابحاث الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٠ ان المنطقة ستشهد نزاعات في المستقبل حول استغلال المياه فيها بسبب سيطرة اسرائيل على مصادر المياه الجوفية بصورة غير قانونية في الضفة والقطاع ولبنان. كما أشار التقرير إلى ان اسرائيل تحاول النفاذ باستمرار الى منابع نهر النيل حيث مازالت فكرة جر مياه نهر النيل تراود حكام اسرائيل وفي سبيل ذلك اقامت اسرائيل علاقات وثيقة مع اثيوبيا واوغندا ودول افريقية عديدة بهدف انساح المجال امامها للتحكم في منابع النيل اضافة الى انها تحاول النفاذ الى نهري دجلة والفرات من خلال اقامة علاقات وثيقة مع تركيا بهدف التحكم بكمية المياه الواردة الى سوريا والعراق.

ان اسرائيل مستمرة في اقامة المشاريع المائية لاحكام سيطرتها على المياه في الاراضي المحتلة حيث ينعكس ذلك سلبا على المواطن الفلسطيني ومن هذه المشاريع: مشروع «مياه جبال» لري المستوطنات بواسطة انابيب تصلها ومزارعها بنهر الأردن ومشروع «ايم كنيرت» علي نهر اليرموك ويهدف إلى استغلال مياه النهر في فصل الشتاء بواسطة جهاز ضخ على النهر الى الخزانات في طبريا بطاقة ٢٥ مليون متر مكعب سنويا وكذلك مشروع «بيت لحم» لتزويد القدس الغربية والمستوطنات بالمياه، اما في غزة فقامت شركة «مكوروت» الاسرائيلية بتنفيذ مشروعين لترشيح المياه وتجميعها في المستوطنات الاول في منطقة رمال السحيري قرب خان يونس وأقيم لجر المياه الى ثلاث مستوطنات، اما الثاني لقد اقيم قرب رفح لري أربع مستوطنات في منطقة موراج والتساؤل الان ماذا فعلت الامة العربية في مواجهة هذه المشروعات الاسرائيلية المشبوهة؟!

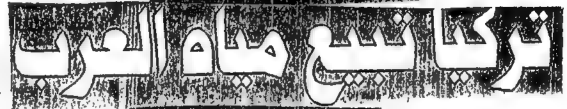
★ الأستاذ باكاديمية نيويورك للعلوم



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٧ / ٨ / ٢٠٠٠







- السدود التركية خفضت مياه سورية من نهر الفرات إلى النصف وتسببت بتوقف عدة محطات كهربائية عراقية
- الدولة العبرية تسعى من خلال تعاونها مع تركيا وأثيوبيا إلى إحكام الحلقات المحيطة بالعالم العربي
- التهاون العربي مع تركيا سيعطي تل أبيب إشارة بضعف الموقف العربي من الحقوق العربية في المياه المتنازع عليها مع الكيان

■ معين احمد محمود

■ تواجه تركيا الآن حملة انتقادات دولية غير مسبوقة، وقد تصاعدت خلال الأسابيع القليلة الماضية بسبب سياستها الرامية الى بيع المياه الى الكيان الصهيوني، بعد ان قامت ببناء سلسلة من السدود على نهري دجلة والفرات، واتبعت سياسة التعنت والمراوغة مع كل من سورية والعراق

بمخالفتها القانون الدولي، وادعائها حقوقاً ليست لها، مع سوء استعمال الحق، وعدم الجدية والرغبة في تحسين مناخ العلاقات، وفرض الشروط والمماطلة لتأجيل التوصل الى اتفاق نهائي على تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، على الرغم من ان المحادثات بين كل من سورية والعراق وتركيا بدأت منذ العام ١٩٦٢ وحتى الآن، فإنها لم تؤد الى نتيجة ايجابية لقسمة مياه النهرين على نحو عادل ومقبول بسبب

موقف الجانب التركي الذي يزداد تعنتا بمرور الوقت، ويصر على اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود، وليسا نهرين دوليين مشتركين بين الدول الثلاث ومحاولة فرض، على أساس ما تعتقده في هذا الشأن، ان لها حقوقا يزاولها - حسب زعمها - مطلق الحرية في التصرف في مياه النهرين ضمن حدود السياسة بحجة انهما ينبعان من أراضي تركيا.



يتكثف في حوض نهري الفرات ودجلة الى حد بعيد كافة ما يقال عن مخاطر تعرض دول المصب سورية والعراق لسياسات وبرامج دول المنبع تركيا الخاصة باستغلال مياه هذه الأنهار المشتركة حيث تمتلك تركيا في الواقع سيطرة كاملة على كل من النهرين إذ ينبع نحو ٨٨ في المئة من مصادر مياه الفرات من الاراضي التركية وتقدم سورية النسبة الباقية، بينما لا يتلقى النهر اية موارد جديدة من الأراضي العراقية.

يبلغ طول نهر الفرات ٢٣٣٠ كلم منها ٩٠٠ داخل الاراضي التركية وأكثر من ١٠٠٠ كلم داخل الأراضي السورية وما يزيد من ٨٠٠ كلم داخل العراق، ويبلغ تصريف نهر الفرات الى نحو ٣٢ بليون متر مكعب في السنة في المتوسط، بينما يبلغ عند الحدود السورية التركية نحو ٢٧ مليار متر مكعب وذلك قبل مباشرة تركيا بتنفيذ مشروعها الاخير مشروع «جنوب شرق الاناضول» «الغاب».

الواقع ان الخلاف بين الدول الثلاث يعود الى فترات طويلة سابقة، ومع انه تم التباحث حول تقسيم مياه النهر منذ زمن طويل، الا انه لم يتم التوصل ابدا الى اتفاقية ملزمة بين الاطراف الثلاثة، وربما كانت اخطر المراحل وأدقها في تهديد الدولتين العربيتين سورية والعراق، قد بدأت في العام ١٩٦٤، عندما قامت تركيا بالاتصال بالعراق للتباحث حول انشاء «سد كيبان» التركي، حيث أكد الجانب التركي على عدم مساس السد بالمياه اللازمة للري في كل من سورية والعراق، وأن الحكومة التركية قد وضعت مخططاتها بصورة تكفل ضمان وصول المياه الكافية بواسطة فتحات في السد لتأمين تصريف أعلى قدره ٣٥٠ متر مكعب في الثانية اثناء فترة ملء خزان السد، كما بين الوفد التركي بأن «سد كيبان» سيكون مفيداً في تنظيم جريان نهر الفرات لكل من سورية والعراق وذلك لدرء أخطار الفيضان وتنظيم التصاريف الشهرية، ورغم تأييد الجانب العراقي لقضية فائدة السد في تنظيم جريان المياه لدرء اخطار الفيضان، الا انه علق موافقته على ذلك باعتراف تركيا بحقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات. وذكر الوفد العراقي ان التصريف خلال فترة ملء الخزان غير كاف للعراق وانه يطلب تصريفا أدنى قدره ٨٠٠ متر مكعب في الثانية ومن اجل التوصل الى اتفاقية سعت الدول الثلاث الى التفاوض وتشكيل اللجان وعقد لقاءات رسمية على مستوى عال جدا، ولكن كل هذا لم يؤد الى النتيجة المرجوة في التوصل الى اتفاق يحقق للأطراف مطالبها وبالعكس أدعت كل من الدول الثلاث ادعاءات تتصل بنصيبها في موارد النهر فزادت المشكلة تعقيدا.

وقد عادت المشكلة للتفجر من جديد، خصوصا وان المنطقة تمر في أخطر وأدق المراحل حيث بدأت تركيا في اوائل الثمانينات في مباشرة مشروعها المسمى «جنوب شرق الاناضول» او «الغاب» وهو مشروع لست مقاطعات تركية هي اديمان وديار بكر وجزيا نتب وسيرت وسان ولورفا. وهي تحتل الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد حيث تحدها سورية من الجنوب، والعراق من الجنوب الشرقي، وهي تغطي مساحة من الأرض تشكل نحو ٩،٥ في المئة من اجمالي مساحة البلاد، ويبلغ عدد سكانها نحو ٨،٥ في المئة من اجمالي عدد السكان، وتعد كل مقاطعات الاقليم الست منطقة طرد سكاني، إذ ان نصيب الفرد من الناتج الاقليمي الاجمالي يصل الى نحو ٤٧ بالمئة فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي التركي في عام ١٩٨٥، ورغم ذلك فإن المنطقة تتمتع بالاكتفاء الذاتي في الموارد الغذائية الاساسية التي تشمل الحبوب واللحوم واللبن، كما ان الاقليم منتج يعتد به في بعض المنتجات الزراعية الأخرى، واستنادا الى هذه المنطقة من البلاد هي الأكثر تخلفا، فقد شرعت الحكومة التركية في تنفيذ مشروعات جنوب شرق الاناضول حيث يتضمن هذا المشروع بناء ٢١ سدا و ١٧ محطة لتوليد الكهرباء على نهري الفرات ودجلة وفروعهما، وتم البدء في نهر الفرات أولا ويتضمن المشروع تطوير واستصلاح ما يزيد على ١،٦ مليون هكتار من الأرض لتصبح أراضي مروية وتوليد ٢٦ مليار كيلووات من الكهرباء سنويا بطاقة ابتدائية تصل الى ٧٥٠٠ ميجاوات، ويصل اجمالي الاراضي التي ستروى الى ١٩ في المئة من اجمالي الاراضي الاقتصادية القابلة للري في تركيا (٥،٨ مليون هكتار) والطاقة الكهربائية الاجمالية التي سيتم توليدها سنويا الى ٢٢ في المئة من اجمالي الطاقة الاقتصادية المحتملة لانتاج الكهرباء في تركيا (١٨٨ ميجاوات) ويعد المشروع على حد تعبير الوثيقة الاساسية واحدا من اكبر مشروعات التنمية الاقليمية طموحا التي تتم محاولة تنفيذها في اي مكان في العالم، علاوة بالطبع على الاهداف السياسية المتمثلة في تطويق حركة التمرد الكردي حيث ان اغلب سكان هذه المناطق المتخلفة هم من الاكراد.

وقد أكد الخبراء ان هذه المشروعات من شأنها ان تخفض الى النصف حجم مياه الفرات القادمة عبر سورية متجهة الى العراق وهذا ما حصل بالفعل منذ سنوات.

قطع المياه عن سورية والعراق

وقامت تركيا بقطع المياه عن سورية والعراق لملء سد خزان اتاتورك في الفترة من ١٣ يناير الى ١٢ فبراير عام ١٩٩٠، ورفضت الضغوط السورية والعراقية بتقليص فترة انقطاع المياه الى اسبوعين بدلا من شهر، واضافت تركيا الى ذلك قولها بأنها طبقا لقواعد القانون الدولي فقد قامت بابلاغ سورية والعراق عن فترة انقطاع المياه بل وسمحت بتدفق المياه بمعدلات اكبر قبل فترة انقطاعها لكي تعوض العراق وسورية عن فترة الانقطاع الكامل، وعادت تركيا مرة اخرى الى تقليص تدفق المياه الى ٥٠٠ متر مكعب في الثانية. وقالت ان هذا هو المعدل الطبيعي الذي يتدفق للبلدين العربيين، وأتى ذلك كما حدث عند انشاء «سد كيبان» تحت ذريعة ان تركيا ببناء مشروعاتها الجديدة قد حافظت على انتظام تدفق المياه طوال العام لكل من سورية والعراق بمعدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية بدلا من التقلب الذي كانت تشهده مياه النهر في السابق، وبذلك ساهمت في خدمة مصالح البلدين بتنظيم تدفق المياه على مدار العام وساهمت في الحد من اخطار الفيضان.

والواقع ان هذه الحجج مردودة عليها ببساطة لأنها تكلف الدولتين الكثير فعوضا عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية تجعل تدفق الفرات يبلغ ١٥،٧٧ مليار متر مكعب في السنة لكل من سورية والعراق، مقابل ما يدعيه البلد الأخير من أن التدفق الطبيعي هو ٣٢ مليار متر مكعب في



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٨ / ٢٠٠٠

السنة (٧٠٠ متر مكعب في الثانية) فإن هذه الحجة كان يمكن القبول بها قبل انشاء سدود على النهر في كل من سورية «سد الثورة» أو في العراق «سد الحديثة» وبذلك فإن هذه المشروعات الانشائية الكبيرة تصبح وكأنها بدون جدوى وتضيع فوائدها كمشاريع اقتصادية كلفت البلدين الكثير.

ويعد سد «اتاتورك» تاسع أكبر سد في العالم. وتحت ضغط مثل هذا التصرف التركي المنفرد، اجتمع مسؤولون عراقيون وسوريون وتوصلوا الى اتفاق على توزيع مياه الفرات بينهما في ابريل ١٩٩٠. بحيث تكون حصة سورية ٤٢ في المائة، وحصة العراق ٥٨ في المائة، وبذلك فإن في حالة معدل التدفق الذي تصر عليه تركيا ستكون حصة سورية ٦,٦ مليار متر مكعب في السنة وحصة العراق ٩,١٥ مليار متر مكعب في السنة، بينما في حالة إذا ما ارتفع معدل التدفق الى ما يراه العراق مناسبا فإن حصة سورية تبلغ ٩,٣ مليار متر مكعب في السنة والعراق ١٢,٨ متر مكعب في السنة. وشتان ما بين الرقمين إذ انه في حالة المعدل الأخير من القصور يعاني البلدان العربيان من مشاكل ندرة المياه لفترة طويلة قادمة. فعدد سكان العراق بلغ ١٨,٥ مليون نسمة عام ١٩٩٢ وكانت كمية استهلاكهم من مياه الفرات تبلغ حوالي ٨,٦ مليار متر مكعب في السنة. واما في العام الحالي ٢٠٠٠ فقد اصبح عدد السكان ٢٤ مليون نسمة وهم الآن بحاجة الى نحو ١٠ مليارات متر مكعب في السنة على الاقل. واما عدد سكان سورية فقد قفز الى حدود ١٨ مليون نسمة. ولأن الفرات يشكل نحو ٨٠ - ٨٧ في المائة من موارد سورية المائية، فإنها لا تستطيع معالجة الخلل بين الانتاج والاستهلاك الا برفع حصتها مع استغلال مياه النهر. وحسب الاحصاءات السورية الاخيرة فإن البلاد بحاجة ماسة لرفع استخداماتها لمياه الفرات من ٤,٤ مليار متر مكعب في السنة الى ما يقدر بحوالي ١٢ مليار متر مكعب في العام الحالي ٢٠٠٠.

الموقف التركي: يعقد الوضع

ويزيد من تعقيد الوضع الموقف التركي الذي يحاول منذ فترة طويلة القول بأن كلا من حوض دجلة والفرات ينبغي العمل بهما كحوض واحد، وهو ما يحقق مصلحة تركيا ويعقد من التوصل الى اتفاق بين الدول الثلاث خاصة وان سورية لا تعد دولة مشتركة في حوض نهر دجلة. بل وتدعو تركيا كذلك الى ادخال نهر العاصي ضمن اي اتفاق وهو ينبع من لبنان ويصب في تركيا مرورا بسورية، حيث ان تركيا تؤكد على ان سورية قد قامت باستغلال مياه النهر دون التشاور المسبق معها ودون التوصل لاتفاق. والواقع ان النقطة الاخيرة كلمة حق يراد بها باطل، فتدفق نهر العاصي يظل في حدود ٤٥٩ مليون متر مكعب سنويا اي ما لا يزيد على ١,٨ في المئة من اجمالي تدفق الفرات، ومن ثم فإنه لن يضير سورية كثيرا الاتفاق على توزيع مياهه اذا ما قبلت تركيا بالتوصل لاتفاق حول الفرات وهو امر تصر الاخيرة على رفضه حتى الآن... وهو ما ينبغي ان يصر الطرف العربي على التوصل إليه قبل مضي فترة طويلة من الوقت.

تركيا تزود «إسرائيل» بالمياه

ويزيد من تعقيد الوضع الموقف التركى المصر على حرمان سورية والعراق من حقوقهما في مياه دجلة والفرات في الوقت الذي توقع فيه مع الدولة العبرية (يوم ١٩ يونيو الماضي) اتفاقا لتزويدها بـ ٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا اعتبارا من صيف العام ٢٠٠١، وسيتم نقل المياه بواسطة ناقلات سعتها ٢٥٠ الف طن الى ميناء عسقلان، جنوب تل أبيب حيث سيجري ضخها في شبكة المياه. وقد أعلن هذا الاتفاق وزير الخارجية الصهيوني ديفيد ليفي، وافاد في بيان صادر عنه، «لقد توصلنا الى اتفاق مع السلطات التركية خلال زيارتي الاخيرة الى هناك».

وقد انهى الوفد الصهيوني مفاوضاته مع المسؤولين الاتراك للحصول على ٥٠ مليون متر مكعب من مياه الشرب سنويا في اطار اتفاق طويل الأجل يستمر ما بين ١٥ الى ٢٠ سنة.

تساؤلات عديدة

ويثير الشروع في توقيع هذا الاتفاق التركي - الاسرائيلي الكثير من التساؤلات عن مبررات الطرفين للتوصل الى اتفاق من هذا النوع وما يمكن ان يفتحه من آفاق جديدة للتعاون بين الدولة العبرية واحدى دول الجوار الجغرافي لعالمنا العربي في وقت تتدهور فيه العلاقات بين الدول العربية مع غيرها من دول الجوار.

ومبررات اتفاق من هذا النوع بين تركيا والدولة العبرية، لا تعدو ان تكون صفقة متبادلة بغض النظر عن ابعادها السياسية. «فاسرائيل» في أشد الحاجة للمياه وتركيا لديها ما تقدمه «لاسرائيل» في هذا الصدد، وبسعر رخيص، فهي قد شيدت سدا ضخما منذ أكثر من ثماني سنوات على احد الانهار القريبة من الاناضول، ولا يبعد كثيرا عن ساحل المتوسط وتنساب منه كمية كبيرة من المياه الى البحر، والحكومة التركية لا تضع اية قيود على بيع هذه المياه وبسعر يتراوح ما بين ٢٠ - ٢٢ سنتا للمتر المكعب متضمنا تكاليف النقل.

أما الدولة العبرية فتعاني من نقص حاد في مواردها المائية، وقد ازداد حرج الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية الكثيفة من الاتحاد السوفييتي السابق منذ نهاية العام ١٩٨٩.

وقد أدت قلة الأمطار خلال السنوات الاخيرة الى نقص حاد في المياه في الكيان الصهيوني حيث يحذر العديد من الخبراء من «كارثة» مالم تتخذ تدابير طارئة مثل استيراد المياه من تركيا، وهذا مما عجل في ابرام عقد استيراد ٥٠ مليون متر مكعب سنويا منها.

ووفقا للتوقعات فإن مستوى المياه في بحيرة طبريا وفي خزاني المياه الجوفية - احدهما يمتد تحت الضفة الغربية - التي تتغذى منها «اسرائيل» سيقل في آخر الصيف بحوالي ٧٠ سنتيمترا او متر عن الحد الادنى الحيوي الذي حددته شركة المياه الصهيونية «ميكوروت».

وقال موشي فريدمان المسؤول عن «لجنة المياه» التابعة لوزارة البنى التحتية «ان انخفاض المياه الاحتياطية الى ما دون العتبة يهدد بزيادة معدل الاملاح فيها مما يجعلها غير صالحة للاستهلاك. واذا ما استمر الجفاف فإن النقص في مياه الشفة سيبلغ في العام المقبل ٢٠٠١ معدل ١٢٠ مليون متر مكعب».

ولمواجهة هذا الوضع بأسرع ما يمكن وقعت اتفاقية تزويدها بالمياه التركية، وفي هذا السياق لابد من الاشارة الى ان الدولة العبرية قد سعت ومنذ البداية الى البحث



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧/٨/٢٠٠٠

عن مصادر بديلة للحصول على المياه وحاولت سد هذا العجز في البداية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في تخفيض كمية المياه الفاقدة بسبب التبخر من بحيرة طبريا (حوالي ٢٠٠ متر مكعب سنويا) وكذلك عمليات

اسقاط المطر الصناعي ووسائل تحلية مياه البحر ومعالجة مياه المجاري. واستخدام الطرق الحديثة لري اراضيها مثل الري بالتنقيط والري بالرش، الا ان جميع هذه الوسائل اثبتت عدم فاعليتها في ايجاد حل عملي لمشكلة النقص الخطير في مواردها المائية، واصبح الخيار المتاح هو الحد من كمية المياه المستخدمة في الزراعة التي تستهلك اكثر من ٧٠ في المئة من اجمالي الموارد المائية المتاحة سنويا، وهو خيار يؤثر سلبيا على الانتاج الزراعي، وكذلك فان الاستمرار في السحب من المياه الجوفية سيفاقم ويعقد المشكلة في المستقبل المنظور.

وقد لجأت الدولة العبرية الى تركيا منذ فترة طويلة من اجل الحصول على امدادات المياه التركية. وكانت بدايات طرح هذا الموضوع مع الجانب التركي في العام ١٩٨٨ عندما اجتمع سيمون بيريز وزير الخارجية الصهيوني في ذلك الوقت، ونظيره التركي مسعود يلماظ في نيويورك اذ اثار بيريز موضوع الوعود التركية السابقة لتزويدها بنسبة من مشروع انابيب المياه التي تعهدت تركيا باقامتها عبر الاردن، وتوصيلها الى السعودية الا ان الوزير التركي تهرب من التعهد بذلك. مؤكدا ان المشروع سيفشل ولن يتم تنفيذه لأن السعودية والاردن سيعترضان على استخدام الكيان لخط الانابيب. ولكن الموقف التركي سرعان ما تبدل عام ١٩٩٠. اذ اصبحت تركيا اكثر استعدادا لنقل مياهها الى الدولة العبرية والسير في اتجاه توثيق اتفاق بهذا الخصوص.

وتوالت المحادثات التركية - «الاسرائيلية» للحصول على المياه التركية حتى تم التوقيع يوم ١٩ يونيو الماضي على الاتفاق الخاص بهذه الصفقة كما سبق واشرنا، والذي سيستمر لحوالي ٢٠ عاما. وبهذا نجحت الدولة العبرية في التخلص من اخطر الاعباء التي كانت تحول دون توسيع الرقعة الزراعية وتعرقل عملية استيعاب المهاجرين الجدد.

وقد جاء هذا الاتفاق بين الدولة العبرية واحدى دول الجوار الجغرافي للوطن العربي تركيا في وقت قطعت العلاقات التركية - «الاسرائيلية» شوطا كبيرا في اتجاه دعمها في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويتزامن هذا التطور في العلاقات «الاسرائيلية» - التركية مع تجديد خطوط العلاقات «الاسرائيلية» - الاثيوبية (دولة الجوار الجغرافي لمصر والسودان) لا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتي أدت الى عودة العلاقات الدبلوماسية مع «اسرائيل» واثيوبيا. وقد نجحت الدولة العبرية في شهر فبراير ١٩٩٠، في اقناع البنك الدولي بتمويل المشاريع التي تقيمها الدولة العبرية على النيل الازرق. وفي المجال العسكري تم في مارس ١٩٩٠، توقيع اتفاق سري يقضي بأن تقدم اثيوبيا للدولة العبرية قواعد بحرية وبرية في

جزيرة دهلك الاريترية القريبة من ميناء مصوع. كما قامت «اسرائيل» ببناء محطات للطائرات الصهيونية ومحطات لرصد ومتابعة السفن في جزيرتي «فاطمة» و «حالب» بالقرب من باب المندب، وأكد الجانبان الصهيوني والاثيوبي ان تعاونهما إنما هو للحيلولة دون تحويل البحر الاحمر الى بحر عربي. وهكذا يتضح ان الدولة العبرية ومن خلال تكثيف تعاونها مع كل من تركيا واثيوبيا، وكأنها تسير في اتجاه احكام الحلقات المحيطة بالعالم العربي، وخلق حالات عداء شديد بين العرب ودول الجوار الجغرافي لتتسلل الدولة العبرية في ظلها الى قلب هذه البلدان وتستطيع من خلال شبكة العلاقات المنسوجة معها تحقيق اهدافها سواء للتخلص من مشاكلها الملحة باستقدام المهاجرين الجدد والحصول على احتياجاتها المائية من تركيا، او الحصول على المواقع الاستراتيجية التي تمكنها من اثارة القلاقل في الكثير من اجزاء الوطن العربي.

الدور التركي

وأما تركيا فإنها تحاول ومن خلال مشاريعها المائية على نهري دجلة والفرات ان تصبح قوة اقتصادية كبيرة ومؤثرة وذلك من خلال ما انجزته من مشاريع منها (٢١) سدا، وما تخطط لانجازه مثل انشاء (١٧) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية.

وما من شك ان محاولة النهوض الزراعي والصناعي ستكون قطعا على حساب جيران تركيا العرب خاصة جارتيها العربيتين سورية والعراق... خاصة وان الخلاف ناشب فعلا بين الطرفين منذ سنوات طويلة حول تقاسم المياه بينهما. ومن المؤثرات المائية التركية على المنطقة العربية ضمن هذا الاطار المشروع المسمى «انابيب السلام» الذي طرحت تركيا فكرة تنفيذه، وسواء كان ذلك الطرح مباشرا، او بايحاء من قوة اخرى فإنه يؤدي في حالة تنفيذه الى تفعيل دور الدولة العبرية في المنطقة، وضمان انفتاح الدول العربية عليها. هنا يجدر ان نلاحظ ان الموقف التركي على المستويين السياسي العام والشعبي من الوطن العربي ومن الغرب، تتنازعه وتتجاذبه عدة اتجاهات ومنحنيات ومسالك تبدو شائكة او معقدة بين الحين والآخر. تركيا الحالية تتوزع بين أن تكون دولة مشرقية بحكم الجغرافيا والتاريخ والدين والتراث، وكونها دولة مشرقية مسلمة... وهو ما ينظر اليه الغرب فعلا، وبين ان تكون منذ الاربعينات دولة أطلسية منضوية تحت لواء الحلف الاطلسي. ولقد أدى تحالفها على الغرب بسبب الخط الذي رسمه مصطفى اتاتورك بعد انهيار الخلافة العثمانية في أوائل القرن العشرين، أو بسبب الخط السياسي العلماني «الاتاتوركي» الذي يرى ان تركيا يمكن ان تحقق مكاسب كبيرة بسبب ارتباطها بالغرب، أدى الى دخولها في عداوات اقليمية ودولية مما افرز ازمة مخاوف وعدم ثقة بينها وبين جيرانها العرب والاتحاد السوفييتي السابق. وبسبب هذه الخيارات التي تتنازعها، فهي مازالت تعيش ازمة البحث عن هوية. ففي الوقت



الذي تتطلع فيه تركيا الحالية الى الغرب تصطدم بحقيقة معاملة الدول الغربية لها وهي المعاملة التي لا تقوم الا على المصالح البحتة. فهي مثلا عندما رغبت في ان تكون عضوا في السوق الاوروبية المشتركة، نظرت دول السوق الى حجم مشاركتها والاستفادة منها في تلك المجموعة، ولكن بعد طول انتظار اعلن المجلس الاوروبي في اجتماعه الاخير في هلسنكي عن استعداده لقبول عضوية تركيا، اذا ما استوفت شروط العضوية خلال سنوات تمهيدية تمتد الى عام ٢٠٠٥.

اما أزمة الثقة بينها وبين العالم العربي فهي ناشئة أساسا عن:

أولا، تحالفها على العرب وانخراطها في حلف الاطلسي ابان حركة النهوض والتحرر العربي.

ثانيا، العلاقة السرية التي كانت تنمو بينها وبين الدولة اليهودية اقتصاديا بعد ان اعترفت بها سياسيا ودبلوماسيا.

ثالثا، اقتطاعها لواء الاسكندرون.

ان نظرة تركيا للعرب شهدت انعطافة مهمة في الثمانينات لاسباب اقتصادية بحتة، ثم تنامى هذا الانعطاف حتى وصل الى اقامة حلف استراتيجي مع الدولة العبرية كما سعت تركيا وبعد مرحلة حرب الخليج الى تحقيق مكاسب اقتصادية على هامش التسوية السلمية بين العرب و «اسرائيل» والجارية حاليا بدعم من الغرب. لقد سعت تركيا للعب دور في عملية السلام من خلال مشروعها الذي طرحته تحت اسم «انابيب السلام» التي ستمتد لو نفذت من الاراضي التركية حتى الخليج العربي. وهي تنظر الى هذا المشروع باهتمام بالغ لان تنفيذه يعني لها النفط والاسواق والاموال والعلاقات المتعددة التي تقوم على رأسها العلاقات الاقتصادية. وفي الوقت نفسه فإن تركيا تمارس ضغوطا مائية على سورية والعراق.

الدور العربي المطلوب

وهنا يبرز السؤال، أين الدور العربي، ماذا قدم من سياسات بديلة واعية للتعامل مع دول الجوار الجغرافي لقطع الطريق على التسلل الصهيوني لهذه البلدان؟

عند هذه النقطة يأتي الدور العربي الحساس بضرورة اقناع تركيا بضرورة التوقف عن المماطلة والتوصل الى اتفاق يعطي كلا من سورية والعراق حصتيهما القانونيتين من مياه دجلة والفرات وهما حصتان تفوقان بالتأكيد الـ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية الحالية. وليس المطلوب من الدول العربية تهديد تركيا او اتخاذ مواقف تؤثر على العلاقات العربية - التركية بما ينعكس سلبا على مصالح سورية والعراق المائية بل المطلوب موقف هادئ يؤكد لأنقرة حرص العرب على مصالحها وعلى العلاقات الثنائية لكي تضمن حقي دمشق وبغداد التاريخيين والقانونيين.

ومن الطبيعي ان ترغب الدول العربية في تعزيز العلاقات التجارية مع تركيا وخصوصا في مجال المنتجات الزراعية والاستثمارات، لكن من الطبيعي ايضا ان لا يكون ذلك على حساب الحقوق القومية العربية والمصالح الحياتية لشعبين عربيين. بل من الممكن ان تكون العلاقات التجارية الواسعة بين بعض الدول العربية وتركيا مصدر قوة لصالح المطالب السورية - العراقية.

وفي هذا السياق لابد من الاشارة الى ان سورية لا تعترض مطلقا على حق تركيا في مياه دجلة والفرات، ولكن لابد من النظر الى المشاريع التي تسعى كل دولة الى اقامتها على الفرات وقدرة النهر على تلبية جميع الرغبات، وسنرى انه من المستحيل تنفيذ كل المشاريع المخطط لها لانها تتطلب كميات من المياه تفوق قدرة نهر الفرات فمجموع المساحات المخطط لريها في سورية والعراق وتركيا يصل الى ٤,٥ مليون هكتار بينما لا يمكن لمياه الفرات ري سوى ٢,٥ مليون هكتار.

تنازع المصالح

وفي القانون الدولي هذه الحالة تسمى بـ «تنازع المصالح» مما يتطلب من الاطراف الثلاثة التنازل عن جزء مهم من مشاريعهم مقابل التوصل الى اتفاق ثلاثي مقبول. إذ لا يمكن لتركيا تطبيق مبدأ حق دولة المصدر أعلى المجرى في السيادة المطلقة على مياه النهر باستغلالها كاملة والسماح بما يفيض عن احتياجاتها بالتدفق الى دول اسفل المجرى والمسمى مبدأ «هارمون». هذا المبدأ الذي طبق بين الولايات المتحدة والمكسيك عام ١٩٠٦ تخلى عنه القانون الدولي بل تخلى عنه صاحبه «هارمون» لأنه لا يقود الا الى الفوضى في العلاقات الدولية.

ولابد من الاشارة الى ان سورية تضررت فعلا من الحصة الحالية التي تحصل عليها من المياه اذ توقف انتاج الكهرباء في محطة «سد الفرات» الكهرمائية التي كانت تنتج ٩٠٠ ميغاواط، مما ادى الى ازمة كبيرة تعاني منها سورية في قطاع الكهرباء. بل ان سورية تسعى الى تنفيذ مشروع الربط الكهربائي مع تركيا للحصول على ٢٥٠ ميغاواط في اوقات الفائض في تركيا بمقابل مالي. اي ان سورية ستشتري طاقة كهربائية انتجتها تركيا باستخدام كميات من المياه هي من حق سورية في القانون الدولي.

وأما بالنسبة للاضرار التي لحقت بالعراق فإن الابحاث الفنية العراقية تشير الى أن هناك حوالي ٥,٥ مليون نسمة سيتأثرون بهذا النقصان لاستغلالهم واعتمادهم على مياه الفرات، خاصة وان احتياجات العراق من المياه تزيد على ١٥ مليار متر مكعب، وتضيف هذه التقارير ان عام ١٩٩١ شهد توقف عدة محطات كهربائية بالعراق، مما جعل الاضرار مضاعفة خاصة وان الصناعات العراقية تأثرت بهذا الخفض في انتاج الكهرباء حيث يولد العراق ١٠ في المئة من احتياجاته الكهربائية من الفرات.

دعم الموقف السوري - العراقي

ومن النقاط التي يجب ان تثير الاهتمام العربي بضرورة دعم الموقف السوري - العراقي هي التنسيق «التركي - الاسرائيلي» في مجال المياه الذي يهدف الى فرض ضغط على الموقف السوري من مياه الجولان بربط هذه القضية بقضية مياه الفرات ودجلة. واي تعاون مع تركيا سيعطي اشارة الى الدولة العبرية بضعف الموقف العربي من الحقوق العربية في المياه المتنازع عليها مع «اسرائيل».

من هنا فإن للموقف العربي المثالي يجب ان يتمسك



بتطبيق القانون الدولي على جميع الجبهات، اي ان ما ينطبق على الفرات ودجلة ينطبق على مجموعة مياه نهر الاردن، لأن ما يمكن ان يحصل عليه العرب بتطبيق القانون الدولي في نهري دجلة والفرات يصل الى نحو ٥٠ مرة مما يمكن ان يقدموه في مجموعة نهر الاردن مع التذكير بأن الدولة العبرية تسرق من المياه العربية في مجموعة الاردن ما يفوق كثيرا حصتها، حسب القانون الدولي.

إن قضية مياه دجلة والفرات هي افضل مثال على ترابط الامن القومي العربي وامتلاك العرب اوراقا قوية للحفاظ على مصالحهم من دون تهديد علاقاتهم مع جيرانهم.

ويبقى السؤال،

ما هي أحكام القانون الدولي في الخلاف التركي، السوري العراقي حول مياه دجلة والفرات؟

هذا ما سوف نجيب عنه في الحلقة الثانية والأخيرة من هذه الدراسة بعون الله.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ / ٨ / ٢٠٠٠

اجتماعات وزراء حوض النيل
أبو زيد يعلن نتائجها اليوم

يعقد الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى مؤتمرا صحفيا صباح اليوم عقب عودته من السودان يتحدث فيه عن الاجتماعات الناجحة لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل التى انتهت بالأمس فى السودان وسيجيب الوزير على أسئلة الصحفيين حول هذه الاجتماعات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩/ ٨/ ٢٠٠٠

أبوزيد عقب عودته من السودان:

فيضان النيل فى حدود المتوسط حتى الآن وحجمه النهائى يتحدد آخر أغسطس
٥٠ مؤسسة دولية برئاسة البنك الدولى تساهم فى مشروعات حوض النيل

كتبت كريمة السروجى:

اعلن د. محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى ان مقاييس النيل تؤكد حتى الآن ان الفيضان فى حدود المتوسط وان حجمه النهائى يتحدد نهاية الشهر الحالى. مؤكدا ان موضوع الفيضان لا يقلق مصر بتاتا هذا العام والأعوام القادمة وان الوزارة بمختلف اجهزتها تعيش حالة الاستعدادات المستمرة للفيضان سواء فى فترة اقصى الاحتياجات او فترة محصول الارز ومرحلة الفيضان نفسها مشيرا ان هناك ٤ جهات داخل الوزارة تقوم باعمال التنبؤ بالفيضان وتستخدم فى تحليل البيانات من أعالى النيل والاقمار الصناعية والشهب المحترقة مؤكدا انه مهما كان حجم الفيضان فان احتياجات مصر والسودان مؤمنة تماما خلال الاعوام القادمة . جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده الوزير بمكتبه امس عقب عودته من السودان للمشاركة فى اجتماعات المجلس الوزارى لدول حوض النيل يومى ٤ و٥ اغسطس مؤكدا ان الاجتماعات سادها جو من الود والتفاهم بحضور كل دول الحوض العشر فيما عدا ٣ دول علاوة على مشاركة وزير الرى الاريترى للمرة الاولى بعد تشكيل وزارة الرى هناك وطلب المساعدة من دول الحوض فى دعم هذه الوزارة

وقال ان العلاقة الثنائية التى تربط مصر بالعديد من دول الحوض التى شاركها فى الاجتماعات خاصة التأييد الكامل لكل مقترحات مصر من اوغندا والسودان وكينيا وقال ان المجلس الوزارى راجع دراسات مجموعة العمل فى كل دولة وسوف يتم صياغة هذه المشروعات وتحديدها فى اجتماع المجموعات قبل سبتمبر القادم تمهيدا لعرضها على المجلس الوزارى المقرر ان يجتمع فى الخرطوم الشهر القادم لعرض هذه القائمة على الدول والهيئات الدولية المانحة برئاسة البنك الدولى فى جنيف فى فبراير القادم وان البنك الدولى سيعرض على دول الحوض قائمة بالهيئات الدولية المانحة وعددها ٥٠ مؤسسة ودولة.

وقال ان الوزراء اتفقوا على منح اللجنة الفنية التى تقوم بعمل الصياغة النهائية لاتفاقية الآلية الجديدة لدول الحوض مهلة ٦ شهور لانهاء عملها. واشار الى ان مصر قدمت ورقة عمل خاصة بمشروعات الأحواض الفرعية ومقترحات ٦ مشروعات وان هذه المشروعات بالتنسيق المتكامل مع السودان واثيوبيا تمهيدا لوضع الاولويات التى تناسب هذه الدول فى اجتماع اللجنة الفرعية لحوض النيل الأزرق بالقاهرة.



المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ٨/٨/٢٠٠٢

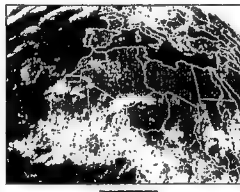
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

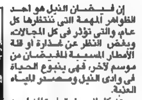
خبراء الأرصاد يضعون خريطة للتنبؤ بفيضان النيل لمدة ٧٠ سنة مقبلة

إن فيضان النيل هو احد الظواهر المهمة التى ننتظرها كل عام، والتى تؤثر فى كل المجالات، وبغض النظر عن غزارة أو قلة الأمطار المسببة للفيضان من موسم لآخر، فهى ينبوع الحياة فى وادى النيل ومصدر للمياه العذبة.

وتشكل المياه الواردة للنيل من الفيضان ما يقرب من ٨٠٪ من الإيراد الكلى للشهر خلال العام، ويأتى الفيضان عن الأمطار الغزيرة التى تسقط على هضبة الحبشة خلال الصيف، والتى تجرى مياهها عبر الثلاث روافد المشهورة (السوباط وعطبرة والنيل الأزرق)، وإذا كان إيراد النيل فى المتوسط حوالى ٨٣ مليار متر مكعب، فهناك تغيرات حادة فى إيراده من عام لآخر، فقد يصل إلى ١٢٥ مليار متر مكعب، كما حدث فى فيضان العام قبل الماضى، كما أنه قد يقل أحيانا بدرجة كبيرة قد تصل إلى ٤٦ مليار متر مثل عام ١٩١٣

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو لماذا وكيف يحدث هذا التذبذب فى إيراد نهر النيل؟ وما هى العوامل التى تؤدى لحدوث ذلك؟ وما هو الفيضان فى هذا العام؟، يقول الدكتور حسين زهدى خبير ورئيس هيئة الأرصاد الجوية الأسبق إن المناخ له علاقة مباشرة بمنسوب فيضان النيل، فهو مؤثر أساسى فيه بظواهره، ومنها ظاهرة تجمع الرياح المدارية والتى تؤثر فى فيضان النيل حيث تتكون من حزام سحب مطيرة يغلف الكرة الأرضية فوق المنطقة الاستوائية، وهذه الرياح تتحرك شمالا وجنوبا وفقا لحركة الشمس الظاهرية، فيصل إلى أقصى وضع لها فى الشمال خلال الصيف عند خط عرض ١٥ شمالا، وينشأ هذا التجمع من إلتقاء كتلتين من الهواء تعرفان بالرياح التجارية، إحداهما تأتى من نصف الكرة الشمالى وتتجه إلى الجنوب، والأخرى تأتى من نصف الكرة الجنوبى وتتجه إلى الشمال، لتلتقى هاتان الكتلتان بالقرب من خط الاستواء وينشأ عن التقائهما منطقة تجمع هائلة من الرياح تكون حزام كثيف من السحب الركامية الرعدية التى تسقط امطارا غزيرة تعتبر المصدر الرئيسى للفيضان. أما الظاهرة المناخية الأخرى التى ترتبط بالفيضان فتسمى بالتيار النفاث تحت المدارى والذى يتكون من رياح عالية السرعة تصل سرعتها إلى ٤٠٠ كم/ ساعة على إرتفاع ١٢ كم من سطح الأرض، وهذا التيار يصل إلى أقصى موقع لنا فوق خط عرض ٢٥ شمالا ليسحب معه حزام السحب المدارية المطيرة إلى الشمال ليصل إلى هضبة الحبشة، حيث يبدأ سيناريو فيضان النيل وتتدفق الكتل الهوائية الباردة القادمة من شتاء نصف الكرة الجنوبى وتعمل على استمرار المطر فوق هضبة الحبشة.





لكن هذا التيار النفاث لا يوجد بشكل ثابت فوق خط عرض معين، وإنما يغير من موقعه شمالا وجنوبا، فإذا اتجه التيار النفاث تحت المدارى جنوبا، فإن ذلك يعمل على إزاحة حزام السحب المدارية المطيرة إلى الجنوب، ويصبح المطر محدودا على الحبشة فيقل بالتالى إيراد فيضان النيل، أما إذا تحرك التيار شمالا فإنه يسحب معه حزام السحب المطيرة إلى الشمال لتغطى هضبة الحبشة بالكامل ليحصل على إيراد وفير من مياه الفيضان، كما حدث فى فيضان عام ١٩٩٨، حيث وصل إيراد هذا العام إلى منسوب ١٢٥ مليار متر مكعب من الماء، وهو ما لم يحدث منذ ما يزيد عن القرن

ويضيف الدكتور حسين زهدى بأن هناك عوامل أخرى تؤثر فى الفيضان مثل ظاهرة النينو والتى تتكون من تيار من المياه الدافئة يسير فى المنطقة المدارية من المحيط الهادى، وهذا التيار الدافئ قد يتسبب فى سقوط أمطار غزيرة على بعض المناطق فى العالم على رأسها سواحل بيرو بينما يسبب الجفاف فى مناطق أخرى ومنها أفريقيا، وعلى الرغم من أن العديد من العلماء يحبذون استخدام هذه الظاهرة للتنبؤ بمناطق الفيضان ومنسوبه إلا أن هناك آخرين لا يفضلون استخدامها لعدم ثباتها، وقد حدث عام ١٩٩٨ أن تنبأ العلماء الأمريكيون بأن فيضان النيل سيأتى هذا العام دون المتوسط لكن ما حدث أن التيار النفاث تحرك مسببا سقوط أمطار غزيرة ليصل فيضان النيل إلى أعلى قيمة له. وقد تنبأ الخبراء المصريون بهيئة الأرصاد الجوية - رغم فشل خبراء أمريكا - بارتفاع منسوب الفيضان هذا العام باستخدام طريقة للتحليل الطيفى اعتمادا على تحليل بيانات تاريخية لإيراد النيل لفترات طويلة سابقة، وبطرق رياضية حديثة، وبعد أن تم الحصول على بيانات لإيراد النيل لفترة ١١٠ عاما تم التوصل إلى أن فيضان النيل يتعرض إلى ١٠ دورات لها فترات مختلفة كالتالى: ٧سنوات ،٩، ١٤، ١٨، ٢١، ٣٣، ٤٠، ٤٥، ٨٤، ١٥٥ سنة، ويتم تجميع هذه الدورات والتناسبات فى معادلة رياضية واحدة من الدرجة الثالثة وذلك بعد سلسلة من التجارب الرياضية باستخدام الحاسب بحيث أمكن التنبؤ بمنسوب الفيضان فى نهر النيل حتى عام ٢٠٧٠م.

د. حسين زهدى

وعلى هذا ومن خلال المعادلة والشكل البيانى نجد أن الفيضان المتوقع لهذا العام سوف سيكون فى نفس معدل منسوب العام الماضى أو أقل قليلا، وهذا بالفعل ما رصدته الأقمار الصناعية حتى الآن من حركة السحب على مناطق وسط إفريقيا وهضبة الحبشة وإن كان ذلك غير أكيد إلا أنه الأرجح.

■ عبدالفتاح يونس



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ / ٥ / ٢٠٠٠

فى اجتماعات دول حوض النيل بالخرطوم

مصر تقترح إعداد دليل لحل المنازعات الدولية للمياه

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الري والموارد المائية أن مصر اقترحت، في الاجتماع الأخير لوزراء دول حوض النيل بالخرطوم، إعداد دليل لحل المنازعات بين الدول حول مياه الأنهار في مختلف مناطق العالم، وقال إن الوزراء بحثوا أيضا المشروعات المشتركة التي ستعرضها دول الحوض على مؤتمر الدول المانحة الذي سيعقد بجنيف في فبراير المقبل.

وأضاف أنه تم الاتفاق على تنفيذ عدد من المشروعات لخدمة دول حوض النيل من خلال مستويين : الأول على مستوى الرؤية الشاملة، والثاني على مستوى الأحواض النوعية. وقال إن علاقات مصر بدول حوض النيل أصبحت أقوى من أي وقت مضى، وإن التعاون مع هذه الدول يهدف إلى تحقيق مصالح شعوب المنطقة.



المصدر :
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ :



20 مليار دولار
استثمارات عربية مطلوبة

ان كانت هناك حربا قادمة فان معظم المحللين يرون ان هذه الحرب ستكون حول المياه وخاصة في منطقة الشرق الاوسط، حيث يؤكدون على ان الوضع المائي في المنطقة اصبح حرجا لدرجة ان اصبح يتعين على الحكومات ومستخدمي المياه والجهات المانحة بعمل فوري يتم في اطار شراكة لزيادة كفاءة الاستخدام للمياه وتنظيما للتعاون الفني على الصعيد الدولي بما يساهم في حل المشكلة في المنطقة خلال الفترة القادمة.

كما يؤكد الخبراء على ضرورة التوصل الى استراتيجية محددة في التعامل مع مشكلة المياه تقوم على اساس الترشيد في استخدام المياه من خلال تطوير نظم الري وتغيير التركيب المحصولي لصالح المحاصيل منخفضة الاستهلاك المائي في ضوء دراسة الاحتياجات المائية للمحاصيل المختلفة وامكانية زراعة البدائل المختلفة وزيادة دور القطاع الخاص في مجال ادارة المياه. والتوصل الى اتفاق فيما يخص الاحواض المشتركة بين الدول العربية والاستثمار المشترك للمخزون المائي الجوفي. ولانهول من المشكلة حينما نقول ان الحرب القادمة هي حرب المياه فالعجز المائي العربي سيصل خلال عام 2025 الى نحو 313 مليار متر مربع وهو ما يعني ان نصيب الفرد من المياه المتاحة في منطقة الشرق الاوسط سيتراجع الى 625 متر مكعب سنويا وانه من المتوقع ان يتناقص نصيب منطقة الشرق الاوسط من المياه العذبة المتجددة سنويا اقل من 51 من اجمالي المياه المتجددة في العالم. وتقدر الدراسات انه لمواجهة هذه المشكلة فان العالم العربي يحتاج لنحو 20 مليون دولار خلال العقد المقبل لتوفير المياه النقية لسكانه الامر يحتاج الى زيادة الاستثمارات في مجال المياه بما يتراوح ما بين 5,4 مليار دولار و 6 مليارات دولار سنويا بهدف رفع مستوى تغطية خدمات المياه من 87% الى 90% بالنسبة لامدادات المياه ومن 72% الى 80% بالنسبة لشركات المجاري ومرافق الصرف الصحي. ويرتبط بالامن المائي العربي قضية الامن الغذائي والتي تتصدر قائمة الاولويات نظرا لارتباطها الوثيق بمدى توفير المياه اللازمة لزراعة الرصيد الهائل من الاراضي الزراعية الموجودة بالمنطقة العربية.

لم يكن يتخيل أحد من خبراء الاقتصاد قبل 20 عاما أن يضخ القطاع الخاص امواله للاستثمار في مجالات الكهرباء والطرق والاتصالات والمطارات، وأن تسهم الحكومة بنفسها في مساندة هذا الاتجاه بوضع التشريعات وازالة القيود والعقبات تحول دون ضخ الاستثمارات الخاصة في هذه المجالات الاستراتيجية التي كان يعتقد انها لن تخرج ابدا من تحت سيطرة وملكية الحكومة ويبدو أن الموقف لن يقف عند هذا الحد حيث بدأ على استحياء الحديث عن استثمارات خاصة في قطاع المياه لا سيما بعد نجاح تجربة الخصخصة في القطاعات المماثلة المتعلقة بالكهرباء والاتصالات والطرق والمطارات. وفي ضوء التراجع الحاد في الموارد المائية المتاحة والعجز المائي المتوقع في المنطقة العربية، وكذا بعد تأكيدات جميع الخبراء بأن ندرة المياه مشكلة لابد أن تحتل الصدارة في أولويات اهتمامات دول منطقة الشرق الاوسط وأن المياه ربما تكون السبب الرئيسي في أي حرب قد تنشب في المنطقة مستقبلا خاصة بعد أن باتت أحد ابرز مكونات الأمن القومي لمعظم دول المنطقة. وفي مقابل الحيثيات التي ترى ضرورة خصخصة المياه ومعاملتها كسلعة اقتصادية تحقق ربما تبرز محاذير وهواجس اخرى تحذر من تداعيات في منتهى الخطورة حال السماح للقطاع الخاص بالتحكم في هذا القطاع الحيوي حيث أن الانسان الذي لا يستطيع الحياة بدون هواء قد يرتكب جريمة من اجل نقطة الماء وأمام ضرورة الخصخصة وندرة المياه والابعاد الاجتماعية لعملية الخصخصة وقف الخبراء في حيرة فالخيارات المطروحة كلها صعبة والمشكلة تزداد حدتها يوما بعد يوم.

في النهاية حذر تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية من ارتفاع العجز المائي العربي لنحو 313 مليار متر مكعب عام 2025 إذا استمرت الدول العربية في تنفيذ السياسات المائية الحالية مشيرا إلى امكانية توفير حوالي 40 مليار متر مكعب من المياه تكفي لزراعة 5,2 مليون هكتار إذا ارتفعت كفاءة استخدام المياه في الدول العربية بمعدل 20٪ موضحا أن اجمالي الموارد المائية في الوطن العربي يقدر بنحو 265 مليار متر مكعب سنويا وانه لا يستغل منها سوى 178 مليار متر مكعب موزعة بواقع 157 مليار مترمكعب في الزراعة مقابل 21 مليارمتر مكعب في الشرب والصناعة واضاف أن الزراعة المروية تتركز في مصر والعراق والمغرب والسودان وسوريا والسعودية حيث تبلغ المساحة المروية فيها نحو 1.8 مليار هكتار تستهلك 138 مليار متر مكعب من المياه وأن الفاقد من المياه المستخدمة في الزراعة اثناء النقل والتوزيع يقدر بحوالي 80 مليار متر مكعب سنويا يوازي 50٪ من اجمالي حجم المياه المخصصة للزراعةوذلك نتيجة الري السطحي أو الري بالغمر موضحا أن بعض الدول العربية لجأت مؤخرا لأساليب ري حديثة لتقليل الفاقد في المياه وأن نسبة الاراضي التي تستخدم الري بالتنقيط تصل لنحو 60٪ من الأرض المروية في الأردن ونحو 21٪ في الامارات و10٪ في مصر وأن نسبة الاراضي التي تستخدم الري بالرش تصل إلى حوالي 64٪ من جملة المساحة الارضية في السعودية و20٪ في الامارات و17٪ في تونس و13٪ في المغرب. مشيرا إلى أن الموارد المائية تشكل احد أهم القيود التي تحد من التوسع الافقي في الزرزاعة وأن استخدام بقية الموارد المائية يتطلب استثمارات ضخمة.

وحسبما كشفت دراسة حديثة للبنك الدولي فإن نصيب الفرد من المياه المتاحة في منطقة الشرق الأوسط تراجع إلى 1250 مترا مكعبا سنويا وأنه من المتوقع انخفاضها بنسبة 50٪ عام 2025 محذرة من حرب شاملة في المنطقة بسبب تناقص المياه بعد أن بلغ نصيب منطقة الشرق الأوسط من المياه العذبة المتجددة سنويا اقل من 1٪ من اجمالي المياه المتجددة في العالم، واستنزاف الدول العربية لمصادر المياه المتجددة لديها. وأشارت الدراسة إلى أن العالم العربي ينفق سنويا 15 مليار دولار لدعم المياه وأنه بحاجة لنحو 20 مليار دولار خلال العقد المقبل لتوفير المياه النقية لسكانه الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمارات في مجال المياه بنحو يتراوح ،

بين 5.4 مليار دولار و6 مليارات دولار سنويا بهدف رفع مستوى تغطية خدمات المياه من 87٪ إلى 90٪ بالنسبة لإمدادات المياه ومن 72٪ إلى 80٪ بالنسبة لشركات المجارى ومرافق الصرف الصحى إضافة إلى زيادة كفاءة استخدام المياه وحماية البيئة موضحة أن 7 دول عربية هى مصر وتونس والأردن والمغرب الجزائر ولبنان واليمن استثمار حتى الآن نحو 5.1 مليار دولار سنويا في مشروعات تنمية الموارد المائية وأنه يمكن مواجهة النقص فى المياه من خلال الجمع بين تقديم الحوافز والاستثمارات ونشر المعلومات وأن الأمر يتطلب الدعوة بجدية إلى الاستثمار فى إعادة استخدام المياه لتشجيع الحفاظ عليها ولتعبئة الموارد المالية، وذكرت أن نحو 44٪ من القروض التي يحصل عليها العالم العربي سنويا من البنك الدولي لتمويل المشروعات البيئية يتم تخصيصها لمشروعات تنمية موارد المياه وأن البنك يدرس حاليا مضاعفة هذه النوعية من القروض لمواجهة مشكلة ندرة المياه وتلوثها فى المنطقة العربية لاسيما فى ضوء التوقعات التى تشير إلى زيادة السكان في المنطقة العربية إلى حوالي 320 مليون نسمة خلال السنوات العشر المقبلة مشددة على أهمية توجيه الاستثمارات فى مجال المياه بحيث تستهدف توفير المياه النقية لاسيما وأن الارقام تشير إلى 50 مليون نسمة في العالم العربى لا يحصلون على المياه النظيفة وأن 9 دول تستهلك اكثر من 100٪ مما لديها من موارد مائية متجددة. 700 محطة تحلية خليجية وأوضحت أن تحلية المياه تستنزف استثمارات ضخمة فى دول مجلس التعاون الخليجى وأن التكاليف الاستثمارية لمشروعات التحلية تجاوزت عشرات المليارات من الدولارات موضحة أن عدد محطات التحلية تجاوز 700 محطة موزعة على دول مجلس التعاون الخليجي ومعظمها في المملكة العربية السعودية وأن الطلب المتوقع على المياه للفرد فى دول الخليج العام المقبل يصل لنحو 367 جالونا فى الامارات العربية المتحدة و438 جالونا في البحرين و466 جالونا فى السعودية و446 جالونا فى قطر و359 جالونا فى عمان و731 جالونا فى الكويت وأن الطلب فى قطاع الزراعة يتجاوز 361 جالونا يوميا مقابل 1668 جالونا فى قطاع الصناعة و508 جالونات لى الاستخدام المنزلى وأن الحاجة الاجمالية تصل لحوالى 2807 جالونات يوميا وإلى جانب التراجع فى الموارد المائية العربية نجد أن الاطماع الاسرائيلية فى هذه المياه تمثل تحديا آخر يجب حسمه فقد منحت اسرائيل ملف المياه اهمية خاصة خلال المفاوضات متعددة الاطراف المتجمدة حاليا واعتبرت المياه القضية التى تلى الأمن القومى الاسرائيلى من حيث الاهمية ومازالت حتى الآن تنفذ مشروعات تسرق بمقتضاها المياه العربية لتغطية حاجتها من المياه التى تكفى احتياجاتها وحاجات مواطنيها التى تخطط أن يصل عددهم إلى 6 ملايين نسمة العام المقبل ومن أجل ذلك فهى تسعى ليس فقط للاستيلاء على المياه العربية التى تسيطر عليها منذ عدوان 1967 وإنما لزيادة مواردها المائية على حساب حاجات المنطقة العربية حيث تقوم شركة ميكوروت الاسرائيلية بتنفيذ مشروعين لترشيح المياه وتجميعها وبدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى حفر الابار بقطاع غزة لتزويد شبكة مياهها الوطنية بالمياه وتم لأجل ذلك بناء خط أنابيب لنقل المياه من قطاع غزة إلى النقب التى تقدر ما بين 80 – 90 مليون متر مكعب من المياه سنويا تستغل اسرائيل 41٪ منها بالإضافة إلى سحب مياه نهر اليرموك عبر تحويلات على شكل قنوات بحيث يمكن استخدام بحيرة طبرية كخزان طبيعى وكذلك الحث والسعى للاستفادة من المشروع التى تطرحه تركيا والمتعلق بنقل فائض من المياه يقدر بنحو 15 مليون متر مكعب من المياه يوميا عبر انابيب السلام من نهرى سيحون وجيحون فى جنوب الاناضول بواسطة خطى أنابيب احدهما بطول 4 آلاف كيلو متر لدفع المياه لدول الخليج والآخر بطول 2500 كيلو متر لدفع المياه إلى سوريا والأردن والسعودية وإسرائيل.



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٠/٨/١٢ ٢٠٠٠

سوريا والعراق فى انتظار قسمة تركية عادلة لمياه نهر الفرات

تخفيض تركيا المياه المتدفقة الى سوريا، عبر نهر الفرات النابع من تركيا والمار بسوريا ثم العراق، يؤكد المخاوف السورية من مخاطر انشاء تركيا لسدود على النهر دون التنسيق معها ومع العراق باعتبار ان الدول الثلاث متشاطئة على النهر، وان اية مشروعات عليه تؤثر عليها جميعا مما يستوجب التنسيق.

فقد تحولت السدود التركية على نهر الفرات الى صنابير ضخمة تمكن تركيا من التحكم فى كمية المياه المتدفقة منها الى سوريا والعراق.

وإذا كانت تركيا تتذرع حاليا بان الجفاف والرغبة في توليد قدر معين من الطاقة وراء التخفيض، فإن ذلك لا ينفي ان سوريا والعراق لهما مصالح أخرى، فالمعروف ان الموسم الجارى موسم زراعات صيفية كالقطن والخضراوات حيث يمد حوض الفرات بقية سوريا بفائض انتاجه، حيث يضم هذا الحوض اخصب الاراضى السورية، فضلا عن الاراضى الزراعية المحيطة بالنهر فى العراق الذى يحصل على ٥٨٪ من واردات النهر عند نقطة التقاء الحدود التركية ـ السورية.

ولتوضيح خطورة الاجراء التركي فإن تخفيض كمية المياه الى خمسمائة متر مكعب فى الثانية عند نقطة الحدود التركية ـ السورية يعنى ان كمية المياه المارة بالفرات انخفضت الى النصف تقريبا، بالمقارنة بواردات النهر قبل انشاء السدود التركية.

وإذا كانت تركيا تعلن أنها كانت تزود سوريا بضعف الكمية الحالية وذلك فى عام ١٩٩٩، فإن خبيرا سوريا فى المياه قال إن السبب لم يكن رغبة تركيا فى زيادة المياه المتدفقة لتوفيرها لسوريا وانما للتخلص منها لتخفيف اعباء التخزين على سد رئيسى بتركيا على الفرات لانه يقع فى منطقة زلازل، فى حين ان التخلص من كميات من مياهه مع موسم الجفاف يضعه فى وضع آمن حاليا.

وإذا كان اعلان تركيا ينم شكليا عن حسن نيات تزامنت مع تحسن فى العلاقات السورية ـ التركية بعد التوافق على ظهور عبدالله اوجلان زعيم حزب العمال الكردى التركى المحظور، علنا خارج سوريا وفق رغبة تركيا، فإن حسن النيات الحقيقى يقتضى ان تدخل تركيا مفاوضات حقيقية مع سوريا والعراق للتوصل الى قسمة عادلة لمياه نهر الفرات وفقا للقانون الدولى الخاص بذلك، بدلا من استمرار تركيا فى التصرف فى المياه الدولية النابعة من اراضيها بشكل تتراكم معه فوائدها على حساب سوريا والعراق.

عاطف صقر



المصـــدر : الأحـــــرار
التاريـــخ : ١٤ / ٨ / ٢٠٠٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دون المساس بموارد النيل

دول افريقية تبحث اعادة ملء بحيرة تشاد بالمياه

اتفق رؤساء اربع دول افريقية على دراسة برنامج لتحويل مياه نهر الى بحيرة تشاد التي يخشى المهتمون بالبيئة احتمال جفافها بسبب التصحر. واتفق رؤساء تشاد ونيجيريا والسودان في اجتماع عقد في وقت سابق هذا الاسبوع على تخصيص مبلغ مليون دولار لدراسة الجدوى.

ويتمثل احد الحلول الممكنة في تحويل مياه انهار في الجنوب الى نهر شاري الذي يصب في البحيرة.

ويقع البحيرة على الحدود بين تشاد والنيجر ونيجيريا والكاميرون. كما ناقش رؤساء الدول المشاركين في الاجتماع المشاكل الامنية في منطقة البحيرة. وقد يتم تشكيل قوة مشتركة من الدول الاعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد التي تضم الدول المشاركة في اجتماع بالاضافة الى الكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى.

واكدت مصادر رسمية في القاهرة ترحيبها بهذا المشروع طالما انه لن يمس بكمية المياه الواردة لبحيرة فيكتوريا.

واشار هذه المصادر الى ان نهر النيل لن يتأثر بهذا المشروع موضحين ان الموارد المائية لبحيرة تشاد لاعلاقة لها بمنابع النيل في الهضبة الاستوائية ووسط القارة الافريقية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٨ / ٢٠٠٢

طعامك فى خطر بسبب تزايد مشكلة المياه!

مظاهر الاسراف فى استخدام المياه لم تغب بعد عن حياتنا ومازالت تصدم البصر فى شوارعنا رغم حملات التحذير والتوعية ولم يعد هذا الامر مقبولا مع تزايد احساس العالم بمشكلة نقص امدادات المياه والتى لم تستثن منها اى قارة من قارات الدنيا فعشرات الدول باتت تواجه هذا النقص مع تراجع مستويات المياه وجفاف الابار.

وتعنى الزيادة السكانية اضافة 80 مليون شخص سنويا يحتاجون للحصول على المياه ومن المتوقع زيادة سكان العالم بمقدار ثلاثة مليارات شخص فى النصف الاول من القرن الحادى والعشرين وكل هذا العدد تقريبا سيولد فى بلاد تعانى من نقص فى المياه.

وقد حدث السحب الزائد للمياه فى الخمسين عاما الماضية اساسا ومنذ ابتكار المضخات التى تعمل بالديزل او الكهرباء اصبح من الممكن سحب مياه من الخزانات الجوفية بمعدل يزيد على معدل تجددها من خلال عملية الترسيب.

وتمثل المياه المستخدمة فى الرى 70٪ من استهلاك المياه على مستوى العالم وتستهلك الصناعة 20٪ اخرى بينما يمثل الاستهلاك المنزلى 10٪ وفى خضم التنافس المتزايد بين مختلف القطاعات للحصول على المياه تخسر الزراعة بصورة شبة دائمة.

فالمقارنة ليست فى صالح الزراعة اذ فى الهند مثلا يستلزم الامر الف طن من المياه لانتاج طن من القمح قيمته 200 دولار تقريبا لكن من الممكن استخدام هذه الكمية من المياه لزيادة الانتاج الصناعى بما تزيد قيمته على 50 ضعف قيمة طن القمح.

وقد زاد الطابع الحضرى والصناعى للحياة من الطلب على المياه فاستهلاك سكان القرى فى الدول النامية من المياه يزداد بمقدار ثلاثة امثال اذا تحولوا للسكن فى عمارات مثل تلك الموجودة فى المدن.

ومع اتجاه الناس الى اعلى السلسلة الغذائية واستهلاك اللحوم والبيض ومنتجات الالبان فانهم يستهلكون المزيد من الحبوب لان الماشية والدواجن تتغذى على الحبوب ولم يعد نقص المياه ظاهرة محلية فندرة المياه تعبر الان حدود

الدول من خلال التجارة الدولية في الحبوب وتمثل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا اسرع اسواق العالم نموا فى استيراد الحبوب ومع تزايد الطلب على المياه في مدن ومصانع المنطقة تلجأ السلطات باسلوب نمطى الى الاقتطاع من حصة الرى ويتم حينئذ موازنة النقص فى انتاج الغذاء باستيراد الحبوب وفى العام الماضى استوردت ايران سبعة ملايين طن من القمح لتسبق اليابان وتصبح اكبر مستورد للقمح فى العالم ومن المتوقع ايضا ان تتقدم مصر على اليابان هذا العام.

ويتزايد نقص المياه فى العالم سنويا بما يزيد من صعوبة مواجهته واذا قررنا فجاة تثبيت مستويات المياه فى كل مكان من خلال سحب كميات اقل من المياه بالمضخات فسوف ينخفض انتاج العالم من الحبوب بنحو 160 مليون طن اى ثمانية فى المائة وسوف تقفز اسعار الحبوب الى عنان السماء واذا استمر تزايد العجز فسوف تكون المعاناة اعظم.

واذا لم تتحرك الحكومات سريعا فى الدول التى تعانى من نقص المياه فان العجز فى المياه بها سيتحول الى نقص فى الغذاء ويهدد هذا الوضع بان تفوق احتياجات تلك الدول الفائض الممكن تصديره من دول الوفرة فى انتاج الغذاء وعندئذ سيقع الملايين فى الدول الفقيرة التى تعانى من نقص المياه فريسة العطش والجوع وسيصبحون غير قادرين على الهرب.

ولاتزال هناك فرص لتنمية موارد جديدة للمياه لكن استعادة التوازن بين الاستهلاك والطلب المتواصل سيعتمد اساسا على خفض الطلب من خلال تثبيت عدد السكان وزيادة الكفاءة فى استخدام المياه.

وتقول صحيفة «هيرالد تريبيون» ان الخطوة الاولى فى هذا الشأن هى الغاء الدعم لتكاليف توفير المياه والخطوة الثانية هى زيادة سعر المياه بما يعكس تكلفتها ويمثل التحول الى تقنيات واشكال جديدة للبروتين الحيوانى والمحاصيل التى لاتستهلك الكثير من المياه امكانية هائلة لزيادة انتاجية المياه وسيحدث هذا التحول اسرع اذ عكس سعر المياه قيمتها بدرجة اكبر.

عن صحيفة هيرالد تريبيون



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ / ٨ / ٢٠٠٠

تعقد مؤتمرا دوليا لمناقشة الأمن المائى

دول الخليج تستعد مبكرا لمواجهة مخاطر محتملة من نقص المياه

□ كتب ـ عبدالناصر أحمد:

بدأت دول الخليج العربى تستعد مبكرا لإقامة مؤتمر دولى خليجى عام 2001 يعقد فى قطر ويخصص لمناقشة الأمن المائى فى الخليج والسياسات الحديثة لتحقيق الاستخدام الأمثل فى إدارة الموارد المائية.. وفى هذه التحركات إشارة واضحة إلى أن دول الخليج العربى أخذت تتحسس أكثر من أى وقت مضى تلك المخاطر الكامنة وراء عدم إيلاء «مشكلة المياه» الاهتمام الكافى.

وقال مدير إدارة البحوث المائية التابعة لوزارة الزراعة القطرية عبد الرحمن المحمود فى بيان له «إن موضوع المياه قد أضحى بالنسبة لدول الخليج العربى من القضايا التى لا يمكن التهاون فيها» لافتا إلى أن هذا الموضوع أصبح أهم من السياسة.. وتقع دول الخليج العربى فى أحد أقسى وأصعب الأقاليم المعروفة بشحها للمصادر المائية الطبيعية وقد دفعت عوامل زيادة عدد السكان والتوسع الزراعى والنمو الصناعى والاستهلاكى المدنى المتزايد مسئولى المياه والزراعة فى دول الخليج إلى البحث والاستقصاء بشكل جدى عن حلول ومنافذ تؤمن استمرار توافر مصادر المياه وبتكاليف اقتصادية مقبولة لا تعوق المسيرة التنموية.

وأضاف المحمود قائلا أن مشكلة المياه يجب أن تعطى أولوية قصوى وأن تتم معالجتها بحيز أكبر من الاهتمام بعيدا عن كل التأثيرات السياسية.

وباتت مشكلة نقص المياه تعتبر من أهم القضايا المعاصرة دوليا مما حدا ببعض الخبراء إلى تسميتها بمسميات مختلفة مثل «تحدى القرن» أو «مشكلة القرن».. وقال المحمود إن مشكلة المياه تواجه العالم بأكمله ولكن تأثيرها يظهر بشكل أكبر على المنطقة الخليجية لأنها صحراوية تعتمد على المياه الجوفية لأغراض الزراعة وتحلية مياه البحر للاستهلاك المدنى البشرى.

وشدد المحمود على ضرورة التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجى من أجل وضع خطط تواجه مشكلة المياه موضحا أن الوضع المائى لدول التعاون متشابه إلى حد كبير.

وتستهلك الزراعة فى دول الخليج نسبة كبيرة من المياه من مختلف المصادر تقدر بـ 87٪ سنويا وذلك بسبب الأساليب التقليدية



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٥ / ٨ / ٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستخدمة في الزراعة والتي تؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المياه دون طائل.

وحيث لا توجد مصادر طبيعية للمياه في دول الخليج العربي لجأت هذه الدول إلى إنشاء محطات لتحلية المياه حيث استثمرت فيها مبالغ باهظة ولا تقل كلفة إنشاء المحطة الواحدة عن مليار دولار حيث يعتمد ذلك على حجمها وطاقتها الإنتاجية.

وتقوم دول الخليج العربي بإنتاج ما نسبته 70٪ من كميات تحلية المياه في العالم.. لكن دراسات حديثة صدرت مؤخرا للامم المتحدة أشارت إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مراكز متقدمة من بين عشرين دولة معظمها من الدول العربية تعاني من نقص مزمن في المياه.

وتشير الدراسات ذاتها إلى أن كمية المياه المستخدمة سنويا من مختلف المصادر في دول الخليج العربي في تزايد مستمر حيث تبلغ نسبتها للأغراض البشرية 11٪ و2٪ للأغراض الصناعية.

وتعاني دول منطقة الخليج من مناخ جاف في أغلب فصول السنة ومن قلة وعدم انتظام تساقط الأمطار وانخفاض المناسيب وقد دفع هذا الامر إلى الاهتمام بمعالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في بعض الزراعات العلفية بما يتلاءم مع الحدود المسموح بها عالميا.

من جانبه اعتبر أستاذ الجيولوجيا في جامعة قطر ورئيس اللجنة الإعلامية للمؤتمر الدولي الخليجي للمياه المنتظر الدكتور سيف الحجري إن الامن المائي بالنسبة لدول الخليج مقارنة مع دول عربية أخرى يضعنا في موقف لا نحسد عليه لأن معظم الموارد المائية في الدول العربية تأتي من دول غير عربية.

ويطالب خبراء المياه في منطقة الخليج حكوماتهم بوضع سياسات مائية محددة قادرة على التغلب على كوامن مشكلة المياه المتمثلة في ندرة الأمطار التي تشهدها المنطقه نظرا لطبيعتها المناخية الصحراوية الأمر الذي ساعد على زيادة مساحة التصحر وارتفاع نسبة الملوحة في التربة فضلاً عن اعتماد الكثير من الزراعات والصناعات وكثير من مشاريع التشجير والتنمية على مصادر محددة من المياه الجوفية في ظل إمكانيات ومخزون بسيط ومحدود.

وفي سبيل لفت الانتباه إلى أهمية ومخاطر مشكلة المياه المتعاظمة درجت دول الخليج العربي منذ وقت ليس ببعيد على إقامة «اسبوع خليجي للمياه» يبدأ في الثاني والعشرين من مارس من كل عام متزامنا مع اليوم العالمي للمياه حيث يتم خلاله نشر التوعية بالاستخدامات الصحيحة للمياه.. وقال الدكتور الحجري إن منطقة الخليج العربي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بضرورة وضع خطط مستقبلية للمحافظة على مصادر المياه كاستراتيجية لتحقيق الأمن المائي.

وشدد على أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة لحل مشاكل الامن المائي.. ويعقد المؤتمر الخامس للمياه خلال الفترة من 24 وحتى 28 من مارس المقبل تحت شعار «الامن المائي في الخليج» وتنظمه جمعية علوم وتقنية المياه بالتعاون مع الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وثلاث جهات من داخل قطر هي وزارة الشئون البلدية والزراعة ووزارة الطاقة والصناعة والكهرباء والماء وجامعة قطر وبدعم من المنظمة العالمية للتحلية الأوروبية وجمعية التنمية الأوروبية.

ومن المتوقع أن يشارك في المؤتمر أكثر من 400 شخصية من 26 دولة من المتخصصين في قضايا المياه من دول الخليج ومن دول عربية وأجنبية.

وسيناقش المؤتمر الدولي للمياه الوضع الراهن للموارد المتوافرة حاليا والمصادر المستقبلية في منطقة الخليج واستعراض أوجه وأنماط استخدامات المياه في الوقت الحاضر.

وسيكون هناك محور رئيسي يناقش الطرق الحديثة للإدارة المتكاملة لمصادر المياه إضافة إلى ترشيد الاستخدام ووسائله المتاحة والمقترحة وقياس فعاليتها.

بمشاركة ٤٠٠ شخصية من ٢٦ دولة ..

انعقاد المؤتمر الدولي الخليجي الأول لمناقشة الأمن المائي في دول الخليج «مارس القادم» بالدوحة

كتب ـ فهد الزومان:

■ تنظم الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وبالتعاون مع جمعية علوم وتقنية المياه بدولة قطر المؤتمر الدولي الخليجي لمناقشة الامن المائي في الخليج وذلك خلال الفترة من ٢٤ـ ٢٨ مارس ٢٠٠١م وذلك بدولة قطر ويأتي عقد هذا المؤتمر بعد ان رأت دول الخليج ان مشكلة نقص المياه تعتبر من أهم القضايا المعاصرة دولياً مما حدا بالخبراء إلى التحذير من هذا الخطر القادم وتستهلك الزراعة في دول الخليج ما نسبته ٨٧٪ من المياه الصادرة من دول الخليج.

كما تقوم دول الخليج بإنتاج ما نسبته ٧٠٪ من كميات المياه المستخدمة من خلال محطات تحلية المياه المالحة وسيناقش المؤتمر الذي يشارك به اكثر من ٤٠٠ شخصية من ٣٦ دولة من المتخصصين في قضايا المياه الوضع الراهن للحوار والمتوفرة والمصادر المستقبلية في منطقة الخليج واستعراض أوجه وانماط واستخدامات المياه في الوقت الحاضر كما سيناقش المؤتمر الطرق الحديثة لمصادر المياه إضافة إلى ترشيد استهلاك المياه والاستخدام ووسائله المتاحة والمقترحة وقياس فعالياتها وسيحظى المؤتمر بدعم من المنظمة العالمية للتحلية الاوروبية وجمعية التنمية الاوروبية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥/٨/٢٠٠٠

وزير الموارد المائيـــة:

مصر تتعاون مع دول حوض النيل وتسعى للإستفادة من الفاقد

كتب . أحمد نصر الدين:

أكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والرى ان علاقات مصر بدول حوض النيل العشر قد توثقت بشكل كبير وان كل مايشاع عن وجود خلافات بين مصر وبعض هذه الدول هو من قبيل الافتراء والبعد التام عن الحقيقة التى اكدت وجود تعاون وثيق وشرعى ودولى بين مصر وهذه الدول. واضاف ان مصر اقترحت اخيرا فى اجتماع وزراء دول الحوض ـ الذى انتهى الاسبوع الماضى فى الخرطوم اعداد دليل عملى يشرح كيفية تحويل الخلافات بين الدول المتشاطئة فى نهر دولى واحد الى نموذج للتعاون الوثيق باستقطاب الفواقد المائية وتعظيم الاستفادة منها لمصلحة شعوب دول الحوض الواحد. مشيرا الى ان مصر قد تقدمت بستة مشاريع لتأكيد مبدأ النهج الجديد وتنفيذها على مستوى الحوض العام وعلى مستوى الحوضين الفرعيين. وقال الوزير فى تصريحات للاهرام إن الجهات الدولية المانحة وفى مقدمتها البنك الدولى للانشاء والتعمير اقترحت تحويل مشروعات حوض النيل كنموذج يحتذى به فى جعل قضية المياه قضية السلام بدلا من النزاعات والحروب مشيرا الى ان دول الحوض العشر سوف تجتمع فى فبراير القادم فى جنيف مع ٢٠ دولة للاتفاق على تمويل كل المشروعات التى تقترحها الالية الجديدة لدول الحوض والتى يتم الآن وضع اطرها القانونية والمؤسسية من خلال اجتماعات مستمرة بين خبراء الدول العشر من الفنيين والقانونيين.



المصـــدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٥ / ٨ / ٢٠٠٠

الصعود إلى القمة — المياه والحدود (٣)

ل م محمد عبد الفتاح محسن

تهدف المعاهدات والأحلاف العسكرية التي تعقد بين الدول إلى امتلاك زمام القوة كوسيلة لفرض السيطرة وتنتهي في نهاية الأمر إلى الحصول على مزايا اقتصادية من خلال كسب الأسواق والتي تعود بالرفاهية على الشعوب وإذا رجعنا إلى الحلف التركي-الإسرائيلي لوجدنا أن له تمهيدا تاريخيا سابقا فقد بدأ العلاقات التركية - الاسرائيلية مبكرا منذ سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨ بإقامة علاقات أمنية مستترة ثم تحولت منذ بضع سنين إلى حلف هدفه إحداث ضغوط عسكرية على كل من سوريا والعراق وإيران فضلا عن ضغوط مائية على العراق وعلى سوريا على وجه الخصوص لكي تسلم بأن استفادتها من مياه الفرات الذي ينبع من الهضبة التركية ستكون في مقابل استفادة اسرائيل من مياه الجولان التي تحصل منها على ثلاثين في المائة من احتياجاتها، وإذن فقد كان من أهداف هذا الحلف إيجاد مدخل لحل مشكلة توفير المياه لإسرائيل من المصادر المحيطة بها فهو أقل تكلفة من تحلية مياه البحر ومن نقل المياه من تركيا إلى اسرائيل بواسطة الناقلات العملاقة، ويبرز دور تركيا في صراع المياه بعد حرب الخليج الثانية إذ صرح على أثرها رئيس تركيا السابق سليمان ديميريل بأن تركيا هي صاحبة الحق في السيادة على مياه دجلة والفرات ويتزامن هذا الدور مع إيقاع التعثرات الحالية لعملية السلام ومع تضخم مشكلة المياه التي تواجهها اسرائيل لمواجهة احتياجات المهاجرين الجدد، وحينما تحاول تركيا السيطرة على مياه دجلة والفرات بقطعها أو تخفيضها بالنسبة لدول المصب دون التشاور معها لكي تلحق ضررا بأمنها القومي فإن ذلك يخالف كافة القوانين والأعراف الدولية ويعتبر تعديا على الحقوق الثابتة تاريخيا وقانونيا

ولاشك في أن موضوع المياه قد أثير على مستوى القمة السياسية بين الرئيس كلينتون رئيس الولايات والرئيس حافظ الأسد رئيس سوريا الراحل والتي عقدت في جنيف في مارس ٢٠٠٠ وأن اللقاء قد تناول موضوع انسحاب اسرائيل إلى حدود ٤يونيو ١٩٦٧حيث كان لسوريا وجود على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، وبالتالي كان هناك طرح لمستقبل الأوضاع المائية بعد الانسحاب ولاشك أن الإخفاق في الوصول إلى اتفاق كان مرجعه عدم الاتفاق على تشاطؤ سوريا على شمال شرق بحيرة طبرية لخزان المياه العذبة، بل إن محادثات شيبردزتاون بين سوريا واسرائيل في مارس ٢٠٠٠ قد توقفت بعد ما تأكدت سوريا من أن مماطلات الجانب الاسرائيلي في تفعيل لجنة الحدود كان هدفها عدم الموافقة على استعادة سوريا لحقها كدولة متشاطئة على بحيرة طبريا ونهر الأردن وحتى لا يترتب لها حق في الحصول على حصتها من المياه العذبة من هذين المصدرين وكدأب اسرائيل فقد ناورت بإثارة قضايا سياسية جانبية لخلط الأوراق مثل نقاط الانذار المبكر داخل سوريا واشتراط إقامة علاقات طبيعية ودبلوماسية بين البلدين فور التوقيع على اتفاقية السلام، بينما كان الطرح السوري يربط بين التطبيع والانسحاب الكامل لاسرائيل من الأراضي السورية المحتلة بعد ٤يونيو ١٩٦٧

سبق أن أشرت إلى أن موضوع المياه والحدود كان موضوعا دائم الحضور في الخطط الصهيونية منذ ما قبل نشأة اسرائيل باعتبار أن المياه سوف تكون عاملا حاسما من مقومات تكوين الدولة واستمراريتها، وبعد نشأة اسرائيل لم يهدأ ساستها بال ومارسوا ضغوطا متواصلة على مراكز اتخاذ القرار بالولايات المتحدة، فتشكلت لجنة التوثيق الدولية التي أوصت باستثمار مياه نهر الليطاني في اسرائيل، كما عين الرئيس دوايت أيزنهاور في ١٦نوفمبر ١٩٥٣ ممثلا خاصا له هو إريك جونستون رجل الأعمال ومرشح الحزب الجمهوري لرئاسة أمريكا في وقت ما ، لكي يدرس توزيع مياه أنهار الأردن واليرموك والليطاني بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وانتهى جونستون من صياغة مشروعه في أكتوبر ١٩٥٥ بتحديد أنصبة المياه لكل من اسرائيل والدول العربية المجاورة ورفضته الدول العربية جميعا، وبتوالي الأيام ويزداد الإحساس بأهمية المياه وتنعقد المؤتمرات والندوات وفي سياق هذا الموضوع فقد أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في لندن دراسة أوضح فيها أن عام ٢٠٠٠ سوف يكون البداية الفعلية لأزمة المياه في افريقيا وفي الشرق الأوسط بسبب الزيادة السكانية والتلوث البيئي وتدهور نوعية المياه نتيجة لزيادة معدلات المواد الكيماوية والمعدنية المترسبة والتي تزداد نسبها بسرعة كبيرة تؤدي إلى خطر تزايد نقص نسبة الاوكسجين في المياه، وفي رام الله في فلسطين المحتلة أقيم مؤتمر لبحث توفير المياه لدول المنطقة وتزويد السلطة الفلسطينية واسرائيل بالمياه، وحضرت وفود من مصر واثيوبيا وهولندا وحضره بعض يهود الفلاشا القادمين من اثيوبيا لقدرتهم على التحدث مع الاثيوبيين ومعهم بعض العناصر التي تنتمي لجيش جون جارانج صاحب الأفكار الانفصالية لجنوب السودان كما حضره مندوبون من أوغندا، ومول المؤتمر هيئة المعونة الهولندية وشاركت فيه هيئات المعونة الأمريكية والنرويجية والدانمراكية ومع مراقبين من الأمم المتحدة وعرضوا التمويل لإقامة مشروعات تخدم اسرائيل بالدرجة الأولى، وفي مؤتمر المياه الذي عقد في اسطنبول في ٦سبتمبر ١٩٩٧ دعت تركيا إلى تحويل مياه الأنهار إلى سلعة تباع وتشترى ويتكرر هذا النداء كثيرا في الآونة الأخيرة في الندوات والمؤتمرات وهو لا يتفق مع القوانين والاتفاقيات الدولية ومنها قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية التي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢١مايو ١٩٩٧ ، كما شهدت القاهرة ولمدة ثلاثة أيام من ٢١إلى ٢٣فبراير ٢٠٠٠مؤتمرا للأمن المائي العربي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي بباريس لمناقشة مشكلات استغلال الموارد المائية في الدول العربية وانعقد هذا المؤتمر قبل شهرين من انعقاد منتدى المياه العالمي الثاني في لاهاي في مارس ٢٠٠٠

- لمناقشة الأوضاع المائية في العالم حتى عام٢٠٢٥ في منطقة الشرق الأوسط المعرضة ،
- لتناقص كميات المياه العذبة، ومهدت دراسات مؤتمر القاهرة لموضوعات مؤتمر لاهاي الذي نجح في وضع قضية المياه على الأجندة السياسية العالمية وفي رفع الوعي بالنسبة للشعوب بالنسبة لمشكلة المياه، وحضر مؤتمر لاهاي الذي انعقد في الفترة من ١٧إلى ٢٢مارس ٢٠٠٠ أكثر من ٥٠٠ خبير مياه عالمي، ١٣٠وزيرا للمياه والموارد المائية، اجتمعوا في هذا المنتدى العالمي الكبير لبحث قضايا المياه العذبة ولإقرار رؤية مستقبلية لها في القرن الحادي والعشرين واستغرق إعداد هذه الرؤية الشاملة ثلاث سنوات منذ اعلان مراكش للمياه بالمغرب في مارس ١٩٩٧ .

وعرضت رؤية قارة أوروبا والبحر المتوسط في اليوم الأول وفي اليوم الثاني عرضت رؤية القارة الافريقية والرؤية العربية للمنطقة العربية والشرق أوسطية وفي اليوم الثالث عرضت رؤية القارة الاسيوية وقد نفى شيمون بيريز رئيس وفد اسرائيل وجود أي أطماع لدى اسرائيل في المياه العربية وخاصة مياه نهر الليطاني، ولاشك أنه نفي سياسي لأغراض المؤتمر تكذبه الاجراءات العملية لاستنزاف اسرائيل لمياه الليطاني، وغيره من الأنهار المجاورة، وأعلن في المؤتمر عن تشكيل مجلس عالمي جديد للمياه والسلام كآلية جديدة لفض المنازعات بالطرق القانونية والتاريخية والفنية بالاستعانة بالخبراء الدوليين المتخصصين، كما أعلن عن وجود دراسة لإنشاء بنك التنمية تسهم فيه كل البنوك والحكومات الكبرى للمساهمة في مشروعات إعادة توزيع الموارد المائية بعدالة . وحياد في العالم كله!! وفضلا عن صندوق المساعدات الفنية والمالية تخصص لجميع الدول النامية والفقيرة، وكالعادة دائما فسوف تكون هناك متابعة لهذا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : / ٨ / ٢٠٠٠

المؤتمر من خلال مؤتمرات قائمة لتستضيف حكومة اليابان أعمال الملتقى الدولي الثالث للمياه عام ٢٠٠٢ وتستضيفه كندا عام ٢٠٠٦. لقد سيطر خبراء البنك الدولي بتخطيط من امريكا على مؤتمر لاهاي واعترضت المنظمات غير الحكومية بشده على سياسة البنك التي تدعو إلى خصخصة مشاريع المياه. فظاهر ما ينادي به البنك مراعاة حقوق الفقراء وباطنه تقنين تسعيرة المياه باعتباره سلعة تباع وتشترى من خلال إحكام قبضة الشركات والمؤسسات الامريكية على كافة المشروعات المائية في دول العالم الثالث وإلغاء دور الحكومات في الإشراف على الأنهار وإدارة مياهها. ويعمل البنك الدولي كرأس حربة في يد أمريكا تستخدمه كأداة لتحقيق أهدافها ومن بين ما ردده الوفد الاسرائيلي بالمؤتمر وساندته في ذلك الوفد الأمريكي ،أن الدول العربية تستهلك الكثير من المياه في الزراعة مع أن هناك دولا أخرى تستهلك قدرا أقل وتنتج أكثر، وفي ذلك إشارة إلى اسرائيل والأمر المطروح بالتالي هو أن تتوقف الدول العربية عن الاستهلاك الزائد للمياه في الزراعة وتقديم ما يفيض لدول أخرى، والمغزى من وراء هذا الكلام واضح وكثرة تكراره في مثل هذه المؤتمرات هو دعوة لترسيخه لتنفيذ ما يجرى تخطيطه. الأمور واضحة الآن ولانحتاج إلى عناء الربط بين ما يخطط له في هذه المؤتمرات وبين التخطيط الذي تزامن مع بداية التفكير في انشاء اسرائيل عام ١٨٩٧ وما تم تنفيذه لتأمين وجودها من مصادر المياه بالمنطقة فرسمت دولتا الانتداب بريطانيا وفرنسا حدود فلسطين وسوريا ولبنان عام ١٩٢٣ بحيث استقطعت حدود فلسطين الشرقية على مصادر المياه العذبة المحيطة بها كما رسم البروز الشمالي الشرقي في تلك الحدود ليضم مصبات الأنهار المنحدرة من الجولان وجبل الشيخ. وحال التنافس بين الفريقين على إحلال الإيطالي بدلا من تلك الحدود المائية-السياسية. وكل هذه الأمور كانت تجرى بينما أهل البلاد الاصليين مهمشون ولا حول لهم وحينما تتمسك سوريا الآن بحدودها المائية-السياسية على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا فإنما تتمسك باسترداد حق انتزع في يونيو ١٩٦٧ وعلى ضوء تلك التحركات المحمومة نرى أن المياه العذبة تطرح نفسها الآن على المائدة كعنصر مؤثر في تخطيط الحدود وإقرار السلام



المصـدر : الأخبـار

التاريـخ : ١٦/٨/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على مسئولية رئيس مرفق مياه القاهرة:

وداعاً لانقطاع وضعف المياه..

كتبت مديحة عزب:

المتتبع لتصريحات المسئولين عن مياه الشرب بالقاهرة الكبرى.. وكم التوسعات التي يجرى انشاؤها في محطات المياه في مختلف مناطق العاصمة.. يعتقد أن جميع المشاكل المتعلقة بمياه الشرب قد انتهت وذهبت إلى غير رجعة.. فلا انقطاع للمياه ولا ضعف في ضغطها ولا شكوى من عدم صعودها إلى الأدوار العليا.. في حين أن «الواقع» غير ذلك بالمرة فلاتزال بعض المناطق محرومة تماماً من مياه الشرب النظيفة ومناطق أخرى تعاني انقطاعاً مستمراً للمياه ومناطق غيرها لا يرى سكانها المياه طوال ساعات النهار.. وبالذات شاغلو الأدوار العليا.. وأصبح الاعتماد الأساسي على الخزانات والمواتير بالرغم من الأضرار الصحية التي تسببها مياه الخزانات وكذلك التكلفة المادية الباهظة التي تتطلبها صيانة وصيانة المواتير

والسؤال.. أين هذه التوسعات والإنشاءات التي يعلن عنها المسئولون ولا نراها إلا على صفحات الجرائد

يجيب اللواء حسنين الشهاوي رئيس الهيئة العامة لمرفق مياه الشرب بالقاهرة الكبرى..

بداية اطالب المتتبعين لهذه التصريحات أن يتابعوها بشيء من الدقة. فنحن لا نعلن عن تاريخ أو برنامج زمني لأي مشروع من مشروعات الهيئة إلا ونلتزم به تماماً وربما يتم إنجازه والإنتهاء منه قبل موعده المقرر.. وإذا كانت التصريحات الأخيرة والمعلن عنها خلال الاحتفال بالعيد القومي لمحافظة القاهرة هي «المقصودة» فقد تم التأكيد في نفس الوقت على أن موعد الإنتهاء من مشروعات التوسعة التي تجرى في الوقت الحاضر في بعض محطات مياه الشرب في سبتمبر من العام القادم. وذلك طبقاً للخطة الزمنية للتنفيذ. ومثال على ذلك هناك محطتان رئيسيتان تجرى توسعتهما الآن هما الفسطاط والتبين. الأولى تقوم بتغذية جزء من حلوان وزهراء المعادي ومدينة نصر وزهراء مدينة نصر والثانية تغطي احتياجات سكان بقية حلوان والمعادي و١٥ مايو.. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطة الفسطاط في الوقت الحالي ٧٠٠ ألف متر مكعب يومياً بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف متر مكعب يومياً وحسب الخطة الزمنية للتنفيذ وطبقاً للتعاقد المفروض أن ينتهي العمل في توسعة محطة الفسطاط في شهر سبتمبر من عام ٢٠٠١ ولكن انطلاقاً من شعورنا بالمسئولية واهتمامنا بتغطية الإحتياجات العاجلة للناس من مياه الشرب النظيفة فقد سعينا بكل جهدنا في انهاء جزء من التوسعة خلال شهر أغسطس الحالي على أساس زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية لمحطة الفسطاط بنحو ١٢٠ ألف متر مكعب يومياً ترتفع بعد ذلك لأقصى طاقة لها في يناير ٢٠٠١ أي قبل موعدها المقرر بـ ٩ أشهر

ويضيف اللواء حسنين الشهاوي.. كذلك الحال مع محطة التبين فطاقتها الحالية تبلغ ١٥٠ ألف متر مكعب يومياً ويجرى الآن العمل على قدم وساق في أعمال التوسعة لتصل الطاقة الإنتاجية في هذه المحطة إلى ٣٥٠ ألف متر مكعب يومياً بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف متر مكعب يومياً.. وبالرغم من أن الخطة الزمنية لتنفيذ التوسعة في تلك المحطة تنتهي في سبتمبر من عام ٢٠٠١ إلا أننا سوف نتمكن بمشيئة الله من رفع الزيادة الإنتاجية في مياه الشرب في محطة التبين خلال أغسطس الحالي إلى ٢٣٠ ألف متر مكعب يومياً بزيادة قدرها ٨٠ ألف متر مكعب يومياً وسينتهي العمل وفقاً لمعدل التنفيذ الحالي في يناير ٢٠٠١ أي قبل الموعد المقرر بـ ٩ أشهر أيضاً

وينهي رئيس مرفق مياه الشرب حديثه مؤكداً أن معظم سكان القاهرة الكبرى سوف يشعرون بهذا التحسن في ضغط مياه الشرب خلال أيام قليلة بإذن الله.

اختلاف المصالح والجفاف قد يؤديان الى اندلاع «حرب مياه» بين ثلاث ولايات أميركية

واشنطن: «الشرق الأوسط»

تواجه ثلاث ولايات اميركية خطر اندلاع الحرب بينها بسبب شح المياه وتلوثها واستمرار الجفاف فيها. لكن الحرب لن تكون دامية لأن سلطات الولايات قد تضطر الى القبول بقرار من المحكمة العليا لحسم النزاع بينها.

وقد وجدت ولايات جورجيا والاباما وفلوريدا نفسها في مجابهة عنيفة في السنوات الماضية للفوز بحصة في مياه نهرين يمنحان الخير والرفاه لـ6 ملايين نسمة في منطقة الجنوب الشرقي للولايات المتحدة. وفي عام 1997 اتفقت الولايات الثلاث على انشاء مجموعة داخلية من الولايات، لوضع خطة لتقاسم المياه. الا ان الاتفاق لم يتم بعد مرور ثلاثة اعوام، وبعد انفاق ما يقرب من 20 مليون دولار ووضع 5 مشاريع لإمدادات المياه.

وإذا لم تتمكن سلطات الولايات من التوصل الى مثل هذا الاتفاق فان المحكمة العليا ستتدخل لحسم النزاع. وتتفق سلطات الولايات التي تعاني معظم مناطقها من الجفاف، في مسألة واحدة هي ان المياه لا تكفي لسد احتياجات المجموعات السكانية في كل ولاية.

وتدور المعركة الاولى في هذا النزاع بين جورجيا والاباما للسيطرة على موارد حوض الاباما ـ كوزا ـ تالابوزا المائي، وهو حوض يضم مجموعة تمتد على طول 320 ميلا من شمال غرب جورجيا نحو الزاوية الجنوبية الغربية للاباما. اما المعركة الثانية فتشمل الولايات الثلاث لتقاسم مياه حوض نهر ابالاتشيكولا ـ تشاتهوتشي ـ فلنت الكبير الذي يجري على حدود الاباما وجورجيا نحو ساحل فلوريدا.

وذكر موقع محطة «إيه بي سي» الاميركية على الانترنت، ان سلطات ولاية فلوريدا أعلنت انها مهتمة بنقاوة مياه النهر الذي يصب في خليج ابالاتشيكولا الذي يوفر بدوره 70 في المائة من المحار الذي تصطاده الولاية. وتعتبر المنظمات البيئية النهرين من المواقع الجيدة بيئيا التي تتوفر فيهما انواع من الاحياء المتنوعة. اما سلطات جورجيا فانها مهتمة بالمياه المخصصة لاستهلاك السكان، وللاستهلاك الزراعي، ولانتاج الطاقة الكهرومائية، خصوصا ان النهرين ينبعان منها. وتهتم سلطات الاباما بالمياه لاستهلاك السكان ولاستهلاك المؤسسات الصناعية.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/٨/

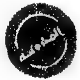
اللاعب التركي في معركة المياه

٢-٢

أحكام القانون الدولي في الخلاف التركي السوري العراقي حول تقاسم المياه

■ الاتفاقات الدولية كافة التي تنظم استعمال مياه الانهار الدولية كرست قاعدة ضمان حقوق الدول المتشاطئة في النهر الدولي

■ معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين الحكومة التركية والحكومة العراقية سنة ١٩٤٦ لا تزال سارية المفعول



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٨ / ٨ / ٩٤

● معين أحمد محمود

■ من جنوب لبنان الى الجولان ، ومن الانهار العربية الى الانهار التركية، سرارات مواجهات جديدة تلوح في الافق، « الاردن » ، « الليطاني » ، « اليرموك » ، لاتزال تستهل الشاب « الاسرائيلي » .

لكن اللاعب الآخر على الساحة يحمل الهوية التركية، ويمثل تحديا اضافيا ، قد يكون له انعكاساته على استقرار المنطقة.

وقد عرضنا في الحلقة الاولى من هذه الدراسة تاريخ الخلاف التركي السوري العراقي حول مياه دجلة والفرات ، والموقف التركي من تعقيد الموضوع ومحاولاته الاستئثار بمياه الفرات ودجلة ، ومن ثم بيع تركيا للمياه العربية « لاسرائيل » ، والدور العربي المطلوب للتعامل مع دول الجوار الجغرافي لقطع الطريق على التسلل الصهيوني لهذه البلدان.

ولكن ، ما هي وجهة نظر القانون الدولي في حالة اخفاق الدول الثلاث في الاتفاق على تقاسم المياه ؟ تنقسم المياه بحسب مفهوم القانون الدولي الى قسمين رئيسيين هما:

١- المياه الجوفية: وهي تخضع لسيادة الدولة خضوعا مطلقا.

٢- المياه السطحية: وهي احد نوعين اثنين: فاما ان تكون مياها سطحية محلية تخضع للقانون المحلي، واما مياها دولية كمياه البحار، المضايق الدولية، القنوات البحرية، الانهار الدولية وهذه المياه حاول علماء وخبراء القانون الدولي وضع ضوابط ونظم لها، وبشكل مستقل لكل حالة مما يتيح للدولة حرية الاستفادة من المياه وعلى قدم المساواة.

تعتبر الانهار الدولية ذات خصوصية تمنحها اهمية كبرى لكونها مثار تنافس وتنازع بين الدول سواء كان هذا النزاع آنيا أو خامدا بمعنى ان هناك احتمالات لنشوبه في المستقبل ولانها ايضا ثروة اقتصادية مشتركة بين اكثر من دولة ويعرف القانون الانهار على انها:

الانهار التي تجري ضمن أراضي عدة دول وتوصف بانها ليست بالانهار القومية وهذه الانهار تعود ملكيتها لدول عدة وليست لدولة واحدة. اذ ان كل دولة تملك حق ممارسة سيادتها على ذلك القسم من النهر ضمن اراضيها شريطة التقيد بحقوق ومصالح الدول الاخرى التي يمر النهر في اراضيها. أما الانهار الحدودية التي تقع على تخوم الدولة وهي انهار تفصل بين دولتين متجاورتين وتكون حدودا طبيعية لتلك الدول المجاورة وتعود ملكية هذه الانهار لاراضي الدول التي تفصل فيما بينها. وذلك وفق مبادىء القانون الدولي التي تنظم استثمار مياه الانهار المشتركة ويعتبر خط الحدود كقاعدة خطا فاصلا في منتصف النهر، أو ضمن ما يسمى منتصف النهر. اما الانهار القومية التي تمتلكها الدولة من المنبع الى

المصب فانها تخضع لسيادة الدوله المطلقة حيث لا توجد مشكلة بل ان المشكلة تكمن في الانهار الدولية حيث ان الاعراف والمبادىء القانونية تقر بالملكية الشائعة للدول المتشاطئة والتي لا تستطيع اي منها ان تتصرف دون ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المتشاطئة الأخرى. وبعد جهود مضنية لتنظيم العلاقة ما بين الدول المتشاطئة استقر الرأي على ملكية الدول بجزء من النهر العابر لاراضيها أو المجاور لاقليمها بمعنى حقها في ان تمارس على هذا الجزء السيادة والسلطة معا كالقضاء والشرطة وتنظيم شؤون الملاحة وغيرها وحقها في استغلال مياهه في مختلف النواحي الزراعية والصناعية مع مراعاة الحقوق المماثلة للدول المتشاطئة الاخرى والا تلحق هذه الاعمال ضررا بالدول الاخرى، ولقد قاد ذلك الى وضع قواعد تنظيم الانتفاع بمياه الانهار الدولية من خلال الآتي:

اولا: نظام الملاحة في الانهار الدولية.

ثانيا: حق الدول المتشاطئة في استغلال مياه النهر في شؤون الزراعة والصناعة.

وهنا سوف نحاول ان نفصل لهاتين القاعدتين الرئيسيتين:

استغلال المياه الدولية

في عام ١٩١٠ أدرج هذا الموضوع في جدول اعمال معهد القانون الدولي، ونوقش في اجتماع مدريد سنة ١٩١١ حيث تبنى المعهد اعلانا عرف فيما بعد بإعلان مدريد وتضمنت المادة الاولى منه الاقرار بامتناع كل دولة عن القيام بأي من الاعمال الآتية:

١- تغيير المنطقة التي يعبر منها النهر حدودها الى اقليم دولة مجاورة الا بموافقة هذه الدولة.

٢- تغير طبيعة المياه تغييرا من شأنه ان يضر بغيرها.

٣- قيام الدولة في اقليمها باعمال يمكن ان تؤدي الى فيضان النهر من اقليم دولة أخرى.

٤- ان تصرف او ان تحجز الدولة من ماء النهر قدرا يتسبب عنه هبوط المستوى الطبيعي لمجرى الماء في الدول المجاورة.

٥- ان تقوم الدولة باي عمل يمكن ان يؤدي الى تعطيل الملاحة في النهر أو ايجاد عقبات في سبيلها.

٦- يجب على الدول المعنية تشكيل لجان مشتركة دائمة لكي تتولى دراسة المشاريع المقترح اقامتها على النهر.

ماذا يعني هذا ؟

هذا يعني ببساطة ووضوح ترسيخ مبدأ « حق المعاملة بالمثل » بين الدول المتشاطئة بعدم الحاق الضرر بأي من الدول المتشاطئة الاخرى على النهر ذاته.

ثم جاء مؤتمر المواصلات الذي انعقد في جنيف سنة ١٩٢٣ ليبحث مسألة تنظيم استخدام القوى المائية في الانهار الدولية واقرت بشأن تنظيم استخدام هذه القوى اتفاقية ابرمت في التاسع من ديسمبر من العام ذاته ورد فيها النص الآتي:

«ان تحتفظ كل دولة في حدود القانون الدولي بالحرية في ان تقوم على اقليمها بجميع الاعمال التي تراها ملائمة لاستخدام القوى المائية ما لم تكن هذه الاعمال من شأنها ان تمس اقليم دولة اخرى، أو كان يترتب عليها اضرار جسيمة بدولة اخرى. وفي هذه الحالة يتعين قبل تنفيذها التفاوض بين الدول التي يهمها الامر للوصول الى اتفاق نهائي بشأنها».

ثم أقرت التوصية الآتية التي جاءت بناء على اقتراح تقدمت به اللجنة الدائمة لتجميع القانون الدولي الى المؤتمر الامريكي السابع المنعقد في ٢٤ نوفمبر ١٩٣٣. وكانت التوصية على النحو الآتي:

«انه يجب دائما لاستغلال مياه الانهار في أغراض صناعية أو زراعية الاتفاق بين الدول صاحبة النهر طالما أن هذا الاستغلال يمكن ان يكون له تأثير بالنسبة لاقاليم الدول المجاورة».

ولقد ازداد اهتمام الاسرة الدولية بمياه الانهار المشتركة واستغلالها للاغراض الملاحية فشكل مجمع القانون الدولي عام ١٩٥٦ لجنة خاصة مهمتها تثبيت قواعد القانون الدولي حيث خرجت هذه اللجنة عام ١٩٥٧ بمشروع قرار نصت المادة الثانية والثالثة منه على احترام حقوق الدولة المتشاطئة على ان يكون في حدود احترام الحق العائد للدول المتشاطئة الاخرى ومنعت المادة الخامسة أجراء أي تغيير على الوضع الطبيعي للمياه يكون من شأنه الاضرار بحقوق الآخرين.

وفي سنة ١٩٦١ في سالزبورج تبنت اللجنة قرارا جاء في مقدمته:

«ان معهد القانون الدولي يعتبر المصادر المائية مسألة ذات مصلحة عامة يجب ان يكون استغلالها عن طريق التشاور بين الدول المتشاطئة».

وقد أكدت المادة الثانية من القانون على ضمان حقوق الدول المتشاطئة في النهر فنصت بأن: «لكل دولة الحق في الاستفادة من المياه التي تخترق أو تحد اقليمها بشرط التقيد بالحقوق التي يفرضها القانون الدولي وخاصة القاعدة التي مفادها ان هذا الحق محدد بحق انتفاع الدول الاخرى ذات المصلحة في المجرى المائي نفسه». أما المادة الخامسة فقد نصت على ضرورة التشاور بين الدول حول المشروعات المزمع انشاؤها على النهر من قبل احدى الدول المتشاطئة حيث جاء فيها:

«لن يباشر بمشروعات استغلال المياه الا بعد اعلان مسبق للدول الاخرى صاحبة المصلحة. كما أكدت جمعية القانون الدولي في توصياتها الصادرة عام ١٩٥٦ على ضرورة الاتفاق بين الدول المتشاطئة على المشاريع والانشاءات الجديدة التي تنوي احدى الدول انشاءها وفي حالة عدم التوصل الى مثل هذا الاتفاق يجب ان يعرض الامر على التحكيم».

ثم أكدت الجمعية آنفة الذكر في اجتماعاتها المنعقدة في جنيف في شهر اكتوبر عام ١٩٥٧ وفي لاهاي في شهر مارس عام ١٩٥٨ وفي مؤتمر نيويورك الذي انعقد في العام نفسه في شهر سبتمبر وفي مؤتمرها التاسع والأربعين المنعقد في هامبورج عام ١٩٦٠ على جميع المبادىء الوارد ذكرها فيما سبق. ثم جاء المؤتمر الثاني للجمعية الذي انعقد في هلسنكي من ١٤ - ٢٠ أغسطس ١٩٦٦، تتويجا لأعمالها حيث قدمت لجنة الانهار الدولية الى المؤتمر مشروعا نهائيا بتقنين قواعد القانون الدولي في الانهار الدولية حيث نصت المادة الرابعة منه على الآتي:

«الدول المتشاطئة لا تستطيع احتكار الاستعمال الحالي لمياه النهر الدولي وليس لها القيام بخزن المياه لاستعمالها في المستقبل».

وأما المادة ٣١ من المشروع فقد اوصت باحالة المشاكل التي تنشأ بين دول النهر الى جهة ثالثة تقوم بدور الوسيط وليس لأي من هذه الدول القيام بالمشروعات المزمع اقامتها قبل التوصل الى الاتفاق مع الدول المعنية.

توصيات الجمعية العامة للامم المتحدة

وفي عام ١٩٧٠ اصدرت الجمعية العمومية للامم المتحدة توصياتها الى لجنة القانون الدولي عبر قرارها رقم ٢٦٦٩/د/٢٥ تطالب منها مباشرة دراسة القانون المتعلق باستخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية بقصد انمائه التشريعي وتدوينه، وتشكلت فورا لجنة منبثقة من لجنة القانون برئاسة الاستاذ كير في وقامت باستطلاع رأي الدول والمنظمات الدولية.

وفي عام ١٩٨٠ تمكنت تلك اللجنة من تقديم أولى مواد مشروع الاتفاقية التي تنظم استخدام الانهار الدولية للاغراض غير الملاحية غير ان هذه الاتفاقية لم تنجز حتى الآن.

تنظيم الملاحة في الانهار الدولية

ان اول تنظيم للوضع الحقوقي للانهار الدولية تضمنته معاهدة فرساي التي اختتمت فيها الحرب العالمية الاولى ذلك من ناحية حق الملاحة وحق المعاملة بالمثل. وفي المواد ٣٢٧ - ٣٦٢ على وجه التحديد وهي المعاهدة التي اعتبرت كلاً من انهار الراين والالب والاودر والسين والدانوب وفروعها غير قابلة للملاحة، والتي توصل اكثر من دولة بالبحر حرة بالنسبة للملاحة لجميع الدول تستوي في ذلك من حيث المعاملة والمرور. ثم جاءت معاهدة برشلونة في العشرين من ابريل عام ١٩٢١ التي وقعتها ٤٢ دولة لتحدد نظما قانونية خاصة للملاحة في الانهار الدولية وتشمل تحديد المياه الصالحة للملاحة على النحو الآتي:

أولا: مجاري المياه الصالحة بطبيعتها للملاحة والتي تفصل بين دول مختلفة أو تجري فيها.

ثانيا: مجاري المياه التي تعتبر ذات أهمية دولية بمقتضى القرارات الفرعية من الدول التي تجري فيها أو بمقتضى اتفاق دولي تقره الدولة صاحبة النهر.

ثالثا: مجاري المياه التي تشرف عليها لجان دولية تمثل فيها دول أخرى غير الدول صاحبة المجرى.

وبصياغة هذه الاتفاقية لنظم الملاحة في الانهار الدولية تكون قد فتحت الملاحة الحرة لسفن جميع الدول الموقعة على الاتفاقية، والزمت هذه الدول بمراعاة المساواة في المعاملة بين جميع السفن وبالقيام باعمال الصيانة لابقاء النهر صالحا للملاحة. وبالمقابل منحت هذه الدول الحق في تقاضي الرسوم والعائدات مقابل الصيانة وتحسين المجرى، كما منحتها الحق باخضاع النهر الواقع في اقليمها والملاحة فيه لقوانينها الخاصة المتعلقة بالشرطة والجمارك والمصلحة العامة... الخ.

وما من شك ان هذه المعاهدة اوقفت حرية الملاحة على السفن المدنية والتجارية، اما السفن الحربية او ما شابه فان مرورها يحتاج الى اتفاق خاص. ونصت هذه المعاهدة على ان اي نزاع يثار بتطبيق هذه الاتفاقية يعرض على محكمة العدل الدولية بعد ان يكون عرض اولا على لجنة المواصلات والنقل التابعة للامم المتحدة لتبدي رأيها فيه بصفة استشارية.

نظم الاشراف على الملاحة الدولية

اما نظم الاشراف على الملاحة الدولية فقد حددتها الاتفاقية بثلاثة اساليب تاركة للدول صاحبة النهر حرية اختيار اي من الاسباب الآتية:

١- لكل دولة الحق في الاشراف على الجزء التابع لاقليمها.

٢- ان تؤلف لجنة مشتركة تضم ممثلين عن جميع الدول التي يعبر النهر اراضيها او يشاطئها.

٣- ان تؤلف لجنة دولية تضم بالاضافة الى من سبق ذكرهم ممثلين عن الدول التي يهمها امر الملاحة النهرية.

لكن هذه الاتفاقية فشلت بسبب عجزها عن تحديد اسلوب محدد او صيغة واحدة للاشراف على الملاحة وتناقص بسبب ذلك عدد الدول الموقعة على الاتفاقية حتى اصبح ٢١ دولة فقط، وذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية في صيف عام ١٩٣٩.

وعلى الرغم من كل المواد القانونية التي نصت عليها بنود الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وفشل تنفيذ بعضها الا ان الاسرة الدولية تسعى سعيا ذاتيا على الرغم من بعض الاحلاف والاتفاقيات السرية بين بعض الدول لتحقيق مكاسب سياسية لابراز وايجاد الاطار القانوني العام الناظم لحقوق الدول المتشاطئة في الاستفادة من المياه الدولية على أسس تتضمن الحقوق والواجبات بما يضمن تكريس مبدأ التعامل الدولي.

وما من شك ان التعامل الدولي في مجال الانهار قد بني على هذا الاساس الانساني من التعامل الدولي ليراعي النقطتين التاليتين:

اولا: الشكل الجغرافي لمجرى النهر الذي يشكل اساس الحق والالتزام ومضمون النظام النهري.

ثانيا: طريقة التعامل التي تتطلب اتفاقا دوليا أو معاهدة دولية مسبقة يبين على اساسها التعامل في توزيع الحصص أو طبقا للقوانين المحلية التي تقر المساواة في التوزيع وفي غياب الصيغ القانونية التي تحكم وتنظم هذه العلاقة بشكل فاعل ومؤثر فقد أعطى القانون الدولي الحق للدولة الواقعة على المجرى والتي تتأثر نتيجة حرمانها من حصص النهر في التقدم بشكوى لمحكمة العدل الدولية مطالبة بالتعويض استنادا لمظالم المحكمة.

الاتفاقات الدولية

ما تقدم يقودنا الى استعراض الاتفاقات الدولية سواء العامة منها والخاصة التي عقدت لتنظيم استعمال مياه الانهار في غير شؤون الملاحة حيث يمكننا بالتالي استخلاص قاعدة عرفية تذهب الى ضمان حقوق الدول المتشاطئة في مياه النهر الدولي، قد حرصت هذه الاتفاقات والمعاهدات الدولية على ضمان حقوق هذه الدول عن طريق النص على منع الدولة المتشاطئة من القيام بمشروعات استغلال المياه دون أخذ موافقة الدول المتشاطئة الاخرى وتوزيع المياه بينها للحيلولة دون استئثار بعضها بحقوق البعض الآخر والاضرار به.

ومثال هذه المعاهدات:

١- اتفاقية جنيف التي عقدت تحت ظل عصبة الأمم في التاسع من ديسمبر عام ١٩٢٣.

٢- الوفاق الفرنسي - البريطاني الموقع في باريس في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠.

٣- معاهدة إكس لا شابل بين بروسيا وهولندا الموقعة في ٢٦ يونيو عام ١٨١٦.

٤- معاهدة بين فرنسا وسويسرا وقعت في الرابع من نوفمبر عام ١٨٢٤.

٥- معاهدة بين بلجيكا واللوكسمبورج وقعت في السابع من اغسطس ١٨٤٣.

٦- معاهدة بين النمسا وبلغاريا في شأن نهر اين، وقد دخلت حيز التنفيذ في الاول من يناير عام ١٨٥٩.

٧- معاهدة بين المانيا وسويسرا وقعت في العاشر من مايو ١٨٧٩.

٨- بروتوكول بين ايطاليا والمملكة المتحدة، وقعه في روما في ١٥ ابريل عام ١٨٩١.

٩- معاهدة بين المملكة المتحدة واثيوبيا وقعت في اديس ابابا في ١٥ مايو عام ١٩٠٢ بشأن مياه نهر النيل.

١٠- اتفاقية بين النرويج والسويد وقعت في ٢٦ اكتوبر عام ١٩٠٥.

١١- معاهدة بين دول الكونغو والمملكة المتحدة وقعت في لندن في التاسع من مايو عام ١٩٠٦.

١٢- اتفاقية بين الولايات المتحدة الاميركية وكندا وقعت في يناير عام ١٩٠٩.

١٣- اتفاقية بين فرنسا وايطاليا بشأن استغلال نهر رويا وروافده وقعت في ١٧ ديسمبر ١٩١٤.

١٤- معاهدة بين الاتحاد السوفييتي السابق وايران وقعت في موسكو في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١.

١٥- معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا ودول الحلفاء في



٢٤ يوليو ١٩٢٣.

١٦- معاهدة سان جرمان بين النمسا والدول التي انفصلت عنها، وقعت في ١٠ من اكتوبر عام ١٩١٩.

١٧- معاهدة بين الدنمارك والمانيا وقعت في كوبنهاجن في ١٠ من ابريل ١٩٢٢.

١٨- معاهدة بين هنغاريا (المجر) ورومانيا وقعت في ١٤ ابريل نيسان عام ١٩٢٤.

١٩- معاهدة بين النرويج وفنلندا في الرابع من فبراير عام ١٩٢٥ بشأن نهري بتسيفك وجاكو يسيلف.

٢٠- معاهدة بين النمسا والمجر في ١١ من شهر مارس عام ١٩٢٧.

٢١- اتفاقية بين اسبانيا والبرتغال بشأن نهر دورو، وقعت في لشبونة في ١١ اغسطس عام ١٩٢٧.

٢٢- اتفاقية بين فرنسا وسويسرا متعلقة باستغلال نهر الراين في منطقة كيمبس، وقعت في بيرن في ٢٣ اغسطس عام ١٩٢٦.

٢٣- معاهدة بين النمسا وتشيكوسلوفاكيا وقعت في براغ في ١٢ ديسمبر عام ١٩٢٨.

٢٤- معاهدة بين حكومة جنوب افريقيا والبرتغال حول استعمال مياه نهر كونيتو وقعت في الاول من يوليو عام ١٩٢٦.

٢٥- معاهدة بين حكومة بلجيكا وحكومة المملكة المتحدة متعلقة بحقوق المياه بين تنجانيقا ورواندا روانديا، وقعت في لندن ٢٢ نوفمبر عام ١٩٣٤.

٢٦- معاهدة بين اليونان وتركيا وقعت في أنقرة في ٢٠ يونيو عام ١٩٣٤.

٢٧- معاهدة بين جواتيمالا والسلفادور وقعت في جواتيمالا في التاسع من ابريل عام ١٩٣٨.

٢٨- معاهدة بين المملكة المتحدة والبرازيل، وقعت في لندن في ٩٥ مارس عام ١٩٤٠.

٢٩- معاهدة بين الولايات المتحدة والمكسيك بشأن استغلال انهار كيورادو وتاكانا وريوكراند، وقعت في واشنطن في الثالث من فبراير عام ١٩٤٤.

٢٠- معاهدة بين الارجنتين والورجواي متعلقة باستخدام مياه نهر اورجواي في منطقة سلتوكراندي وقعت في مونتفيدو في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٤٦.

٣١- اتفاقية بين جمهورية فنلندا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وقعت في هلنسكي في ٢٨ اكتوبر عام ١٩٤٧، ودخلت حيز التنفيذ في ١٢ مارس عام ١٩٤٨.

٣٢- معاهدة بين الاتحاد السوفييتي السابق ورومانيا في ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٩.

٣٣- معاهدة بين الولايات المتحدة وكندا بشأن نهر نايكرا وقعت في واشنطن في ٢٧ فبراير عام ١٩٥٠.

٣٤- معاهدة بين الاتحاد السوفييتي السابق وهنغاريا وقعت في موسكو في ٢٤ فبراير عام ١٩٥٠.

٣٥- معاهدة بين المانيا الاتحادية ولوكسمبورغ متعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية في السلور وقعت في ابريل عام ١٩٥٠.

٣٦- اتفاقية بين الاتحاد السوفييتي السابق وهنغاريا (المجر) بشأن تنظيم المياه الحدودية في منطقة تيزا، وقعت في التاسع من يونيو ١٩٥٠.

٣٧- معاهدة بين بوليفيا وبيرو بشأن استغلال مياه بحيرة تتاكاكازي وقعت في ١٩ فبراير عام ١٩٥٧.

٣٨- معاهدة بين تشيكو سلوفاكيا السابقة وهنغاريا (المجر) وقعت في براغ في ١٢ اكتوبر عام ١٩٥٦.

٣٩- معاهدة بين الاتحاد السوفييتي السابق والنرويج وفنلندا بشأن استغلال مياه بحيرة ايناري وقعت في موسكو في ٢٩ ابريل ١٩٥٩.

٤١- اتفاقية بين سويسرا وايطاليا حول استغلال مياه ند سبول وقعت في بيرن في ٢٧ مايو ١٩٥٧.

٤٢- معاهدة بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والسودان حول الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل، وقعت في القاهرة في الثامن من نوفمبر عام ١٩٥٩.

٤٣- معاهدة بين سورية والأردن متعلقة باستغلال مياه نهر اليرموك وقعت في دمشق في الرابع من يونيو ١٩٥٣.

٤٤- معاهدة بين الاتحاد السوفييتي السابق وأفغانستان في ١٨ يناير عام ١٩٥٨.

٤٥ - معاهدة مياه الهندوس بين الهند وباكستان وقعت في التاسع من سبتمبر ١٩٦٠.

٤٦ - اتفاقية بين كينيا ومالي وموريتانيا والسنغال بشأن استخدام مياه نهر السنغال، وقعت في داكار في فبراير عام ١٩٦٤.

٤٧ - معاهدة جماعية بين الكاميرون وجاد وداهومي وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا وفولتا العليا، وقعت في نيامي في ٢٥ نوفمبر عام ١٩٦٤.

٤٨ - معاهدة بين الولايات المتحدة وكندا بشأن نهر كورلمبيا في ١٧ يناير عام ١٩٦١.

٤٩ - معاهدة بين الأرجنتين والاورجواي وقعت في السابع من ابريل عام ١٩٦١.

٥٠ - معاهدة بين ألمانيا وهولندا في الثامن من ابريل ١٩٦٠.

٥١ - معاهدة بين بولندا والاتحاد السوفييتي في ١٥ فبراير ١٩٦١.

٥٢ - بروتوكول بين اليونان وتركيا في ١٩ يناير عام ١٩٢٣.

٥٣ - معاهدة بين فرنسا وسويسرا وقعت في ٢٣ أغسطس عام ١٩٦٣.

٥٤ - معاهدة بين هنغاريا (المجر) ورومانيا وقعت في الرابع من يونيو عام ١٩٦٤.

٥٥ - معاهدة بين اليونان وبلغاريا، وقعت في أثينا في التاسع من يوليو عام ١٩٦٤.



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٢/٨/٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٦ - معاهدة بين فنلندا والاتحاد السوفييتي السابق وقعت في هلسنكي في ابريل ١٩٦٤.

٥٧ معاهدة بين النمسا وألمانيا الاتحادية وسويسرا بشأن مياه بحيرة كونستانس وقعت في بيرن في ٣٠ ابريل ١٩٦٦.

٥٨ - معاهدة بين النمسا وتشيكوسلوفاكيا السابقة، وقعت في فيينا في السابع من ديسمبر عام ١٩٦٧.

٥٩ - معاهدة بين الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وبورغواي والأورغوي حول نهر بليت وقعت في ٢٣ ابريل عام ١٩٦٩.

٦٠ - معاهدة بين المكسيك والولايات المتحدة بشأن مياه نهر ريو كراند، وقعت في مكسيكو في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٧٠.

معاهدة لوزان المتعلقة بنهر الفرات

وأما بالنسبة لأحكام القانون الدولي الخاصة باستغلال مياه نهر الفرات فقد نصت «معاهدة لوزان» المعقودة في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ بين تركيا ودول الحلفاء في مادتها (١٠٩) على أنه «عند عدم وجود شروط تخالف ذلك، فإذا نتج عن تثبيت الحدود الجديدة نظام هيدروليكي (القنوات، الفيضانات، الري، الصرف، أو ما شابه ذلك) أو إذا كانت هناك عادة معمول بها في دولة سابقة على الحرب الخاصة بالمياه أو القوة الهيدروليكية التي يقع مصدرها في اقليم الدولة الأخرى، فيعقد اتفاق بين الدول المعنية لحماية المصالح والحقوق التي اكتسبتها كل منها».

وقد أثار استقلال العراق وسورية بخروجهما من نظام الانتداب البريطاني والفرنسي، مسألة قانونية مهمة تتعلق بمدى قانونية هذه المعاهدة وبالتالي مدى الزامها لتركيا وللدول التي عقدت لأجلها.

ولكن موقف الأمم المتحدة من توارث المعاهدات واضح وصريح فقد سبق للأمانة العامة للأمم المتحدة أن أوصت عام ١٩٤٩ لجنة القانون الدولي بإدراج موضوع التوارث الدولي، واستمرت هذه التوصيات حتى قررت اللجنة (اللجنة السادسة) سنة ١٩٦٧ تعيين الاستاذ همفري والدوك مقرراً لموضوع توارث المعاهدات، وفي سنة ١٩٧٢ اعتمدت لجنة القانون الدولي مشروع المواد الخاص بالموضوع بصورة مؤقتة، وفي عام ١٩٧٤ رفعت اللجنة في دورتها السادسة والعشرين مشروعاً لمجموعة نهائية من المواد التي أعدتها بشأن التوارث الدولي فيما يتعلق بالمعاهدات.

وقد نصت المادة الحادية عشرة على وجوب توارث المعاهدات العينية، وقد أكد ممثلو الدول في مناقشات اللجنة عن ارتياحهم لهذه المادة التي وصفوها بأنها «وضعت على أساس مبادئ القانون الدولي الراسخة منذ زمن بعيد والمعترف بها بوجه عام، والتي تعكس ممارسة الدول منفردة وضمن الهيئات القومية».

بناء عليه فإن الفقه الدولي ومسلك العمل الدولي قد سارا على الاعتراف بتوارث المعاهدات العينية، ولما كانت معاهدة لوزان لسنة ١٩٢٣ والمشار الى حكمها أعلاه تعتبر معاهدة عينية نظمت استغلال المياه المشتركة وضمان حقوق دولة المصب، فإنها تلزم الدول المعنية.

كما يقع على تركيا، اضافة لالتزامها بمعاهدة لوزان، التزام اتفاقي آخر نص عليه البروتوكول رقم (١) الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين الحكومة التركية والحكومة العراقية عام ١٩٤٦ والذي لايزال ساري المفعول دون حاجة لإثبات قيمته القانونية.

لقد نصت المادة الأولى من البروتوكول على حق العراق، كدولة مصب، بأن يوفد بأسرع مايمكن الى دولة المنبع - تركيا - هيئات من الفنيين لغرض إجراء التحريات والقيام بأعمال المسح وجمع المعلومات المائية والجيولوجية وغيرها.

ونصت المادة الثانية على أن «.. تسمح لهم تركيا بزيارة الأماكن الضرورية وتزويدهم بكل ما يقتضي لهم من المعلومات والمساعدات والتسهيلات لتمكنهم من انجاز عملهم».

وجاء في المادة الخامسة انه، «توافق تركيا على إطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر انشاءها على أي من هذين النهرين أو روافدهما، وذلك لغرض جعل تلك الأعمال تخدم مصلحة العراق، كما تخدم مصلحة تركيا».

للذلك،

فإن تركيا بقيامها بإنشاء مشروعات لاستغلال مياه نهر الفرات دون النظر لحقوق العراق المكتسبة في مياه هذا النهر تخالف «اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول» الذي ارفق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ (الدورة ٢٥)، والذي ألزم دول العالم بتنفيذ التزاماتها بحسن نية، إذ نص صراحة «وعلى كل دولة واجب تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها طبقاً لاتفاقيات دولية متفقة مع مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها عامة، تنفيذاً يحدوه حسن النية».



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٨/٢٠٠٢

سايمون بيرسون والحرب الشاملة ٢٠٠٦

● سايمون بيرسون Simon Pearson عمل في سلاح الجو البريطاني RAF منذ ١٩٨٠ والتحق في قوات الحلفاء في المانيا لمدة خمس سنوات وعاد بعدها الى بريطانيا كمساعد عسكري لمساعد رئيس الاركان البريطاني في شؤون التخطيط العسكري ووضع السياسات في وزارة الدفاع البريطانية؛ صدر له كتاب ثمين عنوانه، (الحرب الشاملة ٢٠٠٦ Total War) من منشورات دار هودر وستوتون في لندن.

● يرى بيرسون ان الحرب الشاملة في العالم ربما تقع في ٢٠٠٦ ذلك لأنه في ذلك العام تنضج العوامل التفجيرية لهذه الحرب. فحسب رأيه سوف تندلع موجة من العنصرية البيضاء ضد الاقليات العربية والاسلامية في أوروبا وخاصة فرنسا وذلك بسبب البطالة وتدني احوال المعيشة وهذا بدوره سوف يوتر العلاقات العربية الاسلامية مع اوروبا. كما القضية الايرلندية سوف تصل الى طريق مسدود ويندلع العنف بقوة وشمول في ايرلندا مما يهدد العلاقات البريطانية الاميركية نظرا لوجود دعم اميركي ظاهر وبارز للانفصاليين في شمال ايرلندا من الكاثوليك. الساحة التركية ستشهد توترات قوية بين العسكر والتيارات الاسلامية وسوف تربك من جديد منطقة البلقان التي ستشهد مذابح جديدة. وسوف لن تنفرج الحالة الكورية وستحدث مصادمات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وتبدأ أزمة صواريخ متبادلة بين الطرفين تضطر الولايات المتحدة خلالها الى التدخل لصالح الجنوبيين فيتوتر الوضع العسكري الدولي. من جهة اخرى تندلع أزمة المياه في الشرق الاوسط ونظرا لفشل العملية السلمية بين العرب والصهاينة ستسود الفوضى في تقسيم المياه وتبدأ التوترات المتبادلة بين الطرفين حول المياه وتمهد الطريق لحرب شاملة بين العرب والصهاينة. وتنضج العوامل لما سماه بيرسون للتحالفات الشيطانية Satanic alliances التي تفرزها حالة التوتر الدولي مما يؤدي الى غلق قناة السويس وارباك نقل الطاقة (النفط) و (السلاح) وغيره بين الشرق والغرب. وفشل سياسات الغرب عموما في منطقة الخليج في قيام نظام امن اقليمي ربما يساعد على التوتر مما يهدد باغلاق الممر الوحيد لنفط الخليج الى اسواق العالم (ممر هرمز) وسوف تندلع حرب بين مصر واسرائيل - حسب رأي بيرسون في ٢٠٠٦ - حول سيناء نظرا لحالة التوجس بين الطرفين منذ ١٩٧٩ ولفشل عملية التطبيع بينهما، هذه الحرب سوف تؤدي الى تلاحم عربي جديد حول مصر وستكون مرحلة جديدة فياضة بالعنفوان في العلاقات العربية العربية. ويبدأ التسابق الدولي على أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية لتحقيق حالة من الردع وتوازن الرعب. وتعلن المجموعة الاوروبية حالة الطوارئ مما يساعد على تصعيد الاعمال العنصرية ضد الاقليات العربية والاسلامية في أوروبا ويهيئ المجال لتوتر عربي اسلامي اوروبي متصاعد. وتبدأ فعلا التبادلات الصاروخية والتدمير الشامل وخاصة في منطقة الشرق الاوسط.

● لقد صدر العديد من الكتب في بحر السنوات العشرين الماضية حول هذا الموضوع اي موضوع احتمال حرب شاملة في مستقبل قريب ويلاحظ على هذه الكتب الملاحظات التالية.

اولا، انها تصدر في الغرب وتحمل بالتالي وجهة نظر غربية في موضوع التوتر الدولي وما يمكن ان يؤدي اليه.

ثانيا، في غالبيتها تؤكد على ان معظم ضحايا هذه الحرب سيكونون من شعوب العالم الثالث.

ثالثا، في غالبيتها تؤكد على ان اندلاعها كان بسبب عدم خضوع شعوب العالم الثالث للنظام الدولي كما يراه ويفهمه الغرب.

رابعا، في غالبيتها - وخاصة كتاب بيرسون - يؤكد على انتصار الاسرائيليين النهائي على العرب.

في ضوء هذه الملاحظات ألا يحق لنا أن نتساءل بأن هذه الكتب إنما تأتي في سياق التحكم السيكولوجي بشعوب العالم الثالث وخاصة بالعرب والمسلمين اكثر منها فحص احتمالات المستقبل وهي احتمالات متشابكة للغاية لا يمكن بأي حال من الاحوال تخيل مشهد عالمي ينتظمها جميعا؟

د. عبدالله فهد النفيسي



«الفاو» تحذر من خطورة الوضع المائي في العالم العربي وانخفاض نصيب الفرد الى 650 متراً مكعباً

موجة الجفاف تهدد الحياة الفطرية وقطاعات الزراعة والرعي ومصادر المياه في السعودية

الرياض: عمر الزبيدي

حذر تقرير داخلي لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة «الفاو» من خطورة استمرار الوضع المائي في العالم العربي على وضعه الحالي الذي يمثل اكبر التحديات التي تواجه الزراعة العربية، حيث تقع 70 في المائة من الاراضي الزراعية في العالم العربي ضمن مناطق توصف بانها قاحلة او شبه قاحلة. واكدت احصائيات، ضمن التقرير ذاته، ان المنطقة العربية هي الاقل وفرة من المياه العذبة على مستوى العالم، حيث تقدر حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة بحوالي 1250 متراً مكعباً سنوياً، وهو ما يعادل نصف الحصة في منطقة آسيا التي تعتبر ثاني اكبر منطقة جافة في العالم.

وتوقع التقرير ان يشهد هذا المؤشر مزيداً من الانخفاض لتصبح حصة الفرد حوالي 650 متراً مكعباً عام 2025، خاصة ان اكثر من نصف الدول العربية تواجه في الوقت الحالي نقصاً شديداً في المياه، فيما دخلت عدة دول منها فعلياً في مرحلة الندرة الشديدة (على حد وصف التقرير)، كاليمن والاردن والامارات ومناطق السلطة الفلسطينية، مؤكداً ان كل دولة عربية تعاني بحد ذاتها من مشاكل متفاوتة تتعلق بالتوزيع الجغرافي لمصادر المياه.

وبين ان اتجاه الدول العربية الى مشاريع تحلية مياه البحر يتزايد بشكل مستمر ليس على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فقط ولكن في غيرها من الدول مثل مصر وتونس والاردن التي تنوي اقامة مشاريع جديدة في هذا المجال، حيث تقدر تكلفة مشاريع التحلية التي بدا تشغيلها والعمل عليها منذ بداية هذا العام حوالي 7,5 مليار دولار منها 2,9 مليار دولار في السعودية و 2,2 مليار دولار في الامارات فيما يتوزع الباقي ومقداره 2,4 مليار دولار على مشاريع مقامة في عدد من الدول العربية هي البحرين والكويت وقطر وعمان ومصر وليبيا.

واكد التقرير اهمية هذا التوجه نحو تحلية المياه لتعويض النقص الحاصل في مصادر المياه العذبة في المنطقة، خاصة مع دخول التطور التقني المتسارع في مشاريع التحلية، مما سيؤدي الى تخفيض التكاليف ويشجع بالتالي الدول العربية على الاستثمار في اقامة مصانع تحلية المياه لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية، داعياً الى التوجه للجهات المختصة في الدول العربية لتنفيذ استراتيجيات واضحة في ما يخص ترشيد استهلاك المياه العذبة، والتركيز على مساهمة الاجهزة التعليمية في رفع مستوى الوعي باهمية المياه.

في ذات الصدد تعاني السعودية من اسوأ موجة جفاف منذ ثلاثين عاماً



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] / ٨ / [illegible]

حالت الامكانيات التي وفرتها الدولة دون الاحساس في الوقت الحاضر باثارها، وصدرت تحذيرات من اثار الجفاف السلبية على المدى الطويل على الحياة الفطرية وقطاعات الزراعة والرعي ومصادر المياه والهجرة، وكذلك التوزيع السكاني في السعودية.

وأرجع تقرير لمصلحة الارصاد وحماية البيئة موجة الجفاف التي بدات منذ منتصف عام 1998، الى نقص كمية الامطار الساقطة خلال هذه الفترة على السعودية ومعظم دول الشرق الاوسط، اضافة الى ارتفاع درجات الحرارة لتصل الى 49 درجة مئوية وهي درجات كفيلة بجفاف ما تبقى من الغطاء النباتي في المناطق الداخلية ثم جفاف التربة.

وبين ان موسم الجفاف الحالي قضى على ما تبقى من النباتات والاحياء البرية التي قاومت الموسم الماضي، فقد كانت نسبة هطول الامطار فيه اقل بكثير من المعدل المناخي، اضافة الى ان بعض المناطق لم تشهد هطولاً يذكر.

وقابل هذا الجفاف ارتفاع في معدل استهلاك الفرد للمياه في السعودية خلال فصل الصيف الحالي ليتراوح المعدل بين 240 الى 320 لتراً في اليوم الواحد، اي ان معدل الاستهلاك اليومي لسكان السعودية من المياه العذبة تجاوز اربعة آلاف مليون لتر.

ووفقاً لدراسة وزارة الزراعة والمياه فان الاستهلاك الامثل للمياه المنزلية هو 130 لتراً للفرد يومياً موزعة على الشكل التالي 35 لتراً لدورات المياه، و25 لتراً للاستحمام، و25 لتراً لغسيل الملابس، و40 لتراً للمطبخ وغسيل الايادي، و5 لترات للشرب.

وأكدت دراسة لمركز فقيه للابحاث والتطوير، ان السعودية من اكثر الدول استهلاكاً للمياه، حيث تستهلك ما يزيد على 40 في المائة من مواردها الطبيعية سنوياً، وتصل الى 100 في المائة منها احياناً، على اعتبار ان هناك نقصاً حاداً في المياه في بعض المناطق لتصل نسبة المياه المتاحة فيها الى 50 في المائة فقط من كمية المياه المطلوبة.

وحذر التقرير ذاته من ان الاستمرار في الاستهلاك غير المنظم والبعيد عن الترشيد سيؤدي الى نضوب تلك المصادر خلال السنوات العشرة القادمة، موضحاً ان عوامل عديدة تؤثر في كمية الاستهلاك للمياه في السعودية اهمها نمو السكان بمعدل سنوي يصل الى 3,7 في المائة مقابل ثبات في مصادر المياه وارتفاع استهلاك الفرد منها.

وقامت وزارة الزراعة والمياه مؤخراً بتنفيذ عدد من المشاريع المائية لتوفير مياه الشرب في مختلف انحاء السعودية، وشملت حفر اكثر من 400 بئر انبوبية، ويدوية، ومد حوالي 35 الف كيلومتر من الانابيب.



بمشاركة ٢٦ دولة و٤٠٠ مختص

المؤتمر الدولي الخليجي الاول لمناقشة الأمن المائي في الخليج يعقد في الدوحة

كتب ـ فهد الزومان:

■ تنظم الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع جمعية علوم وتقنية المياه بقطر المؤتمر الخليجي الدولي الاول لمناقشة الأمن المائي في الخليج خلال مارس القادم ويشارك في هذا المؤتمر ٢٦ دولة يمثلها ٤٠٠ شخصية من المتخصصين في قضايا المياه من تلك الدول وتأتي اقامة هذا المؤتمر بعد ان احست دول الخليج بالمشكلة التي يمثلها نقص المياه والتي تعتبر من اهم القضايا المعاصرة دولياً مما حدا ببعض الخبراء الى التحذير من هذا الخطر القادم وتستهلك دول الخليج في الزراعة ما نسبته ٨٧٪ من المياه الصادرة من دول الخليج كما تقوم دول الخليج بانتاج ما نسبته ٧٠٪ من كميات المياه المستخدمة من خلال تحلية المياه المالحة عبر المحطات القائمة على الخليج العربي والبحر الاحمر وسيتم خلال المؤتمر مناقشة الوضع الراهن للموارد المتوفرة من المياه والمصادر المستقبلية لها واستعراض اوجه وانماط استخدامات المياه في الوقت الراهن كما سيتم مناقشة الطرق الحديثة لمصادر المياه بالاضافة الى ترشيد الاستخدام ووسائله المتاحة والمقترحة وقياس فعالياتها.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١/٨/٢٠٠٠

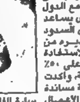
برعاية مصر والسودان

الدعوة إلى التكامل الاقتصادى بين دول حوض وادى النيل

وجهت قيادة سياسية سودانية النظر لاهمية قيام تحالف اقتصادى يجمع مصر والسودان ودول حوض النيل مجتمعة حتى تحصل مصر والسودان على نصيب عادل من مياه النيل ومن اجل تحقيق الاستفادة المثلى من هذا النهر وليس باعتبارهما فقط دولتى مصب.

هذا ماطالبت به سارة الفاضل رئيس قطاع العلاقات الخارجية بحزب الأمة السودانى وحرم السيد الصادق المهدى رئيس الحزب وذلك فى تصريحات «لالتصاليات عربية» بعد لقائها مع الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة.

واضافت انه يجب الحرص على تقوية روابط التفاهم مع الدول «الحوض نيلية» الامر الذى يساعد على امكان إقامة المزيد من السدود مثل سد جونجلى وغيره من المشروعات التى تحسن الاستفادة بمياه النيل بنسبة تزيد على ٥٠٪ من تصرفات النهر الحالية. واكدت السيدة سارة الفاضل اهمية مساندة منظمات رجال وسيدات الاعمال العرب للسودان فى هذه الاونة من اجل إعادة السلام والاستقرار واعادة بناء البنية الاساسية به والعمل على جذب رؤوس الأموال العربية والاجنبية إليه لما يتمتع به السودان من أراض زراعية ومصادر للرى ومواد خام وبترول وغيره. واضافت ان حزب الامة قد سبق له تقديم رؤية اقتصادية كاملة فى إطار التجمع الوطنى فى اطار البرنامج الاسعافى للحكومة الانتقالية التى اتفقت جميع الاحزاب على أن تكون لمدة اربع سنوات وفى اللقاء الذى حضره محمد عبدالغفار عضو مجلس ادارة الجمعية الإفريقية بالقاهرة والسيدة رقية عبدالقادر عضو امانة المراة بالحزب السودانى اشادت سارة الفاضل بالدور الفعال الذى تقوم به الجمعية الإفريقية، ليس فقط على مستوى تنظيم اللقاءات العربية ولكن ايضا على مستوى العلاقات العربية فى إفريقيا بشكل عام.



سارة الفاضل — محمد عبدالغفار



المصدر : الرياض
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٨/٢٢

الحقوق العربية فى دجلة والفرات شديدة الصراحة

مشكلة سد (ايليسو) التركي تعيق تحقيق (الأمن المائي العربي)

تبعات بيئية وسكانية تلحق الضرر بالأراضي العربية حال إنشاء السد

القانون الدولي العرفي يجبر الدولة المتشاطئة لنهر دولي وتخطط لنشاط جديد ويؤثر على باقي الدول الواقعة عليه ضرورة المشاورة والتنسيق المسبق

مشروع سد ايليسو يخرق قواعد القانون الدولي لعرف وقواعد المعاهدات العامة.. وأيضاً الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع الدول المجاورة لها

تركيا لم تشاور جيرانها في موضوع سد ايليسو، ولم تطلب رأيهم ولا حتى ملاحظتهم



تقرير اعده: القسم السياسي

■ تلة موارد المياه في الوطن العربي تحملنا بالفكر جديا في ايجاد حلول جذرية من اجل مستقبل الاجيال القادمة

فالوطن العربي يعاني من عدم وجود مصادر مياه صريحة في ارجائه إلا في حالات معينة وفي دول بذاتها، فكامل الوطن العربي لا يوجد به إلا ثلاثة انهر كبيرة هي النيل، دجلة والفرات والباقي عبارة عن جداول صغيرة ومجاري مائية لا تثمن ولا تغني من جوع

لذا فان الدول العربية التي تجري فيها الانهار هي اربع فقط مصر، السودان، سورية والعراق، وبقية الدول العربية تحاول ايجاد مصادر مختلفة للمياه كل بالطرق التي تناسبه

وفي هذا التقرير سنعرض لمشكلة مائية عربية، تلك هي مشكلة نهر دجلة والفرات اللذين ينبعان من الاراضي التركية ويواصلان مسيرتهما حتى الاراضي السورية والعراقية، وفي السنوات الماضية حدثت مشكلة حول هذين النهرين بين تركيا من جهة وسورية والعراق من الجهة الاخرى، حين عزمت تركيا على انشاء سد (ايليسو)، مما يشكل خطرا فادحا على مصادر المياه في البلدين وما ينتج عنها من تبعات بيئية وهجرات سكانية

وقد تدعي بعض الآراء ان تدفق دجلة السنوي لن يتأثر كثيرا بعد ملء خزان سد اليسو، ولكنها لا تذكر شيئا عن نوعية المياه بعد بناء السد على مقربة من الحدود مع سورية والعراق.

وعلى الرغم من ان السد كهرومائي ولا يستهلك مياها، فان الترسب في اعماق الخزان سوف يكون كبيرا وهو يقدر بـ ١٥ - ٣٠ مليون م٣ سنويا وينتج عن ذلك تردٍ في نوعية المياه التي ستستعمل في الري في البلدان المجاورة لتركيا، وتآكل في الاراضي التي سيمر نهر دجلة فيها، كما ان سخونة الماء ونقص الاوكسجين فيه سيؤثران بشكل اكيد على النظام الايكولوجي للنهر وعلى تنوع الحياة فيه، وسيتأثر السمك على الاخص بذلك كما سيتأثر الاهالي الذين يعيشون من الصيد على طول النهر، كما ان مياه الخزان الملوثة ستجلب البعوض المسبب لامراض الملاريا وغيرها والتي ستنتقل الى البلدان المجاورة، كما ستزداد النفايات في نهر دجلة مع ازدياد التمدن في منطقة الخزان وستخف قدرة مياه النهر على تطهير نفسه، ومن الناحية القانونية فقد تقول بعض الآراء ان مشروع السد منسجم مع القانون الدولي وتعبر عن حرصها على لفت نظر تركيا الى واجباتها بالتشاور مع الدول المتشاطئة الاخرى ولكن هذه المشاورات لم تجر ابدا (بسبب ان تركيا تعتبر خلافا لاي حس سليم، ان الفرات ودجلة ليسا نهرين دوليين) وقد اعادت تركيا التأكيد على هذه الآراء في اجتماع القاهرة الدولي المنعقد في ٢١ - ٢٣/٢/٢٠٠٠م عن الامن المائي العربي) ويجب ان تتجاوز المشاورات مجرد الاتصالات لكي تتناول موضوع الاضرار المحتملة التي سيسببها السد كذلك فان مراحل تنفيذ السد بما في ذلك التمويل، لا يمكن ان تبدأ الا بعد ان يبحث جديا في وسائل القضاء على الأضرار او التخفيف منها.

وعلى الرغم من الوعود التركية حول اجراءاتها المقلة بشأن تدارك الآثار البيئية السلبية للسد على المنطقة، فمن الثابت ان تركيا لم تحترم التزاماتها الرسمية الموجودة في معاهداتها الرسمية والمسجلة في الامم المتحدة.

ويشار في النهاية الى ان المشروع التركي السد وتكلفته كما يبدو اعلى من البدائل الاخرى، يعتمد ١٠٠٪ على التمويل الاجنبي من اجل الحصول على وسائل ضغط وهيمنة على جيرانها، وعلى ما تعتقد انه يشكل تسوية لمصاعبها الداخلية مع اقلياتها.

وتأكيدا للآثار السلبية المترتبة على بناء سد (اليسو) قامت جمعية اصدقاء الارض البريطانية بتكليف لجنة من ثلاثة اساتذة من خبراء القانون الدولي هم البروفيسور جيمس كراوفورد من جامعة كامبردج، البروفيسور فيليب ساندس من جامعة لندن، البروفيسور لورنس بوش دي كازورتس من جامعة جنيف لابداء الرأي حول الزام القانون الدولي تركيا بالتشاور مع دول المجرى المائي (سورية والعراق) في مسألة انشاء السد على نهر دجلة، وبعد ان اعدت اللجنة مراسلات السد واهداف تركيا من ورائه، والتذكير بموقف البنك الدولي الذي اعلن عدم رغبته في تقديم تمويل لهذا المشروع، نظرا لآثاره السلبية على البيئة ولما يسببه من مشاكل ونزاعات على المجاري المائية الدولية، خلصت اللجنة الى ان هذا السد المقترح (اليسو) قد يكون له تأثير سلبي على دول المجرى المائي على النحو التالي

- قد يغير من كمية المياه المتدفقة في نهر دجلة
- قد يؤثر على نوعية المياه سلبا
- قد يغير من مظاهر الحياة

وعلى هذا رأت اللجنة ضرورة الزام تركيا بالتشاور مع دول المجرى المائي (سوريا والعراق) بموجب قانون المجاري المائية والقانون العالمي البيئة، قبل اقامة اية مشاريع، وانطلاقا من مبدأ حسن الجوار، طبقا للمادة ٧٤ من ميثاق الامم المتحدة ومبادىء محكمة العدل الدولية التي تنص على ضرورة ان تلتزم كل دولة بعدم السماح باستخدام اراضيها في امور تضر بحقوق الدول الاخرى.

ولا يخفى على احد ان سورية تتطلع الى اقامة افضل العلاقات مع تركيا، ليس فقط لكونها دولة جارة، بل بسبب الروابط التاريخية والثقافية والعيش المشترك لعدة قرون، كما ان النقاط التي تجمع بين سورية بشكل خاص، وبين الامة العربية بشكل عام وتركيا هي اكثر بكثير من النقاط التي تفرق بينها.

كما ان الموقف السوري واضح جدا ودائما ما يؤكد ان سورية ليست ضد عملية التنمية في تركيا على الاطلاق، بل بالعكس من ذلك ومعارضتها لموضوع السد ليست هي معارضة للتنمية في تركيا، ولكن هذا الأمر يجب ان لا يكون على حساب الدول المتشاطئة في دجلة والفرات وبحيث لا يلحق الضرر بدولتي الجوار وبشعبيهما.

واذا ما توافر حسن النية الارادة السياسية وسادت علاقات حسن الجوار بين الدول، سيما وان المناخ حاليا مبشر بهذا كله، فانه ليس هناك ما يمنع اطلاقا من حل جميع المسائل العالقة مع تركيا لان في ذلك مصلحة وفائدة مشتركة للشعبين في البلدين.

وهناك حقيقة معروفة لدى جامعة الدول العربية تدعم بقوة موقف سورية والعراق بالنسبة لقضايا الامن المائي العربي وخاصة مشكلة المياه مع تركيا ويقوم الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد بمتابعة هذه القضايا ويبذل كل جهد للحفاظ على مصالح سورية والعراق مبينا الاخطار التي تهدد شعبي هاتين الدولتين جراء الاستمرار ببناء المشاريع التركية من جهة، وموضحا الاضرار التي تهدد مصالح هذه الدول التي لها علاقات قوية وتاريخية مع الدول التي قد تساهم بتمويل السد غير عارفة بالآثار السلبية التي قد تنجم عن

مساهمة شركات تابعة لها بهذا المشروع الذي يتعارض ومبادىء القانون الدولي ويخالف الاتفاقيات المعقودة بين الاطراف المعنية

سد (ايليسو).. وجهة نظر قانونية

ان تلازم «سد ايليسو» مع القانون الدولي كما هو مطروح من قبل تركيا امر بعيد التحقق، نظرا لان القانون الدولي العرفي يجبر الدولة المتشاطئة لنهر دولي والتي تخطط لنشاط جديد على مجرى مياه دولي يمكن ان يؤثر على باقي الدول المتشاطئة، على ضرورة استشارة هذه الدول من اجل ان يتم وضع دراسة مشتركة فيما بين هذه الدول حول الآثار المحتملة لهذا المشروع ومن اجل وضع الترتيبات المناسبة له. ولقد اكدت محكمة العدل الدولية في قضية مماثلة بان الدول المتشاطئة لنهر دولي تشكل «مجموعة مصالح» خطوطها الاساسية هي المساواة الكاملة لكل هذه الدول المتشاطئة في استخدام كل مجرى النهر مع استبعاد اي امتياز لدولة ما بالنسبة لبقية الدول.

ان هذا الاستنتاج لمحكمة العدل الدولية يظهر وينعكس على عدد كبير من المعاهدات الدولية التي في تطبيقها لهذا المبدأ تعبر عن قاعدة اصبحت عرفا.

وهذا المبدأ اجمالي وهو يؤكد على ضرورة المشاورات المسبقة.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان تركيا لم تشاور يوما جيرانها في موضوع السد ولم تطلب رأيهم حوله او ملاحظاتهم بخصوصه. ربما لانها اي تركيا، تعتقد ان مجرد نقل خبر عن هذا السد وهو في حد ذاته امر كاف، هذا مع انها لم تفعل ذلك ابدا وهي حتى لو كانت قد نقلت هذا الخبر فان ذلك يعتبر غير كاف من وجهة نظر القانون الدولي.

ولقد اعتبر السفير السويسري السيد كافليش المستشار القانوني السابق بوزارة الخارجية السويسرية، والذي يعتبر مدافعا عن وجهات نظر الدول المتواجدة في اعالي الانهار الدولية ان تركيا راته، وامام الامم المتحدة، بان واجبها يقتصر على توفير المعلومات الخاصة بنشاطها المستقبلي. وكتب بان الموقف التركي يبقى حتما دون القانون العرفي

من جانبه اشار البروفيسور دولاميتا بان المعلومات بهذا الخصوص ليست كافية وانه حتى المشاورات البسيطة يمكن ان تكون ذات فائدة محدودة

بدوره اشار البروفيسور ماك كافري المقرر الرسمي لموضوع مجاري المياه الدولية ضمن اطار لجنة القانون الدولي للامم المتحدة، والذي وضع سبعة تقارير حول هذا الموضوع اشار في تعليقه على الجزء الثالث من اتفاقية الامم المتحدة المؤرخة في ٢١/٥/١٩٩٧م الى ان المواد السابقة على الرامية المفاوضات تثبت ان المجموعة الدولية في كاملها ترفض مبدأ كون دولة ما تستطيع التحرك بشكل انفرادي على جزء من نهر دولي متواجد على اراضيها.

وهنا لابد من الاشارة الى ان الاجوبة والردود السويسرية المشار اليها اعلاه تعتبر بان اقامة سد «ايليسو» ليس متناقضا او لا يتعارض مع اتفاقية الامم المتحدة المشار اليها والتي هي بالاضافة الى ذلك لم تدخل حيز التطبيق بعد، لانه لم تتم المصادقة عليها الا من قبل اربع دول فقط.

وفي الواقع فان الاتفاقية واضحة تماما فيما يخص الالتزام بالتعاون في استخدام مجاري المياه الدولية، وكل القسم الثالث من هذه الاتفاقية يحدد الالتزامات التي لابد منها في موضوع المشاورات والمفاوضات اما كون الاتفاقية لم تدخل بعد حيز التطبيق فهذا يدعونا الى ملاحظتين:

الملاحظة الاولى:

هي ان كون قاعدة عرفية قد ادرجت في اتفاقية تقنين لا يؤثر اي شيء في قوة التنفيذ الالزامي لهذه القاعدة، وذلك بمجرد كون هذه القاعدة قد ادرجت في الاتفاقية، وسواء كانت هذه الاتفاقية قد دخلت حيز التطبيق ام لم تدخله بعد وسواء كانت بعض الدول اطرافا فيها او لم تكن.

وان محكمة العدل الدولية اكدت بالفعل في قضية نيكاراغوا ان كون بعض المبادىء (القسمة او المدرجة في اتفاقية متعددة لا يعني انها لا تطبق على اساس مبادىء القانون العرفي)

الملاحظة الثانية

الى جانب كون المبادىء العامة لاتفاقية مجاري المياه الدولية والتي يعتبر فيها مبدأ المفاوضات المسبقة لكل نشاط او تحرك جديد، هو تقنين للحقوق الموجودة او القائمة، يرى المحللون ان الاتفاقية حتى قبل ان تدخل حيز التنفيذ، ذات قيمة كبيرة لانها سمحت بقانون المجاري الدولية للمياه ان يتقدم الى الامام خطوة اساسية مهمة وانها تمثل اصغر عامل مشترك بين الدول.

وبشكل عام يجب ان ينظر اليها ليس فقط في سياق قانون المعاهدات، لكن ايضا بسبب اثرها على القانون الدولي العام، وعلى هذا الاساس قد تم السير على هذا النهج واتبعته محكمة العدل الدولية التي استندت في العديد من المرات الى الاتفاقية حتى قبل دخولها حيز التطبيق في القضية المشار اليها بشأن الخلاف بين دولتين لم تصادقا عليها بعد

وهنا لا بد من الإشارة إلى ان البنك الدولي يطبق قاعدة الالزام في البدء بمشاورات مسبقة حول اي نشاط جديد يتعلق بمجرى دولي مائي حتى قبل اقرار الاتفاقية وهو مستمر في اتباع هذا الاسلوب. ولقد رفض البنك الدولي بالفعل تمويل سدود على مجاري المياه الدولية في تركيا بسبب عدم قيام مثل هذه المشاورات مع الدول المتشاطئة فيما يخص هذه السدود

ان القاعدة رقم (٤) لسياسة اعمال البنك التي اقرت في تشرين الاول ١٩٩٤م تشير الى هذا الامر. والبندين رقم ٢ و ٢ لاجراءات البنك الدولي والمؤرخة في نفس التاريخ تشير الى ان الإشعارات يجب ان تتضمن التفاصيل الفنية للمشاريع، وذلك بهدف تمكين الدول الاخرى المتشاطئة بشكل محدد من تحديد الآثار المحتملة.

وبذلك فان مشروع سد «ايليسو» لا يخرق فقط قواعد القانون العرفي الدولي وقواعد المعاهدات العامة، ولكنه يخرق ايضاً الاتفاقيات التي عقدتها تركيا ايضاً مع الدول المجاورة لها.

آثار سلبية لإنشاء السدود الكبيرة

ولا بد من الإشارة الى ان الآثار السلبية للسدود الكبيرة مثل سد «ايليسو» على البيئة هي امور معروفة للجميع وكانت موضوعاً لدراسات



عديدة وهنا نشير إلى التقرير المهم حول السدود الكبيرة الذي صدر على أعمال اجتماعات كلاند في سويسرا الذي نظمه الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمصادر الطبيعية على البنك الدولي

إضافة إلى هذا تتزايد يوماً بعد يوم الدراسات ضد إقامة مثل هذه السدود، إن التجمع الدولي المسمى (برلمان المياه) والذي يترأسه رئيس البرتغال السابق السيد ماريو سواريش تحدث بوضوح عن هذا الأمر

ومن الناحية القانونية فإن المدافعين عن البيئة يعطون لموضوع حماية البيئة الأولوية دوماً.

إن السفير كافليش الذي دافع في الأمم المتحدة عن أهمية مبدأ الاستخدام العادل للمياه وأعطاه الأولوية على مبدأ منع إحداث أضرار للدول المتشاطئة استثنى كل ما يتعلق بالأضرار بالبيئة وهو يضيف بأنه بالنسبة لسويسرا فإن أي استخدام للمياه لا يمكن أن يكون عادلاً إن هي تسببت في حدوث أضرار كهذه.

ولقد أشارت محكمة العدل الدولية في القرار الصادر بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٩٧م إلى موضوع تقدم وتطور قانون البيئة، ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن معاهدة اسبو بتاريخ ٢٥/٢/١٩٩١م المتعلقة (بتقدير الآثار الخاصة بالبيئة في إطار عبر حدودي) والتي انضمت إليها سويسرا منذ أيلول ١٩٩٨م تتجه في نفس المنحى فالمادتان ٢ و٣ من هذه المعاهدة تلزم ضرورة الإشعار بأي أثر حدودي في نشاطات نص عليها الملحق رقم ١ (بما في ذلك السدود الكبيرة والخزانات)

أما فيما يتعلق بسد «إليسو» بشكل خاص فإن مجموعة (إعلان برن) قد رفعت اعتراضاً ضد الضمان الحكومي الفدرالي لتمويل هذا السد بسبب الآثار التي تتعرض لها البيئة ولأسباب سياسية قد تثار في المستقبل، من جانب آخر فإن منظمة (W.W.F) السويسرية وبعض المنظمات والأجهزة الإعلامية الأخرى قد حذت أيضاً حذوها.

وفي بريطانيا أقامت جماعة أصدقاء الأرض دعوى على الوزير البريطاني السيد برايان ويلسون لأنه لم يقم بنشر وثائق حول آثار سد «إليسو» على البيئة .. وأخيراً فإن سويسرا أحد المولين الرئيسيين لإنشاء سد إليسو تشير إلى النمو الاقتصادي الذي سيعود على المنطقة التي سيقام عليها السد مستندة إلى أن الجنوب الشرقي للأناضول منطقة فقيرة، لكن في المقابل في المناطق السورية المتضررة من جهة دجلة هي أيضاً فقيرة مع فارق مهم وهو أن الأراضي التركية الجنوبية الشرقية تحصل على كميات أكبر من المياه النقية أي أكثر من الأراضي السورية التي غدت شبه قاحلة وبدأت تعاني من التصحر (الملوحة).

في هذه الحالة ألا يجب وضع تمييز بين حق النمو البعض وبين الحقوق الأساسية للبعض الآخر؟

إن الموقف الواضح والمتلائم مع القانون البنك الدولي يشكل مثلاً يتبع المحافظة على حقوق الدولتين المتشاطئتين للفرات أي سورية والعراق، هذا الموقف يتلاءم مع البرنامج السويسري المساعدة على التنمية ويثبت أن سويسرا لا تخضع إطلاقاً لإرادات ناجمة عن المنافسة بتشجيعها المؤسسات الخاصة السويسرية وإن كان ذلك يلحق الضرر بمصالح سورية والعراق.

إن احترام القانون الدولي العام هو مظهر أساسي وهو الذي يوجه ويقود السياسة الخارجية السويسرية، هذه هي دون شك الصورة الموجودة عند دول عديدة غير سويسرا ومنها عند سورية، ولكن كيف يمكن لسويسرا أن تشجع تركيا على خرق الحق الدولي المتعارف عليه وكذلك خرق الاتفاقيات التي وقعت عليها أيضاً مع الدول المجاورة؟ من غير المعقول أن يتحمل بلد كسويسرا هذه المسؤولية القانونية حول هذا الموضوع

إن المساس الخطير بالمصالح الحيوية لسورية والعراق والأضرار التي ستنجم عن بناء هذا السد أجبر سورية والعراق على توجيه إنذار عام إلى المؤسسات المالية وإلى الدول الأجنبية حذرتها فيه من تمويل هذا المشروع التركي الضخم قبل حدوث أي تسوية بين تركيا والدول المجاورة لها، وعليه فإن هذه المؤسسات والدول يجب أن تتحمل مسؤولياتها وقد أقرت الجامعة العربية عدة قرارات تحث فيها أعضاءها على الوقوف في وجه الدول التي ستقدم التمويل لهذه المشروعات، ومن المؤكد أن تركيا ستظهر احتراماً أكبر للحقوق الدولية وستسعى للاتفاق مع كل من سورية والعراق لو أنها لا تلقى المساعدات المالية لتنفيذ مشاريعها.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٠

فى مصر ثروات طبيعية كثيرة وهامة. ولكن الكثيرين لايعلمون عنها شيئاً.
كذلك فإننا لم نبدأ استغلالها بعد رغم فوائدها الكبيرة

كنوزنا.. هل نستغلها فى القرن الواحد والعشرين؟

بقلم:

م. بشرى سعد الله *

إن التأمل فى جغرافية مصر وطبيعتها ليجد فيها كنوزاً من الثروة الطبيعية واضحة بينة لدرجة أن أحداً لايكاد يراها، ولعل أكبر تجمع لهذه الثروة موجود فى شمال صحرائنا ابتداء من البحر المتوسط حيث المياه المتجددة غير محدودة، ثم الطاقة الشمسية التى تسقط عليها أغلب أيام السنة (ويمكن تقدير الطاقة الشمسية التى تسقط على أرض مصر يومياً بما يقارب أو ربما يزيد على الطاقة الممكن استخراجها من الفحم والبترول والغاز المستخرج من أرضنا سنة كاملة)، ثم طاقة الرياح وهى وإن لم تكن عاصفة فهى ليست قليلة بالإضافة إلى الأمطار الموسمية وهى وإن كانت قليلة إلا أنها مفيدة وأخيراً منابع البترول والغاز الطبيعى

١ - ولنبدأ بمياه البحر حيث يمكن أن نغترف منه ما نريد لتحليته (إزالة ملوحته) لاستعماله الاستعمالات المختلفة وأهمها الزراعة

أ - وقد يقال إن تكلفة تحلية مياه البحر عالية التكاليف - وهذا حقيقى - ولكن فى ظل ما هو منتظر من ندرة المياه وما يمكن أن ينتج عنها من مشاكل قد تصل إلى حد الحروب فإن البحث من الآن فى وسائل خفض هذه التكلفة يصبح أمراً ضرورياً بل قد يصل الأمر إلى استعمال الوسائل المكلفة اضطراراً لشدة الحاجة إليها.

ب - ثم إن تكلفة تحلية مياه البحر لمجرد الحصول على المياه دون الكهرباء أقل كثيراً مما هو متبع حالياً من ربط التحلية بالحصول على الكهرباء، فإنه للحصول على الكهرباء نحتاج إلى بخار محمص فى درجات حرارة وضغوط عالية أما إذا كان الغرض هو الحصول على المياه فقط فإننا نحتاج إلى مجرد التبخير فى الضغط العادى - وربما أقل طبقاً للتقنيات الحديثة. وهذا يوفر كثيراً من الطاقة، كما أنه فى حالة توليد الكهرباء نحتاج إلى كل الطاقة الموجودة فى البخار الناتج لإدارة التوربينات، أما إذا كان هدفنا هو الماء فقط فإنه يهمنا أن نعمل على تبريد هذا البخار وهذا يتم بالتبادل الحرارى بين الماء المحلى وماء البحر المغذى لخزانات التبخير؛ فنحصل فى النهاية على ماء عذب فى درجات الحرارة العادية وماء ملح يدخل خزانات التبخير فى حرارة عالية فلا نحتاج إلى طاقة كبيرة لتبخيره - فقط رفع درجة حرارته بضع درجات الليلة بالإضافة إلى طاقة التبخير.

ج - ويمكن الاستغناء عن الخلايا الكهروضوئية لاستغلال حرارة الشمس وذلك باستعمال الانعكاس المباشر من سطح أبيض لامع (مثل الاستانلس ستيل أو الألومنيوم أو الزنك أيهما أنسب من الناحية الفنية والاقتصادية) بحيث يعكس كل أو أغلب الأشعة والحرارة السابقة عليه على خزان تبخير مدهون باللون الأسود ليمتص كل أو أغلب الحرارة الساقطة عليه ويثبت هذا السطح العاكس على هياكل معدنية بطريقة تسمح بحركته رأسياً وحركة الهياكل المعدنية أفقياً بحيث تكون بؤرة انعكاس أشعة الشمس هى خزان التبخير، أياً كان وضع الشمس نهاراً أو صيفاً أو شتاء؛ ويمكن التحكم فى هذا بجهاز كمبيوتر مبرمج طبقاً لوضع الشمس فى كل الأوقات

د - ولتعظيم الاستفادة من هذه العملية يمكن اختيار المحاصيل (وعلى الأخص الحبوب) التى تمكنت أبحاث الهندسة الوراثية للوصول إليها لتنمو فى أراض أقل خصوبة وتروى بمياه ذات نسبة ملوحة عالية نسبياً وفى هذه الحالة يمكن ضخ المياه المحلاة فى خزانات أرضية كبيرة وتضخ معها مياه البحر مع التحكم فى نسبة ما يضخ من المياه من كل فرع للوصول إلى نسبة الملوحة المطلوبة

هـ - قد يعيب هذا الأسلوب المساحة الواسعة التى تحتاجها وحدات تحلية المياه لما يحتاجه توفير الحرارة المطلوبة لتوفير كمية المياه المحلاة المطلوبة من مساحات كبيرة من الأسطح العاكسة ولكن الضرر فى ذلك ونحن بصدد مساحات واسعة من الصحراء الجدبة نحاول أن نبعث فيها الحياة.

و) ومن الطبيعى أن تترسب فى خزانات التبخير بعض المواد المذابة فى ماء البحر وهذه يمكن تصميم خزان التبخير بحيث يمكن جمعها كل فترة



وتعتبر هذه المواد كمنتجات ثانوية لعملية تحلية المياه يمكن الاستفادة منها وأهمها ملح الطعام واليود

ز) وبالمثل فإن سحب المياه من البحر الطبيعي يمكن أن يجلب معه بعض المواد العالقة ولهذا يجب وضع «فلاتر» عند مداخل المياه مما يستدعي تجميع هذه المواد لتنقية الفلاتر وقد يكون بين هذه المواد ما هو ضار وما هو مفيد ويمكن بالطبع تجميعها وتحليلها واستبعاد الضار والاستفادة من المفيد كمنتج ثانوي إضافي

٢ – أ) ستكون لطاقة الرياح فوائد متعددة فيمكن استعمالها

أولاً في سحب المياه المالحة من البحر وضخها في خزانات التبخير

ثانياً في ضخ المياه – سواء المحلاة أو مياه البحر – في الخزانات المعدة لذلك

ثالثاً: في توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروع وهي لن تكون ضخمة بطبيعة الحال

ب) قد يستلزم هذا أكثر من طاحونة هواء وليس في هذا عيب أو أمر مثير.

٣ – قد تكون المصاريف الاستثمارية لمثل هذا المشروع عالية ولكني لا أعتقد أنها تفوق أو حتى تصل إلى المصاريف الاستثمارية لمشروع مماثل يعتمد على الوقود

٤ – يكون الغاز الطبيعي مصدراً للطاقة في أوقات الطوارئ أو في فترات بدء التشغيل أحياناً ولكن سيكون استهلاكه قليلاً لا يؤثر كثيراً في رصيدنا من الغاز الطبيعي.

٥ – أ) إن فائدة مياه البحر لا تقتصر على إمكان تحليته، فشواطئ مصر على البحار تبلغ حوالي مائتين وخمسين كيلو متراً. فإذا اعتبرنا أن عمق مياهنا الإقليمية هو خمسة عشر كيلو متراً فقط فتكون مياهنا الإقليمية حوالي ٤٠ كيلو متراً مربعاً من مياه البحر بأعماق مختلفة، كم بها من ثروات، الثروة السمكية هي أبسطها وأهمها

ب) لتنظيم الاستفادة بهذه الثروة السمكية يمكن الدولة تشجيع الصيد في بحارنا (بدلاً من أن يذهب الصيادون إلى اليونان أو اليمن) وذلك ببناء قرى الصيد كل بضعة كيلو مترات على شواطئنا

ج) تشمل هذه القرى مساكن تناسب الصيادين وكذلك تعد مراكب ومواد صيد تؤجر أو تباع للصيادين (وهذه كلها تصنع في مصر) كما تشمل مخازن مبردة لتخزين السمك تملكها الحكومة أو شركة قطاع عام أو خاص أو جمعية تعاون للصيادين كما تشتمل على مؤسسات حضارية بسيطة كوحدة صحية ومدرسة (أو مدارس) ومواد رياضية واجتماعية وثقافية،

تعد سيارات مبردة لنقل الأسماك إلى أماكن تسويقها أو تصديرها وتكون ملكية هذه السيارات مماثلة لملكية مخازن التبريد ويمكن في البداية الاكتفاء بتأجير سيارة أو أكثر

وللحديث بقية

* مدير عام سابق بوزارة الصناعة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٠

حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد

■ المؤلف د. حسن بكر

الناشر : دار ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٠

يخلص الكاتب في نهاية بحثه إلى أن أي متابع لحالة المياه في الوطن العربي خصوصا والشرق الأوسط الجديد عموما، سوف يلحظ أن هذه المنطقة ـ ولأسباب متعددة ـ داخلة لامحالة إلى حالة شح خطيرة في موارد المياه الطبيعية

وبعبارة أبسط فإن العرب يدخلون تدريجيا دائرة العطش مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، ومعنى ذلك أنه ما لم يتم تدارك الموقف قبل عام ٢٠١٠، فإن أوضاع التخلف الهيكلي والنظم الاجتماعي سوف تؤجج الصراعات الاجتماعية والقومية المختلفة. من هذا المنطلق ، ومع عجز البشرية العربية بالنظر إلى الأوضاع القائمة على الأرض، ومع استمرار أزمة الدولة العبرية المائية، نتيجة التوسع في الاستيطان وسط الصحراء، وفي كل مكان على أرض فلسطين المحتلة، ونتيجة الاستهلاك غير الرشيد، والاستخدام الصناعي للموارد المتوافرة حاليا ، فإن حربا على المياه في الشرق الأوسط ـ مع افتراض استمرار الوضع على ماهو عليه ـ لامحالة واقعة ويسرع من حظي ذلك حمى دول الجوار الاستراتيجي التي استمرت في العقدين الأخيرين تجاه المياه بسياسة وبدون مناسبة في ارتباط واضح مع العدو الصهيوني وحليفه الأمريكي المسيطر على العالم.

والواقع أن الكاتب قد تعامل بشمول عبر صفحات الكتاب مع مشكلة المياه في المنطقة، ليس فقط على مستوى الأقاليم الفرعية التي تشملها أنظمة نهرية دولية واحدة، بل أيضا مع الأوضاع المائية في أغلب بلدان المنطقة دولة دولة بما يجعل الكتاب مرجعا مفيداً في تناول الظاهرة التي تصدى لها. وربما كان من الأهمية القول إن المعضلة الرئيسية التي تلف قضية المياه في المنطقة ليست هي قضية العوز المائي بصورة مطلقة، بل هي تلك المشكلة المتعلقة في كيفية توزيع مياه الأنهار الدولية فبعض بلدان المنطقة العربية خصوصا أن تكون في موقف عجز مائي فعلى إن هي حصلت على حقوقها في الأنهار المشتركة التي تنبع من خارج أراضيها. وربما يكون هذا الموقف السوري والعراقي تحديدا في قضية توزيع مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان في تركيا ويصبان في العراق من أكثر الشواهد على صدق هذه المقولة. فتركيا تتذرع تارة بحجج قانونية واهية مثل أن النهرين يعدان نهرين تركيين عابرين للحدود، وهي مقولة الهدف منها نفي إعطاء صفة النهر الدولي المشترك لكل من دجلة والفرات وبالتالي ضرورة التوصل لتقسيم عادل لمياههما مع الدول المشاركة فيهما أي سوريا والعراق

وفي الوقت نفسه فإن تركيا تسعى جاهدة إلى تعزيز مكانتها ودورها الإقليمي بطرح بيع المياه إلى الدول المجاورة التي تفتقر للمياه، ومن أنهار تنبع وتصب بالكامل داخل تركيا، وهو ما يعني إدراكها لأهمية القواعد القانونية التي تتجاهلها في حالة نهري دجلة والفرات ومن أبرز النماذج على هذا السلوك التركي محاولة بيع المياه عبر ما سمي مشروع أنابيب السلام التي كان من المطروح أن تستفيد منه سوريا والأردن وإسرائيل إلى جانب دول الخليج العربية ولما تعذر إتمام هذا المشروع تحولت تركيا إلى محاولة بيع مياه نهر مناقجات إلى كل من إسرائيل والأردن.

والأمر نفسه نلحظه في حالة إسرائيل ـ وإن كان هذا البلد يعاني عجزا لاوفرة مائية ـ فبعد استغلال الدولة الصهيونية لمياه نهر الأردن الذي يعد مشتركا مع العديد من البلدان العربية المجاورة دون أن تأبه بالحقوق العربية، نجد أنها بقوة احتلالها وتوسعها في الأراضي العربية قد استغلت موارد مائية أخرى مثل المياه الجوفية في الضفة الغربية وغزة ومياه نهر الليطاني. بل ولم تكتف إسرائيل بذلك بل طرحت العديد من المشروعات تحت بند التعاون الإقليمي تهدف كلها إلى جذب المياه لإسرائيل من أجل استيعاب المهاجرين الذين تدفقوا عليها خاصة خلال التسعينيات. ■

مجدى صبحى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٠

تحذيرات من أزمة مياه حادة في الشرق الأوسط

واشنطون - رويتر: أوضح تقرير صدر أمس أن عدد السكان الذين يعانون من نقص المياه سيزيد أكثر من ٤ أضعاف خلال الخمسة والعشرين عاما المقبلة. وأكدت الجماعة الدولية للعمل السكاني في تقريرها أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيعاني ما يتراوح بين ٢,٤ مليار و٣,٢ مليار نسمة من نقص حاد بالمقارنة مع ٥٠٥ ملايين يعانون من المشكلة في الوقت الراهن. وأشار الباحثون الى أن نقص المياه سيكون حادا على الأخص في الشرق الأوسط وبدرجة كبيرة في افريقيا.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٨/٢٠٠٠

٦ مشروعات مصرية.. في اجتماع خبراء مياه النيل الأزرق

زيادة حصص الدول الثلاث.. تقليل الفواقد

.. التوسع فى استصلاح الأراضى

كتب - عصام الشيخ:

تلقت مصر قائمة بالمشروعات المائية التي تقوم اثيوبيا بتنفيذها بالتعاون مع كل من مصر والسودان «دول النيل الأزرق» حيث يعكف خبراء وزارة الموارد المائية والرى حاليا على دراستها وتقييمها من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

قال مصدر مسئول بالوزارة ان مصر ارسلت مقترحا بستة مشروعات مشتركة يمكن تنفيذها الى اثيوبيا والسودان لمراجعتها وتقييمها قبل عقد اجتماع خبراء مياه دول النيل الأزرق المقرر عقده اوائل الشهر المقبل بالقاهرة فى اطار الاستعداد لاجتماعات مجلس وزراء مياه دول حوض النيل القادم فى الخرطوم.

أضاف.. ان هذه المشروعات تأتى فى اطار التعاون الثنائى والثلاثى بين دول حوض النيل ضمن آلية التعاون الجديدة التى يتم حاليا وضع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٥/٨/٢٠٠٠

الأطر المؤسسية والقانونية والفنية والادارية لها بواسطة خبراء قانونيين من دول الحوض تحت رعاية ودعم من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية برئاسة البنك الدولي مشيرا إلى أن هناك اتفاقا كاملا بين وجهتي النظر المصرية والسودانية حول المشروعات المقدمة باعتبارهما دولتي مصب

اشار المصدر الى ان المشروعات تستهدف زيادة الحصص المائية للدول الثلاثة وتقليل الفواقد وتوليد طاقة كهرومائية والتوسع في استصلاح وزراعات مساحات اضافية يمكن تنفيذها بالتعاون مع أوغندا حيث يقوم حاليا خبرائها بمراجعتها وفي الوقت نفسه من المقرر ان تتلقى مصر قائمة المشروعات الأوغندية لراجعتها وتقييمها قبل اجتماع خبراء الدولتين لتحديد اولويات هذه المشروعات وتقليل نقاط الخلاف ان وجدت تمهيدا لعرضها على وزيرى الدولتين للاتفاق عليها قبل عرضها على المجلس الوزارى الذى سوف يحدد حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروعات المشتركة بين دول الحوض ككل وبين دول الانهار الفرعية قبل الاجتماع مع هيئات التمويل الدولية برئاسة البنك الدولي في فبراير القادم حيث تقدر الاستثمارات المطلوبة مبدئيا ١٠٠ مليون دولار.



المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨/٨/٢٠٠٠

ابو زيد:

نهر النيل يمد مصر بحوالى ٨٥٪ من احتياجاتها المائية

كتب ـ أحمد نصر الدين:

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى ان نهر النيل هو المورد الأساسي لمصر من المياه التى تعتمد فى استخداماتها المائية على كامل نصيبها المتاح منه، والذى يقدر بأكثر من ٨٥٪ من الاحتياجات والاستخدامات وأن باقى الموارد هى فى الاساس عبارة عن إعادة استخدام لجزء من الموارد الأخرى التى تتمثل فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والتغذية للخزانات الجوفية السطحية فى وادى ودلتا النيل بالاضافة إلى الكميات القليلة المتاحة من الخزانات العميقة ، ومياه الامطار على السواحل الشمالية وشبه جزيرة سيناء.

د. محمود ابو زيد

وأشار الوزير الى اهمية كفاءة وقدرة الكوادر المصرية على حسن ادارة واستخدام مياه نهر النيل والتحكم فيها منذ عدة قرون مضت، والتى تعمل ايضا على حمايتها ورعايتها والإهتمام بها ووقاية النهر من الاخطار

وقال الوزير إن الفترة الزمنية الأخيرة اكدت اهمية السد العالى لحماية وترويض اخطار نهر النيل، ويعد الاساس والركيزة الأكثر اهمية وحتمية لتحقيق الادارة المثلى لمياه النيل بداية من الحدود السودانية المصرية حتى مصبه فى البحر المتوسط باعتباره القلب من الجسد والبنك المركزى الرئيسى للمياه الذى يضمن لمصر ايرادا ثابتا ومنتظما سنويا طبقا لاتفاقيات نهر مياه النيل



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٢

د.القصاص يحذر من تأثير ظاهرة تغير المناخ على حصة مصر المائية من حوض النيل

حذر الدكتور عبدالفتاح القصاص خبير البيئة العالمي من تأثير ظاهرة تغير المناخ على الوضع الحالي والمستقبلي على حوض النيل خاصة وان تقرير اللجنة الحكومية الدولية IPCC قد اوضح تعرض العديد من الدول لمخاطر تخص احتياجاتها المائية تتجه نحو النمو السريع في الدخل وارتفاع مستوى المعيشة خاصة في بعض دول الشرق الاوسط التي سوف تعاني من نقص شديد في مصادر المياه.

اشار الدكتور القصاص إلى ان التقرير تناول امكانية تأثر حوض النيل حيث تتراوح النسب المفترضة لتدفق مياه حوض النيل للسيناريوهات المختلفة ما بين 30٪ زيادة و78٪ نقصا) وهو الامر الذي يحتاج الى دراسات عديدة ومركزة لمحاولة تحديد تلك الاثار السلبية ولابد من مشاركة مصر في عملية مراقبة ومتابعة تغير المناخ وتاثيرها على حوض النيل جاء ذلك خلال الاجتماع السابع للجنة القومية لتغير المناخ الذي ناقش العديد من القضايا حيث طالب الاعضاء بضرورة التنسيق مع المنظمات والبرامج الدولية الخاصة بحماية الشعاب المرجانية وتوفير بيانات المراقبة وربط الأدارات المعنية بجهاز البيئة بالشبكات الدولية لدراسة تاثير ابيضاض الشعاب المرجانية نتيجة ظاهرة تغير المناخ بالاضافة الى ضرورة مراقبة وتسجيل درجة حرارة مياه البحر بالمنطقة الساحلية للبحر الاحمر للتعرف على امكانية انتشار هذه الظاهرة ومدى مقاومة الشعاب المرجانية بهذه المنطقة لها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٦

في دراسة حديثة

البنك الأهلى يطالب بإنشاء صندوق لتمويل مشروعات الأمن المائى العربى

90٪ من الدول العربية تحت خط الفقر المائى بحلول عام 2025

□ كتب – ماجد على:

طالبت دراسة اقتصادية حديثة أجراها البنك الأهلي بإنشاء صندوق عربي لدعم وتمويل مشروعات الأمن المائي وتنفيذ مخططات التكامل ومشروعات تطوير الموارد المائية في المنطقة العربية خاصة في ظل الطلب المتزايد على المياه في المرحلة القادمة.

ودعت الدراسة الى زيادة دور القطاع الخاص في مجال ادارة المياه تلقائيا وذلك من خلال اسناد عمليات الصيانة والتشييد لشركات القطاع الخاص كمرحلة أولى يتم بناء على نتائجها الانتقال الى مراحل تالية لتوسيع مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال.

وحذرت الدراسة من وقوع نحو 90٪ من الدول العربية تحت خط الفقر المائي بحلول عام 2025 نتيجة لارتفاع نسبة الفاقد من المياه في شبكات النقل والتوزيع بالدول العربية لتتراوح بين 40 الى 50٪ من اجمالي المياه المنقولة.

وتوقعت ارتفاع العجز المائي في الوطن العربي من 102 مليار متر مكعب عام 2000 الى نحو 303 مليارات متر مكعب عام 2025 وذلك في حالة مواصلة السياسات المائية الحالية والمحافظة على مستوى الموارد المائية المتاحة.

ومن المتوقع ايضا ان يقتصر نصيب الفرد من المياه سنويا في عام 2025 على نحو 464 مترا مكعبا وهو أقل من التصنيفات العالمية لوضع الفقر



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩/ ٨/ [illegible]

المائى الخطير ٥٠٠ متر مكعب/سنوياً، والذى يؤدى بدوره الى اعاقة النمو الاقتصادى والاجتماعى.

ويذكر ان نحو 71٪ من الدول العربية حالياً تحت خط الفقر المائى طبقاً للمعايير العالمية حيث تراجع نصيب الفرد من المياه من 3800 متر مكعب عام 1950 إلى نحو 1027 متراً مكعباً عام 1996 وهو من أسوأ الاوضاع مقارنة بالمستوى السائد فى افريقيا والذى يبلغ 5500 متر مكعب للفرد.

ودعت الدراسة الى ضرورة أن تتجه الدول العربية الى ايجاد مصادر بديلة للمياه السطحية والجوفية بتحلية مياه البحر.. خاصة تلك الدول التى لا تتوافر لها مصادر مياه طبيعية عن طريق مجارى الانهار وحتى الدول المشتركة فى مياه الانهار وفى اطار النزاعات المستمرة على حصص المياه لكل دولة . يتعين تأمين موارد المياه وحماية الأمن المائى.

وأشارت الى ان طاقة انتاج محطات تحلية المياه التى تتركز فى المنطقة العربية بدول الخليج تقدر حاليا بنحو 11,5 مليار متر مكعب فى اليوم بما يعادل 60٪ من طاقة الانتاج العالمية للمياه المحلاة.

وطالبت الدراسة بضرورة تنفيذ استراتيجية عربية مستقبلية لتحقيق الاستغلال الامثل للمياه بما يؤمن المصالح العربية ويمنع نشوب نزاعات على المياه بين دول الجوار.

وأكدت ان الاستراتيجية يجب ان تشمل مراجعة الدراسات والبحوث التى قامت بها مراكز البحوث والمنظمات العربية فى اطار تحقيق الأمن المائى العربى والربط فيما بينها ورفع كفاءة وصيانة تطوير شبكات نقل وتوزيع المياه خاصة فى ظل ارتفاع تقديرات الفاقد بين شبكات النقل والتوزيع بالاضافة الى تغيير التركيب المحصولى لصالح المحاصيل منخفضة الاستهلاك المائى فى ضوء دراسة الاحتياجات المائية للمحاصيل المختلفة واتجاهات الأمن المائى العربى والقدرات التصديرية وامكانات زراعة البدائل المختلفة وتطوير نظم الرى واعتماد الاساليب الحديثة فى هذا الشأن.

واضافت ان الاستراتيجية يجب ان تشمل ايضا وضع اللوائح والقوانين الرادعة لحماية الموارد المائية من التلوث والتأكيد مع دول الجوار على هذه النقطة وأهمية التعاون المائى المشترك بما يوفر موارد مائية جديدة . والقضاء على اسباب اية نزاعات بين دول المنبع والمجرى ودول المصب قد تهدد الحصص المكتسبة لبعض الدول العربية من الموارد المائية

ودعا البنك الأهلى الى ضرورة متابعة كل التطورات فى أطر واتفاقيات ومفاهيم القانون الدولى ذات الصلة بالموضوعات المائية ومواجهة أية تغييرات فى تلك الأطر والمفاهيم التى قد تؤثر سلباً على الحقوق المائية العربية.

وقال الدراسة ان المساحة القابلة للزراعة فى المنطقة العربية تقدر بنحو 200 مليون مليون هكتار بينما يزرع منها بالفعل نحو 47 مليون هكتار فقط وهو ما يعنى زيادة الطلب مستقبلاً على مزيد من المياه على الرغم من ان الاحصاءات تشير الى ان واقع استهلاك قطاع الزراعة للمياه لا يتعدى 65٪ على الصعيد العالمى بينما يرتفع الى 88٪ فى العالم العربى، رغم محدودية مساهمة القطاع الزراعى فى الدخل القومى وفى الصادرات، على حين تتوزع النسبة الباقية ما بين 7٪ للاستخدامات المنزلية و5٪ القطاع الصناعى.

ونوهت إلى انخفاض كفاءة استخدام المياه فى المنطقة العربية سواء فى المجال الزراعى أو فى الاستخدام المنزلى لعدة اسباب فى مقدمتها عدم الوعى الجماهيرى باهمية المياه وندرتها والضعف المؤسسى والادارى للاجهزة المعنية بادارة المياه ومشروعاتها وكذلك سوء شبكات توزيع المياه وعدم تبنى سياسة تركيب محصولى توفر المياه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ / ٦ / ٢٠٠٠

تراجع نصيب الفرد من المياه فى الدول العربية

كتب - زكريا فكرى:

كشف مؤتمر الاستراتيجية العربية لزيادة الإنتاج الزراعى والذى يعقد حاليا فى العاصمة السورية دمشق عن انخفاض نصيب الفرد فى المنطقة العربية من المياه الى اقل من الف متر مكعب سنويا مقابل ٧٦٠٠ متر مكعب للفرد فى مناطق العالم الأخرى. واوضح ان الموارد المائية فى العالم العربى تبلغ ٢٤٧,٥ مليار متر مكعب سنويا منها ٢٠٥ مليارات متر مكعب مياه سطحية و ٣٥ مليار متر مكعب مياه جوفية و ٧,٥ مليار موارد مائية غير تقليدية واضاف المؤتمر ان جملة الاستخدامات المائية فى البلدان العربية تبلغ ١٩١ مليار متر مكعب يتم تخصيص ٨٩٪ منها للزراعة وبكفاءة متدنية. كما ناقش المؤتمر عدة قضايا اهمها الحد من التوسع فى استخدام المبيدات فى المكافحة.

وكانت اعمال المؤتمر قد بدأت أمس بحضور حسين شريتح وزير الدولة السورى لشئون المعلومات وحسين ابراهيم مدير هيئة الاستشعار عن بعد السورية ونبيل نصرى محافظ دمشق ويحيى بكور رئيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية وسامى الجندى نائب رئيس مركز التعاون العربى الأوروبى. يختتم المؤتمر اعماله اليوم باصدار مجموعة من التوصيات التى تركز على ضرورة الاستفادة من الموارد المائية العربية المتاحة واحداث نقلة نحو التكامل الزراعى العربى. شارك فى المؤتمر باحثون ومتخصصون من جامعات مصر وسوريا والكويت ولبنان والصومال والسودان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢١/٩/ ٢٠٠

مثال يحتذى

نجح الخبراء المصريون خلال الأيام العشرة الماضية في فتح أول مسار للمياه من بحيرة كيوجا إلى نيل فيكتوريا بطول ستة كيلو مترات في أوغندا.

وهذا الانجاز الكبير تم بالخبرة المصرية العريقة من هندسة الري والتي يعود تاريخها إلى الاف السنين منذ أن نجح مهندس الري المصري القديم في كبح جماح النيل وتهذيبه ليصل إلى شكله الحالي.

كما تم هذا الانجاز الذي يستحق التحية بكل تأكيد باستخدام معدات تم تصنيعها في مصر بالكامل وشحنها وتجميعها في أوغندا بأيدي مصرية لإزالة الجزر الكثيفة من نباتات ورد النيل إن هذا العمل الكبير الذي تم بالتعاون بين مصر وأوغندا هو نموذج يجب أن يحتذي للتعاون بين دول حوض النيل لصالحها جميعا من أجل زيادة موارده المائية والحد من الفاقد الذي يقدر حسب رأي بعض الخبراء بأكثر من تريليون متر مكعب.

وبلغة الأرقام يصل إيراد النهر إلى ١٦٦٠١ مليار متر مكعب يبلغ الفاقد منها ١٣٠٠ مليار متر ولا يصل إلى دول الحوض إلا ٣٠٠ مليار أو أكثر قليلا.

وما أحوج دول الحوض إلى التعاون معا لاستقطاب الفواقد أو أكبر كمية ممكنة منها بدلا من أن يلجأ بعضها مثل أثيوبيا إلى أن تلجأ للتهجم على مصر واتهامها بإساءة استغلال حصتها وتجاهل عروض مصر الكريمة بمساعدتها من الاستغلال الأمثل لحصتها وتلجأ بدلا من ذلك إلى الاستعانة بإسرائيل لاقامة سدود تعتدي على حصة مصر من مياه النيل.

عربي أصيل



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأخبـــار

التاريـــخ : ١٧ / ٩ / ٢٠٠٠

٣٦ دولة فى اجتماع المجلس العالمى للمياه بالقاهرة

مناقشة تحديات نقص المياه فى القرن الجديد

كتبت كريمة السروجى:

يعقد صباح اليوم بالقاهرة اجتماع المجلس العالمى للمياه برئاسة الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى ويشارك فى الاجتماع أعضاء مجلس ادارة المجلس الذى يتكون من ٣٦ دولة ترأسها مصر.

ومن المقرر أن يبحث الاجراءات التنفيذية للرؤية المستقبلية لمياه القرن الجديد وتطورات بيان الوزراء الذى صدر فى مؤتمر لاهاى ٢٠٠٠ الذى عقد فى مارس الماضى ونص اتفاق الوزراء على ضرورة الاتحاد لمواجهة تحديات المياه التى تتمثل فى ندرة الموارد المائية العذبة والتلوث الذى تتعرض له الأنهار والنزاعات بين الدول على الأنصبة المائية فى الأحواض المشتركة.

وأكد الدكتور على شادى نائب رئيس المجلس العالمى للمياه انه سيتم فى الاجتماع ايضا تناول تشكيل اللجان الجديدة التى تقرر إنشاؤها وتتبع المجلس وعلى رأسها لجنة لفض المنازعات الدولية فى مجال المياه. ولجنة الجائزة الدولية التى تمنح فى مجال المياه وتمولها المملكة المغربية على غرار جائزة نوبل والتى تمنح لأول مرة فى الملتقى الدولى الثانى المقرر انعقاده فى اليابان بمارس القادم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـدر : الجمهورية

التاريخ : ١٧/ ٩/ ٢٠٠١

اجتماعات المجلس العالمي للمياه.. تبدأ بالقاهرة:

أبوزيد: صندوق تمويل دولي.. لمشروعات الترشيد.. بالدول النامية

القطاع الخاص.. يشارك في شبكات المياه والصرف

كتب ـ عصام الشيخ :

تبدأ اليوم بالقاهرة اجتماعات المجلس العالمي للمياه برئاسة الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري. لبحث الخطوات المستقبلية الخاصة بتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للمياه الذي عقد في لاهاي مارس الماضي.

أوضح الوزير أنه سيتم خلال الاجتماعات استعراض الدراسات والبحوث التي أجرتها اللجان الفرعية التابعة للمجلس والتي تستهدف التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية بما يتوائم مع ظروف دول الأنهار المشتركة إضافة إلى النظم المناسبة لانشاء صندوق ممول من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية لمساعدة الدول النامية في تنفيذ المشروعات التي تسهم في تقليل الفواقد في المياه وكذلك ترشيد استخدامات المياه في الزراعة. أضاف أنه سيتم مناقشة موازنة المجلس وحجم المنح المقدمة لتنشيط دور المجلس والخطوات الخاصة بالاستعداد للمؤتمر القادم للمياه المقرر عقده باليابان وأيضاً آليات مشاركة القطاع الخاص الوطني والأجنبي لتنفيذ مشروعات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي. سبل التعاون بين دول الأنهار المشتركة لتصبح المياه وسيلة تعاون وليست وسيلة للحروب.



د. محمود ابو زيد



المصـــدر : الـــوفـــد

التاريـــخ : ١٨ / ٩ / ٢٠٠٢

«أبوزيد»: إسرائيل لن تشارك فى اجتماعات المجلس العالمى للمياه بفرنسا

إنشاء لجنة دولية لفض المنازعات فى أحواض المياه

كتب ـ ناصر فياض:

أعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى ورئيس المجلس العالمى للمياه أن إسرائيل لن تشارك فى اجتماعات المجلس القادمة فى مدينة مرسيليا بفرنسا. كشف الوزير فى مؤتمر صحفى عقده أمس أن إسرائيل ليست عضوا فى المجلس ولم ترشح أحدا لعضوية المجلس ولم توجه إليها الدعوة للحضور.

وأكد أن ممثلين لعشر دول عربية يحضرون اجتماع المجلس فى منتصف أكتوبر القادم من بينهم ٣ ممثلين لمصر. أكد «أبوزيد» إنشاء لجنة دولية لفض المنازعات فى أكثر من ٣٠٠ حوض مياه دولى.

ويجرى إعداد الاطار القانونى الدولى بمساعدة عدد من الدول الكبرى وخبراء من الأمم المتحدة.

د. محمود أبوزيد

كما تبحث اجتماعات المجلس إنشاء صندوق لمواجهة الكوارث الخاصة بالفيضانات والمجاعات وموجات الجفاف وبؤر التلوث. ويعقد على هامش الاجتماعات مؤتمر علمى لمناقشة ٣ محاور حول تنفيذ رؤية المجلس لمشاكل المياه فى العالم وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فى وضع حلول لمشاكل المياه، وإشراك رؤساء الحكومات والدول فى تحمل المسئولية للحفاظ على المياه العذبة.



المصدر : أهرام مسائي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠/٩/...

السفير عبدالمنعم غنيم يرد على قناة الجزيرة:

مصر لم تستأثر بمياه النيل وهذه الحملة تخفى وراءها قصدا خبيثا!

● منذ أيام قلائل ادارت قناة الجزيرة الأخبارية حواراً حول ندرة المياه وما قد يترب عليها في المستقبل من حروب واهوال ووقع اختيار مقدم البرنامج على منطقة «حوض النيل» لتكون محور المناقشات واخذ في التلميح الى ان دولة واحده وهي مصر تستاثر بمعظم موارد النهر ومن هذا المنطلق بدأ يوجه تساؤلاته إلى المشاركين في الحوار والذي قام باختيارهم من اثيوبيا وتنزانيا والسودان ومصر وكان حواراً لا يستند إلى الموضوعية وتغيب عنه الحقائق العلمية ومن هذا المنطلق بادر السفير عبدالمنعم محمد غنيم بالرد على الانتقادات والاتهامات التي وجهت إلى مصر من خلال هذا البرنامج موضحا عدداً من الحقائق الهامة..

أولا: أن طاقم الحوار في برنامج قناة الجزيرة لم يكن منهم بما في ذلك المحاور من يعرف شيئا عن جغرافية حوض النيل وموارده المائية باستثناء الاخ من السودان والذي شغل في بلاده فترة من الزمن منصب وزير الموارد المائية وكذلك المتحدث المصري وهو صحفي يتابع المؤتمرات التي عقدت مؤخرا في مصر والخارج عن الموارد المائية.

وأوضح السفير عبدالمنعم غنيم وهو أيضا من ذوي الخبرة المتعمقة في الشئون الجغرافية بان رده وتوضيحه على من يوجهون الاتهامات إلى مصر بانها تنهب مياه نهر النيل وتحرم شعوبه من الاستفادة منه ليس من قبيل الدفاع عن فعل ارتكبته مصر فليس هناك أصلا تهمة او عدوان من مصر على اي من شعوب حوض النيل وإنما هي حملة ظالمة تخفي وراءها قصدا خبيثا انما يستهدف دولا وشعوبا من عالمنا الثالث.

ثانيا: فيما يتعلق بما ذكره المشارك الاثيوبي في الحوار والذي اشار إلى ان بلاده لا تحصل إلا على ٢٪ من مياه النيل ممثلا في النيل الازرق يشير السفير عبدالمنعم غنيم قائلا: إذا رجعنا إلى احصائيات رسمية فسوف نجد أن موارد النهر المائية في هضبة الحبشة تزيد ٦٠٠٣ مليار م٣ من المياه سنويا ووفقا لنفس المصدر يصل إلى أسوان من هذه المياه حوالي ٧٠ مليار م٣ أي اقل قليلا من ٩٪ فما الذي يمنع أثيوبيا من أن تحصل على ما تحتاجه من المياه.. وهذا الوضع المائي بين البلدين ليس وليد اليوم أو الامس ولكنه يرجع إلى ملايين السنين وقبل أن يعمر الإنسان الحبشي أو المصري هذه الارض أو تلك..

كما أن الاحصائيات الرسمية تقدر الموارد المائية للهضبة الاستوائية وحوض بحر الغزال والزراف بحوالي ١٠٠٠ مليار م٣ لا يصل منها إلى أسوان سوى ١٢ مليار م٣ أي أكثر قليلا من ١٪ ويمكنني أن أوجه النصح إلى الاخ من تنزانيا وكذلك مقدم البرنامج أن يتابعا نشرة الاحوال الجوية التي تبثها شبكة سي أن أن عن القارة الافريقية والتي توضح وبجلاء تعرض هذه المنطقة من القارة الافريقية للامطار الغزيرة، وستظل كذلك إلى أن يشاء رب الارض والسموات..

وخلال الحوار أشار الوزير السوداني



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/٩/٢٠٠٠

السابق للموارد المائية إلى أن اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ كانت مجحفة بالسودان وذلك لزيادة نصيب مصر من المياه إلى ٥٥ مليار م٣ بدلا من ٤٨ فإن السفير عبدالمنعم غنيم أوضح بأن هذه الاتفاقية لم تكن لاقتسام أنصبة وإنما كانت اتفاقية بين أشقاء تهدف أساسا إلى تعويض السودان بسبب امتداد بحيرة ناصر التى نشأت عن اقامة السد العالى ما بعد الحدود المصرية جنوبا فى أرض السودان فى منطقة النيل الجنوبى ولقد وفرت هذه الاتفاقية وغيرها للسودان الكثير..

وردا على السؤال الاستفزازى الذى وجهه مذيع قناة الجزيرة مشيرا إلى أنه كيف يتأتى لدولتين من دول الحوض إقامة المشروعات ما شاءا دون استئذان باقى دول الحوض وفق ما يقضى به القانون الدولى..

قال السفير عبدالمنعم غنيم معلقا: إن السائل يريد أن يصبغ الشكل القانونى على اتهاماته الزائفة وما لا يعرفه أو لعله يعرفه وينكره أن جميع المبادىء القانونية الدولية التى تعرضت لمجارى الأنهار الدولية تتمحور حول مبدأ هام هو «لا ضرر ولا ضرار» بمعنى أنه ليس من حق أى دولة تقع على مجرى نهر دولى أن تقيم من المشروعات ما يسبب أو يمكن أن يسبب أضرارا للدول التى تقع على نفس المجرى سواء فى أعمال الرى أو الملاحة.. ولما كانت مصر دولة مصب بمعنى أن إقامة أى مشروع على نهر النيل داخل الاراضى المصرية لا يمكن أن تتأثر به أى دولة أخرى غير مصر ويرجع نشاط مصر فى هذا المجال إلى أيام مصر الفرعونية وأن الصفة العامة لمشروعات مصر المائية تهدف إلى تقليل الفاقد من مياه النيل بدلا من أن تضيع هدرا فى البحر المتوسط..

وأكد السفير عبدالمنعم غنيم على حقيقة هامة فى هذا الشأن هو أن خزان بحيرة ناصر لا يحتوى على نقطة مياه واحدة وصلت من أى من الهضبتين الاستوائية أو الحبشة بالقوة الجبرية بالسلب أو النهب أو كانت أى دولة من دول حوض النيل فى حاجة إليها ومنعت منها ولم تعترض أى دولة من هذه الدول على أى من المشروعات التى أقامتها مصر.

قال: كل ما أود أن أقوله أن هذا الصوت النشاز يكشف حقيقة النيات لأصحاب مشروع تسعير المياه والذى أثير فى مؤتمر لاهاى أخيرا واكتفى بالقول الآن بأن المياه بكل أشكاله مطرا أو أنهارا أو بحارا هو منة من عند المولى عز وجل..

قال تعالى: «وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكناه فى الأرض وإنا على ذهاب به لقادرون» سورة المؤمنون ١٨..

واختتم السفير عبدالمنعم غنيم ردوده قائلا: إن ما تدعو إليه مصر الآن هو أن تتعاون دول حوض النيل جميعا فى تقليل الفاقد فى كل مكان على المجرى لمصلحة الجميع ولن تبخل مصر بما يمكنها من مساعدات مادية وخبرة وسواعد بنيها..

● هادية الشربينى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥/٩/٢٠٠٠

بحث المشكلات العالمية للمياه فى مؤتمر دولى باليابان

أبوزيد يناقش سبل جذب الاستثمارات اليابانية إلى توشكى

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى : يشارك الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى فى اجتماعات المنتدى الدولى للمياه الذى يبدأ أعماله اليوم، كما يلتقى مع بعض كبار المسئولين اليابانيين لبحث التعاون المشترك، وجذب الاستثمارات اليابانية إلى توشكى.

وصرح الوزير بأن مؤتمر المياه سوف يناقش مشكلات المياه فى القرن الحادى والعشرين، وأنه سوف يتناول فى كلمته مسألة تسعير المياه التى تعد موضع خلاف بين الدول النامية والمتقدمة. كما سيلتقى مع رئيس جمعية الصداقة المصرية - اليابانية السيد سونشيا محافظ سايتاما لبحث سبل جذب الاستثمارات اليابانية إلى المشروعات القومية للتنمية.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩/٩/٢٠٠٠

منتدى عالمي للمياه في القاهرة العام المقبل

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي: صرح الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري ورئيس المجلس العالمي للمياه بأن الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي للمياه والمعروف باسم نادي طوكيو سيعقد العام المقبل في القاهرة، ومن المعروف أن المنتدى عقد اجتماعه الأول بالعاصمة اليابانية خلال الفترة بين ٢٥ - ٢٧ من الشهر الجاري بمشاركة عدد من أبرز الخبراء الدوليين.

وصرح الوزير لمندوب «الأهرام» في طوكيو بأنه التقى مع وزيرة التعمير اليابانية تشيكاجي أوجي المسئولة عن ملف المياه حيث تمت مناقشة سبل التعاون الثنائي بمجال تكنولوجيا المياه واستخدام الطاقة النظيفة لرفع المياه من الآبار، بالإضافة للاستعدادات الخاصة بعقد المؤتمر الدولي للمياه باليابان عام ٢٠٠٢، كما اجتمع وزير الري بالسيد سوتشيا رئيس جمعية الصداقة المصرية اليابانية ومحافظ ساتياما لبحث جذب الاستثمارات اليابانية في توشكي، وأعرب المحافظ عن ترحيبه بزيارة مشروع توشكي.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : [illegible] / [illegible] / ٢٠٠٠

تسعير المياه: لمصلحة من؟

نقرا حاليا وعلى فترات متقاربة تصريحات مختلفة حول تسعير المياه. ففي محاضرة للسيد الدكتور وزير الموارد المائية والاشغال ذكر سيادته ان تسعير المياه لن يتم في عهد السيد الرئيس محمد حسني مبارك وقرانا أخيرا عن اجتماع لمجلس المحافظين برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء لبحث التقرير الذى قدمه السادة محافظو شمال الصعيد الثلاثة بعد زيارتهم للولايات المتحدة الامريكية ويتضمن التقرير الاستفادة من التجارب الأمريكية في ادارة شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب بطرح سندات للمواطنين لتمويل هذه المشاريع واسلوب تسعير المياه والصرف ونظم الادارة.

وقد اثارتني محاولة الربط بين تجارب الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المياه وتسعيرها وبين الواقع المصرى حيث إن نصيب الفرد الأمريكى من المياه يزيد عن ١٩ الف متر مكعب سنويا في حين نجد أن نصيب الفرد المصرى اقل من الف متر مكعب سنويا.

كما ان الولايات المتحدة تضم ٥١ ولاية بعضها يفتقد المياه (أى صحراء) والبعض الاخر تزيد فيه كمية المياه عن احتياجه ومن هنا نشأت فكرة نقل المياه من ولاية لاخرى بالبيع والشراء وهذا امر طبيعي داخل نفس الدولة وتحت سيادتها وعلمها وتعتبر من قبيل تبادل المنافع فيما بينها. كما يقوم القطاع الخاص الامريكي بعمل المشاريع بتكليف من الولاية وله ان يحصل قيمتها من المستفيدين بعد موافقة المجلس المحلي للولاية.

اما الوضع في مصر فهو مختلف تماما لمجموعة من الحقائق نعرضها فيما يلي:

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من اكثر المناطق في العالم شحا في المياه حيث يبلغ اجمالي نصيبها ١٪ فقط من اجمالي المياه المتاحة في العالم بينما يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٪ من عدد السكان في العالم.
- كما تتميز خصائص المنطقة بأن ٩٠٪ من مجموع اراضيها صحراء وثلثي كمية المياه التي تصل إليها تأتي من خارج اراضيها.
- كما تعاني شحا في الأمطار غير المنتظمة وغير الثابتة في منطقة محددة أى انه من غير المستطاع الاستفادة منها.
- تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عشرين دولة نصيب الفرد فيها حوالى الف ومائة وخمسين مترا مكعبا سنويا ويحدد نصيب الفرد على اساس ناتج قسمة جملة الموارد المتاحة على عدد السكان داخل هذه المجموعة نجد تفاوتا في الأنصبة، فحيث يبلغ نصيب الفرد في العراق مثلا حوالى خمسة الاف متر مكعب سنويا يبلغ في السعودية مائة وثمانية عشر مترا مكعبا ونجده في البحرين والكويت صفراً اما في مصر فإن نصيب الفرد يبلغ حاليا اقل من الف متر مكعب سنويا ويتساوى تقريبا مع نصيب الفرد في اسرائيل نتيجة لاستفادة اسرائيل من مياه الأمطار والتى لا تدرجها في الاحصائيات الدولية.

نشأت اهمية المياه وخطورة الوضع المائي في المنطقة بصفة عامة نظراً لثبات كمية المتاح من المياه الصالحة للاستخدام مع الزيادة المتصاعدة في عدد السكان مما يقلل من نصيب الفرد من المياه بالاضافة الي تغير الظروف المناخية على مستوى العالم وبالذات في منطقة الشرق الاوسط ومن ناحية اخرى نجد ان انشاء دولة اسرائيل ادى الى تصاعد حدة الصراع على الماء، نتيجة لازدياد طموحات اسرائيل الحالية في المنطقة وتشجيعها اليهود في العالم للهجرة لإسرائيل للاستيطان فيها.

كل هذه الأسباب المجتمعة ادت الى وجود مشكلة في المياه في المنطقة غير ان السبب غير المعلن حتى الآن أن ظهور المشكلة والمبالغة في تصويرها انما يرجع لما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما ارتفعت اسعار البترول العالمية لرقم قياسي في ذلك الوقت (٤٢ دولارا للبرميل بأسعار عام ٧٣) وهنا نشطت مراكز البحث العلمي وبخاصة في الجامعات العالمية (جامعة هارفارد وغيرها) بعمل الأبحاث والدراسات لكيفية ايقاف هذه الظاهرة والحد من خطورتها، بل والعمل على امتصاص هذه الأموال بطريقة أو بأخرى بعد ظهور قدرة مالية كبيرة لدى الدول العربية بالشرق الأوسط والتي استفادت من ارتفاع الأسعار وكنا نسمع ونقرأ كل يوم عن شرائهم لأصول وحصص في الشركات متعددة الجنسيات وفي البنوك العالمية العملاقة وهنا ظهرت ردود الفعل التالية:

رد الفعل التلقائي السريع: وذلك بترك ادوات السوق تعمل وبسرعة على رفع سعر المواد المصنعة او الزراعية بأكثر من قيمة رفع سعر الطاقة بل وتعدى التحدى منطقة الشرق الأوسط وذلك بالعمل على خفض اسعار المواد الأولية التي تعتمد عليها الدول النامية من دول العالم الثالث مثل البن والكاكاو والنحاس وغيرها وهى دول لا يتوافر لديها البترول أو الصناعة مما جعلها تئن وتتوجع ثلاث مرات مرة بفعل ارتفاع اسعار الطاقة والثانية لارتفاع اسعار وارداتها وثالثة لانخفاض اسعار منتجاتها الأولية، ومن هنا ظهرت مقولة إن القتى



المصـدر : الأهــــرام

التاريـخ : ٤/جـ/٢٠٠٠

سفير
عبدالرحمن صلاح

سوف يزداد غني والفقير يزداد فقراً

رد الفعل الاول تسرعاً لمحاولة امتصاص تلك القدرات المالية تبني الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) نظرية الحروب المحلية المحدودة حتى تستمر ماكينة التصنيع العسكرى وتجارب السلاح واستغلالها للحروب المحلية بمزيد من مبيعات الأسلحة، مثل حرب افغانستان، حرب العراق، ليريا، النزاعات الإفريقية وغيرها والتي ادت الى مزيد من مبيعات السلاح وارتفاع اسعارها وهنا تسيد الأغنياء الموقف.

وتعدي الأمر ذلك بمحاولتهم في الخروج من ازمة مالية وكساد عالمي رهيب عن طريق حرب الخليج عام ١٩٩١ وما صاحبها من تداعيات سواء في اثناء الأزمة او في اثناء حلها على حساب دول المنطقة واستقرارها لأمد ابعد مما كان يتصوره المخططون لها وهنا استقر لهم المقام ووضعت نظريات العولمة والقوة الكبرى الوحيدة.

رد الفعل الثاني لم ينته الأمر عند هذا الحد بل كل يوم مفاجأة بجديد حيث نشطت الدراسات الثقافية في الجامعات الكبرى خاصة جامعة هارفارد الأمريكية عن نقص المياه في الشرق الأوسط وظهرت افكار جديدة حول بيع المياه ونقل المياه ولكي تتم عملية البيع والنقل فلابد من تسعير المياه وحتى يتم المخطط بنجاح لابد من تعديل القانون الدولي فيما يخص الاستخدامات غير الملاحية للمياه العذبة وهو موضوع يحتاج لوقفة طويلة فيما بعد، وهنا اتحدت الأهداف ما بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبرنامج البيئة للأمم المتحدة، وبنك الاستثمار الأوروبي واللجنة الأوروبية، لاقرار المبادىء الجديدة بهدف تحقيق الانسانية والطيبة والروح الخيرة لانقاذ دول المنطقة من نقص المياه وعدم عدالة التوزيع والا ... فالحروب قادمة لا محالة!! وهو كلام ظاهره الرحمة وباطنه العذاب المقيم واستقرت اعمالهم وبضاعتهم الواردة إلينا على ان المياه سلعة لها قيمة اقتصادية ولها طلب وعرض، وبالتالى لابد أن تحدد قيمتها على أساس نظرية المنفعة الحدية وهي قيمة الوحدة الجديدة المضافة، وقام بتسويق هذه النظرية دول صديقة لنا، وفي خطاب للرئيس الفرنسي اشار الى ضرورة تسعير المياه مبيناً ان المياه المجانية تساعد على زيادة الهدر وذلك في مؤتمر عالمي للمياه حضره وزراء مياه من ٨٥ دولة في فرنسا عام ١٩٩٨ وفيه ظهر بوضوح الاتجاه الدولي الجديد في البيان الختامي للمؤتمر، وملخصه:

ضرورة تسعير المياه، والمستهلك للمياه يدفع والملوث للمياه يدفع أيضا، ضرورة اشتراك القطاع الخاص والشعبي في تملك وادارة المشاريع المائية.

ولتدعيم الفكرة أخرج البنك الدولي بيانات احصائية عن وجود عجز مائي في ست وعشرين دولة من دول العالم تعاني عجزاً خطيراً في المياه، وهو كلام فيه شيء من الصحة ولكنه بعيد عن الحقيقة لأن نحو عشرين دولة من هذه الدول لم تطلب مساعدة من البنك الدولي او خلافه مثل السعودية، الامارات، الكويت، البحرين وغيرها، لأنها تقوم ذاتياً بحل مشاكلها عن طريق تحلية مياه البحر وامكانياتها، تساعدها على ذلك، اما الدول الفقيرة المحتاجة فعلا مثل تشاد والنيجر وهايتي وغيرها فلا تملك من الأموال ما يساعدها على إتمام عمليات التبادل التجاري العادية مثل البيع والشراء والتي تتم عادة بالمقايضة، فكيف إذن يتوافر لها القدرات المالية لشراء المياه او دفع قيمة التلوث او منعه.

الن فعملية تسعير المياه لن تخدم الفقراء، بل سوف تكون عائقاً امام الدول النامية ودول العالم الثالث لأن الغرض من التسعير ابعد بكثير مما هو ظاهر او معلن عنه حالياً.

إن أي سلعة اقتصادية لها عرض وطلب لابد أن تكون لها سوق وهذه السوق سوف تتحكم فيها آليات السوق وتسيطر عليها الدول الغنية والشركات متعددة الجنسيات وكلما ازدادت مساهماتها واستثماراتها في المشاريع المائية والتي غالباً ما ستكون عن طريق نفس نظام الاستثمارات في مجال استخراج البترول باتباع نظام الـ B.O.T. (BUILD, OPERATE TRANSFER او نظام الـ B.O.O.T. (BUILD OWN OPERATE TRANSFER) حيث تقوم الدول بتحديد منطقة الامتياز في داخلها وتحت سيادتها الوطنية واختيار الأصلح لها وتحديد مدة العقد، اما في مجال استثمارات المشاريع العملاقة للمياه عابرة الحدود والتي تشترك فيها أكثر من دولة فالخطر كل الخطر الانسياق نحو هذا الاتجاه في مجال المياه المشتركة لأن الشركات متعددة الجنسية قدراتها اكبر بكثير من قدرة الدول وتملك من النفوذ والمدافعين عن مصالحها ولن تستجيب لتعويض الأضرار التى ستصيب الغير ولذا سارت الأمور في هذا الاتجاه فسنجد الشركات الجديدة المساهمة في مشاريع المياه تطرح اسهمها في البورصة كشركات البترول، ومع التوسع سوف تنشأ بورصة جديدة للمياه وهنا تتم عمليات المضاربة ورفع او خفض قيمة الأسهم وبالتالي قيمة المياه، فقد اصبحت سلعة اقتصادية سيتحكم فيها الأقوى وهنا نجد أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المقصودة بكل هذا الاهتمام دون غيرها من باقى دول العالم، حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من المياه الفا ومائة وخمسين م٣ سنويا فقط بينما نصيب الفرد في امريكا اللاتينية ثلاثة وعشرين الف متر م٣ سنويا وفي امريكا الشمالية تسعة عشر الف م٣، وفي اوروبا الشرقية ووسط اسيا خمسة عشر الف م٣ سنوياً، وفي إفريقيا فان نصيب الفرد سبعة الاف وخمسمائة م٣ سنويا، الن فعملية تسعير المياه مقصودة ومخططة لدول الشرق الاوسط والدول العربية في شمال إفريقيا وذلك لتحقيق الأهداف التالية:ـ يمكن اعتبارها اداة من ادوات السيطرة في ظل النظام الدولي الجديد والمسمى بالعولمة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ / ١٢ / ٢٠٠٠

- امتصاص الثروات المالية الكبيرة والمتوقعة في المنطقة.
- التحكم في سوق المياه، وهي أغلى عنصر من عناصر الحياة ستكون له السيادة المطلقة.
- الاستمرار في طرح الموضوع وبالحاح كاختراق فكري للمنطقة بحور القبول خاصة في دوائر صناعة القرار.

أين مصر من قضية تسعير المياه؟

ان قضية المياه لها ابعادها الاجتماعية والسياسية ولا تنحصر، ويجب الا تنحصر في البعد الإقتصادي. ان تعداد الشعب المصري حالياً هو خمسة وستون مليون نسمة، ونحو ٧٠٪ من عدد السكان يعملون في قطاع الزراعة، فلو حدث وتم تسعير المياه فسوف يحمل السعر على التكلفة النهائية للمنتج الزراعي او الزراعي - الصناعي، وهنا وفي ظل اليات السوق وتوقيعنا على اتفاقية الجات وفتح أسواقنا للمنتجات من الدول الأخرى إعمالا لنص الاتفاقية فسوف نواجه بأزمة محققة في القطاع الزراعي لعدم قدرته على المنافسة.

أما في القطاع الصناعي فإن المشكلة أخف وطأة ولكنها تزداد تعقيداً في قطاع الخدمات المنزلية حيث إن المياه لها وظيفة اجتماعية ففي المناطق الفقيرة يجب الا تتساوى أسعار المياه فيها مع الأحياء الراقية أو المنتجعات السياحية وهي من سلطة وسيادة الدولة المباشرة في القرار وتحديد قيمة خدمة المياه. وتكلفة هذه الخدمة على أساس حساب نفقات التوصيل والصيانة وتنقية المياه والعدادات والشبكات والتكاليف الهندسية والتوسعات الجديدة. كل هذا يسمى بتكلفة الخدمة وليس سعر المياه حتى لا تختلط المفاهيم.



المصـــدر : الأخبــار

التاريـــخ : ٥ / ١٠ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. محمود ابوزيد:

مصر ترأس اجتماعات مجلس المياه العالمى فى فرنسا ١٧ اكتوبر

كتبت كريمة السروجى:

يرأس د. محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى اجتماعات المؤتمر العام للمجلس العالمى للمياه التى تبدأ ١٧ اكتوبر الحالى ممثلا لمصر، ويستمر اربعة ايام بمدينة مارسيليا بفرنسا.

ويشارك فيه اعضاء مجلس الادارة الذى يضم ٢٨ عضوا مابين دولة وهيئة ومؤسسة ومكتب استشارى بمجال المياه. وصرح الدكتور محمود ابوزيد ان هذا الاجتماع على جانب كبير من الاهمية وسيختار ٢٠ لعضوية الهيئة من ٤٠ مرشحا بينهم ١٠ مرشحين من الدول العربية للهيئة الاساسية ويمثل مصر فيها الدكتورة منى القاضى رئيس المركز القومى للبحوث المائية والمهندس احمد فهمى رئيس قطاع مياه النيل.

وذلك بخلاف العضوية الاساسية للوزير كرئيس المجلس مدى الحياة والدكتور على شادى خبير المياه العالمى نائبا للرئيس مدى الحياة ايضا. وقال الوزير ان مدينة مارسيليا تعتبر المقر الرئيسى للمجلس العالمى للمياه ولها تاريخ عريق فى النواحى المائية وبها شركات استثمارية كبرى تعمل فى مجال المياه والرى وان الاجتماع سينعقد تحت الرعاية الشرفية لعمدة مدينة مارسيليا بقصر الفنار بالمدينة بالتنسيق مع الحكومة الفرنسية التى توفر كل اسباب النجاح للمؤتمر العام للمجلس.

وقال انه من المقرر ان يلتقى مع الرئيس الفرنسى جاك شيراك ورئيس الوزراء الفرنسى خلال تواجده فى فرنسا. مشيرا ان الحكومة الفرنسية تمول مشروعات المياه فى مصر تصل استثماراتها لحوالى ٩٠ مليون فرنك فرنسى. ويناقش المجلس توسيع دائرة المشتركين لمناقشات المياه الدولية ومراجعة شاملة للمجلس العالمى للمياه وتقييم دوره فى السنوات الثلاث السابقة وتحديد دوره فى المستقبل والخطوات المطلوبة لتطوير الاداء. ويعقد على هامش المؤتمر العام للمجلس مؤتمر علمى دعى اليه العديمن الشخصيات العالمية لشرح التحديات التى تواجه قضايا المياه فى القرن ٢١.

د. محمود ابو زيد



المصـــدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : ٦/١/٢٠٠٠

القلق المائي لإسرائيل

إن بدايات قلق إسرائيل المائي ترجع إلى عام ١٩٩٩ إذ اعتبر هذا العام أشد الأعوام جفافا لانخفاض منسوب المياه في بحيرة طبرية وارتفع استهلاك المواطنين عن عام ١٩٩٨ بحوالي ٥٠ مليون متر مكعب مما دفع الحكومة إلى القيام بمجموعة إجراءات تمثلت في تخفيض نسبة المياه التي تزود بها المزارعين إلى ٤٠٪ أي ما يعادل ٢٨٠ مليون متر مكعب حتى أصبحت بعض المزارع على حالة الإفلاس واضطرت بعضها إلى استعمال المياه المعالجة، ليس هذا فحسب ولكن تم سحب المياه الجوفية على عمق مئات الأمتار مما اعتبر هذا مؤشراً خطيرا دفع كثيرا من الخبراء الإسرائيليين في شئون المياه إلى تعبير هذا الأمر الذي يصب مباشرة في زيادة هاجس القلق على بقاء الدولة الإسرائيلية، فإسرائيل إذا لم تواجه النقص السنوي في المياه الذي يصل إلى ١٢٠ مليون متر مكعب ومنسوب مياه بحيرة طبرية الذي ينخفض بمعدل ٧٠سم سنويا، والمياه الجوفية التي تنخفض بمعدل ١٫٤ متر سنويا فإن إسرائيل ستشرف على الهلاك.



المصـدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ٦/٨/٢٠٠٠

أبعاد الأزمة المائية الإسرائيلية

تعد المياه واحدة من القضايا المهمة التي تمس أمن الشرق الأوسط، فشح المياه والاستعمال السيىء لها والاستيلاء عليها دون حق يشكل أحد الأسباب التي تدفع إلى زيادة التوترات والصراعات، فخريطة الشرق الأوسط توضح أن إسرائيل تقع في المنطقة شبه الجافة، مما ينذر أنها ستعاني عجزاً مائياً هائلاً في السنين المقبلة، والمتأمل في السياسات الإسرائيلية يرى أنها تحمل أبعاداً واقعية ترمي إلى تخطيط جيد يهدف إلى رصد الأزمات المستقبلية والاستعداد لها، ولذلك كانت المياه واحدة من الأزمات التي تسعى إسرائيل لمواجهتها لاسيما أن تزايد استهلاك مواطني إسرائيل للمياه إلى ارتفاع في مقابل انخفاض المياه في بحيرة طبرية والمياه الجوفية وتزايد معدلات ملوحة وتلوث المياه.. فهل ستستمر إسرائيل في نهب المصادر المائية العربية أم أن هناك بدائل أخرى لحل أزمتها المائية؟

مراحل السيطرة الإسرائيلية

ينظر الساسة الإسرائيليون إلى أن السيطرة على الأرض ترتبط بالسيطرة على المياه، لذلك اعتبرت القيادة الإسرائيلية أن الأرض والمياه ملكية عامة في يد الدولة بحيث يستحيل على الأفراد التصرف فيهما بالبيع، فمؤسسو الحركة الصهيونية اعتبروا حدود الدولة الإسرائيلية الجديدة يجب أن تضم جميع المجاري المائية المتاحة في المنطقة، وأن مستقبل تلك الدولة الوليدة سيتحدد بمدى سيطرتها على نهر الأردن الأعلى بفروعه (الدان ـ الحصباني ـ بانياس) ومصب اليرموك وبحيرة طبرية، وباشرت إسرائيل كثيراً من المشروعات المائية كي تحقق مزيداً من السيطرة والاستغلال الأمثل للمياه بما فيها الموارد المائية الفلسطينية، ففي الأشهر الأولى للاحتلال دمرت إسرائيل ١٤٠ مضخة مياه وعدداً من الآبار في أريحا وفي المناطق الزراعية في وادي الأردن، وقد اتخذت إسرائيل من القوة العسكرية أداة لبسط نفوذها على الموارد المائية، ففي عام ١٩٥٣ استطاعت إسرائيل أن تجفف بحيرة الحولة بعد عدة اشتباكات عسكرية مع الجيش السوري وفي عام ١٩٦٤ سعت إلى تحويل مياه نهر الأردن الأعلى إلى صحراء النقب مما دعا جمال عبدالناصر في نفس العام إلى عقد قمة عربية كان من أهم قراراتها بناء سد خالد بن الوليد كي يمنع وصول نهر الأردن الأعلى إلى صحراء النقب وتحويله إلى أرض الجولان السورية، إلا أن رد إسرائيل كان سريعاً بتوجيه طائراتها الحربية وقصفت قرية بانياس، وضربت المعدات التي كانت على وشك بدء العمل بها لتحويل نهر الأردن الأعلى وأكملت إسرائيل مشروعها الاحتلالي للأرض والمياه بعدوان ٥ يونيو ١٩٦٧، فاستولت على أكبر قدر من المياه السطحية والجوفية في الجولان والضفة الغربية، وترتب على ذلك أن إسرائيل أكملت تحويل نهر الأردن الأعلى إلى صحراء النقب وأدى ذلك إلى زيادة نسبة الملوحة في نهر الأردن الأدنى الخارج من بحيرة طبرية وحرمان ١٥كم٢ من الأراضي السورية وعدد من الأودية الأردنية من الأرواء المناسب وفي عام ١٩٧٨ دخلت العسكرية الإسرائيلية إلى جنوب لبنان بعملية سميت الليطاني وهدفها هو السيطرة على نهر الليطاني أكبر الأنهار اللبنانية، وقامت بتحويل مياهه إليها ثم أحكمت سيطرتها على المياه اللبنانية بقرى جنوب لبنان.

أشرف سنجر



خيارات إسرائيلية

لقد انكب خبراء المياه في إسرائيل على دراسة عدد من البدائل لحل الأزمة المائية وسنحاول استعراض تلك البدائل المطروحة والمصاعب التي تواجه كل بديل:

البديل الأول: حصول اسرائيل على المياه من تركيا بواسطة مد أنابيب تبدأ من تركيا مرورا بسوريا والأردن ثم إلى إسرائيل، وهذا البديل هو ما روج له رئيس تركيا الراحل تورجوت اوزال وسمي في حينه أنابيب السلام

البديل الثاني: نقل المياه من تركيا بواسطة حاويات مطاطية ضخمة تسع الحاوية ٢٠ مليون متر مكعب من المياه في إطار خط بحري يربط بين ميناء عسقلان في إسرائيل وميناء تركي على نهاية نهر مناوجات الذي يتبع مدينة انطاليا الساحلية ويصب في البحر المتوسط.

البديل الثالث: نقل مياه الثلوج من الاسكا بعد إذابتها ثم تنقل في ناقلات نفط معدة لحمل المياه.

البديل الرابع: حصول إسرائيل على المياه من خلال مشروعات متطورة يقوم بها القطاع الخاص لتحلية مياه البحر المزمع اقامته في جنوب ميناء أشدود على البحر المتوسط

البديل الخامس: استمرار إسرائيل في استخدام القوة العسكرية للبحث عن مصادر مائية من الدول المجاورة والاعتداء على نصيب الفلسطينيين من المياه.

وعند مناقشة البدائل المطروحة نجد ان البديل الأول المتعلق بنقل المياه عبر انابيب تمر داخل الدول العربية ثم إلى إسرائيل يتطلب اولا حل المشكلات السياسية مع إسرائيل والمائية مع تركيا وثانيا عدم توافر الموارد المالية التي قدرت حين دراسة المشروع في عام ١٩٨٨ بحوالي ٢١ مليار دولار وإذا ما حل السلام فإن هذا البديل سيكون مناسبا لحل ازمة المياه في إسرائيل ودول الشرق الأوسط

اما البديل الثاني فهو الأقرب إلى التنفيذ في الوقت الحالي بعدما قامت إسرائيل بتجهيز ميناء عسقلان، وصادرت الأراضي المطلوبة لوضع الأنبوب اللازم للمشروع، وطورت إسرائيل علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع تركيا وقيام الأخيرة منذ عام ١٩٩٧ بإنشاء محطات ضخ كبرى للمياه صرفت عليها مبالغ طائلة على نهر مناوجات وقامت تركيا عمليا باستخدام الحاويات المطاطية الضخمة لنقل مئات الملايين من الأمتار المائية إلى القسم التركي من الجزيرة القبرصية ويبقى أمام هذا البديل لتحقيقه الوصول إلى سعر مناسب للمتر المكعب من المياه يقل عن سعر المتر المكعب من المياه المحلاة وهو ما تسعى إسرائيل إلى التفاوض بشأنه مع تركيا وفيما يتعلق بالبديل الثالث فإن إسرائيل طلبت من شركات ايرلندية متخصصة بتنقية المياه إعداد دراسة جدوى حول نقل مياه الثلوج من الاسكا ولكن يبدو ان هذا البديل سيواجه صعوبة بالغة بسبب طول المسافة وتكلفة إعداد الناقلات مما سيؤدي إلى رفع تكلفة المتر المكعب من المياه وحول البديل الرابع المتعلق بقيام إسرائيل بعمل مشروعات توسعية من قبل شركات خاصة لتحلية المياه في جنوب ميناء أشدود فإن هذا البديل يتسم بالأمان والاستمرار ولكن المشكلة التي تواجهه هو ارتفاع تكلفة المتر المكعب الذي قد يصل إلى ٢٢٠ قرشا وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف تكلفة المتر المكعب من الماء الطبيعي. وعن آخر البدائل فإن خروج إسرائيل من جنوب لبنان قد قلص إلى حد كبير من سعي إسرائيل لاستخدام القوة العسكرية للبحث عن مصادر مائية تغتصب من اهلها، كما ان استمرار إسرائيل في نهب نصيب الفلسطينيين من المياه سيؤدي إلى اشتعال مزيد من الأزمات والاقتتال لأن المسألة ستكون هنا حياة أو موت.

بعد عرض البدائل السابقة نجد أن البدائل المتاحة لصانع القرار الإسرائيلي لحل ازمة المياه تقترب من بديلين الأول شراء المياه من تركيا من خلال الحاويات المطاطية وقد شرعت إسرائيل بالفعل إرسال وفد إلى تركيا للتفاوض لشراء ٥٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر مناوجات والثاني هو استمرار إسرائيل في إقامة مشروعات تحلية المياه.

والمفاضلة بين البديلين المطروحين ترتبط بتكلفة البديل واستمرار الحصول عليه مستقبلا، وسعر المتر المكعب. وفي تحليلنا نجد ان حصول إسرائيل على المياه من تركيا ليس يسيرا لنقل المياه في الحاويات المطاطية ليس آمنا وإن الخط الملاحي هذا سيكون عرضة للتخريب في ظل تجمد عملية السلام كما ان لجوء إسرائيل إلى تحلية المياه سيرفع تكلفة المعيشة داخل إسرائيل بسبب ارتفاع تكلفة التحلية مما يجعل إسرائيل تتوجه نحو استبدال بعض المحاصيل الزراعية التي تستهلك نصف المياه التي تحتاجها وهذه المحاصيل هي عماد الكرن التصديري كما ان اللجوء إلى هذا الحل يتعارض مع المشروع الصهيوني فالزراعة هي ضمانة للأمن الغذائي، وبالتالي فإن التعاون في مجال المياه بين بلدان الشرق الأوسط اصبح ضرورة ولن يتحقق إلا بالسلام وهذا يتطلب من صانع القرار الإسرائيلي إدراك أن بقاء إسرائيل وحصولها على كميات من المياه بسعر رخيص وآمن ستكون من اهم ثمار السلام، ويصبح مشروع أنابيب السلام الذي طرحه رئيس تركيا الراحل تورجوت اوزال هو المشروع المناسب لحل ازمة المياه في الشرق الأوسط ولكن إذا ظلت إسرائيل مصرا للصراع مغتصبة الحقوق وضد حقائق التاريخ، فإن على العرب في هذه اللحظة أن يقفوا ضد هيمنتها على موارد وثروات المنطقة وأسواقها، وأن يشعروها بعجزها المائي في ظل عدم توافر مصادر مائية بديلة إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات لحل مشكلات القدس والمياه والحدود وعودة اللاجئين والاستيطان.



٩٥٠ مليون جنيه من المؤسسات الدولية لتمويل المرحلة الثانية من البرنامج القومي للصرف

قرر عدد من المؤسسات الدولية، من بينها البنك الدولي والبنك الألماني للتعمير والبنك الأوروبي، الإسهام في تمويل مشروعات المرحلة الثانية من البرنامج القومي للصرف بمبلغ ٢٧٨ مليون دولار «نحو ٩٥٠ مليون جنيه».

وأعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري أن المشروع يهدف إلى تزويد زمامات مشروعات الصرف العام والمغطى بمعدل ٥٠٠ ألف فدان، في الأراضي القديمة ومناطق الاستصلاح، و٣٠٠ ألف فدان يجرى فيها إحلال وتجديد الشبكات، بالإضافة إلى ٣٦٥ ألف فدان، بمشروعات الصرف العام.

وأكد الوزير أن العائد الاقتصادي لهذه البرامج سيكون مرتفعا جدا، بعد تنفيذ مشروعاتها التي تهدف إلى تخفيض منسوب المياه الجوفية، وتحسين حالة الصرف وخواص التربة بالأراضي الزراعية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٥/ ١٠ / ٢٠٠٠

ابوزيد: بدء دراسة استخدام تكنولوجيا تحلية المياه

كتبت كريمة السروجي:



د. محمود أبوزيد

بدأت وحدة الدراسات الاستراتيجية بوزارة الموارد المائية والري اعداد دراسة للتوسع في استخدام تكنولوجيا تحلية المياه في مصر وتحدد الدراسة اقتصاديات معالجة مياه المصارف من التلوث ومياه الآبار الجوفية المالحة.. صرح بذلك د محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والري مؤكداً ان تكنولوجيا تحلية المياه المالحة تتطور باستمرار وتشكل تكلفة الطاقة العامل الاساسي للتوسع في استخدامها بمصر.. وقال انها مقصورة حتى الآن على توفير مياه الشرب للاستخدامات السياحية بمناطق البحر الاحمر وسيناء والساحل الشمالي . واضاف ان الطاقة الشمسية وطاقة الرياح متوافرة في مصر وقامت الوزارة منذ فترة باستخدامها على مستوى تجريبي بتوشكى ووادي النطرون ومن المقرر التوسع في استخدامها حتى تثبت الجدوى الاقتصادية خاصة بالنسبة لضخ المياه الجوفية من الابار بجنوب مصر علاوة على احدث تجربة للشحن الاصطناعي للمياه الجوفية بنقلها من مكان لاخر لاستخدامها وقت الحاجة والتي شهدها الرئيس مبارك خلال زيارته الاخيرة لتوشكى.



المصـــدر : الأهـــرام المســـائي

التاريـــخ : ٦ / ١١ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الري لـ «الأهرام المسائي» :

اجتماعات مهمة لوزراء المياه في الهضبة الإثيوبية لبحث إقامة مشروعات مشتركة لتوليد الطاقة الكهرومائية

يعقد خلال الاسبوع المقبل اجتماعات وزراء المياه في الهضبة الاثيوبية بحضور وزراء المياه في مصر واثيوبيا والسودان وصرح الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والري لـ «الأهرام المسائي» بأن الاجتماع سيتناول مناقشة المشروعات المشتركة التي تقترحها الدول الثلاث لتنمية مصادر مائية جديدة ومشروعات لتوليد الطاقة الكهرومائية.

وقد عقد الدكتور ابو زيد اجتماعا أمس مع امناء اللجنة القانونية الفنية المشتركة لمياه النيل والتي تضم خبراء من وزراء الخارجية ووزارة الموارد المائية والري وعددا من اساتذة القانون الدولي بالجامعات المصرية وذلك لمناقشة الأسس التي يتم بناء عليها اختيار المشروعات المشتركة والتي تعود بالنفع على الدول الثلاث

من ناحية اخرى استعرض د.ابو زيد مع بعثة البنك الدولي أمس مجالات التعاون المشترك وموقف البرامج التي تقوم بتنفيذها أجهزة وزارة الري بدعم فني ومالي من البنك في صورة قروض ميسرة.

وصرح الوزير بأن من اهم المشروعات التي يتم تنفيذها حاليا البرنامج القومي لتطوير الري في الاراضي القديمة بهدف تحسين أداء الشبكات ورفع كفاءتها واحلال بعض القناطر على الترع والمساقي الخصوصية في مساحة ٢,٥ مليون فدان كمرحلة أولى ويستهدف توفير حوالي ١٠ ـ ١٥٪ من الاحتياجات المائية يمكن استخدامها في مواجهة التوسعات المستقبلية ويتم من خلال التعاون مع البنك الدولي تنفيذ برنامج تطوير اساليب وشبكات الري في محافظتي البحيرة وكفر الشيخ في زمام ٢٤٤ الف فدان بتكلفة قدرها حوالي ٢١٩ مليون دولار امريكي. وقد بدأ المشروع منذ عام ١٩٩٧ ومن المنتظر الانتهاء منه عام ٢٠٠٤ بإذن الله.

هذا علاوة على مشروعات تطوير شبكات الصرف والتي تتم من خلال البرنامج القومي للصرف بهدف تحسين انتاجية التربة وزيادة الانتاج الزراعي بحوالي ٣٠٪ وقد تم تنفيذ البرنامج في مرحلته الأولى في مساحة ١.٢ مليون فدان (منها ٥٩٠ الف فدان صرف مغطى و٥١٠ الاف فدان صرف عام) بالوجهين البحري والقبلي بالاضافة الى احلال وتجديد بعض شبكات الصرف المغطى في مساحة ١٥٠ الف فدان بتكلفة تقديرية حوالي ٢٩٠ مليون دولار منها ١٩٠ مليون دولار نقدا أجنبيا ومايعادل ١٢٠ مليون دولار نقدا محليا ومن المقرر الانتهاء من هذه المرحلة بنهاية العام الحالي

كما يهدف البرنامج القومي للصرف (المرحلة الثانية) الذي ينتظر ان يبدأ العمل فيه اوائل العام القادم الى خفض منسوب المياه الأرضية وتحسين حالة الصرف في مساحة ٥٠٠ الف فدان بتزويدها بشبكات صرف مغطى بالأراضي القديمة ومناطق الاستصلاح بالاضافة الى تطوير الصرف العام في مساحة ٣٦٥ الف فدان واحلال وتجديد الشبكات في مساحة ٣٦٥ الف فدان بتكلفة تقديرية حوالي ٢٨٠ مليون دولار.

واضاف المهندس حسين المطفي وكيل اول وزارة الري انه في اطار الادارة المائية المتكاملة والمحافظة على مناسيب المياه في مجاري الري والصرف تقوم الوزارة بادارة وتشغيل وصيانة حوالي ١٥٠٠ محطة رفع للري والصرف والتي تستلزم تنفيذ برامج الاحلال والتجديد والصيانة بصفة دورية حيث تم توقيع اتفاقية قرض مع البنك الدولي في ٢٠٠٠/٦/٩ لاحلال وتجديد حوالي ٦٨ محطة شاملة المهمات والمعدات اللازمة لخدمة وتحسين الري والصرف في زمام حوالي مليون فدان بتكلفة تقديرية حوالي ١٢٠ مليون دولار.

هذا بالاضافة الى أنه قد تم بحث بعض مجالات التدريب والدعم المؤسسي لرفع كفاءة العاملين والاستفادة من نظام الادارة الحديثة التي تضمنتها الاتفاقيات الموقعة والتي سوف تنعكس بالايجاب على انجازات الوزارة خاصة في تنفيذ المشروعات القومية العملاقة مثل مشروعات توشكى وترعة السلام بدعم من القيادة السياسية في اطار تحقيق خطة طموح للتوسع الافقي في مساحة ٣.٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ بهدف تحقيق التنمية الشاملة واتاحة فرص عمل جديدة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي للشعب المصري.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأخبـــار

التاريـــخ : ٧ / ١١ / ٢٠٠٠



د. محمود أبوزيد

وزراء المياه في الهضبة الاثيوبية يبحثون بالقاهرة مشروعات توليد الطاقة

كتبت كريمة السروجي:

يصل الى القاهرة السبت القادم كل من المهندس كمال محمد على وزير الري السوداني ونظيره الاثيوبي لحضور اجتماعات وزراء المياه في الهضبة الاثيوبية التي تعقد بالقاهرة برئاسة الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والري وصرح الدكتور ابوزيد بأن الاجتماع سوف يتناول مناقشة المشروعات المشتركة التي تقترحها الدول الثلاث لتنمية مصادر مائية جديدة ومشروعات لتوليد الطاقة الكهرومائية ومن المقرر ان يستغرق الاجتماع خمسة ايام على ان تكون هناك جلستان رئيسيتان يومي ١١ و١٢ نوفمبر تضم الوزراء الثلاثة ويشارك فيها الى جانب اعضاء الوفود الثلاثة كل من المهندس عوف احمد وكيل الري المصري بالسودان والدكتور احمد ادم وكيل الري السوداني.

مياه النيل .. الوعد والوعيد

الجغرافية السياسية لحوض النيل

رؤيتان للذات الإفريقية:

رؤية عرقية لونية وافدة ورؤية قارية جغرافية سياسية أصيلة

اتصال الإسلام بإفريقيا أقدم من الهجرة للمدينة

الأحواض الثلاثة التى يتكون منها حوض النيل تضم ١٠ دول مساحتها حوالى ٣ ملايين كيلومتر مربع. ويسكن حوض النيل ١٤٠ مليون نفس (تقدير ١٩٨٩) أى ٥٧٪ من جملة سكان الدول العشر.



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٧/١١/٢٠٠٠

النيل هو أطول أنهار إفريقيا الدولية. ومع ذلك فهو من أقلها تدفقا. هذا النهر الأسطورى الشحيح ماؤه هو من الناحية التاريخية، ومن حيث الجغرافيا السياسية أهم الأنهار فى إفريقيا بل من أهم أنهار العالم.

■ لماذا صار النيل بهذه الأهمية البالغة؟

الحلقة الثانية

يتفرد النيل بالخواص الآتية:

□ أولا: النيل هو النهر الوحيد من أنهار إفريقيا الدولية الذى ينحدر من الجنوب للشمال رابطا مصير الشمال بالجنوب.

□ ثانيا: الصحراء قسمت إفريقيا شطرين: جنوب الصحراء، وشمال الصحراء. النيل هو حبل الوصل المائى الوحيد لما فصلت الصحراء.

□ ثالثا: مصب النيل فى مصر المطلة على البحر المتوسط وجسر حوض النيل لأوروبا.

□ رابعا: شرق حوض النيل مطل على البحر الأحمر. البحر الأحمر هو واصل حوض النيل بجنوب غرب آسيا، بالجزيرة العربية، ومن ثم بالخليج.

□ خامسا: حوض النيل مهد لأقدم الحضارات الإنسانية الحضارة الفرعونية، وهو مهد حضارات سمراء عريقة ينفى وجودها الدونية التى ألصقها بعض الفكر الأوروبى المتعصب بالإنسان الأسود. حضارات النوبة، وكوش، ويدعم ما قاله الشيخ «أنتا ديوب» من أصل أسمر للحضارة الفرعونية، وما كشف عنه آخرون من حجم مساهمة الحضارات الأفروآسيوية فى الحضارة الإنسانية.

□ سادسا: حوض النيل هو وطن كنيسة وطنية عريقة سبقت التبشير الغربى بل سبق وجودها المسيحية فى أوروبا نفسها تلك هى الكنيسة الأرثوذكسية فى مصر، وإثيوبيا، وإريتريا والسودان.

□ سابعا: حوض النيل هو قبلة الهجرة الإسلامية الأولى التى سبقت الهجرة التاريخية للمدينة، ومكان الاتصال الإسلامى الأقدم بإفريقيا.

هذه الخواص أعطت النيل وحوضه وزنا تاريخيا وأهمية جيوسياسية فريدة. حوض النيل صاحب تلك الخواص يواجه الآن مؤثرات استراتيجية، وحضارية، تتحكم فى مصيره وتحدد مواقفه فى السياسة الدولية.

حوض النيل وعلاقات الشمال الغنى بالجنوب الفقير

فى منتصف الستينيات من القرن العشرين نشط حوار الشمال والجنوب وصار بندا مهما فى الأجندة الدولية وبعد إجراء الحوار أصدرت لجنة الجنوب تقريرا انطلق من مفارقة مزعجة هى أن ٢٠٪ من سكان العالم ينالون ٨١٪ من الدخل العالمى بينما ينال ٨٠٪ من السكان ٢٠٪ من دخل العالم ولاحظ التقرير أن خدمة الدين الخارجى فى الثمانينات جعلت تدفق رأس المال من الجنوب الفقير أكبر من تدفقه فى الاتجاه المعاكس.

وقالوا إن آلية السوق الحرة وحدها كفيلة بتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية فى العالم الغنى وكفيلة بالتمدد نحو العالم الفقير لتحقق فيه الاستثمار والتنمية. وليس على البلدان الفقيرة لمساعدة نفسها إلا أن تقيم السوق الحرة فى نظمها الاقتصادية وتفتح أسواقها مع السوق الحرة العالمية. هذا المنطق عززه فيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وهزيمة الاقتصاد الموجه الذى كان يعتبر البديل الأكثر فاعلية للاقتصاد



الصادق المهدى

السوق الحرة. انتصار آلية السوق الحرة، وثورة الاتصالات، التى عمت العالم والربط بين ثورة الاتصالات والكمبيوتر، وربط العالم بالأقمار الصناعية، هى العوامل التى جعلت العالم شبكة الكترونية واحدة، وسوقا مفتوحة على بعضها بعضا لانتقال الأموال، والأسهم والسندات، والصفقات التجارية من مكان إلى آخر فى سرعة البرق. هذه الطفرة فى كيفية إدارة النشاط الاقتصادى، والتجارى والمالى أعطت الشركات المتعدية للحدود الدولية، والمؤسسات الاقتصادية المرتبطة ببنيات تحتية متطورة ميزة على غيرها فى سباق يفوز فيه حتما الأصلح فى التعامل مع الفرص الجديدة.

آلية السوق الحرة وثورة الاتصالات هما أساس العولمة التى حققت درجات أعلى فى الاستثمار، والإنتاج، والتبادل التجارى، والخدمات، والعولمة ماضية فى تحقيق المزيد من تلك الإنجازات يدفعها عاملان: التنافس والربحية. منطق التنافس والربحية وآلية السوق الحرة والوسائل التى أتاحتها ثورة الاتصالات إذا تركت تعمل بمنطقها فإنها سوف تفضى إلى نتيجتين مهمتين:

■ الأولى: لقد حافظت البلدان المتقدمة على السلام الاجتماعى بداخلها، وهزمت نبوءات كارل ماركس الثورية لأنها التزمت بسياسات ديمقراطية وازنت بين نفوذ الطبقات وأشركت الطبقات العمالية فى السلطة السياسية، واتخذت سياسات أجور، وخدمات ورعاية اجتماعية أعطت الطبقات الدنيا فى المجتمع نصيبا أكبر فى الدخل القومى، إن منطق

العولمة الذى يركز على الربحية والتنافس يوجب تخليا عن برامج الرعاية الاجتماعية فإن كنت لذلك فإنه سوف يهدد السلام الاجتماعي في البلدان الغنية».

□ الثانية: منطق السوق الحرة سيؤدي إلى مزيد من تخلي الدول الغنية عن أية التزامات نحو دعم التنمية في العالم الفقير تاركة الأمر كله لآلية السوق الحرة. وآلية السوق الحرة في الظروف الموضوعية الحالية سوف تؤدى لاتساع فجوة الثروة والدخل بين العالم الغنى والعالم الفقير. هذا معناه ان الجزء الأكبر من العالم الفقير سوف تدفع به العولمة نحومزيد من التهميش.

النتيجة الاولى لمنطق العولمة سوف تطيح بالسلام الاجتماعي في البلدان الغنية. لذلك جزء كثير من الساسة والمفكرين من الاندفاع في اقتصاد السوق الحرة في ظل العولمة دون ضوابط وصاروا يتحدثون عن الطريق الثالث أى طريق وسط بين اقتصاد السوق الحرة المطلق والاقتصاد الموجه المباد.

والنتيجة الثانية للعولمة الجامحة هي اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وشحن المشاعر لا سيما في الدول الفقيرة بالعداء والحسد. إن الظروف التى تندفع فيها العولمة الآن هي ظروف قطبية احادية تزيدها العولمة هيمنة على العالم وعن طريق الهيمنة والسيطرة على وسائل الإعلام فإن العولمة أتت وتؤدى إلى هيمنة ثقافية امريكية مستفزة لهويات وثقافات الآخرين.

التوزيع للثروة والدخل الذي يزيد من الفجوة بين دول العالم الغنية والفقيرة. والهيمنة الثقافية المصاحبة للعولمة المستفزة لثقافات وهويات الآخرين سوف يغذيان مشاعر تظلم واحتجاج، وسوف تتسارع حركات قومية، ودينية، واجتماعية متطرفة لتتبنى ذلك الاحتجاج والتظلم. هذه الحركات سوف تقدم على استخدام أسلحة الضرر السبعة وهي: الإرهاب - المخدرات - الهجرة غير القانونية - القنبلة الصحية - القنبلة السكانية - القنبلة الإيكولوجية - تسريب أسلحة الدمار الشامل.

إن حوض النيل جزء من عالم الجنوب وهو طرف في هذا التشخيص لعلاقات العالم الغني بالعالم الفقير.

إن آلية السوق الحرة هي افضل وسيلة لتحقيق أعلى مستويات الاستثمار والإنتاج والتبادل التجارى، ولكن السوق الحرة لا توجد بصورة تلقائية بل ينبغي أن تكون هناك دولة تكفل سيادة القانون، وتحمي الملكية الخاصة، وتقوم فيها مؤسسات تتبع سياسات اقتصاد كلي سليمة. هذه الواجبات مقدمات لازمة لوجود آلية السوق الحرة.

رؤية الذات الأفريقية:

الإحساس بوعي افريقي نما في الأوساط السوداء في منطقة البحر الكاريبي، ثم في الولايات المتحدة، ثم في بريطانيا، وفرنسا. انه إحساس بهوية مخالفة في بيئة ألفية معادية.

هذا الإحساس بانتماء افريقي يتجاوز أقاليمها واقطارها وفد إلى القارة من خارجها. وفي افريقيا تبناه مفكرون ورجال دولة وصاغوه صياغات مختلفة. الصياغة الوافدة من خارج القارة محملة بأعباء التنافر الإثني واللوني. لذلك لم يكن غريبا أن تبنى المفكر السنغالي والسياسي ليوبولد سنجور الفرنسي الثقافة رؤية اثنية زنجوية للأفريقانية سماها الزنجوية.

هذه الرؤية الاثنية اللونية من شأنها ان تفرق بين سودان وبيضان افريقيا بين شمال القارة وجنوبها. ومن شأنها ان تفرق بين سودان افريقيا أنفسهم على طول الطيف اللوني والاثنى لا سيما بين الاثنيات البانتوية والحامية في الساحل الشرقي من افريقيا وشمالها.

الرؤية الأخرى للأفريقانية ولدت في القارة ولم تفد إليها وتبناها القادة المؤسسون للفكر الأفريقاني القارى امثال كوامي نكروما، ويوليوس نيريرى، وغيرهما.

هؤلاء عرفوا الأفريقانية تعريفا قاريا جغرافيا سياسيا ضم القارة كلها وانطلق من تحالفات إقليمية - مجموعة الدار البيضاء - واتجه لتكوين منظمة الوحدة الأفريقية.

الفهم الزنجوى للأفريقانية مازالت تتبناه عناصر فكرية وسياسية افريقية. هذا الفهم للأفريقانية من شأنه ان يقوض الوحدة الأفريقية الحالية. وأن يباعد بين دول وشعوب حوض النيل اكثر فأكثر.

افريقيا غنية بتراث متنوع فهناك الثقافات الأفريقية المولد والتراث الغربي الوافد الى افريقيا بمحتواه المسيحي، والتراث الإسلامي العربي الوافد إلى القارة. وفي افريقيا تنوع اثني حامي، وسامي، وزنجي (بانتو) ونيلي.

وفي افريقيا تنوع ديني مسيحي، وإسلامي، ويهودي والديانات الأفريقية المولد.

هذا الطيف العريض قابل في ظل التسامح، وقبول الآخر، ان يتعايش وان يكون قوة لأفريقيا مثلما صار التنوع قوة للولايات المتحدة.

لقد قيل إن اكثر الحضارات نقاء لا يزيد العنصر الأصيل فيها على ١٠٪ النسبة الباقية تمثل عناصر وافدة إليها.

وفي افريقيا حقق التلاقح ثراء ثقافيا وروحيا عريضا. فاللغة العربية استوطنت القارة الأفريقية وتلاقحت مع لغات اخرى في شرق القارة وغربها فأثمرت لغات وطنية مهجنة، كالسواحيلية، والهوسوية، والصومالية، لغات صارت لغات تخاطب على نطاق واسع.

واللغات الأوروبية كالفرنسية، والإنجليزية، استوطنت افريقيا واوجدت مجالات ثقافية حية متعددة للحدود الوطنية وصانعة لهوية ثقافية عريضة: الانجلوفونية والفرانكفونية.

والمسيحية استوطنت افريقيا بمذهبها الأرثوذكسي العتيق وبالمذاهب الغربية الوافدة.

وكان اتصال الإسلام بافريقيا اقدم من الهجرة النبوية للمدينة إذ كانت هجرة المسلمين الاولى للحبشة ثم اتصل الإسلام بالقارة اتصالا قويا من شمالها، وشرقها، وغربها، ووسطها.

المسيحية والإسلام في افريقيا احتفظا بهويتهما العقائدية والروحية، ولكن في الواقع الأفريقي تسربت عناصر من الديانات الأفريقية المولد.

الديانات الأفريقية المولد لا ترجع لكتاب وثقافاتها ليست كاتبة، لذلك كان لاهوتها (الثيولوجيا) ضعيفا، ولكن ضعف لاهوتها لم يمنع من ان تكون قوية الاستقرار في الوجدان الافريقي. الوجدان الأفريقي تشرب عقائد الأديان الأفريقية المولد ولون نظرة الإنسان الأفريقي حتى بعد انتقاله لدين آخر.

الديانة الأفريقية المولد التى تشربها الوجدان الديني الأفريقي تدور حول سبعة محاور هي:

- اللحن اداة تعبير روحي كذلك الرقص.
- الطبيعة العجماء بحيواناتها، ونباتاتها وجماداتها، ناطقة روحيا وشريكة للإنسان في الوجود الروحي.
- عالم الأموات له حضور ودور مستمر في عالم الأحياء.
- مراحل النمو الإنساني من مولد، وطفولة، وصبا، وشباب وزواج، وكهولة، وشيخوخة، وموت.
- القصص الرمزية (الميثولوجيا) قصص مفسرة للحياة وموجهة لها.
- القبلية للجماعة وظيفة تتجاوز المجتمع إلى الطبيعة والكون.
- القوة الخالقة حالة فيه.

أفريقيا والعرب:

الاتصال بين القرن الافريقي وجنوب غرب اسيا قديم. فالمنطقتان كانتا رتقا في قديم الزمان فانفتقتا ليجري بينهما البحر الأحمر الواصل منذ قديم الزمان لما بين شاطئيه الغربي والشرقي. والعلاقة بين اثيوبيا غرب البحر الأحمر، والجزيرة العربية شرقه لا سيما اليمن علاقة قديمة لها اثارها الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية، والاثنية الباقية حتى يومنا هذا وكذلك العلاقة بين شاطيء عمان شرقا والشاطيء الافريقي على المحيط الهندي غربا. لذلك اصبح القرن الافريقي والخليج منظومة أمنية متداخلة.

افريقيا متصلة بالعالم العربي من جهة أخرى هي الاتصال المغربي العربي بغرب افريقيا.

هذا الاتصال أثمر سلطنات افريقية لها قسماتها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي وتعبيرها الحضاري في تمبكتو، ومالي، وغانا وغيرها.

العلاقات العربية الافريقية الراهنة تقوم على الحقائق الجيوسياسية الاتية

١ - ٧٠٪ من العرب هم يقطنان افريقيا واعضاء في منظمة الوحدة الافريقية.

٢ - ثلث سكان افريقيا السمراء وأغلبية العرب مسلمون.

٣ - الجوار العربي الافريقي، والامتزاج، والتداخل متصل على عرض الفضاء الافريقي من شواطيء البحر الاحمر شرقا، إلى شواطيء المحيط الاطلسي غربا.

٤ - النيل حقيقة مادية جيوسياسية تربط سكان اسفله العرب بشعوب أعلاه الافارقة من حاميين ونيليين وبانتو.

العوامل التي سوف تؤثر على الموقف تعاونا أو استقطابا هي:

■ أولاً: اتفاق ام تنازع حول مياه النيل بين اصحاب الحقوق المكتسبة في استغلال المياه أسفل النهر. ودول المنابع التي لم تكن تستغل مياه النيل في الماضي ولكنها الان تطالب بحق فيه.

■ ثانياً: هنالك اتجاه أوروبي يحرص على التعامل مع افريقيا جنوب الصحراء باعتبارها وجودا جغرافيا سياسيا متقاربا، بينما يحرص على العلاقات مع الشمال الافريقي باعتباره جزءاً من المصير المتوسطي المشترك. هذا التوجه الاوروبي المعهود منذ فترة طويلة يشجع تقسيما لافريقيا بين شطرها الشمالي وشطرها الجنوبي.

مؤتمر القمة الأوروبي الافريقي الذي عقد في القاهرة ٣ - ٤ أبريل ٢٠٠٠ تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي يمثل نمطا جديدا ونقلة صحية في علاقات اوروبا بافريقيا.

■ ثالثا: العلاقات الامريكية بافريقيا متأثرة بعوامل عديدة اهمها الوجود الافريقي الأمريكي الكبير. هذا الوجود الافريقي في امريكا جاء نتيجة تجارة الرق عبر المحيط الاطلسي.

ومع تطور الحياة السياسية في امريكا صار للافارقة وزن سياسي واقتصادي واجتماعي كبير في امريكا وصار لهم اثر اكبر في اتخاذ القرار السياسي في أمريكا.

الغرب بصفة عامة يفضل ان يعتبر افريقيا هي افريقيا جنوب الصحراء على أن يتعامل مع الشمال الافريقي في إطار جغرافي سياسي آخر. لذلك اتجهت السياسة الأمريكية لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة في التسعينيات إلى تطوير العلاقات الافريقية الامريكية مع افريقيا جنوب الصحراء

هذا هو النهج الذي لون سياسة أمريكا الافريقية وقامت عليه القمة الأمريكية الافريقية في عام ١٩٩٩ وقامت عليه السياسة الامريكية نحو القرن الافريقي الكبير. هذا بينما تحرص الدبلوماسية الأمريكية على استيعاب دول شمال افريقيا في إطار المنظومة الشرق اوسطية.

هذا التوجه الغربي يكرسه الامريكيون من اصل افريقي في الولايات المتحدة الذين جعلتهم تجربة الاضطهاد والتمييز اللوني الاثني والروابط التاريخية يعتبرون افريقيا هي افريقيا السمراء جنوب الصحراء ويمدون جسور الانتماء إليها دون سواها.

لذلك نجد أن الدبلوماسية الامريكية بعد الحرب الباردة حريصة على إبعاد اى دور عربي من المسألة الصومالية وحريصة أيضا على إبعاد الدور العربي من المسألة السودانية باعتبار ان البلدين - الصومال والسودان - جزء من القرن الافريقي الكبير وينبغي ان تعالج مشاكلهما في إطار القرن الافريقي.

■ رابعا: افريقيا والعلاقات العربية الإسرائيلية: كان توجه إسرائيل نحو افريقيا السمراء من أهم مقومات الدبلوماسية الإسرائيلية وقد أعلنت اسرائيل انها تعتبر منع الملاحة عبر شرم الشيخ سببا لشن الحرب. وقد كان بالنسبة لحرب ٥ يونيو ١٩٦٧.

اهتمت إسرائيل بعلاقاتها بافريقيا جنوب الصحراء لان علاقاتها بالدول الافريقية ساعدتها في فك الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي واكسبتها صداقات في وجه صراعها مع الأمة العربية.

إن علاقة إسرائيل بافريقيا جنوب الصحراء تقوم على التفرقة بين شطري افريقيا وتستغل كل التناقضات القائمة بين الشطرين مثل الاتفاق الذي جرى بين إسرائيل واثيوبيا في الثمانينيات لنقل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل.

إذا استمر الصراع العربي الإسرائيلي لان الحرب الباردة المتمخضة عنه سوف تلقي بظلال ثقيلة على افريقيا.

ولكن شروط السلام الرسمي التي توافق عليها إسرائيل لا سيما في الإطار الفلسطيني لن تحقق إلا سلاما رسميا باردا يوقعه الرسميون وتدينه القوى الشعبية الفاعلة.

إن أمام اسرائيل في هذا الصدد خيارين واضحين

□ الأول: ان تعتبر نفسها نافذة الغرب في الشرق. وان تواصل الأجندة الصهيونية اى تستمر في جذب يهود العالم للاستقرار فيها على حساب الحقوق الفلسطينية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٧/ ١٠/ ٢٠٠٠



الحرب الأهلية في الكونجو أدت إلى حرب البحيرات الكبرى القارية
ذات أبعاد دولية وقام جيش التحرير الديمقراطي بتجنيد الأطفال في هذه الحرب

استمرار إسرائيل في القيام بهذين الدورين سوف يمنعها من إبرام سلام حقيقي مع العرب، بل سوف يكون سلاما رسميا خاليا من التواصل والتطبيع. هذا الإختيار سوف يدفع إسرائيل نحو سياسات في الشرق الأوسط تتناقض مع تطلعات الشعوب العربية. وسياسات في افريقيا تقوم على حرب باردة مع العرب وتستثمر التناقضات العربية الافريقية في القارة.

☐ الخيار الإسرائيلي الثاني: أن تقبل إسرائيل انها وطن عبري لليهود في الشرق، وأن تلي في علاقاتها بالعرب باربعة شروط مهمة:

● الشرط الأول: أن تعتبر إسرائيل مواطني الدول الأخرى من اليهود مستقرين في أوطانهم، وتلغي قانون العودة، وتتخذ قانون جنسية عادي كالدول الأخرى.

■ الشرط الثاني: أن تقر لعرب ١٩٤٨ المقيمين فيها بحقوق مواطنة كاملة، وأن تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين.

● الشرط الثالث: الإنسحاب التام من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ليقرر سكانها مصيرهم فيها بحرية.

● الشرط الرابع: إقامة علاقات حسن الجوار مع الدول العربية خالية من الابتزاز بالتفوق العسكري، من مصلحة العرب، وإسرائيل، والسلام الدولي أن تختار الخيار الثاني وأن يفعل العرب كل ما من شأنه ترجيح هذا الخيار.

إن زيادة دفق مياه النيل الحالي ممكنة، كذلك زيادة الإنتاج الكهروماني، لا سيما إذا أمكن تزويد النيل من نهر الكنغو الذي يزيد دفقه ١٢ مرة على دفق النيل ويصب اكثره الآن هدرا في المحيط الأطلسي.

■ خامسا: نزاعات حوض النيل: غالبية دول حوض النيل: مشتعلة بحروب أهلية في رواندا، وبوروندي، وأوغندا، والكنغو، والسودان.

لقد اختلفت مواقف امريكا وفرنسا من الحرب الأهلية في الكنغو اختلافا أدى إلى أن تصبح حرب البحيرات الكبرى القارية ذات ابعاد دولية.

وفي عام ١٩٩٩ وقعت الأطراف المقتتلة اتفاق سلام في مدينة لوساكا، اتفاقية لوساكا لم تحقق السلام والنتيجة أن توترا داخل هذه الدول، وفي الإقليم، وعلى نطاق شرق ووسط افريقيا مازال مستمرا تغذيه تناقضات بين الشركات المتعدية للحدود الدولية وتسندها دولها، يجاور هذا البركان المشتعل في حوض النيل حرب إقليمية تدور رحاها بين اثيوبيا وإريتريا منذ عام ١٩٩٨.

إن الأمن المائي لدول النيل يقتضي اتفاقا شاملا بين كل دول الحوض.

ولكن زيادة الدفق، والإنتاج الكهروماني، وحماية البيئة، لاتتحقق إلا بموجب تعاون دول حوض النيل.

سادسا: السودان وصراع الاستراتيجيات في حوض النيل: إن السودان وضعا فريدا في حوض النيل، السودان هو ملتقى أحواض النيل لأنه يضم ثلاثتها بينما لاتشارك دول الحوض الأخرى في حوض واحد والسودان هو مرآة حوض النيل لأنه يمثل استنساخا مصغرا لما في حوض النيل من تنوع، وفي إقليم السودان يمتد أطول مجرى لنهر النيل.

السودان يعاني من أزمة قومية حادة، شمال السودان تغلب عليه الثقافة العربية الإسلامية وهو أكثر تنمية اقتصادية، وأكثر تعليما، وأكثر انفتاحا نحو العالم العربي الإسلامي.

جنوب السودان تغلب عليه ثقافات محلية افريقية، وهو اقل تنمية اقتصادية، واقل تعليما، والطبقة المثقفة فيه تغلب عليها الثقافة الانجلوفونية والديانة المسيحية وهو أكثر انفتاحا نحو شرق افريقيا.

هذا التركيب الثنائي في جوهره كان قائما قبل الاستعمار ولكن الإدارة البريطانية في السودان كرسته وبموجب سياسة المناطق المقفولة التي اتبعتها طبقت سياسة فصل ثقافي والتي من شأنها أن تجعل شطري البلاد يتطوران في اتجاهين متوازيين.

وبينما منعت الإدارة البريطانية بعثات التبشير المسيحي من العمل في شمال السودان، شجعتها في جنوب السودان وأوكلتها بالقيام بالخدمات الاجتماعية في الجنوب في مجالي الصحة والتعليم.

كان الاتجاه المنطقي لهذه السياسة أن ينفصل الجنوب نهائيا عن الشمال أو يندمج في إحدى المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا.



ولكن الإدارة البريطانية ادركت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) ان سنوات بقائها في السودان بل في مختلف المستعمرات لم تعد طويلة وناقشت الإدارة ثلاثة خيارات لمستقبل الجنوب: ان يدمج في الشمال، او يدمج في إحدى دول شرق افريقيا، او يستقل بذاته.

لم تكن في الجنوب حركة سياسية ناضجة لذلك قررت الإدارة ما رأته صوابا بعد استشارة سطحية، لبعض زعماء القبائل والأفراد من الجنوبيين.

قررت الإدارة ان دمج الجنوب الى الشمال هو الخيار الأقل سوءا. لكن الإدارة البريطانية في السودان التي طبقت سياسة الفصل بين الشمال والجنوب منذ عام ١٩١٨ حتى ١٩٤٨ اي لمدة ثلاثين سنة لم تجد من الزمن ما تطبق اثناءه سياسة الدمج إلا ست سنوات، فالجلاء عن السودان وسودنة الوظائف تماما في ١٩٥٤.

آراء الحركة الوطنية السودانية صاغها مؤتمر الخريجين العام في مذكرته الشهيرة في عام ١٩٤٢ للحاكم العام البريطاني.

العهود المدنية الديمقراطية درجت على محاور الجنوبيين وتعديل اجندتها نتيجة لهذه الحوارات لذلك كان الالتزام بالاجندة الشمالية نحو الجنوب قويا لدى الحكومة الديمقراطية الاولى، ثم تدرج اعتدالا عبر محطات معلومة المائدة المستديرة ١٩٦٥ ولجنة الاثنى عشر ١٩٦٦ ، ومؤتمر الاحزاب السودانية ١٩٦٧، ومؤتمر كوكادام ١٩٨٦ ، ولجنة الوفاق الوطني ١٩٨٧، والمبادرة السودانية ١٩٨٨، والبرنامج الانتقالي ١٩٨٩، حتى شارف على تنظيم مؤتمر قومي دستوري للتفاوض بشأن جميع اسباب النزاع وإبرام اتفاقية سلام عادل.

العهود الدكتاتورية اتخذت مسارا عكسيا فكان اولها (١٩٥٨ - ١٩٦٤) اخف غلظة في تطبيق الأجندة الشمالية على الجنوب من ثانيها (١٩٦٩ - ١٩٨٥) الذى أعلن الثورة التشريعية في ١٩٨٣ واكره السودان على ماسماه تطبيق الشريعة باسلوب تعسفي فج، ثم جاء النظام الذى استولى على السلطة عن طريق الانقلاب العسكرى في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وطبق على السودان اجندة حزبية إسلامية استئصالية صارمة.

- منذ عام ١٩٩٧ ادرك النظام إخفاق اجندته الايديولوجية، وبدأ النظام يستصحب الأجندة البديلة التي صاغتها المعارضة. ولكن فجوة الثقة الكبيرة القائمة بين النظام والمعارضة منعت المعارضة من التجاوب مع خطاب النظام الجديد.

في قرارات اسمرا في يونيو ١٩٩٥ اتفق التجمع الوطني الديمقراطي على حل القضايا المصيرية، وحدد الأهداف المنشودة، واتفق على ثلاث وسائل لتحقيقها هي: العمل العسكرى والانتفاضة الشعبية، والحل السياسي المتفاوض عليه عبر وساطة دول الإيقاد (دول القرن الافريقي) ومنذ يونيو ١٩٩٥ واصل التجمع الوطني الديمقراطي عملا عسكريا ضد النظام كما واصل تعبئة شعبية في الطريق للانتفاضة. النظام السوداني الحاكم اعلن تأييده لمبادرة وساطة الإيقاد لتقوم بدور الوساطة لكنه رفض الموافقة على المبادىء الستة التي اقترحها الوسطاء واستمر النظام برفضها مع قبول المعارضة لها حتى عام ١٩٩٧ حين أعلن النظام الموافقة عليها. وتحت مظلة وساطة الإيقاد جرت اجتماعات كثيرة بين النظام والحركة الشعبية لتحرير السودان (بقيادة د. جون قرنق) اجتماعات تواصلت حتى عام ٢٠٠٠ ولكنها لم تتقدم خطوة إلى الأمام. كانت حوارات طرشان.

ومنذ اواخر عام ١٩٩٨ بدا واضحا ان المأساة الإنسانية في السودان تتفاقم، وان وساطة الإيقاد عاطلة. لذلك تعددت المناشدات لمجلس الأمن لن يتدخل في النزاع السوداني، ففي نوفمبر ١٩٩٨ كتبت اربع منظمات عالمية هي اكسفام، واطباء بلا حدود، وكير، وصندوق إنقاذ الأطفال ، خطابا لأمين عام الأمم المتحدة تدين فيه اطراف النزاع السودانية ، وتتهمها بالتراخي في عملية السلام . وتؤكد أن المأساة الإنسانية في السودان لايمكن القضاء عليها إذا استمرت الحرب. وتناشد الأمين العام مخاطبة مجلس الأمن للتدخل .

وفي بداية عام ١٩٩٩ بدا واضحا ان اخفاقات سياسات النظام أدت لاندلاع حروب قبلية في السودان لاسيما في غرب البلاد وجنوبها مما ينذر ببلقنة البلاد. وبدا واضحا ان إخفاق مفاوضات السلام المستمر ينذر بتدويل القضية.

لذلك استجابت قيادة حزب الأمة لوساطة سودانية بادر بها د. كامل الطيب إدريس (مدير الوايبو) في اول مايو ١٩٩٩. فانفتحت بذلك نافذة تفاوض مباشر بيننا وبين النظام ادت إلى اتفاق شفهي في مايو ١٩٩٩ لعقد مؤتمر جمع النظام والمعارضة لبحث جميع المسائل المتنازع عليها.

كانت مصر قلقة جدا من ناحية عدم مشاركتها في وساطة الإيقاد ومن احتمالات تفتيت السودان وتدويل القضية السودانية ، لذلك كانت تتلمس طريقها للقيام بمبادرة. وكان حزب الأمة يبدى ترحيبا بهذا الدور المصرى . ولنفس الأسباب كانت ليبيا قلقة بشأن السودان. وفي يوليو ١٩٩٩ دعت ليبيا هيئة قيادة التجمع لاجتماع في طرابلس كانت نتيجته التوقيع على إعلان طرابلس في ١٩٩٩/٨/١ . إعلان طرابلس كان خطوة إيجابية للأمام وتبنته مصر، وليبيا، وصار اساس المبادرة المشتركة:

- اعتراف متبادل بين النظام والتجمع الوطنى الديمقراطى
- رفع الحظر عن الأحزاب السياسية السودانية
- اطلاق سراح المعتقلين السياسيين
- كفالة حرية التنقل
- رد الممتلكات المصادرة لاصحابها



ولكن الولايات المتحدة الامريكية لم ترحب بهذه المبادرة المشتركة. ليس لوجود ليبيا فيها فحسب ولكن لاسباب ايديولوجية لاسباب فصلناها في مقام اخر، السياسة الدولية الأمريكية تعتبر السودان جزءا من القرن الافريقي الكبير. وتعتبر جيران السودان في شمال افريقيا جزءا من منظومة الشرق الأوسط لذلك عندما زار د. جون قرنق امريكا في سبتمبر ١٩٩٩ عوتب على التوقيع على اعلان طرابلس وقبول المبادرة المشتركة. واوضح انه قبلها لاسباب تكتيكية وانه سوف يفرغها لتموت موتا طبيعيا.

لقد اتضح من شواهد كثيرة ان د. جون قرنق يتطلع لوضع سوداني لايمر عبر اجراء ديمقراطي ولا يمر عبر اجراء تفاوضي. وضع لايمكن تحقيقه الا عبر الانتصار العسكري.

في ١٦ مايو ٢٠٠٠م حدد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية وقائد الجيش الشعبي تمسكه بثلاثة مسارات لتحقيق اهدافه:

أ. المسار الأول: اتفاق ثنائي بينه وبين النظام في الخرطوم يتم تحت مظلة الايقاد ويؤدي لقيام دولتين كنفدراليتين بحدود جديدة لصالح الجنوب وباقتسام متساو للسلطة المركزية بين الطرفين. على ان يجرى استفتاء لتقرير المصير بعد عامين من الاتفاق. (هذه الظروف تجعل استقلال الجنوب في دولة منفصلة حتميا).

ب. المسار الثاني: ان ينجح التجمع الوطني الديمقراطي في اقتلاع نظام الخرطوم فيحل محله حكم التجمع وللحركة الشعبية فيه الفضل الاكبر والنصيب الأوفر.

جـ. المسار الثالث: ان يتم «السلام» عن طريق التنمية. وفحواه: ان تتوسع وتزدهر المناطق «المحررة» التي يحكمها الجيش الشعبي الآن حتى تعم كل السودان.

هذه المسارات الثلاثة لايمكن ان تتحقق تفاوضيا بل السبيل الوحيد لتحقيقها هو الانتصار العسكري.

والمسار الثاني يعني انفراد التجمع الوطني الديمقراطي بحكم السودان دون اجراء انتخابي واستئصال اية قوى سياسية اخرى. والمسار الثالث معناه حكم الحركة الشعبية وجيشها الشعبي السودان كله في نظام شمولي فيه تصبح الحركة الشعبية الحزب الحاكم وجيشها جيش البلاد القومي.

هذا البرنامج برنامج حربي استئصالي سوف يستقطب ضده القوى السياسية الوطنية والديمقراطية والإسلامية المعتدلة، بل القوى الوطنية الجنوبية على نطاق واسع لانه يتناقض مع شروط السلام العادل والاستقرار الديمقراطي في السودان.

لقد استطاعت الحركة الشعبية بقيادة د. جون قرنق ان تعلن تاييدها لمبادرة الايقاد بينما تواصل اجندتها الحربية. وساعدها على اخفاء حقيقتها تعنت النظام وسياساته الديكتاتورية الحربية.

ان عزل وهزيمة الأجندة الحربية ممكن اذا تحقق شرطان:

☐ الأول: ان يبدى النظام الحاكم في الخرطوم والقوى السياسية السودانية ذات الوزن العزم على انهاء الحرب الأهلية وازالة الاسباب التي ادت اليها. لاسيما:

- الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية في السودان.
- المساواة في المواطنة واعتماد المواطنة اساسا للحقوق والواجبات الدستورية في السودان.
- الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان.
- الموافقة على اعادة توزيع الثروة الوطنية تحقيقا للعدالة.
- تاكيد حكم البلاد على اساس لامركزي.
- اعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتتماشى مع الاصلاحات الجديدة.
- كفالة الحريات العامة وتحقيق التحول الديمقراطي.
- اقامة وحدة البلاد على اساس طوعي عبر استفتاء حر لتقرير المصير.
- الموافقة على ملتقى جامع كمنبر للحل السياسي الشامل للنزاعات السودانية.

هذا الموقف من شانه ان يعزل اصحاب الأجندة الحربية والأجندة الشمولية ويعزز استقطاب القوى السياسية السودانية حول الأجندة الوطنية.

☐ الثاني: ان تتحرك المبادرة المشتركة بسرعة وبفاعلية لقطع الطريق امام المناورات وذلك باجراء الآتي:

- تاكيد دولتي المبادرة المشتركة (مصر وليبيا) ان المبادرة منبر للتفاوض الجامع الحر بين السودانيين.
- ان تكون المبادرة المشتركة آليات لحركتها: تعيين مفوض رفيع لمتابعة الاتصالات تدعمه سكرتارية مؤهلة.
- ان تعلن دولتا المبادرة الاستعداد لضمان نزاهة ودقة تنفيذ مايتفق عليه السودانيون ومخاطبة جيران السودان لذات الهدف.

ان ايجاد حل سياسي شامل في السودان يضع حدا للحرب الأهلية ويحقق السلام العادل ويضع حدا للدكتاتورية، ويحقق الاستقرار الديمقراطي، سوف يساهم في التمهيد لاتفاق شامل في حوض النيل يفضي إلى التعاون بين دوله.

وان تعذر الحل السياسي الشامل في السودان فان النزاعات السودانية سوف تعبر الحدود لدول الجوار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريـخ : ٧ / ١١ / ٢٠١٠

توفير المياه بالمناطق الجافة يبحثه ممثلو ١٦ دولة بالقاهرة

كتب ـ أشرف عبدالمنعم:

تعقد المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بالتعاون مع اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو دورة تدريبية إقليمية حول تدبير الموارد المائية في المناطق الجافة بالدول العربية وذلك في الفترة من ١١ إلى ١٥ نوفمبر الجاري ويشترك في الدورة ممثلون من ١٥ دولة عربية بالاضافة إلى مصر تهدف الدورة إلى تطوير كفاءة العاملين في مجال إدارة الموارد المائية في الدول العربية من خلال التدريب على أحدث التطورات في هذا المجال وفي ضوء المتغيرات البيئية العالمية.

ويشارك من الدول العربية ٢٠ متدربا من كل من تونس والمغرب والسعودية والأردن والسودان وسوريا واليمن وسلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر وفلسطين والعراق والإمارات وليبيا تتناول محاور الدورة ترشيد استهلاك المياه وأساليب معالجة المياه وإعادة استخدامها والآثار البيئية لمشروعات المياه وتأثير التحكم في السيول وكيفية استغلالها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨/١١/٢٠٠٢

الأسبوع القادم.. اختيار المشروعات المائية المشتركة بين مصر وأثيوبيا والسودان

كتب - ناصر فياض:

تستضيف مصر خلال الاسبوع القادم اجتماع وزراء المياه في منطقة حوض النيل الازرق وتضم مصر واثيوبيا والسودان. وأكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والري ان الاجتماع يناقش الاطار المؤسسي للمشروعات المائية المشتركة ذات الاولوية في التنفيذ الفوري، كما يناقش الفوائد التي تعود على الدول الثلاث من تنفيذ المشروعات المشتركة، ويتعرض للاقتراحات المقدمة من وزيري الموارد المائية باثيوبيا والسودان لتنمية مصادر المياه وزيادة الحصص لكل دولة طبقا لاعتبارات عديدة تشمل عدد السكان والمساحات الزراعية واحتياجات المستقبل واحتياجات كافة الانشطة الصناعية والخدمية للمياه. كان الوزير قد عقد امس اجتماعا تحضيريا قبل بدء الاجتماعات مع خبراء القانون الدولي وممثلين لوزارتي الخارجية والموارد المائية.



المصـــدر : ــ الأهـرام المسـائى ــ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٨ / ١١ / ٢٠٠٠

المياه أزمة دول وحكومات!

يواجه العالم ازمة متصاعدة في كفايته من الماء لتشكل الدافع إلى توتر في العلاقات الدولية قد يصل إذا فشل التنظيم القانوني الدولي او الاقليمي في الانتفاع بمياه الأنهار إلى نزاع بين الدول مما يهدد السلم والأمن الدوليين ويعرضهما للخطر بل إلى النزاعات المسلحة بفعل تضارب المصالح بين الدول الواقعة على نهر واحد.

وتتفاقم المشكلة بالنسبة للدول التي لايجرى فيها انهار ذلك ان توفير المياه يمثل عنصرا اساسيا لممارسة الانسان حقه في الحياة الذى لايتحقق إلا بالحق في التنمية وحق جميع الشعوب في الرقى ورفع مستوى الحياة اقتصاديا وثقافيا وسياسيا في عملية شاملة.

فلاشك ان الماء دخل ساحة السياسة بحيث اصبحت المياه قضية امن قومى سواء لمن يمتلكها او لمن يفتقر إليها نظرا للارتباط بين ازمة المياه ومايستتبعها من ازمة في الغذاء، كما ان دائرة العطش سوف تتسع بحلول عام ٢٠٢٥، وفق اخر تقارير الأمم المتحدة الصادر في مارس سنة ١٩٩٩ ـ لتشمل مليار نسمة اى ان عدد العطشى يرتفع من ١،٤ مليار حاليا إلى ٢،٣ مليار نسمة.

ومع تطور اوجه الانتفاع بمياه الأنهار بما يتعدى نطاق الشرب والرى والصرف كتوليد القوى والطاقات وتموين مختلف الصناعات ستتزايد اثار نقص المياه في الربع الأول من القرن الحالى مع الانفجار السكانى وثبات الموارد المائية وسوء استخدامها وإهدار المياه العذبة التى تضيع في المحيطات لاسيما ان نصف سكان العالم لايتمتعون بامن مائى وان ٣ ملايين شخص يموتون سنويا بسبب عدم حصولهم على مياه شرب نقية، وفي العالم العربى على سبيل المثال نجد ان المياه غير موزعة بالتساوى حيث توجد مناطق صحراوية شاسعة وتظهر مناطق الاحتكاك في حوض نهر الأردن وحوض نهرى دجلة والفرات وحوض نهر النيل.

والمشكلة تعيد إلى الأذهان الجهود الدولية من اجل تنظيم دولى فعال لاستخدامات المياه حيث تتوالى الدعوة إلى رؤية عالمية مستقبلية للمياه في القرن المقبل ميثلان فيما المجلس العالمى للمياه الذى تأسس في مرسيليا ١٩٦٦ ومشروع المشاركة الدولية للمياه الذى تكون بعد ذلك بخمسة شهور والجهتان تتفقان على وضع المشكلة في اجندة عمل في محاولة لانقاذ العالم من حروب المياه من خلال برنامج عمل طويل يهدف إلى إعادة ترتيب اوضاع الموارد المائية بوضع قواعد فعالة لاستغلالها على اكمل وجه من خلال جهود سلمية ومشروعات إنمائية تتكلف ٢٠٠ مليار دولار على الأقل لتوفير المياه والغذاء لشعوب العالم بصفة عامة والفقراء مجانا بصفة خاصة الحد من دعاوى تسعير المياه للجميع بالنظر إليها على انها سلعة اقتصادية وعلى ان تسهم الجهات الدولية المانحة والدول الغنية في التمويل.

وفي مارس ٢٠٠٠ اكد الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولى الثانى لمياه المستقبل الذى نظمه المجلس العالمى للمياه في لاهاى إنشاء المجلس العالمى للسلام والأمن والمياه ليكون بمثابة هيئة ثالثة مهمتها فض المنازعات الدولية حول المياه بالطرق السلمية وإنشاء نظم جديدة لمتابعة وتنفيذ الرؤية العالمية من خلال شبكة موسعة على مستوى العالم، ودراسة كيفية تحريك الأموال الموجودة لدى القطاع الخاص لاستخدامها في تنمية الموارد المائية بما يكفل حماية رأس المال وحماية حقوق المستهلك خاصة الفقراء في الدول النامية من اجل سد الفجوة الموجودة حاليا في مجال التنمية بهذه الدول ذلك ان الحق في التنمية حق عالمى وغير قابل للتصرف وجزء لايتجزأ من حقوق الانسان الاساسية.

لقد حاول المؤتمر الدولى الثانى للمياه في اضخم تجمع دولى نظمه المجلس العالمى للمياه منع تحول مشكلة المياه إلى مصدر شقاء وبؤس البشرية خاصة الفقراء وحدد فيما اسماه إعلان لاهاى ٢٠٠٠ التحديات السبعة التى تهدد بوقوع حروب المياه وهى تلبية الاحتياجات الاساسية من جميع النواحى ومن تأمين توافر الغذاء وحماية البيئة التى هى وعاء ومنطق التنمية ومقاسمة مصادر المياه والتحكم في المخاطر وإدراك قيمة المياه وتوافر الادارة المائية الحكيمة.

ودعا الاعلان إلى إشراك جميع المعنيين بالمياه في العالم لمواجهة هذه التحديات والعمل على إلزام كل افراد المجتمع البشرى باقتسام المياه بعدالة وحكمة وفق شروط ملزمة للجميع تضمن الحفاظ عليها من الاهدار والتلوث كما اقترح المجلس العالمى للمياه إنشاء صندوق لمساعدة الدول النامية في حل مشكلة المياه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـدر : الأهـرام المسـائي

التاريـخ : م/١١/ ٢٠٠

ولأن نزاعات المياه تتفرع وتتشعب بما يدعو إلى تنظيم استخدام الدول المتقاسمة بالنهر فقد انعقدت اتفاقيات عدة بين الدول التي يجري فيها المجرى الأسفل للنهر وتلك التي يجري فيها المجرى الأعلى وذلك لايجاد نوع من التوازن بين مصالح الأطراف إلا أن تضارب هذه المصالح دفع الدول الواقعة على النهر إلى محاولة الحصول على أكبر قدر من الانتفاع بمياهه كما يكون بإمكان الدولة المسيطرة أن تستخدم المياه لفرض إرادتها السياسية الأمر الذي قد يؤدي إلى نزاع بين الدول مما يهدد السلم والأمن الدوليين ويعرضهما للخطر وهنا تبرز الحاجة إلى تنظيم دولي للأنهار الدولية بدلا من تركه للاتفاقيات الثنائية والاقليمية بين دول النهر الواحد فعلى سبيل المثال أدى تضارب المصالح إلى نشوء خلاف حول مشروع للطاقة الهيدروليكية الذي تقيمه البرازيل وباراجواي على نهر الفضة الذي تحكمه معاهدة برازيليا ١٩٩٩ ليكون أضخم مشروع من نوعه في العالم بينما تدعي الأرجنتين انه يؤثر تأثيرا سلبيا خطيرا على مشروعاتها لما له من آثار مدمرة على البيئة في المنطقة، كما انه في المنطقة العربية يتضرر لبنان من سرقة حوالي ١٠٠ - ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني يجري نقلها إلى بحيرة طبريا - ثم إلى النقب، وسوريا تعاني نقصا في المياه بسبب حجز تركيا نسبة كبيرة من مياه نهر الفرات وراء سد أتاتورك الذي يعتبر من أكبر السدود في العالم من حيث السعة وتسيطر إثيوبيا على منابع النيل الأزرق في منطقة حوض نهر النيل

وفي محاولة جادة في هذا المجال أبرمت اتفاقية شبكة المجاري المائية الدولية عام ١٩٩٧ التي أقرت مبدأ مشاركة دول المجرى المائي في استخدامه وتنميته وحمايته وواجب التعاون على أساس المساواة في السيادة والسلامة الاقليمية والفائدة المتبادلة من أجل الحصول على أمثل انتفاع بالمجرى المائي الدولي وتوفير حماية كافية له، كما أكدت الاتفاقية معاملة حوض النهر كوحدة واحدة وأن يكون استخدام مجراه بطريقة مقبولة وعلى قدم المساواة ومراعاة الحقوق المكتسبة للدول والتزامها بعدم الإضرار ببعضها وهي نفس المبادىء التي كانت قد تبنتها عام ١٩٦٦ لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة فيما يسمى بقواعد هلسنكي لاستخدامات مياه الأنهار.

وتبرز أهمية الاتفاقية في تأكيدها اعتبار أن المجاري المائية الدولية مورد طبيعي مشترك وإن كانت عبرت عن ذلك بمبدأ الانتفاع والمشاركة المعقولين والمنصفين على النحو الذي أوضحته المادتان ٥، ٦ من الاتفاقية، كما انفردت بتعريف حاسم لمبدأ وحدة شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض كلاً واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة وأقرت الاتفاقية بمبدأ التفاوض حول اتفاقية المجرى المائي والحقوق والواجبات المتبادلة لدوله.

ومع ذلك لم تكن هذه الاتفاقية حاسمة في وضع قواعد دولية ناجحة ملزمة ذلك أنه بمراجعة نص المادة (٣) نجد أنها تبقي على الاتفاقيات القائمة ومع أنه يجب أن يكون التناسق مع الاتفاقية ملزما اكتفت بالدعوة إلى تشجيع الدول الأطراف بأن تضع في اعتبارها تناسق الاتفاقيات القائمة مع المبادىء الأساسية للاتفاقية، وحتى هذه المبادىء لا تحقق الأمل المنشود في إيجاد تنظيم قانوني فعال لمشكلة المياه، وترجع الصعوبة في ذلك إلى تحديد الحقوق المكتسبة للدول والالتزامات المتبادلة فيما بين دول حوض المجرى المائي الدولي إذ يلاحظ أن المنازعات الحديثة التي ثارت في هذا الشأن كانت تنتهي عندما يتم احترام هذه الحقوق التي تؤكدها أيضاً آراء الفقهاء، وأحكام المحاكم الدولية والاتحادية وأساسها علاقات حسن الجوار ومبدأ عدم التعسف في استعمال الحق ذلك المبدأ الراسخ في الممارسة الدولية في الوقت الحاضر

ونتيجة لإعمال هذا المبدأ تكون الدول المعنية بصدد اتجاهين مرتبطين هما استخدام المجرى المائي ومياهه الاستخدام المنصف والمعقول وعدم التعسف في إضرار الدول الأخرى المشتركة في المجرى بأي ضرر جسيم، إلا أن ذلك يصطدم بصعوبة تحديد معنى الاستخدام المعقول المنصف وطبيعة التزام الدولة بالعناية اللازمة للانتفاع بالمجرى حسب نص المادة (٧) من الاتفاقية لأن هذا الالتزام بعناية وليس بنتيجة لصيغة هذه المادة ليست حاسمة في تقرير مسئولية الدول عن دفع الأضرار المتبادلة لأنها تقضي بأن على الدولة التي يسبب استخدامها الضرر في حالة عدم وجود اتفاق على هذا الاستخدام أن تتشاور مع الدولة المصابة بالضرر بشأن الحدود التي يعتبر فيها الاستخدام منصفا ومعقولا وإجراء ما يلزم لإزالة أو تخفيف الضرر أو التعويض عنه، إلا أن اتفاقية ١٩٩٧ لم تحسم المسألة إذ نصت المادة الخامسة على أنه عند تحديد ما إذا كان الاستخدام معقولاً ومنصفاً تلتزم دول الشبكة المعنية بالتفاوض بحسن نية وبروح من علاقات حسن الجوار لحل المشاكل المعلقة، وتحت عنوان (عوامل ذات صلة بالانتفاع المعقول والمنصف) ذكرت المادة السادسة عناصر أخرى تساعد على التعريف فأضافت عبارة (بطريقة معقولة ومنصفة) و (الانتفاع الأمثل)

وحتى لو عدنا إلى قواعد هلسنكي ١٩٦٦ نستكشف عوامل أخرى تساعد على تحديد المقصود بالاستخدام العادل المعقول فلن تجد جديداً فقد أوضحت المادة الخامسة بأن ذلك يتحدد في كل حالة خاصة في ضوء كل العوامل المتصلة والتي أوردت أمثلة لها كحالة الطقس وهيدرولوجية الحوض، بل نصت المادة الثامنة على أن أحد الاستخدام المعقول يمكن أن يستمر مالم تصبح العوامل المبررة بلا وزن نتيجة لعوامل أخرى توجب تعديله أو إنهاءه لصالح استخدام منافس لا يمكن التضحية به.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصــدر : الأهــرام المســائى

التاريــخ : ٨ / ١١ / ٢٠٠٠

ولا شك أن هذه النصوص تزيد التعريف غموضاً ومن ثم لم تحسم القواعد الدولية التزام الاستخدام المعقول وأشملت الطول الأقل صراحة مما يترك الأبواب مفتوحة للنزاعات والصراعات من أجل الحصول على المياه العذبة لتحقق كل دولة مصالحها غير عابئة بالتزامها بالتعاون الذى يحتمه الترابط الاقتصادى والبيئى والمائى فيما بين دول المجرى.

وعلى الرغم من نص المادة (٨) من الاتفاقية بالتعاون على أساس المساواة فى السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة من أجل الحصول على أمثل انتفاع بالمجرى المائى الدولى وتوفير حماية كافية له، يوجد شبه إجماع على وجود مبادىء أساسية تنظم الحقوق والواجبات التى يجب أن تراعيها الدول الواقعة على نهر مشترك من أهمها:

١- العدالة فى توزيع المياه والانتفاع المشترك بمياه النهر.

٢- عدم إجراء أى تحويل فى مجرى النهر أو إقامة سدود تنقص من كمية المياه التى تصل للدول النهرية الأخرى دون اتفاق سابق.

٣- التعاون فى تنمية موارد النهر والانتفاع من النهر كوحدة.

٤- احترام الحقوق المكتسبة التى تقوم على أساس مراعاة حاجة الدولة للنهر ومدى اعتمادها عليه.

إلا أن الأمر يحتاج إلى تحديد واضح لهذه المبادىء فى شكل تنظيم قانونى لاستغلال الأنهار الدولية فى ظل الطلب المتنامى على المياه والاستغلال المتطور لها بغية تحقيق التوازن المطلوب بين المصالح بما يعزز الأمن الدولى وبما يسمح بتطبيق قاعدة المسئولية الدولية، وإذا كانت المياه تثير المنازعات بين الدول الواقعة على الأنهار فإن المشكلة تغدو أكثر صعوبة وتعقيداً بالنسبة لحصول الدول الحبيسة على مياه الشرب والرى وغيرها من الاستخدامات المتطورة.

أما الدعوة التى يتبناها البنك الدولى للإنشاء والتعمير إلى تسعير المياه وتحويلها إلى سلعة اقتصادية قابلة للتداول محلياً ودولياً فتثير الخلافات بين الدول التى تقع عند مصب النهر وتلك التى عند منبعه . والأمر فى الحقيقة يحتاج إلى إبرام معاهدة دولية متعددة الأطراف وشاملة لوضع المبادىء فى قواعد دولية واضحة وملزمة بغرض تعزيز الأمن الدولى وتحقيق التنمية الشاملة والسلام الاجتماعى.

عضو الجمعية المصرية للقانون الدولى



المصدر : الأهرام مسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/١١/٢٠٠٠

□ اليوم:

شهاب وأبو زيد يفتتحان دورة الموارد المائية العربية

يفتتح الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم والدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري اليوم الدورة الاقليمية العربية للموارد المائية والري والتي تعقد بمركز تدريب الموارد المائية بمدينة السادس من أكتوبر وتستمر خمسة ايام

ويشارك في الدورة التي تنظمها المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع معهد بحوث الموارد المائية واللجنة الوطنية المصرية لليونسكو والمنظمة العالمية للطاقة ٢٠ مهندسًا من ١٥ دولة عربية هي تونس والمغرب والسعودية والاردن والسودان وسوريا واليمن وسلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر وفلسطين والعراق ودولة الامارات العربية وليبيا بجانب ٥ متدربين من مصر .

وتهدف الدورة الى التدريب على تدبير الموارد المائية في المناطق الجافة بالدول العربية وتطوير الكفاءات العاملة في مجال ادارة الموارد المائية في الدول العربية بجانب طرح الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بالموارد المائية في الدول العربية بهدف انشاء علاقة علمية طيبة وفاعلة بين العاملين في الدول العربية خاصة في ضوء التغيرات البيئية العالمية التي تؤثر على هذه الموارد.

وتناقش الدورة التي يحاضر فيها نخبة كبيرة من خبراء المياه والري والصرف والمياه الجوفية في مصر والدول العربية امكانية استغلال مياه السيول والحماية من آثارها وتقييم الخزانات الجوفية في المنطقة العربية وحمايتها من التلوث والسبل الافضل لاستخداماتها بجانب الآثار البيئية لمشروعات المياه وتحلية المياه باعتبارها احد الموارد المائية ومعالجة مياه الصرف واعادة استخدامها وترشيد استخدام المياه والآفاق المستقبلية للموارد المائية المقترحة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٤/١١/٢٠٠

▫ شهاب وأبوزيد فى دورة تدريبية عن تدبير الموارد المائية:

الدول العربية مطالبة بترشيد استخدام المياه لمواجهة ندرتها

أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى ضرورة توثيق الصلة والتعاون بين الدول العربية فى مجال المياه والتعرف على الإمكانات المتاحة للموارد المائية واتباع الأساليب العلمية فى معالجة مشكلات ندرة المياه خلال القرن المقبل.

جاء ذلك فى كلمة الوزير أمس فى الدورة التدريبية الاقليمية بالدول العربية حول تدبير الموارد المائية التى تنظمها المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو ومعهد بحوث الموارد المائية والمنظمة العالمية للطاقة وتستمر اربعة ايام.

كما اكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى انه على الرغم من الجفاف السائد فى الجزء الاعظم من الارض العربية الا انها كانت مهد الحضارات الانسانية التى ارتبطت بالموارد المائية والمنشآت المائية التى ما زالت آثارها قائمة فى بابل وآشور ودمشق وهى شواهد على التقدم الذى احرزته الحضارات العربية فى مجال الموارد المائية.

واشار الدكتور مفيد شهاب فى الكلمة التى وجهها امس إلى الدورة التدريبية الاقليمية فى الدول العربية عن تدبير الموارد المائية والقاها نيابة عنه الدكتور محمد يسرى رئيس اكاديمية البحث العلمى إلى ان التأثيرات السلبية على الموارد المائية فى الماضى التى كانت محدودة وانه على نقيض ذلك ادى النمو السكانى المعاصر وارتفاع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى القرن العشرين إلى تنامى الطلب على الماء واستنزاف الخزانات المائية الجوفية خاصة تلك الواقعة كليا فى المناطق الجافة وانتشار التلوث وظهور بوادر العجز المائى وطغيان المياه المالحة.

وأوضح ان هذه الآثار السلبية تتوقف على عدة عوامل بعضها يتعلق بحالة التوازن فى معادلة السكان والموارد والبعض الآخر يرتبط بتحسين الادارة للموارد المتاحة والاجراءات المتخذة للحد من الهدر ورفع كفاءة استخدامات المياه.

واستعرض وزير التعليم العالى فى كلمته فى افتتاح الدورة التدريبية اهمية الماء كأساس الحياة ومورد حيوى يرتكز اليه إنتاج الغذاء، وانه يشكل اهم عناصر البيئة ويلعب دورا رئيسيا فى التنمية الصناعية والاقتصادية بجميع جوانبها ويكتسب اهمية خاصة فى الوطن العربى نظرا لندرته وعدم انتظام توزيعه.

تهدف الدورة التدريبية إلى تطوير الكفاءات العاملة فى مجال إدارة الموارد المائية بالدول العربية من خلال التدريب على أحدث التطورات فى هذا المجال وطرح حلول لبعض المشكلات المتعلقة بالموارد المائية فى الدول المشاركة لإنشاء علاقة علمية فاعلة بين العاملين فى خضم المتغيرات البيئية التى تؤثر على هذه الموارد.

يشارك فى الدورة ٢٠ متدربا منهم ٥ من مصر والباقى من تونس والمغرب والسعودية والأردن والسودان وسوريا واليمن وسلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر وفلسطين والعراق والإمارات وليبيا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــرام المســـائي

التاريـــخ : ١٢/١١/٢٠٠٠

■ فى اجتماع وزراء مياه مصر وإثيوبيا والسودان اليوم:

التوسع فى إقامة مشروعات مشتركة وتفعيل آلية التعاون بين دول حوض النيل

استغلال فواقد المياه فى أعالى النهر.. ومشاركة مصر فى تطهير البحيرات وحفر الآبار الجوفية بكينيا

تبدا مساء اليوم بالقاهرة اعمال مؤتمر وزراء الموارد المائية لدول الهضبة الاثيوبية والتى تضم مصر واثيوبيا والسودان.

ويبحث المؤتمر العديد من القضايا المشتركة وفى مقدمتها الاستغلال الأمثل لموارد نهر النيل والحد من الفواقد السنوية من مياه النيل ، واقامة مشروعات مشتركة، وتفعيل الية التعاون الجديدة بين دول حوض النيل والتى يسهم البنك الدولى فى تمويل مشروعاتها بتكلفة ١٠٠ مليون دولار.

الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى اكد ان اجتماع اليوم الثلاثى يأتى فى إطار التنسيق المتفق عليه بين مجموعات دول حوض النيل العشر من خلال الية التعاون الجديدة التى اتفقت عليها دول الحوض.

وقال: إن هذا الاجتماع يأتى فى ضوء الاتفاق الذى تم بين دول حوض النيل العشر على تشكيل مجالس وزارية للتعاون بين دول الحوض، ومن بينها مجلس التعاون بين دول الحوض الشرقي، ومجلس وزارى الهضبة الاثيوبية، ومجموعة النيل الجنوبى والتى تضم أوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية.

وأشار إلى انه سيتم بحث اقامة مشروعات مشتركة بين دول الحوض من بينها مشروعات لمياه الشرب والصرف الصحى وتوليد الكهرباء والملاحة وصيد الاسماك، والصناعة والسياحة، إلى جانب مشروعات فى مجالات حماية البيئة والحفاظ على التربة، وتنظيم ايراد النهر والحماية من الفيضانات والتصحر ومقاومة الحشائش وورد النيل، والحفاظ على نوعية المياه وحمايتها من التلوث.

وأوضح د.أبوزيد ان مصر تسهم فى تنفيذ مشروعات مشتركة من بينها ازالة ورد النيل والحشائش من البحيرات العظمى مثل بحيرة فيكتوريا باوغندا حيث قدمت مصر منحة قدرها ١٢,٥ مليون دولار لهذا الغرض بعد موافقة الرئيس مبارك عليها، مشيرا إلى ان المعدات والأجهزة المصرية بدأت فى عمليات التطهير فى البحيرة منذ شهر تقريبا.

وقال: إن مصر تشارك ايضا فى حفر عدد من الآبار الجوفية بكينيا لزراعة مساحات اضافية هناك، مؤكدا ان مصر لاتتوانى ولاتتأخر فى تقديم المساعدات الفنية والخبرات لدول حوض النيل.

وأكد د.أبوزيد مجددا متانة العلاقات التى تربط مصر بدول حوض النيل ، وحرص الرئيس مبارك على دعم العلاقات المصرية ـ الافريقية بصفة عامة ومع دول حوض النيل بصفة خاصة.

اشرف بدر



وزراء مياه مصر والسودان واثيوبيا يجتمعون بالقاهرة اليوم

تبدأ بالقاهرة اليوم ولمدة يومين اجتماعات وزراء المياه والموارد المائية الهضبة الاثيوبية والنيل الأزرق والتي يحضرها وزراء المياه في كل من مصر والسودان واثيوبيا لبحث استراتيجية التعاون بين الدول الثلاث في تنفيذ المشروعات المشتركة لتنمية المصادر المائية الجديدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٤/١١/٢٠٠٠

حوض النيل.. والاستغلال الأمثل للمياه

الاجتماع الذى بدا بالقاهرة امس وينتهى اليوم بين وزراء الرى والموارد المائية للهضبة الاثيوبية والنيل الازرق وبحضور الوزراء المعنيين فى كل من مصر والسودان واثيوبيا هو مثال للتعاون الذى يجب ان يسود بين دول حوض النيل.

ولاشك ان النيل «شريان الحياة العظيم» يحتاج الى التعاون بين الدول المطلة على حوضه لمصلحة الجميع ولن يخدم المصلحة ان تستمر اثيوبيا فى الهجوم على مصر واتهامها باساءة استغلال حصتها من مياه النهر ثم تطالعنا الانباء بزيارات يقوم بها خبراء اسرائيليون فى هندسة الرى لاثيوبيا وتتجاهل حكومتها العروض المصرية الكريمة بمساعدتها على الاستغلال الامثل لحصتها من المياه.

نرجو ان يكون حضور الوزير الاثيوبى لهذا الاجتماع تعبيرا عن رغبة صادقة من جانب اثيوبيا فى التعاون لمصلحة الجميع لا ان تكون محاولة لاخفاء تحركات يراد لها ان تظل فى طى الكتمان.

إن امكانيات التعاون بين الدول التى يمر بها مجرى النهر واسعة لو احتكمنا الى لغة الارقام فالايراد يصل الى تريليون و٦٠٠ مليار متر مكعب لاتستفيد دول الحوض منها باكثر قليلا من ٣٠٠ مليار ويمكن لدول الحوض التعاون معا للحد من الفواقد وتحقيق الاستغلال الامثل للمياه وسوف تلعب الخبرة المصرية العريقة فى هندسة الرى دورا كبيرا فى ذلك خاصة ان معظم دول الحوض تستفيد بالخبرات المصرية بالفعل فى ادارة مياهه.

عربى أصيل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤/١١/٢٠٠٠

مصر تبحث مع السودان وأثيوبيا زيادة حصص مياه النيل

أكد وزراء الموارد المائية في مصر والسودان وأثيوبيا ضرورة تنفيذ مشروعات مائية لصالح الدول الثلاث بهدف زيادة حصة كل دولة من المياه طبقاً لاحتياجاتها المستقبلية من مياه الري والصناعة ولأغراض الشرب، بحث الوزراء في اجتماعهم أمس بالقاهرة خطط العمل المشتركة وموقف الجهات الدولية الممولة لعدد من المشروعات ذات الأولوية لصالح دول حوض النيل الأزرق. أكد الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري أن التشاور بين مصر والسودان وأثيوبيا يأتي في إطار التنسيق بين دول حوض النيل العشر وتنفيذاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الماضي.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ١١ / ٢٠٠٢

وزراء مياه النيل الأزرق ناقشوا.. مشروعات التنمية

نهضة زراعية.. توليد الكهرباء للاستهلاك والتصدير.. إنذار مبكر بالفيضان

البنك الدولى يتولى التمويل بعد استكمال الدراسات

كتب - عصام الشيخ:

بدأت أمس بالقاهرة اجتماعات وزراء مياه حوض النيل الأزرق «مصر - السودان وأثيوبيا» لمناقشة المشروعات المقدمة من خبراء الدول الثلاثة والتوصل إلى وسائل تنفيذ التعاون بين دول الحوض.

أعلن د.محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى فى المؤتمر الذى عقده خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماعات أمس.. أن لقاء وزراء الموارد المائية بالهضبة الاثيوبية خطوة تاريخية بين دول حوض النيل العشرة ونموذجا للتعاون الذى بدأه الرئيس حسنى مبارك فى اتفاق التعاون المشترك التى وقعت عام ٩٣ بين مصر واثيوبيا.

قال ان الاجتماعات تهدف إلى الاتفاق الشامل على تنفيذ مجموعة من المشروعات المشتركة التى تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية.. ومناقشة الخطط المتكاملة لادارة الموارد المائية المختلفة لدول النيل الأزرق خاصة توليد طاقة كهرومائية فى اثيوبيا التى تسمح ظروفها بتوليد طاقة تكفى لاحتياجات دول الحوض والتصدير إلى أوروبا والشرق الأوسط عبر الشبكة المصرية الموحدة.

أوضح أبوزيد أن المشروعات التى يناقشها وزراء دول الحوض على مدى يومين تغطى سبل التنمية فى مجالات الزراعة وتوليد الطاقة وحماية البيئة وزيادة الحصص المائية لصالح شعوب الدول المشاركة بالاضافة إلى استخدام أحدث التقنيات فى التخطيط الأمثل للموارد المائية فى حوض النيل الأزرق الذى يمد مصر بحوالى ٨٥٪ من احتياجاتها المائية. إلى جانب

تطوير الانذار المبكر عن حالة الفيضان فى الحوض. أشار إلى القناعة الكاملة بين دول الحوض بالتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات والاستفادة من البيانات والطاقات غير المستغلة من مياه النيل. مؤكدا أن البنك الدولى يدعم كافة خطوات أنشطة دول الحوض للتعاون المشترك بينهم ولن يكتفى بتوفير التمويل فقط لاجراء الدراسات العلمية ولكنه يساهم أيضا فى تنفيذ

المشروعات المشتركة لتحقيق عوائد اقتصادية ومائية.

أجواء الود

أشاد شيفراوجارسو وزير الموارد المائية الاثيوبى بجو الود الذى ساد مناقشة المعوقات والمشاكل التى تعترض العلاقات بين دول الحوض والعمل على حلها لتحقيق الاستفادة الكاملة من مياه النيل الأزرق

أضاف انه سيعرض نتائج هذه الاجتماعات على حكومته لاقرارها قبل عرضها على هيئات ومؤسسات التمويل الدولية واقرارها فى الاجتماع الوزارى للموارد المائية لدول الحوض المقرر انعقاده فى ديسمبر القادم.

من جانبه أكد د.كمال على وزير الرى والموارد المائية السودانى أن مشروع جونجلى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٥ / ١١ / ٢٠٠٠

متوقف لظروف امنية مشيرا إلى ان مصر لاتتجاوز حصتها المائية المتفق عليها والتعاون بين البلدين قائم وما يتم سحبه من مياه بحيرة ناصر تحت المراقبة.

التمويل.. بعد الدراسة

اوضح سوبير مارتينا مراقب البنك الدولى فى الاجتماعات انه من الصعب تحديد حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ كافة المشروعات المقدمة من دول حوض النيل بصفة عامة ودول النيل الازرق بصفة خاصة إلا بعد دراسة العروض والمشروعات قبل اتخاذ قرار التمويل.. مشيرا إلى ان هذه المشروعات تكتسب اهميتها من كونها تجمع بين مجموعة من الدول فى شرق وشمال افريقيا.. وتسهم فى تنمية الاقليم الافريقى.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ / ١١ / ٢٠٠

أرقام

في الاجتماع الدولي الثاني للمياه اوصى الحاضرون بزيادة الاستثمارات المالية العالمية في المياه من ٨٠ الف مليون دولار الى ١٨٠ الف مليون دولار

هذا الرقم يغذى امدادات السلاح ليوم واحدا



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠/١١/٢٠٠٠

إثيوبيا تطلب تدريب مهندسيها بمراكز البحوث المائية المصرية

كتب ـ أحمد نصر الدين:

طلبت إثيوبيا من مصر مساعدتها الفنية لتدريب الفنيين والمهندسين الأثيوبيين من خلال برامج علمية، والمساعدة في إنشاء مركز البحوث المائية على غرار المركز المصري. جاء ذلك قبيل مغادرة الوزير الأثيوبي شيفراو جارسو وزير المصادر المائية والوفد الفني المرافق له القاهرة، حيث طلب ذلك من الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري في ختام اجتماعات وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل الأزرق بالقاهرة التي تقدمت خلالها كل من مصر والسودان وإثيوبيا بالعديد من المشروعات المائية ذات الفائدة لشعوبها في مجالات استقطاب الفواقد المائية بمناطق المستنقعات بالهضبة الأثيوبية، وتوليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه سواء بالهضبة الأثيوبية أو في مجرى النيل الرئيسي بالسودان، وكذلك للإدارة المتكاملة للحفاظ على المياه والتربة. وأكد الدكتور أبوزيد أن لجنة الخبراء الفنيين الثلاثية سوف تناقش المزيد من تفاصيل هذه المشروعات في اجتماعهم القادم المقرر عقده في إثيوبيا خلال ديسمبر القادم، الذي يتم على هامشه زيارة ميدانية للخبراء المصريين والسودانيين لمواقع المشروعات المائية المشتركة والمقترح إقامتها في إثيوبيا.

وأضاف أن إقرار هذه المشروعات سوف يتم في الاجتماع الوزاري لوزراء المصادر المائية لدول النيل الشرقي في يناير القادم بالقاهرة، وستتم الموافقة على تمويل هذه المشروعات وكذا مشروعات الهضبة الاستوائية لدول حوض النيل في المؤتمر الدولي الذي يعقد في فبراير القادم في جنيف بسويسرا ويضم وزراء المصادر المائية لهذه الدول مع ممثلي الجهات الدولية المانحة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٢

فى مؤتمر الأمن المائى العربى الثامن:

المطالبة بمواجهة جماعية عربية للأطماع والمحاولات العادلة لسلب الحقوق المائية العربية

كتب جمال إمبابى وعلاء البحار:

أوصى كبار المسئولين والمختصين بضرورة بذل الجهود العربية المشتركة سياسيا واقتصاديا وعلميا من أجل تحديد الأولويات فى توزيع الموارد المائية المتاحة وترشيد استثمارها، وأشاروا إلى أهمية ذلك لمواجهة مخاطر الشح المتزايد فى مصادر المياه العربية والمترافقة مع التزايد السكانى.. جاء ذلك فى الجلسة الافتتاحية صباح أمس الاثنين لمؤتمر «الأمن المائى العربى» والذى ينظمه مركز الدراسات العربى - الأوروبى على مدى ثلاثة أيام فى القاهرة. فى كلمته أوضح د. عصمت عبدالمجيد - الأمين العام للجامعة العربية - إن الأمن المائى العربى يواجه تحديات أساسية أولها تخمية المياه المشتركة مع دول الجوار وخاصة نهرى دجلة والفرات بين تركيا وكل من سوريا والعراق فيما يرى أن التحدى الثانى هو أطماع إسرائيل فى الموارد المائية العربية مشيرا إلى أن الممارسات والسياسات الإسرائيلية أدخلت مشكلة المياه كعنصر أساسى فى الصراع العربى الإسرائيلى مؤكدا أن المياه تشكل أحد أهم عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية سياسيا وعسكريا لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية فى الأراضى العربية

فيما أشار د. محمود أبو زيد - وزير الموارد المائية والرى - إلى أن أهم التحديات المائية التى تواجه الأمة العربية تتمثل فى أن ٦٠٪ من جملة المياه العربية تأتى من خارج الحدود ومن أنهار عابرة وكذلك تدنى إنتاجية وحدة المياه ومحدودية الوعى بقضايا المياه مع تدهور نوعية المياه نتيجة التلوث بالإضافة إلى قصور المصادر اللازمة لمشروعات تنمية ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..../١١/....٢٠٠

بعد أصابع إسرائيل فى جنوب السودان وأوغندا:

إسرائيل تعبث بمنابع النيل الأزرق

بقلم: عباس الطرابيلى

يخطيء من يعتقد أن إسرائيل تتعامل معنا من منطق المساواة. فهى تريد استسلاما، وإن ارتدى ثوب السلام.. تماما كما يخطيء من يرى أننا نأمن لإسرائيل، لأننا على ثقة من أن ما بيننا الآن وبينها ما هو إلا هدنة إلى أن يحين الحين وننجح في طردهم من المنطقة، كما نجحنا في طرد الصليبيين، وفي التصدي لأطماع المغول..

هي إذن حرب حضارية.. وإسرائيل تعلم أننا وهي في سباق، يفوز فى نهايته من يستعد أكثر.. ويصبح مستحقا للفوز، بالعلم والعمل.. وليس بالفهلوة و.. حنا للسيف!!

من هذا المنطلق ويجري التعامل.. وعندما اكتشفت إسرائيل أن مصر أغلقت باب المندب عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر لتحرمها من استخدامه خلال حرب ١٩٧٣ عمدت بعدها إلى وضع أقدامها بالقرب من هذا المدخل سواء بالجزر التي تحصل على ميزة استخدامها أو بإنشاء مراكز للمراقبة، وابحثوا عمن نفذ عملية المدمرة الأمريكية كول فى ميناء عدن..

ولأن إسرائيل تعلم بحكم مشكلتها أن حرب المياه قادمة.. فإنها تتعامل معنا من هذا المنطلق. والنيل هدفها!! ولأنها لاتستطيع العبث داخل أراضينا، فإنها تعبث فى المنابع. وما أدراك ما هي المنابع..

ومنابع النيل قسمان.. المنابع الاستوائية وهذه تأتينا منها ١٥٪ من مياه الفيضان. وقد نجحت إسرائيل من خلال مساعدتها للانفصالي جون جارانج منذ بداية حركته في تدمير ما تم تنفيذه من مشروع قناة جونجلى، وبالتالى وقف العمل فيه.. وبالتالي حرمتنا إسرائيل من خلال جارانج من إضافة ١٠ مليارات متر مكعبة من المياه كانت ستضاف الى حصتنا بعد إتمام مرحلتي المشروع.

●● وعندما نجحت أصابعها هذه في تدمير هذا المشروع الذى نفكر فيه منذ الأربعينات تحولت فى الإندفاع إلى القسم الآخر من منابع النيل، ، وهى منابع الهضبة الحبشية التى تمد مصر بحوالى ٨٥٪ من مياه الفيضان. وعندما نجحت إسرائيل فى اختراق الحكم الشيوعى لأثيوبيا بعد إسقاط حكم هيلاسيلاسى، بدأت إسرائيل تحت دعاوى تقديم مساعدات لتنمية أثيوبيا فى مد أصابعها إلى المنابع وبالذات منابع النيل الأزرق.

والتقت هذه المطامع الإسرائيلية مع الأهداف الأمريكية التى كانت تخطط للضغط على مصر خلال العهد الناصرى لضرب مصالح مصر المائية.. إذ خططت أمريكا وقتها لإقناع أثيوبيا.. بتنفيذ عدد من المشروعات على حوض النيل الأزرق.

●● والتقطت أمريكا نقطة القلق المصرية التى كانت ـ ومازالت ـ الخطر الأول على مصالح مصر المائية. ذلك أن يقوم أحد بمنع وصول مياه النيل الأزرق لمصر. ولم يكن أحد يعلم كيف يتم هذا المنع لأن طبيعة مجرى النيل الأزرق الذى يندفع فى خانق عميق، تجعل محاولات إنشاء أى مشروعات عليه صعبة للغاية، إلى أن قام مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى بين عامى ١٩٥٩ و١٩٦٤ بدراسات هدفها بحث إمكانية تنمية حوض النهر. وقام المكتب بإنشاء محطات لرصد النهر وتصرفاته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣/١١/٢٠٠٠

وتصويره من الجو وإعداد خرائطه.. ووضع المكتب تقريرا خطيرا يحدد إمكانيات تنمية الأراضي المحيطة بالنهر خصوصا حول بحيرة تانا حيث هذه المنابع وحول رافدى الأنجار والفنشا وقرب الحدود الأثيوبية مع السودان.. وهي مناطق يمكن زراعة مليون فدان فيها وربما أكثر وهذه تحتاج إلى حوالى ٦ مليارات متر مكعب من المياه لريها!!

وركز التقرير - كما يقول علامة النيل المصرى الدكتور رشدى سعيد -- على إمكانيات استخدام مياه النيل الأزرق في توليد الكهرباء..

●● وحدد التقرير الأمريكى ٣٣ مشروعا يمكن تنفيذها، بعضها للرى «١٤ مشروعا» وبعضها للكهرباء «١١ مشروعا» وبعضها مشترك «٨ مشروعات» أى متعددة الأغراض.. منها ٤ مشروعات على بحيرة تانا و«٥» على النيل الأزرق نفسه

والباقى موزعة على روافد النهر: بجش. ريب. جوماراً. بليس. بير. ديبوهيلا. جياما. موجن. بيلو. جودر. فنشا. أمارتى ونيشى. ديديسيا. دبنة. أنجار. دابوس. الدندر. جاليجو. الرهد. توركار. جيما توجا اباى..

وطبقا للتقرير الذى انتهى إليه مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي فإن هذه المشروعات سوف تنتج ٢٨٥ مليون كيلووات ساعة.. وسوف تزرع مليونا و٤١ ألف فدان تروى بالمياه.. تحتاج إلى ٦ مليارات و٣٦٧ ألف مليون متر مكعب من المياه.. وتصل طاقة هذه المشروعات التخزينية إلى ١١٨٤٢٨ مليون متر مكعب من المياه.

●● وهنا مكمن الخطر على مصر وشعب مصر لأنه في حالة استكمال هذه المشروعات فإن أثيوبيا تستطيع احتجاز أكثر من ٦ مليارات من مياه النيل الأزرق ومليار ونصف المليار من نهر السوباط ونصف مليار من مياه نهر العطبرة.. أى حوالى ٨ مليارات.. بينما كانت حصة مصر والسودان معا من مشروع جونجلى لاتتجاوز ١٠ مليارات..

ليس هذا فقط، بل قامت السوق الأوروبية المشتركة بدراسة لتنمية مشروعى رافد البارو لنهر السوباط ببناء خزان واستصلاح ٢٥٠ ألف فدان كمرحلة أولى تزيد الى ٧٥٠ ألف فدان في بداية القرن الجديد. وعند استخدامه فإنه يحتاج إلى مليار ونصف مليار متر مكعب كما تم تنفيذ مشروعى بليس الأعلى والأوسط بمعونة إيطالية لاستصلاح ١٠٠ ألف فدان تسحب ١٠٠ مليون متر مكعب..

●● والسؤال: هل تحتاج أثيوبيا هذه المياه؟ نقول لا.. بالأرقام. لأنها من أغنى دول حوض النيل بالمياه. فهي نافورة المياه في أفريقيا إذ يسقط عليها من المطر حوالى ٤٠ مليار متر مكعب سنويا.. وتوفر لها أنهارها ٩٠ مليارا وتمتلك خزانا جوفيا فيه ٢٠ مليارا أى تملك ١٥٠ مليار متر مكعب من المياه لتصبح أغنى دول الحوض، تليها السودان ١٠٠ مليار وتنزانيا ٧٦ مليارا واوغندا ٦٦ ومصر ٥٧ وكينيا ٢٢ مليارا.

وبهذا فإن نصيب المواطن في اثيوبيا من المياه من أعلى البشر في دول حوض النيل.. فإذا كان يعيش على مليون متر مكعب من المياه في مصر ٩٢٠ شخصا فإن من يعيش على هذا المليون متر مكعب في أثيوبيا ٣٢٨ شخصا أى أن احتياجاتها المائية حوالى ثلث احتياجات مصر!!..

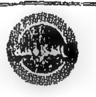
●● ولكن ما هي مناسبة هذا الحديث الآن؟!

●● **هناك سببان:**

الأول: خبر نشرته الزميلة «الأخبار» يوم ١٤ نوفمبر الحالي رأيت ألا أشير إليه وقتها، إذ كنا في وسط المعركة الانتخابية.. ثم حتى لايقال إننا نسمم جو العلاقات المصرية - الإسرائيلية. يقول الخبر الذى نشر تحت عنوان: اتفاق بين اثيوبيا وإسرائيل لبناء سد على النيل «أديس أبابا - أ.ش.أ»: أكدت مصادر اثيوبية مطلعة أن اثيوبيا وقعت اتفاقا مع إسرائيل تقوم بمقتضاه الأخيرة بإنشاء سد كبير على منابع النيل الأزرق من أجل توفير الطاقة الكهربائية. وقالت هذه المصادر إن السفير الإسرائيلي لدى اثيوبيا قام خلال الأسبوع الماضي بزيارة سرية لمنطقة منابع النيل في بحر دار بصحبة وفد إسرائيلى على مستوى عال وتعهد الجانب الإسرائيلي بالبدء في العمل في السد في أوائل العام القادم»..

فهل قرأ كل المصريين هذا الخبر.. وهل فهموا أبعاده الخطيرة على مستقبل كل مصرى.. وهل تسمح مصر بهذا العمل العدوانى الذى تم دون تنسيق معها.

●● السبب الثاني: إنه في نفس الأسبوع الذى نشر فيه هذا الخبر شهدت القاهرة (!!) اجتماع أول مؤتمر في القارة الأفريقية لوزراء للوارد المائية والرى لدول حوض النيل الأزرق الثلاث: مصر.



السودان. أثيوبيا.. فهل ناقش هذا المؤتمر المشروعات التي تقيمها أثيوبيا في أعالي هذا النيل الأزرق الذى اجتمعوا لبحث شئونه وشجونه.. أم أننا خوفا من المصارحة وحتى لاتفشل هذه التجربة الأولى للاجتماع لم نشأ أن نطرح هذه المشروعات على مائدة المؤتمر. وبذلك تركنا أصابع إسرائيل القذرة تعبث في المنابع الأثيوبية للنيل الأزرق، كما تركناها تعبث في المنابع الاستوائية سواء في جنوب السودان، أو في أوغندا.
ونسأل مصر وقد كان وزير الموارد المائية الأثيوبي شيفراو جارسو موجودا ومشاركا في المؤتمر: هل ناقشت مصر معه هذه المشروعات. وأخذت التعهد اللازم بألا تتسبب هذه المشروعات في الإضرار بمصالح مصر المائية في منابع النيل. نقول هذا و نحن نعلم أن أثيوبيا لم توافق على اتفاقيات تقسيم مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان سواء عام ١٩٢٩ أو عام ١٩٥٩ بحكم أن أثيوبيا وقتها لم تكن تعانى أى أزمة مياه. نقول هذا رغم أن بين مصر وأثيوبيا اتفاقية وقعها الرئيس مبارك عام ٩٣ مع رئيس أثيوبيا للتعاون المشترك.

●● والآن ومع وجود هذا التنسيق على مستوى دول حوض النيل الأزرق.. بجانب التنسيق الموجود على مستوى كل دول النيل كله ألم يكن من الواجب علينا أن نناقش ما يجرى في أعالي النيل الأزرق.. ما دمنا في مؤتمر متخصص لدول حوض النيل الأزرق.. أم أن كل الذى يجرى إنما يجرى في حوض الدانوب الأزرق.. وليس في حوض النيل الأزرق.

أم يا ترى كان محمد على باشا الكبير وحفيده الخديوى إسماعيل أكثر وعيا بأهمية منابع النيل والدفاع عنها مما نحن فيه الآن؟!

●● ياعالم.. ياهوه.. الحرب القادمة هى حرب مياه.. ونحن مستعدون لخوض حروب طاحنة لحماية حقوقنا ومصالحنا المائية سواء في المنابع الحبشية عند بحيرة تانا الأثيوبية.. أو في المنابع الاستوائية عند بحيرة فيكتوريا.. فالمصالح لا تتجزأ..

وعلينا أن نقطع أيادى إسرائيل ونطاردها أينما عبثت.. وليس فقط أصابعها. ولايهمنا أسطورة الذراع الطويلة لإسرائيل.. فالنيل هو حياتنا. ولانقبل أن تعبث به لا إسرائيل.. ولا حتى أمريكا نفسها.



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩-١١-٢٠٠٣

إنجازات كبيرة للصندوق الاجتماعى فى الاسكندرية والبحيرة ومطروح:

٦٠ ألف فرصة عمل جديدة من خلال ١٤ ألف مشروع صغير

تطوير ترعة المحمودية وتمويل ورش الشباب بمدينة الحرفيين

أكد الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق الاجتماعي ان الصندوق لايالو جهدا فى سبيل نشر وتشجيع اقامة المشروعات الصغيرة فى مختلف المحافظات من أجل توفير فرص عمل جديدة لشباب الخريجين. وقال إن خطة الصندوق تستهدف ايضا الارتقاء بجودة منتجات مشروعات الشباب وزيادة قدراتها على المنافسة فى الأسواق الخارجية وزيادة التصدير من خلال اقامة شبكة من مراكز التنمية التكنولوجية واقامة المعارض المحلية والخارجية وتسويق منتجات الشباب من خلال الانترنت.

وقد نجح الصندوق الاجتماعى للتنمية فى توفير حوالى ٦٠ الف فرصة عمل جديدة لشباب الخريجين فى محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح من خلال تقديم أكثر من ٢٥٠مليون جنيه قروضا ميسرة للشباب لإقامة مشروعات صغيرة توفر لهم ولغيرهم فرص عمل جديدة وتساهم فى دعم الاقتصاد الوطنى. وقد اثمر ذلك إقامة ١٣ الفا و٤٨٢ مشروعا صغيرا فى مختلف المجالات الصناعية والانتاج الحيوانى والقطاعات التجارية والخدمية والمهن الحرة.

مشروعات متنوعة

وأكد الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق الاجتماعى بعد جولات التفقدية على بعض مشروعات الصندوق فى الاسكندرية برافقه اللواء عبد السلام المحجوب محافظ الاسكندرية انه تم تمويل اقامة ٤ الاف و٩٢٠ مشروعا صغيرا فى محافظة الاسكندرية بتمويل ١٢٧ مليونا و٤٠٧ الاف و٨٠٦ جنيهات و٨ الاف و٢٤٧ مشروعا فى البحيرة بتمويل ١٢٢ مليونا و٤٨٧ الفا و٦٩٢ جنيها و٣٠٥ مشروعات بمطروح بتمويل ٧ملايين و٧٣٥ الفا و٦٠٦ جنيهات، ونوه الدكتور الجمال بالدور الفعال الذى تقوم به المشروعات الصغيرة فى توفير فرص العمل ومعالجة البطالة وقال: انه ممايسر النفس أن مشروعات الشباب الممولة من الصندوق فى مختلف المحافظات حققت نسبة نجاح تزيد على ٩٣٪ وهو مالم يتحقق فى اى مكان آخر فى العالم.

مجمع الرعاية المتكاملة

من وجهة أخرى قام الدكتور الجمال بتوقيع عقود لبعض مشروعات الرعاية المتكاملة وزيارة بعض مشروعات الصندوق فى الاسكندرية .. حيث تم توقيع عقد مشروع مجمع سوزان مبارك(٣) للخدمات الصحية والتعليمية والثقافية بمنطقة السيوف بتمويل ٨٧٧ الفا و٥٠٠ جنيه منحة لاترد لتقديم الخدمات المتكاملة للأسر الفقيرة وتحسين المستوى الصحى والتعليمى والاقتصادى لأهالى السيوف.. يوفر المشروع ٦١ فرصة عمل جديدة ويساهم فى محو امية ٢٠٠ شخص سنويا وتدريب ٢٤٠ فردا على



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/١١/٢٠٠٢

الحاسب الآلي وتقديم الخدمات الصحية. كما تم تفقد مشروع رعاية أطفال الشوارع الذي يخدم احياء وسط وشرق ويبلغ تمويله ٩٥٣ الف جنيه ويهدف إلى رعاية ١٢٨٠ من أطفال الشوارع وتدريبهم على الأعمال الحرفية لإكسابهم حرفا تساعدهم مستقبلا على كسب الرزق.

تطوير ترعة المحمودية

كما شملت الزيارة مشروع تحسين البيئة وتنمية المجتمع بمنطقة ترعة المحمودية الذي يجرى تنفيذه بتمويل اجمالى يصل ٢١ مليونا و٧٥٠ الف جنيه منها ٢ ملايين و٨٠٠ الف جنيه مساهمات محلية والباقى من الصندوق الاجتماعى ويشمل المشروع الذي تنفذه من خلال عقدين تطوير مجرى الترعة ومد خطى مياه لقريتى ابيس وخورشيد وعمل شبكة انحدار للصرف الصحى بمنطقة النزهة واقامة مشروعات اجتماعية موزعة على عدد كبير من الجمعيات الأهلية وانشاء كوبرى مشاه عبر الترعة فى منطقتى حجر النواتية وأبو سليمان لخدمة أهالى المنطقة واضافة مسطحات جديدة للترعة. وقد تم شمل مشروع تطوير الترعة المسافة من كوبرى النزهة حتى أبو سليمان بطول ٦ كم والمسافة من كوبرى العوايد حتى أبو سليمان بطول كيلو متر واحد.

وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق والمحافظة لاستكمال تطوير مجرى ترعة المحمودية حتى المصب عند كوبرى الهويس بطول ٨٫٣ كيلو متر.

نموذج شبابي ناجح

وقام د. الجمال واللواء المحجوب بزيارة بعض المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعى منها مشروع الشاب نبيل عادلى للمنتجات الخشبية والذى يعد نموذجا للمشروعات الصغيرة الناجحة حيث نجح هذا الشاب فى تصنيع منتجات تلبى حاجة حقيقية فى الاسواق المحلية

كما نجح ايضا فى اقامة جسور للتصدير إلى بعض الأسواق الخارجية منها الامارات العربية وبعض الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية.

كما تفقد مشروع مدينة الحرفيين بالنشية الجديدة الذى تنفذه جمعية تنمية المجتمع المحلى المركزية بتمويل ٥ملايين جنيه قرضا و٣٥٠ الف جنيه منحة يهدف لاخلاء الكتل السكنية بمدينة الاسكندرية من مصادر التلوث والازعاج ونقل الورش القديمة إلى المدينة الجديدة. وقد تم اقامة ١٠٤ مشروعات صغيرة بالمدينة حتى يونيه الماضى. وتم توفير ٤٦٠ فرصة عمل دائمة و١٦٢ فرصة مؤقتة ويستمر تنفيذ المشروع حتى أكتوبر ٢٠٠٣ بتوفير القروض الميسرة لإقامة مشروعات حرفية صغيرة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ١٢ / ٢٠٠٠

السودان يرفض بيع مياه النيل

اكد السودان رفضه لمبدأ بيع المياه ودعا لاستخدامها وفقا للاحتياجات الفعلية.

وقال وزير الري السوداني المهندس كمال على في تصريحات له امس ان السودان انتهى من اعداد خطة مائية تقوم على ضرورة التعاون مع الدول الاخرى في اطار مبادرة حوض النيل مشيرا الى عقد اجتماع وزارى في الخرطوم في الشهر القادم لاجازة المشروعات المقدمة للمانحين في اطار حوض النيل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧/٦/٢٠٠١

انخفاض منسوب المياه ببحيرة ناصر سنتيمترا

بلغ منسوب المياه امس فى بحيرة ناصر ١٨٠,٥٠ متر بانخفاض سنتيمتر واحد عن منسوب المياه فى البحيرة أمس الأول وبلغ مخزون المياه فى بحيرة ناصر امس ١٥٢ مليارا و٦٥٠ مليون متر مكعب

وقال مصدر مسئول بالهيئة العامة للسد العالى وخزان أسوان أن كميات المياه المنصرفة من بحيرة ناصر الى مجرى النيل شمال السد العالى بلغت اليوم ١٠٠ مليون متر مكعب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧/١٢/٢٠٠٠

القضية الساخنة بعد قضيتي القدس واللاجئين

الأمن المائى العربى

في سياق المناورة الحزبية والدعوة إلى انتخابات مبكرة اقدم الكنيست الإسرائيلي على خطوة خطيرة من جانب واحد بشطب قضيتي القدس واللاجئين من اية مفاوضات على المسار الفلسطيني اذا قدر لها ان تستانف عاجلاً او اجلاً فقد صادق الكنيست الاسبوع الماضي (٢٧ نوفمبر) على مشروعي قانونين يخرجان قضيتي القدس واللاجئين من دائرة المفاوضات. ويقضي القانون الاول الذي صوت لصالحه ٨١ نائباً من الاحزاب المختلفة وعارضه ١٩ نائباً من الكتل العربية وميرتس (واقر في القراءة الثالثة والاخيرة) بالحصول على غالبية ٦١ نائباً لإجراء تغييرات على حدود منطقة نفوذ القدس وهو ما يعني عملياً اخراج القدس من دائرة المفاوضات، كذلك اقر الكنيست بالقراءة الاولي مشروع قانون يعارض عودة اللاجئين الفلسطينيين الي داخل حدود اسرائيل وصوت الى جانب القانون ٩٠ نائباً من جميع الكتل اليهودية بمن فيها ميرتس ومعارضة ٩ نواب عرب وبموجب هذا المشروع فان السماح بعودة لاجئين فلسطينيين الي ديارهم داخل اسرائيل يستوجب اقراراً برلمانياً بغالبية ٦١ نائباً.

د.أحمد يوسف القرعى

يعني هذا ان الكنيست الإسرائيلي قد استبعد من جانب واحد قضيتي القدس واللاجئين من مفاوضات الوضع النهائي التي تشمل ثلاث قضايا اساسية اخرى هي المياه والحدود والعلاقات مع دول الجوار. وتخطئ اسرائيل [حكومة وكنيست] إذا اعتقدت انها سوف تنجح بسهولة في حسم اية قضية من القضايا الثلاث الاخرى بالمفاهيم والسياسات التي مارستها بشأن القدس او اللاجئين، فالمفاوض العربي لن يفرط في نقطة ماء عربية لان المياه شانها شان الأرض مكون اساسي من مكونات الأمن العربي.

من هنا تأتي اهمية الكتاب الذي صدر اخيرا تحت عنوان [الأمن المائي العربي] وهو حصاد بحوث وأوراق عمل لمؤتمر نظمه مركز الدراسات العربي - الأوروبي بباريس وعقد بالقاهرة في فبراير الماضي تحت رعاية د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء وبرئاسة د. محمود ابوزيد وزير الأشغال والموارد المائية واستهدف المؤتمر - كما يقول د. صالح بكر الطيار رئيس المركز: [تحديد سبل مواجهة التحديات الخطيرة المحدقة بالعالم العربي بشأن المياه وتزويد صناع القرار العرب وسائر القوى الإقليمية الأخرى بالوسائل الناجعة لتفادي حصول الانفجار الذي لو حدث لطالت شظاياه كل دول المنطقة دون استثناء. فالصراع حول المياه - لو قدر له ان يقع - سيؤدي إلى اشعال حروب بالمنطقة لا يمكن اخمادها، وهو أخطر من الصدام المسلح لإعادة الأرض المغتصبة فالأرض يمكن التخطيط لاستعادتها على مدى زمني طال أم قصر، وسوف تحرر، ولكن في موضوع المياه لا يمكن السكوت على سلب الحقوق المائية وسياسة تعطيش الإنسان، فلا يمكن الحديث عن أمن غذائي دون أمن مائي.]

ولقد تمايز المؤتمر في اوراقه وبحوثه ومناقشاته بتصديه لمختلف ابعاد قضية المياه في العالم العربي وفي مقدمتها مسائل المياه الجوفية، مياه الأنهار، السيادة المائية الإقليمية والتجارب الحديثة للري والتحلية والمشاريع العملاقة لتنمية المصادر المائية في اطار التقنيات المناسبة لنقل المياه بواسطة تحويل المجاري او مد الأنابيب او إنشاء الأنهار الصناعية.

ودارت مناقشة تلك القضايا والمسائل من كافة جوانبها السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية والاستراتيجية والبيئية ويهمنا في هذا العرض إبراز الجانب الخاص بالمياه في الصراع العربي الاسرائيلي والمتعلق بقضايا الوضع النهائي السابق الاشارة اليها في مقدمة المقال ومن الأوراق المهمة المنشورة بالكتاب والخاصة بتلك القضية نشير إلى ورقة المياه والنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي للدكتور مروان الحداد، ودراسة المياه والنزاع السوري - الاسرائيلي للدكتور عبدالرحمن المدني، وورقة المياه والنزاع اللبناني - الاسرائيلي للاستاذ ناصر نصرالله، وورقة الماء ومفهوم الأمن القومي للسفير سعيد كمال، وورقة العرب ومصير المفاوضات المتعددة بشأن المياه في الشرق الأوسط.

ولقد اسفرت مناقشات تلك الاوراق وغيرها عن عدد من النتائج التي ابرزها البيان الختامي للمؤتمر وفي مقدمتها ما يلي:

● ان الموارد المائية المتاحة في فلسطين اقل من الطلب المتزايد عليها، وانه لا يجوز لطرف أن يفرض شروطه او يستأثر دون غيره بهذه الموارد الحيوية، ذلك ان الأمن لا يمكن ان يتحقق في ظل تفاوت في الحقوق والالتزامات ما بين اطراف في امور تتعلق باحتياجاتها ومستقبل شعوبها.

● ضرورة إعداد دراسات والتنمية المخزون المائي في اسرائيل وفلسطين وتحديد الاحتياجات للشرب والري والصناعة بما يتفق وحقوق كل طرف.



● ضرورة احترام اسرائيل معاهدات السلام الاردنية ـ الاسرائيلية وما ورد فيها بخصوص المياه، وعدم خرق هذه الاتفاقيات لاغراض سياسية او تحت ذرائع عدم وجود كميات مائية كافية. في ضوء وضرورة اتفاقيات موازية عربية، وما اكدته من الاعتراف بمبدأ التوزيع العادل ومبدأ الاستعمال البريء.

● لسورية أن تحدد وفق مصالحها وجهة استخدامها لثرواتها المائية في المناطق المتاخمة لاسرائيل ومطالبة الاخيرة بعدم التذرع بهذا الاستخدام لفرض شروط سياسية قد تعيق المسيرة السلمية والحقوق المشروعة لسورية في استعادة كامل التراب المحتل منذ الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧

● الرفض القاطع لاية محاولات للسيطرة على المياه اللبنانية، باعتبار ان نهر الليطاني نهر لبناني من المنبع الى المصب، ورفض محاولات اسرائيل الاستئثار بالمياه الجوفية اللبنانية والهيمنة على مقدرات نبع الوزاني والجوز ونهر الحاصباني، وذلك تحت ذريعة ان الحدود المرسومة بين الدول تشمل الاحواض السطحية والجوفية على السواء.

● إن سلطات الاحتلال الاسرائيلي مقيدة في التعامل مع الموارد المائية الفلسطينية والعربية بالقيود التي يجب أن تلتزم بها الدولة القائمة بالاحتلال خاصة الواردة بلائحة الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة المعدلة لعام ١٩٠٧ والتي تعتبر من قواعد القانون الدولي العرفي الملزمة للجميع بغض النظر عن التوقيع على الاتفاقية من عدمه، وكذلك احكام اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩.

● ان المفاوضات المتعددة الاطراف المتعلقة ببحث القضايا المشتركة لدول المنطقة لا يمكن ان تؤدي الى نتائج حقيقية إلا بعد نجاح المفاوضات الثنائية في تحقيق عودة الحقوق الى أصحابها، التزاماً من جانب اسرائيل بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الارقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ ومبدأ الارض مقابل السلام. وبناء عليه فإن المفاوضات في إطار مجموعة عمل الموارد المائية لا يمكن أن تنطلق في مسارها إلا بعد أن تلتحق بها كل من سورية ولبنان كطرفين رئيسيين، لا يمكن تصور مناقشة حقيقية للموضوع في ظل غيابهما.

ولا شك أن مثل تلك النقاط تشكل محوراً اساسياً في الخطاب المائي العربي بشأن قضية استغلال اسرائيل لمصادر المياه في الأراضي المحتلة. ولعل الخطاب المائي العربي يتعزز بالمبادرة التي اطلقها د. احمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية منذ عام ١٩٩٥ والداعية الى عقد قمة عربية لبلورة موقف عربي موحد تجاه قضية المياه باعتبارها القضية الثالثة في قضايا الوضع النهائي وهي قضية ساخنة تحاول اسرائيل أن تبتز من خلالها حقوقا غير مشروعة لها.



المصدر : الوفد
التاريخ : ٧ / ١٢ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السودان يرفض بيع مياه النيل

الخرطوم - أ. ش. أ: أكد السودان رفضه لمبدأ بيع المياه ودعا لاستخدامها وفقاً للاحتياجات الفعلية. أعلن وزير الري كمال علي رفضه تنفيذ أي دولة بمفردها لمشاريع مائية دون الاتفاق مع كافة الأطراف.



المصـــدر : الأهـرام المسـائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ١١/١٢/ ٢٠٠٠

المياه قضية العرب الساخنة



د. سمير الجمل

يقصد التليفزيون الإسرائيلي في قناته الخامسة الفضائية لأطفاله الحالمين الأزرقين في الحلم الإسرائيلي على انهما النيل والفرات وقد تساءلت اى نيل واى فرات يعنون؟ هل يعنون نيل مصر وفرات سوريا وقد دفعني هذا الى استعادة مشاركتي في اعداد لبحث كتاب عن البيئة في العالم لسنة ٢٠٠٠ من خلال احدى منظمات الامم المتحدة لكي اطمئن على مايتقولون به حيث استند الى جزء يتعلق بالشرق والغرب العربي الحبيبين الى نفسي تلمست بالتوتر الشديد لترديد مثل هذه المقولات الصهيونية لأطفال الصهاينة المتربين اصلا على كراهية كل ماهو عربي وتوتر آخر مضاعفا نتيجة لاطلاعي على احصاءات صادرة من الحكومات العربية ولاسبيل ابدا للتشكيك بها او حتى تجاهلها ورغم ان هذا العمل يشرف كثيرا من العلماء الاشتراك به الا انني انزويت حزينا لكثرة ما اطلعت عليه من بيانات تتعلق بكل مكونات البيئة من ماء وهواء وتربة في هذه البلدان وانا هنا اسوق فقط النذر قليلا لكي ارفع عن اعين مواطنينا العرب مالمسته الدعاية العربية من جهة بتقصيرها الشديد والدعاية الإسرائيلية بمكرها الشديد حيث تاهت انتماءات الأطفال والشباب العرب بين التهميش والتسطيح الناتجين عن الدعاية العربية وبين الكذب والخداع الخبيث الواردين من الدعاية الإسرائيلية وأتذكر وانا اشعر بالحزن المقارنة بين النشيد الإسرائيلية وهو يقف مدافعا عن قضية باطلة لاوجود لها الا في خيالاتهم المريضة بقوة وحماس شديدين مستخدما اباطيل بذل الجهد الكثير في قراءتها وعرضها بحرفية عالية وحنكة مدروسة وحماس بالغ الاتقان يدفع الجالس امام التليفزيون الى القيام فورا بمواجهة مايقولون رغم ثقتي بكذب مايدعون وبين مقدمي البرامج من العرب والمصريين بشكل خاص عندما يقومون بدعوة الضيف الكبير لمحاورته فلا نسمع اغلب الوقت الا المذيع او مقدم البرنامج يلقي أسئلته التافهة التي تدل على تسطح في الفكر متسائلا اليه ارتجالا واضح في موضوعات يصعب الارتجال بها ويتولى نيابة عن الضيف الكبير الاجابة عنها والضيف المسكين يقف حائرا لايلوى على شيء متسائلا نفسه لماذا دعوني هؤلاء اذا كانوا سلفا يعرفون الاجابة ونجد ان ثقافة مقدمي البرامج العرب (اللهم الا النذر اليسير في بعض القنوات الفضائية العربية) لاتزيد بحال من الاحوال عن ثقافة طالب الثانوية العامة متوسط الذكاء رغم انه من الواجب على مقدم اى برنامج ان يقرأ على الاقل عن الموضوع الذي يقدمه ويحاور من خلال مادته.

هذا التقصير الواضح في الدعاية العربية والعزوف العربي عن الثقافة بمعناها الشامل والاستعاضة عنها بثقافة المجلات الرخيصة وهذه الصنعة المعيبة التي تبكيك بأكثر مما تضحكك اضاعت علينا سنوات كثيرة لم نكن قادرين فيها على اقناع الغرب بالتعاطف مع قضايانا حتى كانت نقطة التحول في الإعلام العربي عند تصوير مقتل الطفل محمد الدرة في احضان ابيه وهي نقطة يجب ان نؤرخ للاعلام العربي بداية منها.

والواضح في الدعاية العربية التي ماانفكت تضع للمواطن العربي على هامش الاحداث لانها لا ترغب في إطالة المواطن وتحرص على لمة الناس بتغييبه وعكس كثير من الأحداث التي تقع هنا وهناك وتكتفي بالقدر الوافي الشافي من تحركات السيد المسئول وسفره وعودته واستقبال السادة المسئولين في رواحه بالتهنئة والتوديع، وانتظاره على أحر من الجمر هذه العزلة الحريرية للعمر لم ولن تؤدى إلى شيء وهذا النوع الباهت من الاعلام لا يأتي الا بثمار غضة مرة تنتهى بالمواطن الى الاحساس بعدم الانتماء، وكثير من بلداننا العربية يقرمون بالتنمية فقط من خلال الأغاني ويرلمون من مؤشر الانتماء بالتشنج والصراخ للمصريين بموسيقى تقول «المصريين لمه» او السوريين لمه او اللبنانيين لمها.

ان التساؤل لهذا الدور الغريب يتساءل لمصلحة من ان يكون الانتماء بالاغنية بدلا من التربية وبالهتاف بدلا من العمل وما مصير شعوب تنتج سلعة معيبة ثم تلزم بحمايتها تحت شعار زائف هو حماية الصناعة الوطنية اى وطنية في حماية منتج فاشل فشلا يجب ان يتنافس سلعة جيدة قادمة من وراء البحار باقل من سلعته واى وطنية في مواطن يقترض من البنوك لإقامة مشروع للحديد او للبوسفات مضمون النتائج ثم يسرق الاموال ويفر هاربا فلا يقام المشروع ولا ترد الاموال ثم تستجدي الدولة صورة الحرامي بما سرق ولا يعود اى

حبت في ان تقوم البنوك بالاقراض اللصوص لا يملكون اصولا توازي ماتهبوا كضمانات.

ان لم نحصر من هذه الغفوة والغفلة فسوف تأخذ بجدارة دور المتسول المتسكع الذي يجد ان التسول اكثر سهولة ويسرا من الانتاج ويكفي على سبيل المثال ان الله أعطى مصرا ٥٥,٥ مليار من الجنيهات سنويا وهي ميزانية ليس عليها ضرائب وهي كمية المياه التي ترد سنويا إلى مصر فلتنظر ماذا فعلنا بهذه الميزانية المجانية التي تفوق ما تعطينا به بعض الدول هل نستفيد من كل جنيه الصمد من كل متر مكعب من هذه الميزانية ام نهدر

الجنيهات الصمد المياه على الارض تماما نسيح وتتأمل دولا عربية شقيقة لنا وتتعرف على الموازنات المائية بها ونقارن انفسنا بهم هل نحن اغنى مائيا الصمد مائيا ام اشد فقرا؟ ويبدو انني لا اجد مناصا من الحديث عن المكر والخداع الاسرائيلي في موضوع الموارد المائية.

وكبداية واقعية لابد لنا من التعرف على وضع المياه في الارض المحتلة ثم الهلال الخصيب.

ان الخزان الرملي الضحل الذي يقع في الضفة الغربية وقطاع غزة يتم الاجهاز عليه لدرجة تلوثه بشكل كامل حيث تناقص منسوب المياه من ٢٠ - ١٠ سم في السنة (١٩٩٧، UNEP) بسبب الضخ الجائر الا ان هذا الخزان يلزم بتزويد ٨٠٠٠٠٠ فرد بالمياه لانه المصدر الوحيد للمياه في القطاع وبما ان تغذيته السنوية تتراوح بين ٥٠ - ٦٥ مليون متر مكعب والمسحوب منه يتراوح بين ٨٠ - ١٢٠ مليون متر مكعب في السنة تستهلك اغلبها في طرق غير مناسبة للري مما ادى الى تداخل مياه البحر المالحة والتي بدورها تؤدى الى غلى في ملوحة التربة التي يتم ريها بهذه المياه وقد تبين لنا من خلال بيانات تحليلية تلوث هذا الخزان ببكتريا القولون بمعدلات تصل الى عشرة اضعاف المسموح به ولهذا لنا انصح الخوالي الفلسطينيين بمحاولة اختراق الخزانات المحلية لان اسرائيل يسعدها كثيرا ان يكون الخزان الحالي ملوثا ميكروبيا (عشرة اضعاف للمعدلات العالمية المقررة من منظمة الصحة العالمية وهم بالقطع يعلمون هذا) ويصل الى القطاع حوالي خمسة ملايين متر مكعب من مياه الشرب من خارج القطاع (GEO ٢٠٠٠) وفيما يتعلق بالمياه في سوريا ولبنان فان المصادر السطحية بها اغنى مقارنة بالمصرية حيث يوجد نهران اساسيان هما دجلة والفرات ومنابعهما خارج الحدود السورية اضافة الى وجود عدد لابأس به من المصادر السطحية الموسمية وعلى سبيل المثال فان في لبنان حوالي ٤٠ جدولا صغيرا (نهرا) تقر اكثر من ٤٦٪ من امطار لبنان (الحكومة

٠٠٠٢٣٠



المصـــدر : الأهـــرام المسائى
التاريــخ : ١١/١٢/٢٠٠٠

اللبنانية ١٩٩٧) اضافة الى عدد لابأس به من الينابيع وهى كما نعلم مصدر جوفى ولكن سطح المياه به تتقاطع مع سطح الارض مما يجعله ينبوعا بالرغم من هذا الوضع فى الهلال الخصيب فإن وضع الخزانات الجوفية فى السعودية يعتبر اكثر غنى ومن الملاحظ ان الاحصائيات شبه الجزيرة والشام قد تاثرت ومعها العراق بالقطع منذ حرب الخليج وحتى الآن اى منذ عقد من الزمن وترتب عن هذا ان توجهت مشاريع للمياه نتيجة لانخفاض الوارد منها فى كل من سوريا والعراق والضفة الغربية والقطاع فى فلسطين المحتلة وهذا ادى ايضا بدوره الى تأجيل كثير من مشاريع التنمية وتصل كميات المياه الواردة الى الشرق العربى وهى الكمية المتجددة سنويا الى ١١٢٧٥٩ مليون متر مكعب فى السنة (١٩٩٧ ACSAD).

ويصل نصيب الفرد من المياه المتجددة سنويا الى ١٢٢٩ مترا مكعبا بينما يصل نصيب الفرد فى السعودية الى فقط ٢٨١ اى اقل من خط الاحتياج الاساسى وهو ١٠٠٠ متر مكعب الذى يستخدم الدلالة على شح المياه (جون هويكن ١٩٩٨) حيث يصل نصيب الفرد فى البحرين الى ١٩٩ متر مكعب بينما يصل فى سلطنة عمان الى ٨٩٩ مترا مكعبا ويصل نصيب الفرد فى الاردن الى حوالى ١٩١ مترا مكعبا وفى العراق يصل نصيب الفرد الى ٢٠٨٩ متر مكعب ويعتبر من اعلى انصبة الفرد فى المياة فى دولنا العربية ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى الان فان ٩٢٪ من هذه المياه تستهلك فى الزراعة و٧٪ تستهلك فى الاغراض المنزلية و١٪ فى الاغراض الصناعية (ايمن) سمى ١٪ فقط على الانشطة الصناعية وهذا مؤشر على تردى التصنيع فى شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب (اكساد ١٩٩٧) وتستهلك الشام ٩٠٪ من المياه فى الزراعة مقارنة بـ ٨٥٪ فى السعودية وتصل حصة الزراعة من المياه فى الكويت الى ٢٥٪ بينما تصل فى العراق الى ٩٧٪ بينما تصل حصة الصناعة من المياه الى ٥٪ فى عمان والى ٧٦٪ فى الكويت وهذا يؤدى بنا الى استخلاص عدة نتائج يعول عليها العدو الصهيونى من هذه الحقائق ان الاستهلاك السعودية والشام يزيد عن التغذية الفعلية بمقدار ١٧٠٠٠ مليون متر مكعب (زيادى ١٩٩٧) ولهذا يحدث تناقص مستمر فى الخزانات الضحلة وبناء على ذلك يجب ان يتجه الفلسطينيون الى خزانات الايوسين والكريتارى لان المياه سوف تكون اكثر ونوعية افضل مما هى عليه فى الخزانات الضحلة.

فى سوريا على سبيل المثال تزايد استهلاك المياه الجوفية بمعدل ٥٪ سنويا فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بينما وصل الى ٧٪ فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٢ نظرا للنقص الواضح فى ايراد المياه السطحية (من قبل تركيا) (وزارة البيئة السورية ١٩٩٥) وهذا يدل على نضوب متزايد للمخزون الجوفى المياه فى سوريا واذا استمر معدل السحب من المياه الجوفية بمثل هذا الوضع فسوف تتزايد الاستهلاكات الفعلية للمياه فى سوريا عن المخزون بمثل هذا الوضع فسوف تتزايد الاستهلاكات الفعلية المياة فى سوريا عن المخزون الفعلى بمقدار كبير فى عام ٢٠٠٠ (وزارة الدولة لشئون البيئة فى سوريا عام ١٩٩٧).

وفى اليمن وبالتحديد فى صنعاء يتناقص منسوب المياه الجوفى بشكل حاد طبقا لتقارير مجلس حماية البيئة اليمنى ١٩٩٥ وقد

ادى الضخ الجائر فى بلدان المشرق العربى وايضا مصر الى تداخل مياه البحر المالحة الى هذه الخزانات وانعكس هذا بشكل واضح على الانتاج الزراعى فى هذه البلدان واثر على نوعية التربة بها لدرجة تدمير كامل الارض فى منطقة سهل باطينا فى سلطان عمان ومستقبلا سهل الطينة فى مصر (شرق قناة السويس) (يونيب ويونسكو ١٩٩٢) ويتضح ان مياه البحر تغزو الخزانات الجوفية الساحلية بمعدل يتراوح بين ٧٥ - ١٢٠ مترا فى السنة فى البحرين ومن ١٠ - ٧٠ كم (حتى الان) فى منطقة الدلتا بمصر.

هذا الاستنزاف الهائل لمصادر الثروة المائية فى العالم العربى الا يؤدى بنا الى التفكير فى عمل مشاريع بصفة عربية عن السبل لتوفير هذا المصدر الثمين الذى لا تنمية بدونه وخاصة اننا فى مواجهة عدو صهيونى يعلم كل هذه الارقام ودلالاتها ويحكم القبضة على اى مصدر يمر بين يديه منها فى مقابل هذا ينبرى بعض الحمقى فى مصر بالقول ان ابحاث المياه فى مصر ذات طابع سرى بالرغم من ان الارقام كل الارقام لدى الغرب ولدى اسرائيل وماذا هذا العزوف العربى عن مشاريع قومية تقلل من هدر المياه وتتجه الى تغيير انماط الرى والمحاصيل مقابل التوفير فى الاستهلاك ومقابل هذا الطلو والظلم من العدو فى استغلال مياهنا العربية وسرقة بعضها (مثلما حدث عند سرقة الصهاينة لمياه الخزان الكريتارى فى منطقة الحدود مع مصر وهذا من واقع التقارير الامريكية لشركة دييمس ومور فى تقريرها المقدم لوزارة التعمير عام ١٩٨٢) الا يجب ان نتذكر ان الله اجل واعظم من ان ينصر امة عابثة مستهترة بهذا الشكل.

● عضو الأمانة العامة للحزب الوطنى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأحـــــــــرار

التاريــخ : ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٠

فى ظل التنافس المصرى- الإسرائيلى على الدور الإقليمى

أثيوبيا تمارس دورها المعتاد فى الضغط بورقة المياه على مصر

وحدة «كوماندوز» مصرية مخصصة لإزالة أى مشاريع مائية على النيل



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١/١٢/٢٠٠١

يكاد يكون هناك اتفاق على كون العلاقات المصرية- الاسرائيلية تمر حاليا بطورها الثالث والخاص بالمنافسة على الدور الاقليمي بعد ان تجاوزت مرحلتى العداء المسلح طوال الفترة السابقة على معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩ والتعاون قبل بدء عملية التسوية السياسية بمدريد ١٩٩١ وما بعدها ومثل هذا التنافس لم تقتصر محدداته على القضايا المشتركة والمباشرة بالمنطقة العربية وانما امتدت الى الساحة الاوسع خارجها بقصد توظيف عامل الانكشاف فيها لترجيح هذا التنافس وباتت منطقة شرق افريقيا ساحة مهمة لهذا التنافس والذى بدت ملاحمه مؤخرا تحينما اتفقت اسرائيل مع اثيوبيا فى ١٤ نوفمبر العام الماضى لبناء سد على النيل الازرق من اجل توفير الطاقة الكهربائية وزيادة المساحة الزراعية خارج المرتفعات الجبلية وبعده قيام السفير الاسرائيلى فى اديس ابابا بزيارة سرية لمنطقة منابع النيل فى بحر دار يصحبه فريق من الفنيين من شركة تهال للمياه لتفقد الموقع والتعهد ببدء المشروع فى بداية العام المقبل.

ويؤكد الباحث السياسي علاء سالم في دراسة نشرتها صحيفة الخليج ان التحرك الاسرائيلي في المنطقة في غاية الحساسية لمصر وامنها القومي اعادة وبالحاح التساؤل الذى ظل متواريا طوال العقود السابقة والقائل هل يمكن لاثيوبيا ان تلعب بورقة المياه لمصلحة اسرائيل؟ او توظيف هذه الورقة لممارسة دور اقليمي على غرار ما فعلت تركيا؟ خصوصا وانها بدات تسلك المسلك التركي نفسه الذى بلغ مرحلة الانفجار حاليا تجاه العراق وسوريا فمثل هذا الاعلان وملامح المفاجاة فيه اعادت طرح للمخاطر التى تهدد الامن القومي المصري من جراء مشاريع المياه الاثيوبية عبر الضغط على نقاط الانكشاف الجيو استراتيجية وكون اهم مصادرها المائية وهو نهر النيل الذى يوفر قرابة ٩١٪ من استهلاكها السنوى للمياه ينبع من خارج اراضيها ومثل هذا الانكشاف تتحدد ملامحه بمحددين رئيسيين.

اولهما: وفقا للتقسيم الثلاثي الذى ذكره جمال حمدان لحوض نهر النيل تعتبر مصر دولة مصب ولذا فهى الحلقة الاضعف جغرافيا مقارنة بدولة المنبع او الحلقة الاوسط مثل السودان.

ثانيهما: اعتماد مصر كليا على مياه النهر مقارنة بباقى دول الحوض التى تعتبر مجتمعات غير نيلية لكونها لا تعتمد على النهر بمثل هذه الكلية فى سد حاجاتها المائية.

ويضاعف من خطورة هذا الالحاح كون اثيوبيا ليست بحاجة ماسة لمثل هذه السدود لزيادة مخزونها المائى فهي بكل المقاييس تعتبر نافورة المياه فى افريقيا اذ يسقط عليها قرابة ٤٠ مليار متر مكعب من الامطار سنويا وتوفر لها انهارها نحو ٩٠ مليارا وتمتلك خزانا جوفيا يقدر بمعدل ٢٠ مليارا اي لديها ١٥٠ مليار متر مكعب سنويا من المياه ولذا فان نصيب الفرد من المياه من اعلى المعدلات فى دول الحوض اضف الى ذلك كونها لم تنضم الى تجمعات الاندوجو الذى انشئ بغية تنسيق السياسات المائية للدول المطلة على نهر النيل والاستغلال المشترك لموارد النهر.

ويأتى هذا التطور بعدما نجحت اثيوبيا بتوفير السيولة المالية لبناء السدين اللذين اعلنت عن بنائهما فى يوليو ١٩٩٦ بتمويل من البنك الدولى على نهرى النيل الازرق وعطبرة ضمن منظومة الثمانية سدود التى يسمى رئيس الوزراء ميلس زيناوى لتنفيذها على الروافد الرئيسية لنهر النيل. النيل الازرق وعطبرة ودابوس وبارو خلال السنوات المقبلة وان كان هذا السد الصغير لا يمثل مشكلة ملحة حاليا لمصر لكون تصريفه محدودا كما هو الحال بالنسبة للسدين الاخرين اللذين يبلغان ٩٢ مليون متر مكعب من المياه سنويا إلا ان الخطورة تكمن اساسا بكونهما يمكن ان يشكلا بداية لسلسلة سدود يمكن ان تؤثر موضوعيا فى تصريف النيل اذ تستطيع تلك المشاريع حال الانتهاء منها احتجاز قرابة ٨ مليارات متر مكعب من المياه سنويا فى وقت تتزايد فيه حاجة مصر للمياه بسبب عمليات التنمية الاقتصادية والزيادة السريعة فى عدد السكان.

اسرائيل كمتغير رئيسى

تكاد تكون اسرائيل متغيرا رئيسيا فى العلاقات المصرية- الاثيوبية فهناك دوما ارتباط موضوعى بين تأزم العلاقات المصرية- الاسرائيلية وكوامن التوتر الناشئة بينها وبين اثيوبيا حول قضية المياه فثمة ملاحظة يمكن ان يستخلصها المتأمل لمسار التفاعلات المصرية- الاثيوبية انه كلما تأزمت العلاقات مع اسرائيل حول ابعاد التسوية والدور الاقليمي كانت اثيوبيا تجدد وبقوة مطالبها باعادة توزيع حصص مياه نهر النيل وغالبا ما كان يتضمن الطرح الاثيوبي هجوما على مصر بزعم وجود اتفاقيات سرية لنقل مياه النيل الى اسرائيل وان المشاريع التى تقوم بها مصر فى توشكى وسيناء تعد انتهاكا للاعراف الدولية التى تمنع نقل المياه خارج لحواض الانهار حتى ولو كان ذلك داخل اراضى الدولة ذاتها.



المصـــدر : الأحــــــــرار

التاريـــخ : ١٥/١٢/٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان اية قراءة متانية لمسارات تطور السياسة الاثيوبية تجاه قضية المياه تكشف فى محتواها الاساسى عن وجود نقلة نوعية فيها ومفادها التحول التدريجى من استراتيجية رد الفعل تجاه الاحداث والتحولات التى تقوم بها مصر الى أستخدام قضية المياه من اجل بلورة دور اقليمى ومردود له قيمته في السياسة الخارجية الاثيوبية تجاه الدول العربية بالتعاون مع الدول المنافسة لمصر وقد انطلقت اثيوبيا فى هذا الدور مدفوعة بالتأثيرات الايجابية التى حققتها السياسة التركية حينما وظفت ورقة المياه بتفاعلاتها الاقليمية مع دول المشرق العربي واسرائيل ايضا.

وغالبا ما كان الاعلان عن خطط اقامة سدود فى اثيوبيا وثيق الصلة بتطورات سياسية مصرية غالبا لا تتفق مع توجهات حلفاء اثيوبيا الغربيين واسرائيل فقد حدث ذلك فى بداية العام ١٩٥٩ ردا على اتجاه مصر لبناء السد العالى بتمويل سوفيتى بعد العدوان الثلاثى وتأميم قناة السويس اذ اعدت بيوت الخبرة الامريكية والالمانية خطة اعلنت عنها انذاك حكومة الامبراطور هيلاسلاسى عام ١٩٦٤ وعرفت باسم مشاريع بحيرة تانا ومنطقة بليز العليا واقترحت الخطة التى جرى تعديلها عدة مرات اقامة ٣٤ سدا يقع معظمها على حوض انهار الازرق وعطبرة والسوباط لتحويل قرابة ٤٠٠ الف هكتار لاراض مروية وتوليد الطاقة الكهربائية وكان من شأن هذه السدود تقليص نحو ٥,٤ مليار متر مكعب من تدفق مياه النيل الازرق وعطبرة لمصر والسودان وعلى الرغم من ان هذه المشاريع لم تنفذ فقد اعتبرت تذكيرا امريكا لمصر بمواطن انكشافها الجيو اقتصادى ومنعها من الاضطلاع بدور اقليمى يهدد المصالح الامريكية فى المنطقة.

تهديد

وقد حاولت اثيوبيا فى بداية السبعينيات عقب اشتداد حالة المواجهة بين مصر واسرائيل تشييد منشآت على النيل الازرق وهو ما دفع مصر للتهديد باستعمال القوة ضدها وتكرر الاعلان عن عزم اثيوبيا بناء خزانين للمياه على النيل الازرق مقرونا بموافقة البنك الدولى على التمويل فى العام ١٩٨١ وذلك على اثر اعلان الرئيس السادات عن نيته مد اسرائيل بجزء من مياه نهر النيل عبر سيناء وفى العام نفسه ايضا اعلنت اثيوبيا انها لن توقع او تنضم لاية اتفاقية خاصة بحوض نهر النيل وتجدد الاعلان نفسه فى العام ١٩٨٩ مع بروز التكتل الاقليمى «مجلس التعاون العربى» والذى ضم كلا من مصر والاردن والعراق واليمن وتاليا حاولت اثيوبيا اخذ زمام المبادرة فى ادارة علاقاتها العربية بحيث تكون هى عاملا مقررا وضابطا لها من دون ان يعنى ذلك القطيعة الكاملة مع الغرب واسرائيل اللذين من المتوقع ان يكون لهما دور فى تنفيذ المشاريع المائية الاثيوبية سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

ومثل اعلان اثيوبيا فى يوليو ١٩٩٦ عن اقامة سدين بتمويل من البنك الدولى البداية العملية للتحول بالفكر الاستراتيجى الاثيوبى تجاه مسألة توظيف قضية المياه فى رسم ملامح الدور المستقبلى لها وتزايدت ملامح هذا التوجه حينما اعلنت الحكومة الاثيوبية فى مايو ١٩٩٧ انها أعدت خطة مفصلة لاقامة ٩ سدود شمال اقليم تيجراى بهدف توسيع المساحة المزروعة وان هذه السدود سوف تقام على نهرى الازرق وعطبرة اللذين ينبعان من شمال اثيوبيا.

وهناك العديد من الاعتبارات الجيو - سياسية التى املت على اثيوبيا الاضطلاع بهذا الدور يأتى فى مقدمتها الانفصال الارترى فى مايو ١٩٩٣ وحرمان اثيوبيا من المزايا الاستراتيجية التى كانت تتمتع بها فى الماضى بحيث لم يبق بحوزتها سوى مسألة المياه التى تسعى جديا لتحويلها كقيمة سلعية يمكن مبادلتها مع عوائد اقتصادية مع دول المصب وان اعلن الرئيس اوزال من قبل مقولته الشهيرة «برميل مياه مقابل برميل نفط» فان زيناوى لم يفصح بعد عن القيمة السلعية التبادلية لطموحاته الاقليمية ولكن يبدو ان احد



مبارك



زيناوى

الاهداف الاتية للتحركات الاثيوبية هو العمل على تدويل قضية المياه والدخول فى اتفاقيات جديدة حول حصص توزيع المياه ومن دون شك فان هذا التدويل يلقى استجابة قوية من الولايات المتحدة واسرائيل معا وهما الطرفان اللذان دفعا البنك الدولى لاقتراح عقد مؤتمر دولى حول المياه عقد فى العام ١٩٩٧ وقد كان الهدف المعلن له هو الدعوة لتبنى استراتيجيات جديدة لاستخدام الموارد المائية بشكل افضل والعمل المشترك على حل المشكلات المرتبطة بالمياه عبر الدخول فى اتفاقيات جديدة بالاضافة الى دعوة الدول المانحة لتقديم المساعدات المباشرة والتمويل اللازم لانشاء مشاريع تحل المشكلات الناجمة عن الصراع حول المياه.

ومثل سابقتها فى العام ٩٦ فاجأت الخطوة الاثيوبية الاخيرة مصر التى علمت بالموضوع من خلال وكالات الانباء وليس عن طريق القنوات الثنائية كما كان متوقعا تحديدا بعد سلسلة الاتفاقيات السياسية بين البلدين والتى كان اخرها فى العام ١٩٩٣ حينما اتفق فى القاهرة على ضرورة التنسيق والتشاور بقضايا المياه والاستغلال المشترك لها وقد ضاعف من عنصر مفاجأة ازمة يوليو ١٩٩٦ التنصل الاثيوبى من هذه التفاهمات فبعد موافقة البنك الدولى على تمويل السدين اللذين تنفذهما شركات ايطالية اعلنت انها غير ملزمة بالحصول على موافقة دول حوض النيل فى اية اجراءات تقع ضمن الاختصاص السيادى لها.

وقد ضاعف من حدتها ليس عدم اطلاع مصر على جميع التفاصيل المتعلقة باقامة السدين والاكتفاء بالتأكيد بانهما لن يؤثرا فى حصة مصر من المياه فحسب وانما ايضا تصريحات وزير الخارجية سيوم مسفين التى اتهم فيها مصر بانها تعمل على تصوير بلاده عدوة للدول العربية لصرف النظر عن اتفاقياتها السرية مع اسرائيل بخصوص مياه نهر النيل وان هذه الاتفاقيات موثقة لدى منظمات دولية ونوقشت فى اجتماع لجنة اقتصادية مصرية- اسرائيلية فى العام ١٩٩٣ وان اديس ابابا حصلت على محضره وان جرى احتواء محددات تلك الازمة عبر لجوء الجانبين لسياسة عدم التصعيد التأكيد على ضرورة التفاهم المشترك بخصوص الانتفاع بمياه نهر النيل فان المشهد نفسه مرشح حاليا للتكرار مع الازمة الجديدة.

مشاهد رد الفعل المصرى

وهناك مساران سوف يحددان لابعد مدى طبيعة رد الفعل المصرى على المشاريع المائية الاثيوبية سواء فى نطاقها الاتى او المستقبلى.

المسار الاول: وهو ذو طابع انى مرتبط بالتعامل الدبلوماسى مع المشاريع المائية الاثيوبية والتأكيد على انها تمثل خرقا لكل الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين واتساقا مع اليات هذا النهج سوف تؤكد مصر على ان تلك المشاريع الحالية أو المستقبلية تعد مخالفة لاتفاقية العام ١٩٠٢ التى تعهدت فيها دولتا المنبع والمصب على عدم تنفيذ اية مشاريع على النهر إلا بعد التشاور بينهما حول



المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢١/١٢/٢٠٠١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جميع الجوانب الفنية كما تعد ايضا مخالفة صريحة لاتفاقية العام ١٩٢٥ بين بريطانيا ممثلة عن مصر وايطاليا ممثلة عن الحبشة اذ تعهدت الاخيرة بعدم القيام باى عمل من شانه تعديل معدل تدفق المياه القادمة لمصر.

ان انكار الزامية المعاهدات السابقة يعد مخالفة صريحة لميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي اكد على احترام المعاهدات التى ابرمت قبل الاستقلال وتعارضها ايضا مع معاهدة فيينا لعام ١٩٧٨ بشأن الزامية التوارث الدولى وهو ما اكسب اتفاقيتى ١٩٠٢ و١٩٢٥ الاطار الدولى الالزامى والمشروعية كما يتاسس الموقف المصرى على ان اقامة مشاريع مائية منفردة تعتبر مخالفة لمعاهدة هلسنكى لعام ١٩٦٦ التى تنص على عدالة توزيع المياه بين الدول المشتركة في الانهار الدولية وعلى التعاون والتشاور بشأن اية مشاريع عليها وامتناع أى من هذه الدول عن انشاء خزانات وسدود من شأنها الاضرار بحصص الدول الاخرى واخيرا التاكيد على كون السلوك الاثيوبى المنفرد يخالف الاتفاقية الوحيدة التى وقعت عليها اثيوبيا وهى اتفاقية الجزائر لعام ١٩٦٨ والمعروفة باسم الاتفاقية الافريقية للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحديدا البند رقم ١٤ الذي ينص على ضرورة التشاور بين الدول المشتركة في احواض الانهار الدولية والمادة ١٦ التى تدعو هذه الدول الى التشاور فى اية مشاريع حول الانتفاع بهذه الانهار.

وفقا للتقديرات المصرية فان اثيوبيا تسعى من خلال انشاء السد الحالى كنواة لمشاريع انشاء خزانات اخرى مستقبلا الى توليد الطاقة بقدرة ٢٠ مليون كيلو وات وزيادة الاراضى القابلة للزراعة الى ٤٦٧ الف فدان وتخزين ٦ مليارات متر مكعب من المياه حول بحيرات تانا، وواق، تنشا، الثنو، بليص، دابوس، وديسا. وفقا لهذه التقديرات ايضا فان استكمال بقية المشاريع المائية سوف يرفع ايراد اثيوبيا المائى لقرابة نصف مليار متر مكعب من مياه النيل الازرق و١٠٠ الف فى نهر عطبرة مما سيؤدى فى الاحوال العادية الى التأثير فى حصص السودان ومصر من مياه هذين النهرين.

وتواجه مصر فى الازمة الاخيرة بتحد اكبر بسبب افتقادها القدرة الضاغطة على اسرائيل كما حدث خلال ازمة يوليو ٩٦ فخلال الازمات السابقة نجحت مصر فى تحييد البنك الدولى ومطالبته تجنب التورط فى اية مشاريع مائية قد ينشأ عنها خلافات ويصبح معها بحكم تمويله طرفا فيها وهو ما بدا جليا فى العام ١٩٨١ حينما تقدمت مصر بمذكرة احتجاج للبنك بسبب قراره تمويل مشروع خزانين على النيل الازرق وفى العام ١٩٨٩ قدمت ايضا مذكرة احتجاج اليه والى البنك الافريقي بسبب موافقتهما على تمويل مشروع اثيوبى لانشاء خزان على النيل الازرق وفى كلتا الحالتين تراجع البنك عن تمويل المشاريع الاثيوبية غير ان تلك القدرة الضاغطة تداعت كثيرا فى ازمة يوليو ٩٦ حينما لم يتراجع البنك عن التمويل ويكاد يكون من الصعب توقع تراجع اسرائيل عن اقامة السد الجديد.

المسار الثانى: وهو ذو طابع استراتيجى مرتبط بالتعامل المستقبلى العسكرى مع اية تهديدات خطيرة من جانب اثيوبيا اذا كان من الثابت ان لمسألة المياه ابعادا اقتصادية واجتماعية وقانونية فان لها ابعادها الامنية ايضا وسوف يكون الدافع الرئيسى للتحرك العسكرى تجاه اثيوبيا هو تناقص معدل نصيب مصر السنوى من المياه من جراء المشاريع الاثيوبية مما تعتبره مصر عملا عدائيا ومسا بامنها القومى اما عن امكان الدخول فى صراع مكشوف وحاد حول قضية المياه فقد حاول الباحثون تطوير نموذج نظرى لظاهرة الحرب حول المياه ويتكون من خمس مراحل.

وثمة مؤشرات تتداول على نطاق ضيق تؤكد ان مصر استخدمت من قبل قواتها المسلحة لازالة نواة مشاريع سدود على النيل الازرق قامت بها اثيوبيا وان هناك فعلا وحدة عسكرية خاصة «كوماندوز» مخصصة لهذه المهام فى الجيش المصرى تعد بصفة دائمة لان تكون على اهبة الاستعداد للدخول فى قتال وعمليات مسلحة ذات طبيعة خاصة حول هذه المسألة واذا ما اردنا ان نتصور الية لظاهرة الصراع والحرب التى قد تجرى بين مصر واثيوبيا من اجل المياه فمن المتوقع ان الصراع المسلح سوف يمر بخمس مراحل ملامحها هى:

١- مرحلة تكوين الصراع وتتبلور فيها مشكلة المياه وتاخذ شكل التوتر وتتناوب عليها الاتصالات الدبلوماسية واللجان المشتركة واليات المساعى الحميدة من اجل التهدئة والحد من الفجوة بين مواقف طرفى الصراع وتضارب المواقف فاذا بلغ الامر حد الاتفاق طويت المشكلة وان لم يتم ذلك تتوافر العوامل المحفزة للتصعيد والانتقال بالصراع لمرحلة اكثر تضاربا بالمواقف وتبدو طبيعة هذا الانتقال فى استمرار اثيوبيا فى بناء السدود على النيل الازرق وروافد النيل الاخرى وفشل مصر دبلوماسيا في وقف ذلك مما يحمل فى طياته الحد الدرامى فى تكوين بيئة الصراع

٢- مرحلة عتبة الصراع ان نضوج المشكلة المائية من مرحلة تكوين الصراع لمرحلة تقلها الى الالحاح وبشدة على التفكير الاستراتيجى العسكرى المصرى تتزامن مع عمليات تنشيط السياسات العسكرية استعدادا للصراع المسلح والتهديد به من خلال اعمال التسلح والتعبئة ونشر القوات وتنشيط التحالفات والاستقطابات الاقليمية وقد جرى اختبار تلك المرحلة سواء بالتهديد المباشر كما حدث فى اوائل السبعينيات حينما هددت مصر اثيوبيا باستعمال القوة المسلحة ضد مشاريع تشييد منشات تخزين المياه على النيل الازرق فى اوائل التسعينيات حينما قامت وحدات الكوماندوز المصرية بتدمير منشآت ايضا كانت قيد التشييد على النيل الازرق.

٣- مرحلة الحرب تنطلق فى هذه المرحلة اعمال العنف المسلح المكشوف بين طرفى الصراع وقد دلت خبرات الحروب السابقة فى المنطقة على ان الحروب يمكن ان تكون خاطفة فى الاطار الزمنى ويمكن ان تكون ايضا واسعة النطاق زمانا ومكانا وفى تصورنا للحروب حول مصادر المياه فى اطار الواقع العربى الراهن فان تلك الحرب قد تكون ثنائية او ثلاثية الاطراف وعمليا لم يتم اختبار تلك المرحلة الشاملة من الصراع والشكل المتصور لها ان تقوم مصر بالتعاون مع السودان بتحريك وحدات وقوات مسلحة باعداد كبيرة الى الحدود السودانية- الاثيوبية مباشرة او انزال جوى مظلى قرب مواقع السدود لتدميرها واحتلال مواقع ثابتة على النيل الازرق لمساومة اثيوبيا واجبارها على الدخول فى عمليات تنسيق وتشاور مع مصر والسودان.

٤- مرحلة وقف الصراع والحرب تتوقف فيها جميع اشكال الصراع والعمليات الحربية المسلحة اما بانتصار احد طرفى الحرب على الاخر او وقف العمليات العسكرية على اساس صيغة توفيقية تنهى كوامن الصراع وبواعثه من ناحية او الانتهاء الى حالة لا غالب فيها او مغلوب من دون ان تزال فى الوقت نفسه اسباب الصراع ومظاهره الاساسية من ناحية اخرى أى العودة الى المرحلة الاولى.

٥- مرحلة التسوية وهى المرحلة التى تنفرج عندها الازمة فيتفق الطرفان على حل رضائى من دون النظر الى العوامل التى تدفع كل طرف للحصول على كامل اهدافه من الصراع.

وواقعيا ليست هذه المرحلة محكومة بالتسلسل الالزامى فقد تنطلق الحرب من المرحلة الاولى وقد تتحقق التسوية بالمرحلة الثالثة ليس الخامسة، او انطلاقا من المرحلة الاولى ذاتها وقد تمر الحرب فى اشكال تبادلية بين التصعيد والاسترخاء وقد تتكرر هذه الاشكال وتتداخل المراحل بعضها فى بعض حتى ينتهى الصراع الى التسوية أو الحسم العسكرى أو الجمود السياسى العسكرى.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٢/١٢/ ٢٠٠١

وزير الري في ندوة بدار الكتب

موقف مصر المائي حاليا ومستقبلا مطمئن بسبب السياسات الناجحة التي تطبقها

تدهور نصيب الفرد العربي من المياه سنويا .. ولابد من عقد إتفاقيات مع دول الجوار

أعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد والري ان ندرة المياه مع زيادة السكان وتدهور نوعية المياه، بالاضافة الى غياب النظرة المتكاملة لإدارة الموارد المائية على مستوى العالم تعتبر أهم التحديات التي تواجه صانعي القرار

اضاف ان نقص التمويل لتنمية الموارد المائية يتطلب تفعيل دور القطاع الخاص، وكذلك التعاون البناء بين دول أحواض الانهار لتنمية الموارد المشتركة

واستعرض في الندوة الثقافية التي نظمتها دار الكتب مساء أمس بعنوان مستقبل المياه في مصر الموقف المائي على المستوى الافريقي والذي يعاني ويلات الحروب، وعدم الاستقرار السياسي، والتي بالتالي تؤثر سلبيا على جميع مجالات التنمية ومنها الموارد المائية

وعلى المستوى العربي لمن المتوقع مع الزيادة السكانية المطردة ان ينخفض نصيب الفرد عام ٢٠٣٠ الى نحو ٥٨٠ مترا مكعبا سنويا بدلا من النصيب ٩٦٠ مترا سنويا وتعتبر اهم التحديات التي تواجه الامة العربية في المياه ان ٦٠٪ من جملة المياه العربية تأتي من خارج حدودها مما يتطلب ضرورة عقد اتفاقيات مع دول الجوار لضمان حصص منصفة للمياه والاعتراف بالحقوق المكتسبة.

وبالنسبة الموقف المائي المستقبلي لمصر استعرض د. ابوزيد سياسة وزارة المائية حتى عام ٢٠١٧ والتي تكفل تدبير الموارد المائية المطلوبة لاستصلاح زراعة ٣,٤ مليون فدان، وكذلك الاحتياجات المستقبلية لمياه الشرب والصناعة

واكد الوزير لطمأنته الكامل لموقف مصر المائي حاليا ومستقبلا في ظل السياسة المائية حتى عام ٢٠١٧، وفي ظل الدراسات الاستراتيجية والصياغات المستقبلية المعدة على مستوى حال مشيرا الى ان كميات كبيرة من المياه تفقد بأعالي النيل وبدول الحوض تقدر بأكثر من ٩٠٪ من جملة المياه المتساقطة، وان استقطاب جزء من هذه المياه يلبي احتياجات دول الحوض المتزايدة

واشار د. ابوزيد في هذا الصدد الى التعاون المشترك بين دول حوض النيل والذي يقوم على دعم المشروعات المشتركة

اما على مستوى التعاون الثنائي فقال: ان وزارة الري تقوم بتنفيذ مشروع لمقاومة الحشائش المائية في منطقة البحيرات العظمى

بأوغندا خاصة وان الحشائش كانت قد اغلقت مدخل بحيرة كيوجا، التي تعد احد مصادر مياه النيل، وكذلك مشروع اخر بكينيا لحفر ابار لتوفير مياه الشرب النقية للاهالي هناك، وان مصر تقوم بحفر ١٠٠ بئر جوفية هناك بمنحة من الرئيس مبارك.

●● وقد دار نقاش واسع بين جمهور الحاضرين ووزير الري رد فيه على جميع الاسئلة المطروحة . حيث اكد الوزير جهود وزارته والوزارات المعنية لمحاربة تلوث المياه، والحد من الفواقد المائية بكل من شبكات الري ومياه الشرب، مشيرا الى ضرورة الوعي لدى الجمهور بخطورة تلوث مياه النيل على صحة المواطنين، وكذلك ضرورة الحد من الاستهلاك المتزايد على مياه الشرب النقية.

كما اشار الى ضرورة الحد من الفواقد المائية بكل من شبكات الري ومياه الشرب.

وتناول الوزير بالشرح التفصيلي الموقف بالنسبة للمشروعات القومية الكبرى التي تنفذها وزارته وفي مقدمتها المشروع القومي العملاق توشكى.. حيث اكد ان معدلات التنفيذ فيه تسبق المحدد لها.

وان الوزارة تلبي جميع احتياجات هذه المشروعات من حصتها السنوية ومن المصادر البديلة.

كما تناول مشروعات تطوير الري والصرف الحقلي والحد من الفواقد المائية، وتبطين المجاري التي تخترق الكتل السكنية

واكد وزير الري ان نظرة مصر الاقتصادية تؤكد البعد الاجتماعي، مشيرا الى ان استرداد جزء من التكاليف التي تتحملها الوزارة لايعني بأي حال من الاحوال تسعير مياه الري . وقد اكد ذلك اكثر من مرة الرئيس مبارك انه لاتسعير لمياه الري للمزارعين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦/١٢/٢٠٠٠

رغم تشدد تركيا في قضية المياه

العراق وسوريا تتوصلان إلى اتفاق حول تقسيم مياه دجلة والفرات

بغداد - وكالات الانباء: أعلن محمود دياب الأحمد وزير الري العراقي توصل بلاده إلى اتفاق مع سوريا بشأن تقسيم حصتها في نهري دجلة والفرات.

وأضاف - في تصريحات صحفية له امس - ان طه الاطرش وزير الري السوري سيصل إلى بغداد قريبا للتوقيع على الاتفاق.

وأكد الوزير العراقي ان الجانب التركي مازال متعنتا برأيه بهذا الخصوص وهناك متابعة جدية من قبل جامعة الدول العربية ووزارة الري والخارجية العراقية للتأثير على الشركة المنفذة لمشروع السد التركي وعدم تمويله

وأوضح ان «المباحثات مازالت مستمرة للتوصل إلى حل». ويتهم العراق وسوريا تركيا باحتجاز مياه الفرات عبر بناء سدود تقوم بانشائها على هذا النهر.

وتأخذ دمشق على انقرة ايضا تقنين المياه عبر بناء سدود على الفرات في إطار مشروع جنوب شرق الاناضول الطموح للري وانتاج الطاقة الكهربائية، بينما تؤكد تركيا انها تمرر كميات من المياه كافية لتلبية احتياجات سوريا.

وكانت تركيا قد قاطعت اجتماعات عدة للجنة الفنية المختلطة التي تهدف إلى التوصل إلى حل عادل لتقاسم المياه بين الدول الثلاث.

وينبع نهرا دجلة والفرات من الجبال التركية، ويجري نهر دجلة في العراق بعد انسيابه على امتداد الحدود بين سوريا وتركيا، ويروي النهران العراق من الشمال إلى الجنوب ويلتقيان في النهاية ليشكلا شط العرب الذي يصب في الخليج

ومن ناحية اخرى بحث الدكتور عبدالاله حميد محمد وزير الزراعة العراقي أمس مع فلاديمير رميتالين نائب رئيس ديوان الرئاسة في بيلاروسيا الذي يزور بغداد حاليا، سبل تطوير علاقات التعاون في مجال القطاع الزراعي وامكانية توريد المستلزمات الداخلة فيه للإسهام بديمومة الانتاج وتطويره.

كما جرى تأكيد اهمية التعاون المشترك في ميدان تصنيع الآلات الزراعية وتوريد الميكنة البيلاروسية للعراق وتبادل الخبرات الفنية وتدريب القوى العاملة في الوزارة على استخدام الميكنة والآلات البيلاروسية.

ومن جهة أخرى اعلن وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح امس ان الصين صدرت بضائع وسلعا إلى العراق في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» تجاوزت قيمتها المليارى دولار.

ونقلت وكالة الانباء العراقية الرسمية عن الوزير العراقي قوله ان اجمالي العقود المبرمة بين العراق والصين في إطار صيغة «النفط مقابل الغذاء» يبلغ اكثر من ملياري دولار موضحا ان الصين تحتل بذلك المرتبة الثالثة في تعاملات تجارة العراق الخارجية مع دول العالم.

واضاف ان لدى العراق رغبة جادة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين بما يخدم المصالح المشتركة لكلا الشعبين الصديقين

وعبر عن ثقته بان العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ستشهد تطورا كبيرا بعد رفع الحصار الظالم عن العراق.

وكان وفد صيني كبير برئاسة مستشار الدولة اسماعيل امات ويضم عددا من كبار المسئولين في وزارات الخارجية والتجارة والصحة وممثلين عن الصليب الأحمر الصيني قد غادر بغداد جوا امس الاول بعد زيارة للعراق استمرت ثلاثة ايام.

ونقلت الوكالة عن امات الذي قام بتسليم الرئيس العراقي صدام حسين رسالة من نظيره الصيني جيانج زيمين، قوله قبيل مغادرته أن نتائج المباحثات التي اجراها مع المسئولين العراقيين «مثمرة وبناءة» مشيرا إلى ان العلاقات بين البلدين الصديقين ستبقى جيدة ومتينة.

وكان في وداع الوفد الصيني في المطار نائب رئيس الوزراء العراقي وزير المالية حكمت العزاوي ووكيل وزارة الخارجية نبيل نجم.

وتأتي زيارة الوفد الصيني تلبية لدعوة من الحكومة العراقية بعد زيارة قام بها للصين نهاية نوفمبر الماضي نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز.

وحصل عزيز خلال زيارته هذه على تأكيدات حول وقوف بكين إلى جانب العراق في مسألة العقوبات الدولية المفروضة على بغداد منذ اكثر من عشر سنوات.

في الوقت نفسه انتقد العراق قرار المانيا بنقل أحد معجلاتها للاشعاع التزامني «بيسي واحد» الذي يعمل بطاقة ٨٠٠ مليون الكترون فولت إلى منطقة الشرق الأوسط لانشاء مركز اقليمي للمعجلات في احدى دول منطقة الشرق الأوسط.

تحريض أمريكى- إسرائيلى لإثيوبيا من أجل إقامة سدود ومشروعات على النهر

مؤامرة لحرمان مصر من مياه النيل



مجلة امريكية مهمة قامت بتحريض أثيوبيا ضد مصر بدعوى أن الأثيوبيين لا يستفيدون من مياه نهر النيل «المقدسة» وأن مصر والسودان تتحملان المسئولية عن حالة الحرمان التى يعيشها غالبية سكان أثيوبيا!

فقد كان الموضوع الرئيسى لعدد ديسمبر من المجلة الجغرافية الأمريكية «ناشيونال جيوجرافيك» يحمل عنوانا يلفت النظر، هو: «النيل الأزرق: مياه أثيوبيا المقدسة»!

والمعروف أن النيل الأزرق، بالإضافة إلى النيل الأبيض، يشكلان المكون الرئيسى لنهر النيل.

ونقلت كاتبة التحقيق الصحفى فى المجلة، «فيرجينيا موفيل» عن أحد الأثيوبيين قوله: «النيل يأخذ تربتنا، ولا يعطينا أى شيء فى المقابل!»

وقالت المجلة إن خبراء أمريكيين وأثيوبيين درسوا قبل أربعين سنة إقامة شبكة سدود على النيل الأزرق، إلا أن المشروع لم يوضع موضع التنفيذ.

وتعلن المجلة عن شعورها بالحسرة لأن السد الأول على النيل الأزرق، بعد انطلاقه من بحيرة «تانا»، يقع داخل الأراضى السودانية على عمق حوالى سبعين كيلو مترا (سد الدمازين) فى حين لا يوقف جريان النهر أى شيء طوال السبعمائة كيلو متر التى يعبر فيها داخل الأراضى الأثيوبية!

وتكشف سطور المجلة عن خيبة الأمل، لأنه لم تتم إقامة السدود على النيل الأزرق للحد من



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/١٢/٢٠٠٢م

وصول مياه نهر النيل إلى مصر، خاصة وأن النيل الازرق يساهم بحوالى ثلثى مياه نهر النيل !!

ويبدو التحريض سافراً فى اللهجة الغريبة التى استخدمتها المجلة لإعطاء مياه النيل الأزرق طابعاً دينياً مقدساً، وطابعاً وطنياً اثيوبياً، لكى تتوصل المجلة إلى استنتاج عنصرى عدائى هو:

ان العرب فى مصر والسودان هم الذين يستفيدون من المياه الأثيوبية «المقدسة»! اما أثيوبيا فإنها الخاسرة!

ودعت مجلة «ناشيونال جيوجرافيك» التى ترتبط موضوعاتها دائماً بأحداث يتوقع حدوثها أو يجرى التخطيط لوقوعها - إلى إقامة السدود والمشروعات على النيل الأزرق.

وكان قد تردد الحديث، فى وقت من الأوقات، عن تفكير أثيوبى فى تحويل مجرى النيل الأزرق..

كذلك اعربت مصادر اثيوبية وامريكية عن إعجابها بمشروع «الغاب» الذى اقامته تركيا على نهرى دجلة والفرات بهدف السيطرة على مياه النهرين ومنعها عن كل من سوريا والعراق

وسبق ان اكدت مصادر دبلوماسية فى كل من القاهرة والخرطوم ان إسرائيل متورطة فى تحريض اثيوبيا على إقامة سدود ومشروعات على نهر النيل بهدف التحكم فى حياة ومصير كل من مصر والسودان.

والجديد هذه المرة هو التحريض الأمريكى.

٠٠٠٢٢٩



مجلس الشورى يحذر من المساس بمياه النيل استمرار تهديدات أثيوبيا ومتمردى السودان لحقوق مصر فى المياه

القاهرة - أ.ش.أ: حذر مجلس الشورى من المساس بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل. وأكد ان سياسة مصر واضحة ومعلنة وقائمة على أساس انها فى جميع الاوقات وتحت كل الظروف تحول دون اقامة اى عمل يمس كمية المياه التى تصل اليها و يؤدى الى تأخر موعد وصولها. وأكد المجلس فى أحدث تقرير أعدته لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الاراضى حول استثمار الموارد المائية أن مياه النيل لا تمنح ولا تباع لأى دولة خارج حوض النيل ويجب ابعاد قضية النيل وتنمية موارده عن دائرة الصراعات السياسية سواء فى منطقة الشرق الاوسط او فى دائرة الدول الافريقية.

وطالب التقرير الذى يبدأ المجلس فى مناقشته يوم السبت القادم ببذل كافة الجهود وخاصة السياسية والدبلوماسية فى نطاق العلاقات الاخوية مع السودان بما يؤكد وحدة اراضيه واستتباب الامن فى جنوبه حتى يمكن انجاز المشروعات المشتركة بين البلدين واستكمال المرحلة الاولى من قناة جونجلى.

ودعا التقرير دول حوض النيل الى وضع خطة متكاملة لتنفيذ مشروعات الهضبة الاستوائية واجراء الدراسات التفصيلية لها وفق الاحتياجات الضرورية لهذه الدول دون المساس بحقوق مصر المكتسبة والتاريخية فى مياه النيل.

وأكد تقرير المجلس ان مصر مازالت تواجه تهديدات من بعض دول حوض النيل ولعل اهمها التهديد الاثيوبى وتهديد المتمردين فى جنوب السودان.



المصـــدر : الأحـــــرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـــخ : ٢٨/١٢/٢٠٠٠

مجلس الشورى يحذر من تعرض مصر للفقر المائى

كتب- صالح شلبى

حذر مجلس الشورى من وقوع مصر تحت خط الفقر المائى خلال السنوات القليلة القادمة التى يشتد فيها الصراعات حول اقتسام موارد المياه او السيطرة عليها خاصة فى منطقة الشرق الاوسط. واشار المجلس الى ما قامت به تركيا مؤخرا من اقامة بعض مشروعات التخزين فى اراضيها مما نجم عنه انخفاض كبير فى حصص سوريا والعراق من مياه نهر الفرات بنسب تتراوح ما بين ٤٠٪ و٨٠٪ ضاربة بذلك عرض الحائط بالقانون الدولى.

واكد المجلس فى تقريره الذى سيرفعه الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب خلال جلسته القادمة انه من الصعب فى المستقبل القريب على مصر ان تزيد من دخلها المائى عن طريق اقامة المشروعات الكبرى فى اعالى النيل لصعوبة التوصل الى اتفاقيات مع دول الحوض والارتفاع تكلفتها المنتظرة مما يجعلها غير اقتصادية على المدى الطويل.

وحذر المجلس من الاخطار التى ستواجه مصر نتيجة اطماع بعض الدول المحيطة بها التى تسعى بكل الطرق للحصول على جزء من حصة مصر فى مياه النيل لمواجهة مشكلة نقص المياه لديها.

وشدد المجلس على ضرورة بذل كافة الجهود وخاصة السياسية والدبلوماسية فى نطاق العلاقات الاخوية مع السودان الشقيق بما يؤكد وحدة اراضيه واستتباب الامن فى جنوب السودان حتى يمكن انجاز المشروعات المشتركة بين مصر والسودان مؤكدا على ضرورة ان تكون لغة الخطاب المصرية لكل الدول داخل حوض النيل وخارجه ان مياه النيل لا تمنح ولاتباع لاية دولة خارج حوض النيل وابلاغ الدول الافريقية ومنطقة الشرق الاوسط بابعاد قضية النيل مع تنمية موارده والمشروعات الخاصة بالموارد المائية عن دائرة الصراعات السياسية.

وكشف المجلس عن وجود العديد من التحديات التى تواجه مصر من مياه نهر النيل والتى تعد مساسا بامنها القومى والتى يأتى فى مقدمتها التسلل الى افريقيا ومنابع النيل عن طريق التواجد فى اثيوبيا وتقديم الخبرة والمعونة الفنية والدراسات اللازمة لاقامة مشاريع مائية التى اذا نفذت ستصيب مصر باضرار بالغة واضاف ان اضطراب الاوضاع فى جنوب السودان يمكن ان يتخذ كورقة ضغط على مصر لاتخاذ مواقف معينة من الصراع الدائر هناك سواء من جانب الحكومة السودانية او من جانب القوات المتمردة فى الجنوب.

واشار المجلس فى تقريره ان سوء العلاقات السياسية او تدهورها فيما بين دول حوض النيل قد يترتب عنه وجود ازمة مياه.. خاصة وان مصر دولة مصب وليست دولة منبع.

وطالب المجلس اثيوبيا بالتخلى عن مواقفها الرافضة للانضمام الى عضوية مجموعة الاندوجو حتى يتسنى لها ان تشارك بقية دول الحوض فى سعيها المشترك لتنظيم وضبط مياه ومشروعات الرى على نهر النيل.

كما طالب المجلس بالتخلى عن فكرة اقامة السدود على روافد نهر النيل الازرق ونهر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٨ / ١٢ / ٢٠٠

خطيرة وانهيار الرصد والوتدر وسنيت في اثيوبيا.

وانتقد قيام اثيوبيا باقامة سد انشأ على النيل الازرق دون اخذ راي مصر في اقامته وفقا لاتفاقية المياه المبرمة عام ١٩٠٢ وما ترتب على ذلك من الاضرار بمصالح مصر وبحصتها من مياه النيل.

وأكد المجلس على ضرورة قيام القيادة السياسية والسلطتين التشريعية والتنفيذية بمواجهة كافة التحديات التي تواجه مصر واستخدام الوسائل الممكنة لاقناع اثيوبيا بالانضمام الى اتفاقيات النيل التي وقعت عام ١٩٥٩ وان تصبح عضوا في اتفاقية ١٩٦٦ وان توافق على البدء بقاعدة التعاون في مجال البحوث.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٠

تقرير خطير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية :

نقص المياه أهم مشكلة تواجه شعوب العالم في السنوات القادمة

مليار نسمة زيادة في تعداد سكان العالم بعد ١٥ سنة!

العالم في ظل الحرب الباردة كان أكثر أمنا واستقرارا

نيويورك - من ثناء يوسف:

مع نهاية عام ٢٠٠٠ وضعت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تصورها للتحديات التي ستواجهها الولايات المتحدة في السنوات القادمة.

وجاءت الصورة قاتمة ومخالفة تماما لجميع التوقعات الوردية التي رسمها أنصار العولمة في واشنطن.

قال تقرير للوكالة إن السنوات العشر القادمة للعولمة ستسفر في أفضل الأحوال عن عالم أكثر خطورة من عالم اليوم وأوضح التقرير أن ظاهرة تدفق المعلومات ورؤوس الأموال والخدمات والبشر عبر الحدود الوطنية طوال السنوات العشر الماضية وإن كانت قد أثمرت في مجال «البيزنس» والاختراع وكذلك في نشر الحرية السياسية إلا أنها قد عادت أيضا بالفائدة على العصابات والارهابيين والمنشقين وذلك لأن تكنولوجيا المعلومات التي أتاحت لجورج سوروس» أن ينتقل ملايين الدولارات من الأسواق الواعدة قد سمحت أيضا لأسامة بن لادن الموجود في جبال افغانستان أن يدير شبكة ارهابية انتشر افرادها في مختلف انحاء العالم من الولايات المتحدة حتى الفلبين.

مشكلة المياه

ويقول التقرير إن التكنولوجيا وإن كانت تفتح الأبواب فإنها لا تقدم حلولا لجميع المشاكل ويضرب مثالا لذلك بالصين التي اقدمت على الاقتصاد الحر إلا أن هذا لن يساعدها بالضرورة على مواجهة واحدة من أهم المشاكل وهي توفير مياه الشرب النقية لسكانها بعد مرور عشر سنوات، ولا تخفي وكالة المخابرات المركزية اقتناعها التام بأن الديمقراطية مع التقدم البطيء نحو الاقتصاد الحر هو كل ما تحتاجه الصين لتقع في دوامة من الفوضى وهي نفس الظروف والملابسات التي حولت الاتحاد الروسي إلى ملجأ للعصابات وعرضت الشعب الروسي لحرمان لم يتعرض له طوال سنوات الشيوعية.

ويبرز التقرير خطورة مشكلة المياه وتوافرها ويرى أن معاناة سكان العالم ترجع أساسا لأسباب اقتصادية وليس لأسباب زراعية، ويوضح التقرير أن أكثر من نصف سكان العالم سيعيشون خلال السنوات القادمة في مناطق تعاني من قلة المياه مما سيؤدي إلى نشوب صراعات اقليمية

ويشير الخبراء في هذا الاطار إلى أن المياه من أهم موضوعات الخلاف بين اسرائيل والجانب الفلسطيني وأن المياه هي العنصر الأساسي وراء رفض اسرائيل اعادة الجولان إلى سوريا وأن التوتر الذي نشب بين سوريا وتركيا كان سببه محاولة تركيا بناء سد يحد من الموارد المائية المتاحة لسوريا.

سلام بارد

وأما عن امكانية اقرار السلام في الشرق الأوسط فترى الوكالة أن أقصى ما يمكن أن نتطلع إليه هو قيام نوع من السلام البارد نظرا للمتغيرات السياسية والاقتصادية المستمرة في العالم العربي.

ويتناول تقرير الوكالة الانفجار السكاني وما تتوقعه من زيادة عدد السكان إلى أكثر من مليار نسمة بحلول عام ٢٠١٠ أغلبها في الدول النامية باعتباره عنصرا مدمرا لفوائد العولمة.

ويقول التقرير أيضا إن تراجع الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بعض دول الشرق الأوسط وخاصة في الدول المنتجة للبترول سيؤدي إلى تحول بعض المدن إلى مأوى لسكان يزدادون غضبا وعددا مما سيشكل ضغطا يترك أثره على أى سلام يوقع مع اسرائيل.

الحرب الباردة أفضل

وتناول تقرير وكالة المخابرات المركزية انكماش سلطة الدولة مما أثر على السياسة الدولية الشاملة. ولم يغفل التقرير الاشارة الى فائدة الحرب الباردة حيث كان كل صراع في أي منطقة من العالم يوضع تحت رعاية الدولتين العظميين وكان حرصهما على عدم الدخول في مواجهة خطيرة هو سبب الاستقرار العالمي

ويرى التقرير أن تفتت دول الاتحاد السوفيتي القديمة وتدهور الأوضاع في بعض الدول الأفريقية أدى إلى انتشار الجريمة والعنف القبلي، والارهاب



وبالتالي اصبحت هذه الدول الضعيفة غير قادرة على مواجهة هذه العناصر غير النظامية.

وضرب التقرير مثالا لذلك باسامة بن لادن الذي لا يعتمد على اي دولة بل يستفيد بما تتيحه العولمة من فرص لتحريك امواله وانصاره حول العالم والتسوق بحثا عن احدث اسلحة الدمار الشامل، واوضح التقرير ان قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات على بعض الدول بدعوى مساندتها للارهاب امر غير مجد حيث إن الجماعات الارهابية لم تعد تعتمد على مساندة الدول. وتقول وكالة المخابرات المركزية إن الاساليب السياسية التقليدية لا تصلح لمواجهة امثال بن لادن ودليل ذلك أن الهجوم بالصواريخ الباليستية على افغانستان في العام الماضي لم ينجح إلا في دعم صورة بن لادن.

شبكة الصواريخ

وتعرض التقرير ايضا للحوار حول شبكة الصواريخ الدفاعية وحكمة انفاق مليارات ومليارات الدولارات لإنشائها واوضح ان الولايات المتحدة ستبقى سواء تم انشاء هذه الشبكة ام لا، قوة لا تضارعها اي قوة اخرى في العالم..إذ انها ستكون دائما العملاق في عالم الاقزام . ودليل ذلك ان القوة العسكرية الأمريكية حاليا أكثر من ضعف اجمالي ما تملكه جميع دول حلف شمال الاطلنطي من عتاد عسكري واشار التقرير إلى ان القوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي للولايات المتحدة سيضمن لها السيطرة على مدى عشرين عاما على الاقل.


Bibliotheca Alexandrina
0306901